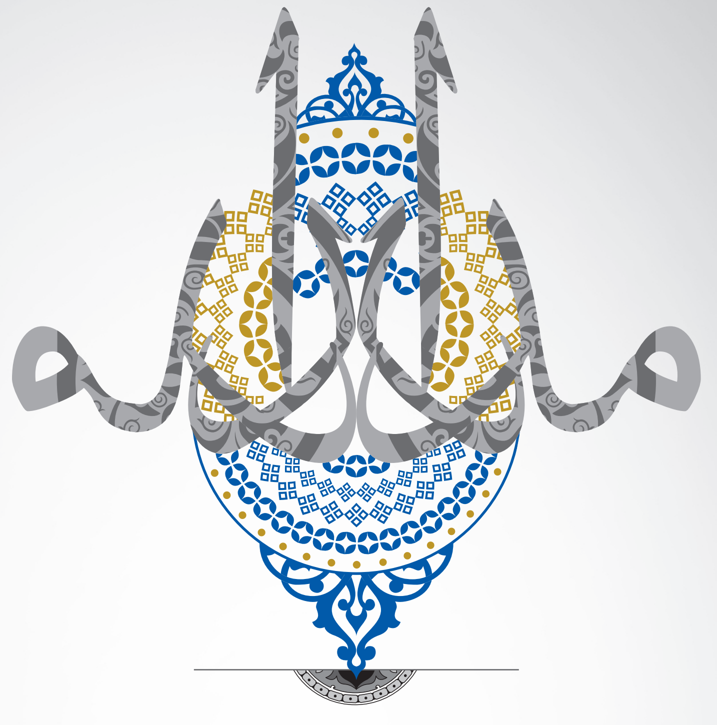








سلسلة الرسائل الجامعية (١٦)
(ماجستير)

الوقف الجربي في مصر ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر الهجريين (وكالة الجاموس نموذجًا)

أحمد بن مهنى بن سعيد مصلح



سلسلة الرسائل الجامعية (١٦)

(ماجستير)



الوقف الجربي في مصر

ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر الهجريين

(وكالة الجاموس نموذجا)

أحمد بن مهني بن سعيد مصلح

إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية
١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م

دولة الكويت
ص.ب٤٨٢ الصفاة ١٣٠٠٥
هاتف ١٨٠٤٧٧٧ -فاكس٢٢٥٤٢٥٢٦

www.awqaf.org
E-mail: amana@awqaf.org.kw
E-mail: serd@awqaf.org

الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

253.902 مصلح، أحمد بن مهني بن سعيد.
الوقت الجربي في مصر ودوره في التنمية الاقتصادية.../ أحمد بن مهني بن سعيد مصلح. -
ط1. - الكويت : الأمانة العامة للأوقاف، 2012
251ص ؛ 24 سم. - (سلسلة الرسائل الجامعية. ماجستير ؛ 16)
ردمك : 9-16-38-99966-978
1. الوقف - استثمار - مصر 2. الوقف والتنمية - مصر أ. العنوان
ب. الأمانة العامة للأوقاف. الكويت (ناشر) ج. السلسلة

رقم الإيداع : 207 / 2012
ردمك : 978-99966-38-16-9

المحتويات

تصدير

تعمل الأمانة العامة للأوقاف على إنجاز "مشروع تنمية الدراسات والبحوث الوقفية" المندرج بدوره ضمن مشاريع "الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف" على مستوى العالم الإسلامي، حيث تم اختيار دولة الكويت لتكون "الدولة المنسقة" بموجب قرار مؤتمر وزراء أوقاف الدول الإسلامية المنعقد بالعاصمة الاندونيسية "جاكرتا" في أكتوبر سنة ١٩٩٧م.

وهذه المشاريع هي:

١ - مشروع تنمية الدراسات والبحوث الوقفية.

٢ - مشروع تدريب العاملين في مجال الوقف.

٣ - مشروع نقل وتبادل التجارب الوقفية.

٤ - مشروع إصدار دورية دولية للوقف "مجلة أوقاف".

٥ - مشروع منتدى قضايا الوقف الفقهية.

٦ - مشروع القانون الاسترشادي للوقف.

٧ - مشروع بنك المعلومات الوقفية.

٨ - مشروع كشافات أدبيات الأوقاف.

٩ - مشروع مكنز علوم الوقف.

١٠ - مشروع قاموس مصطلحات الوقف.

١١ - مشروع معجم تراجم أعلام الوقف.

١٢ - مشروع أطلس الأوقاف في العالم الإسلامي.

وتنسّق الأمانة العامة للأوقاف في تنفيذ هذه المشاريع مع كل من المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرياض، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة.

وتندرج "سلسلة الرسائل الجامعية" في مجال الوقف والعمل الخيري ضمن "مشروع تنمية الدراسات والبحوث الوقفية" الهادف إلى بث الوعي الوقفي في مختلف أرجاء

المجتمع. وتهدف هذه السلسلة إلى نشر الرسائل الجامعية (ماجستير أو دكتوراه) في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي، لتعريف عموم القراء بالمسائل المتعلقة بقضايا الوقف والعمل الخيري التطوعي، وتشجيع البحث العلمي الجاد والمتميز في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي، والسعي لتعميم الفائدة المرجوة.

ويسر الأمانة العامة للأوقاف، أن تقوم بنشر هذه السلسلة من الرسائل الجامعية، وأن تضعها بين أيدي الباحثين والمهتمين والمعنين بشؤون الوقف والعمل الخيري، أفرادا ومؤسسات وهيئات.

وننوه إلى أنه تم تحكيم أصل هذه الرسالة، حيث عرضت على التحكيم العلمي بغرض النشر، وفق اللوائح المعمول بها في الأمانة العامة للأوقاف، وقد تمت إجازتها للنشر بعد قيام الباحث بالتعديلات المطلوبة وتحريرها علميا.

وتعرض هذه الرسالة التي بين أيدينا إلى تجربة وقفية لأهل جزيرة جربة التونسية بمهجرهم في حيّ طولون بالقاهرة المحروسة، وترصد دور وكالة الجاموس في تنمية اقتصاد الجالية الجربية، متتبعة نشاطهم التجاري، وكاشفة دور هذا الوقف في التنمية الاجتماعية، بما وفّره من الإيواء والاستقرار، والراحة النفسية، إضافة إلى تخفيفه من آلام الغربة، وربط بين الجربيين وإخوانهم، وأدى دورا هاما في إماطة اللثام عن دور الوقف في التنمية الثقافية الذي امتد عطاؤه لخمسة قرون في مدرسة ينهل منها الطلاب، ويستفيدون من مكتبته الوقفية التي ضمت نوادر المخطوطات والمطبوعات، مع المطالبة بإنقاذ هذا الوقف من الاندثار.

وقد حصل أصل هذه الرسالة على درجة الماجستير من كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية ببيروت بالجمهورية اللبنانية سنة ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م.

سائلين المولى عز وجل أن يبارك في هذا العمل، ويجعل فيه النفع الجليل والفائدة العميمة.

الأمانة العامة للأوقاف



المقدمة

شاركت مؤسسة الوقف العريقة في تنمية المجتمع الإسلامي في مجالات متنوعة دينية وتربوية وصحية واجتماعية واقتصادية وعسكرية وسياسية، وقد أنشأ المسلمون نظام الوقف - بحفظ العين وتوزيع الريع - لتحقيق الخير في مظاهره المختلفة، فتعددت منشآت الأوقاف لخدمة الأمة وقامت مكاتب السبيل، والأيتام والمدارس، والمساجد، والبيمارستانات، والرباطات والمكتبات، وغيرها من أعمال البر والصدقة الجارية.

وحافظ نظام الوقف على التراث الإسلامي فكان مصدرا ثابتا للإنفاق على المدارس والزوايا، والمكتبات، والتكايا، فشيدت بيوت الله ليعمرها أهل الاستقامة، وبنيت معاهد العلم ليرتادها الطلاب، وقامت الأربطة مأوى للذاكرين والمجاهدين، واستمرّت هذه المؤسسات في القيام برسالتها، وزودت المساجد بخزانات كتب جليلة، وفتحت البيمارستانات لتقديم الخدمات العلاجية، وأصبح الوقف جسرا للازدهار الحضاري وساعد على الاستقرار السياسي والأمان الاجتماعي والتقدم الاقتصادي وكان الأساس الذي ضمن لذلك البناء صفة المتانة والاستمرار.

وقد اعتمدت جميع المذاهب الإسلامية عبر التاريخ على واردات الأوقاف وريعها في تأسيس البنى الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية؛ إذ بدأ الفاطميون بإنشاء ديوان خاص بالأوقاف عندما ازدادت الأملاك الوقفية بمصر في عهدهم (٣٦٢ - ٥٦٧ هـ)، ثم تنافس سلاطين الأيوبيين والمماليك في إقامة المؤسسات الوقفية المتنوعة، وجاءت الدولة العثمانية فنظمت إدارة الأملاك الوقفية وكانت رائدة في إصلاح الأوقاف وحفظت لكل مذهب مؤسساته الوقفية من مدارس ومساجد ومكتبات وتكايا. وبعد هذا العطاء المتدفق منيت مسيرة الوقف في عصرنا بالإخفاق لعوامل عديدة، ولكن ظهرت مؤشرات حديثة ومحاولات مبشرة باستعادة الوقف لدوره الفعال في خدمة المجتمع المسلم ورعاية مرافقه من خلال تجارب وقفية معاصرة للنهوض بالوقف الإسلامي.

رموز الرسالة ومصطلحاتها :

الرموز:

رمزت إلى الطبعة ب(ط)، وإلى دون تاريخ ب(د.ت)، وإلى الجزء ب(ج)، وإلى الصفحة ب (ص)، وإلى القرن ب(ق)، وإلى الهجري ب(هـ)، وإلى الميلادي ب(م)، وإلى ولد ب(و)، و إلى توفي ب(ت)، وإلى المصدر السابق ب(م. س.) .

أما المصطلحات:

الأصحاب (المغاربة): مصطلح يطلق على الإباضية الذين يسكنون جبل نفوسة وجزيرة جربة ووادي ميزاب . أما الأصحاب (المشارقة): فيشمل إباضية البصرة وحضرموت وخراسان (سابقا) وسلطنة عمان وزنجبار (حاليا).

الخواجا: دل هذا المصطلح بداية على المسلم الغني والتاجر الثري والمعتبر من التجار، ثم تطور المراد به عبر القرون فتغير ليطلق حصريا على الكفار الأغنياء من يهود ونصارى.

حملة العلم إلى المغرب: بعثة علمية سافرت إلى البصرة لتتلقى العلم عن الشيخ أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة الإمام الثاني للإباضية بعد الإمام جابر بن زيد.

العزابة: واحدهم عزابي، وهو لفظ استعمل للدلالة على من لازم الطريق وطلب العلم وسيرة أهل الخير وحافظ عليها وعمل بها فإن حصل تلك الصفات سمي عزابيا .

ونظام العزابة: يقوم على نخبة من أهل الخير والصلاح يتولون أمور الدين والدنيا في مرحلة الكتمان، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ويقومون برعاية المساجد والعناية بالأوقاف.

عمي سعيد: هو الشيخ أبو عثمان سعيد بن علي الدواي الخيري الآجيمي الجربي عاش بقرية آجيم جربة في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي .اختير لينقذ وادي ميزاب من الجهل والفساد، فنجح في بعث نهضة مباركة لاتزال آثارها قائمة إلى الآن، واعترافا له بالجميل أطلق اسمه على أعلى هيئة للعزابة بميزاب ووارجلان: مجلس عمي سعيد.

دوافع البحث:

اخترت أن أكتب عن مؤسسة وقفية أقامها الجربيون[1] بمصر وسموها (وكالة الجاموس)، فكانت مبنى تجاريا، ومدرسة، ومكتبة، ومأوى للطلاب الدارسين بالمهجر والعمال المنحدرين من أصول مغربية: (جزيرة جربة من تونس، وجبل نفوسة من ليبيا، ووادي ميزاب من الجزائر) يلتقون فيها ويتناصحون، وعطاء هذا الوقف الذي امتدّ لخمسة قرون -بين مدّ وجزر- يحتاج إلى تتبع يركز على الاستفادة من إيجابياته، ويكشف سلبياته لتجنبها في صورة إحياء دور هذا الوقف الرائد الذي خرّج مدرسين أكفاء وطلابا نجباء ونسّاخا بارعين، وخلّف مكتبة ثرية بالمخطوطات شاء القدر أن يحفظ نصيبا وافرا منها.

إشكالية البحث:

يحاول هذا البحث أن يحلّ مشكلة تراجع مؤسسة الوقف عن أداء دورها في خدمة المجتمع وتوقفها عن تطوير الحركة الثقافية، وتنمية الأنشطة الاقتصادية، وتحقيق الأمن الاجتماعي. فبعد أن كانت وكالة الجاموس مصدر إنفاق على:

- مدرسة غير نظامية: انتسب إليها العديد من الطلاب ينهلون من معينها الصافي، ويتفقهون في الدين، ويعمرون المسجد القريب منها؛ ليتخرجوا علماء عاملين ينذرون أقوامهم إذا رجعوا إليهم.

- مكتبة عامرة: ضمت أمّات الكتب ونوادر المخطوطات، والعديد من المؤلفات في مختلف العلوم، ويسرت تداولها للدارسين ووقف أهل الخير عليها المصاحف والمراجع الفقهية المتنوعة.

- مأوى لسكن الطلاب: يوفر الراحة النفسية لهم، ويمهد الجو المناسب للمذاكرة والمساعدة على الدراسة الجادة، ويضمن الإيـواء والاستقرار، ويخفف من آلام الغربة وييسر ملاقاة الأقارب.

بعد كل ذلك، اندثر الوقف الجربي، فتوقفت الوكالة عن نشاطها الاقتصادي، وهوى المبنى، فغاب الأمان الاجتماعي، وحفظ الله العلم الذي بثّه الشيوخ في صدور الرجال، كما استمر تداول الكتب، وبقي جزء مهم من المخطوطات والكتب الموقوفة.

(١) نسبة إلى جزيرة جربة بتونس، وسيأتي التعريف بها في الفصل التمهيدي ص١٧ ما بعدها.

لذلك يحاول البحث:

- دراسة أسباب اندثار هذا الوقف الرائد بالقاهرة المحروسة ؟ والتساؤل:هل من أمل في إحيائه؟
- الكشف عن تاريخ وقف وكالة الجاموس، نشأة وعطاء، عبر خمسة قرون من الزمن.
- تفسير معنى تسمية الوقف بوكالة الجاموس.
- التعريف بمن انتسب إلى هذا الوقف من الطلاب والتجار، وبما تركوه من آثار في مختلف مجالات الحياة .

فرضية البحث:

انطلق البحث من فرضية أساسية هي:

(هل كانت للجالية الجربية في مصر تجربة وقفية؟)

لم يتخلف الجربيون كغيرهم من الجاليات المغربية في مصر عن الوقف على أتباعهم، خاصة وقد تعودوا على هذه الظاهرة داخل الجزيرة؛ إذ كان نظام العزابة[1] يرعى الأوقاف ويحافظ عليها، فبقيت رافدا كفل للمساجد والمدارس والرباطات ومساكن الطلاب الاستمرار والتطور في أداء رسالتها، فما سبب اندثار وقف وكالة الجاموس ؟ رغم أن المجتمع لا يستغني عن خدمات مثل هذا الوقف الجليلة ومهما تكن الأسباب فإن إعادة إحياء هذه التجربة الوقفية ممكنة مع تصحيح الممارسات الخاطئة للنظارة؛ إذا اجتهد الواقفون في الاستبدال بها بصيغة تلائم الواقع والمستجدات، وتأخذ المصلحة العامة بعين الاعتبار.

أسباب اختيار الموضوع:

يعدّ موضوع الوقف جديرا بالدراسة؛ نظرا لدوره الرائد في خدمة المجتمع ومشاركته العريقة في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأمة، ونظرا لأهميته بالنسبة للباحث، وللحاجة إلى إبراز تجارب وقفية للإفادة منها فقد خاض الباحث غمار التعريف بالتجربة الجربية ومعالجة الموضوع وعرضه للاقتداء به وأخذ العبرة منه، مع مراعاة الجالية والمنطقة والمرحلة.ومن أهم الأسباب الدافعة إلى اختيار الموضوع:

(١) نظام العزابة هو هيئة عليا في بلاد الإباضية في فترة الكتمان، لها نفوذ روحي وسلطة مطلقة على العامة، في كل ما يتعلق بالدين.

١) الكشف عن الوجه الحضاري المشرق لمؤسسة الوقف، ونفض الغبار عن تراث تربوي وحركة علمية واقتصادية، واجتماعية ضاربة في جذور الأمة الإسلامية.

٢) الجدة والأصالة: فرغم أن الوقف الجربي تجربة عريقة عمليا؛ لكن عرضها وتقويمها لم تتناوله أقلام الباحثين بالتفصيل، ولا يزال موضوعا بكرا لم يخصّ ببحث مستقل فيما أظنّ.

٣) أداء بعض الواجب في التعريف بالوقف الجربي، وإطلاع الخلف على تجربة السلف المشرفة وجهودهم المثمرة في التنافس على أوجه البر.

أهداف البحث:

ليس الهدف من وراء طرح هذا البحث التفاخر بما حققه السلف ولا التباهي بما أنجزه الأجداد وإنما:

١- تبيان أهمية مؤسسة الوقف وإبراز دورها الحضاري وجانبها الإنساني في رعايتها لفئات المجتمع.

٢- استخلاص العبر من نجاح التجربة والاستفادة من الأخطاء، ومعرفة عوامل الضياع لتجنبها مستقبلا؛ ليكون يوم الأمة أفضل من أمسها وغدها أنفع من يومها.

٣- إعادة إحياء القيم النبيلة لنظام الوقف من (جهاد مالي، وتنمية اقتصادية، وتطوير اجتماعي، وتأصيل تربوي، وحركة علمية)، ونشر لمعالم التراث الجربي.

٤- نشر الوثائق الوقفية خشية اندثارها، وتقديم معلومات كافية عن التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، والثقافي للجالية، فالوقف مؤسسة فعالة تسعى للرقي بالفرد والمجتمع، وهي ضمانة قانونية وشرعية لا تقبل طعنا أو مصادرة.

حدود الدراسة:

عُرف الجربيون بالهجرة لطلب الرزق وبممارسة التجارة خارج جزيرتهم التي ضاقت بما رحبت، ومن بين المواطن التي استقروا فيها مصر المحروسة، حيث استوطنت جالية كبيرة منهم القاهرة، وأقامت بها نشاطا اقتصاديا در أرباحا طائلة على التجار، فتطوع بعضهم ووقف بعض ماله على وكالة الجاموس وتوافد طلاب العلم على هذه المؤسسة؛ لتصبح مركزا علميا متوهجا.

الواقف:أسرتان من جزيرة جربة هما أسرة بحار وأسرة الجملي من قرية آجيم[1].

مكان الوقف: حيّ طولون بالقاهرة – مصر المحروسة.

المستفيدون من الوقف: الجربيون أساسا والجاليات المهاجرة إلى مصر من وادي ميزاب وجبل نفوسة، وكلهم من الإباضية مذهبا.

الحدّ الزمني: منذ تأسيس الوقف في القرن العاشر الهجري إلى أواخر القرن الرابع عشر الهجري، والأمل في إحيائه وامتداده إلى العصر الحاضر، في حالة الاستبدال؛ ليستمر مشعل الأمة الثقافي متوهجا، وتحافظ المؤسسة الوقفية على آثارها الحضارية المثمرة.«ولئن كان الأفضل أن يكون المدى الزمني وسطا، لا يخل قصره بتكامله، ولا يؤدي طوله إلى انفراط عقده؛ لكن لا اعتراض على طول المدة؛ لأن البحث رصد تطور تجربة الوقف منذ التأسيس قبيل سنة ١٠٣٦ هـ/ ١٦٢٦م، إلى الاندثار حوالي سنة ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م، وأتاح تقصيها وتحليلها، وملاحظة تطورها منذ نطق الواقف بإرادته إلى تعطل دور الوكالة، ومتابعة دورة الصعود والمد، ودورة الهبوط والانحسار،وظهور بوادر مبشرة بإعادة الوقف، وقد تمتد بلا نهاية بحكم خاصية التأبيد، فإن عمر جيل يمكن أن يصل في المتوسط العام إلى خمسين سنة، وفيه تنتج الوقفية آثارها في الواقع وتتأثر بمجرياته وأحداثه»[2].

منهجية البحث:

أسهبت المصادر الفقهية في الحديث عن الوقف وأحكامه وشروطه من الناحية النظرية؛ بينما كانت البحوث التي تتحدث عن الوقف كممارسة تطبيقية نادرة، مما استوجب الاعتماد على جمع المعلومات من مصادر تاريخية وفقهية، ثم دراستها ومقارنتها، واستخلاص النتائج المفترضة؛لكن اللجوء إلى الوثائق الوقفية يعدّ مصدرا خصبا لدراسة نظام الوقف وتاريخه الحافل بالآثار النافعة في مختلف مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، كما يعطي معلومات وافية عن تراجم العلماء والنظار والمتولين للوقف.

لذلك اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، ورصد الوثائق المتوفرة وحللها، إلى جانب المقابلات مع ذوي الاختصاص، أو من آوته وكالة الجاموس وأدرك أيامها الأخيرة من المعاصرين.

(١) آجيم هي مدخل الجزيرة الغربي عن طريق عبارة بحرية انظر خريطة جزيرة جربة ص٢٧٤ .

(٢) إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م ص٢٣.

وقد جاءت الدراسة في مقدمة، وفصل تمهيدي، وخمسة فصول، وخاتمة. تناولت في المقدمة: دوافع البحث، وإشكاليته، وفرضيته، ثم أسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث، ثم حدود الدراسة، ومنهجية البحث، وختمتها بوقفة مع المصادر تضمنت الإشارة إلى الدراسات السابقة، ثم عرض المصادر ونقدها.

أما الفصل التمهيدي فيتضمن لمحة عامة عن: جزيرة جربة ونشأة الإباضية ووجودها في مصر: وخصص المبحث الأول لجربة الجغرافيا والإنسان، بينما كان المبحث الثاني عن الإباضية النشأة والانتشار ، أما الثالث فعن الوجود الإباضي في مصر عبر القرون.

وفي الفصل الأول تطرقت إلى الوقف في الإسلام ولدى الإباضيين والجربيين فعرضت إلى: تعريف الوقف ونشأته– مشروعية الوقف وأنواعه – الوقف عند الإباضية – الوقف عند الجربيين.

وفي الفصل الثاني كان الحديث عن وكالة الجاموس النشأة والتطور ووثيقة الوقف مصدرا، فتركز البحث حول: نشأة الوكالة (الواقفان: الأول البحار – الواقف الثاني أحمد الجملي– تسمية الوقف– مكان الوقف ووصفه – أهداف الوقف)، وتطور وكالة الجاموس وهيئاتها (النظارة – التدريس – المكتبة – السكن)، و وثيقة الوقف: دراسة تحليلية لنص الوثيقة المخطوط ثم المطبوع، والوصف الخارجي للوثيقة، وتحليل الوثيقة، والنتائج المتوصل إليها.

وأبرز الفصل الثالث :دور وقف وكالة الجاموس في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية في تمهيد ومبحثين، عرض الأول مظاهر التنمية الاجتماعية، وكشف الثاني عن مظاهر التنمية الاقتصادية.

وتطرق الفصل الرابع إلى دور الوكالة في التنمية الثقافية في تمهيد وأربعة مباحث هي: الحلقات الدراسية والقرآنية، والمكتبة ووقف الكتب، والتأليف، وعلاقة الوكالة بالأزهر الشريف ورواق المغاربة فيه.

واحتوى الفصل الخامس على تقويم التجربة الوقفية في تمهيد وثلاثة مباحث، كشف المبحث الأول الوجه الحضاري للوكالة من تكافل مادي واجتماعي، ومن منتسبين تخرجوا من الوكالة، ومن إنتاج علمي خلفوه للأجيال، وعالج المبحث الثاني أسباب تراجع الوقف عن أداء دوره، واندثار الوقف، وناقش المبحث الثالث إحياء وقف الوكالة بعد الاندثار والبدائل المقترحة من خلال فتوى جواز الاستبدال، والبدائل المقترحة (مدرسة قرآنية، مكتبة وقفية، سكن طلابي). وتوجت البحث خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها.

ثم تبعتها الملاحق والفهارس، وقائمة المصادر والمراجع.

وقفة مع المصادر:

إن كتابة التاريخ تقتضي عرض الإيجابيات التي حققتها الأمة، وعدم كتم السلبيات أو السكوت عن حقائق يجب أن تعرف؛ خشية تأثر جهة أو لمجاملة طرف، «فالتاريخ هو لاستجلاء العبرة وإظهار القدوة، وليس للتسلية، فلا بد من ذكر الحقيقة ناصعة وإلا فسيكون التاريخ مزيفا».[(١)]

قال شوقي: وإذا فاتك التفات إلى الماضي فقد غاب عنك وجه التأسي

الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة في موضوع الوقف ودوره في التنمية وفي مسألة استبدال الوقف نادرة والموضوع متناثر في مؤلفات القدماء، والباحث فيه كمن يطلب حبات من القمح في شاطئ من الرمال.

وبعد مراجعة دليل الرسائل الجامعية (بيبليوغرافيا الماجستير والدكتوراه) لعدد من الكليات ذات الصلة بالموضوع لم يعثر الباحث على بحث مستقل وجامع حول الوقف الجربي؛ لكن بعض الباحثين اهتم بأوقاف المغاربة، ورواقهم بالأزهر ضمن حديثه عن دورهم في مصر ،فأشار إلى بعض أوقاف الجربيين بالقاهرة والإسكندرية،كما عالج البعض موضوع الوقف من الناحية الفقهية، وعرض البعض الآخر للموضوع من الجانب التاريخي، واعتمد باحث آخر على سجلات المحاكم الشرعية لرصد الأوقاف ودراسة وثائقها، وغلب على الرسائل الطابع الفقهي والتاريخي دون تركيز على الجانب الحضاري للوقف ودوره في

(١) محمد ناصر: الشيخ القرادي، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ط١، ١٩٩٠م، ص١٣١.

التنمية، مما شجع على إخضاع الوقف الجربي للتقويم والرصد كممارسة تطبيقية من خلال نموذج وقف وكالة الجاموس وبعض الوثائق المسجلة بالمحاكم الشرعية، مع تناوله بشكل مفصل وجامع لمختلف جوانبه.

عرض المصادر ونقدها:

إن الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للتاريخ الإسلامي[١] ما تزال قليلة في البلاد العربية إذا قورنت بالدراسات السياسية، وما يزال طابع تدريس التاريخ الوقائعي طاغيا في أغلب الجامعات العربية، كما تصطبغ التآليف التاريخية بنفس الصبغة مما يؤدي إلى الضجر من سماع سرد ممل للأحداث، والأسماء، والتواريخ دون ربطها بحركية تطور المجتمعات،وقد كان للإباضية في مناطق جغرافية متعددة من بلاد المغرب طابع خاص للحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية، في حاجة إلى استقراء.

توجد مصادر للتاريخ الإسلامي لا يستخدمها المؤرخون كثيرا، فإلى جانب المصادر التاريخية والجغرافية وكتب السيرة والتراجم التي لا تتعرض لكثير من جوانب الحضارة الإسلامية؛ إذ تسرد أحداثا ووقائع أو تسوق روايات وتراجم لأشخاص، يتعذر معها على الباحث في الحضارة أن يستنبط منها مادة تسلط الضوء على المجتمع الإسلامي في العصر الذي كتبت عنه، يستقي الباحث ذلك من مصادر أخرى أهمها:(الآثار، والأشعار، وأسماء المواضع والمدن)؛ فالأثر مستند حيّ وصادق يعكس الحالة الاقتصادية والمعمارية للعصر الذي أقيم فيه؛ إن المرية مثلا مدينة ساحلية بالأندلس كان التجار والفقهاء يتنقلون بينها وبين الإسكندرية عثر فيها على قبر تاجر سكندري توفي بها من أسرة اشتغل بعضها بالتجارة وبعضها بالعلم، كما ورد على قبر التاجر ابن خليف السكندري [٢].

إن الشعر مصدر رئيس لتصوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهو يمكّن من عرض صورة واضحة عن مجتمع ما، (فلا بأس من الإفادة من الشعر في دراسة الحضارة الإسلامية)[٣]؛ ولذلك تجب العودة إلى هذه المصادر. كما تشكل الوثائق المدونة مصدرا أساسيا للمؤرخ في إصدار حكمه لذلك تزايد الاهتمام بجمعها ونقدها وتصنيفها، وتقلل الوثيقة من

(١) الحبيب الجنحاني، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م، ص٥.

(٢) السيد عبد العزيز سالم، بحوث إسلامية في التاريخ والحضارة والآثار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١١ هـ / ١٩٩١م، ص٢٩١ .

(٣) المرجع السابق، ص ٢٩١.

الاجتهاد الشخصي في اتخاذ الحكم التاريخي، وتعطي صورة واضحة عن الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية للمجتمع محل الدراسة كالعثمانيين في مصر. لقد سجل الجغرافيون والمؤرخون معلومات عن موقع جزيرة جربة ونشاطها الزراعي وحاصلاتها ومنتجاتها وتجارتها وتطورها العمراني ونشاطها السياسي والمذهبي، مما ساعد على رسم صورة واضحة للجزيرة؛ لكن يبقى تاريخها منقوصا بضياع الكثير من المدونات، وفقد العديد من الكتب التي حوت مواد قيمة عن تاريخ جربة. وكما اتخذ البعض ممن كتب عن جربة موقف الدفاع والتمجيد وهو عمل خليق بالشعراء، فإن المؤرخ يعتمد منهج عرض الحدث ونقده باعتباره عملا بشريا، كذلك بالغ البعض في التهجم على أهلها ووصفهم (بالمفسدين في البر والبحر)[١]، وبأنّهم (أصحاب مذاهب ردية وأهواء مضلة...دمرهم الله جميعا)[٢]، وهذا من الجدال الأجوف الذي لا يأتي بخير، وهو من التعصب الأعمى والمقيت الذي يرفضه الإسلام وتمجه الدراسات الحديثة، وجمع البعض بين المدح والذم وجاءت إشارته متناقضة: قال التجاني في رحلته عن أهل جربة: (وثياب الجنب عندهم لا يقربها طاهر وثياب الطاهر لا يقربها جنب... ويوجبون على أنفسهم الغسل صباح كل يوم رجالا ونساء أجنبوا أو لم يجنبوا ويتوضئون ثم يتيممون وقد شاهدت هذا منهم كثيرا. ويشترطون في وضوئهم غسل الأيدي من الأكتاف...) إلى أن قال: (ولم يصلّ أحد منهم بهذا الجامع كراهية لإقامة رسم الإسلام بتلك الجزيرة لا خوفا من النصارى كما يزعمون، وأما الجمعة فتركها أصل من أصولهم؛ لأنهم يشترطون في إقامتها وجود الإمام العادل)[٣].

وفي حين ذكر التجاني أن جربة (أرض كريمة المزارع عذبة المشارع، لا يقاربها في ثمارها أو يساويها)، يزعم الحسن الوزان الملقب بليون الإفريقي أن (..تربة الجزيرة غير خصبة يجب خدمتها وسقيها بماء يستخرج من آبار عميقة؛ ليمكن أن يزرع فيها قليل من الشعير، فينتج عن ذلك نقص كبير في الحبوب، واللحم غال جدا أيضا.[٤]

أما كتاب (مؤنس الأحبة في أخبار جربة) فينسب تأليفه إلى محمد أبو راس الجربي وقد حققه وعلق عليه محمد المرزوقي، وقدم له الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب، وطبع بالمطبعة الرسمية بتونس سنة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م، هذا المصدر المهم- الذي أفرده مؤلفه

(١) أبو عبيد البكري: المغرب في ذكر إفريقيا والمغرب (من المسالك والممالك)، ج٢ ،مكتبة المثنى، بغداد، ط١، د. ت، ص٧٦٠.
(٢) محمد العبدري الأندلسي: رحلة العبدري، الرباط، ط١، ١٩٦٨م، ص٢٣٧.
(٣) عبد الله التجاني: رحلة التجاني، نشر كتابة الدولة للمعارف، المطبعة الرسمية، تونس،ط١، ١٩٥٨م، ص١٢٣ وما بعدها.
(٤) الحسن الوزان القاسي (ليون الإفريقي) (ت٩٥٧هـ/ ١٥٥٠م) : وصف إفريقيا ، ج ٢ ، طبعة بيروت، ١٩٨٣م، ص٩٤.

لوصف جزيرة جربة فروى تاريخها وترجم لأوليائها- لا يستغني عنه باحث ينوي الكتابة عن الجزيرة، فقد بدأه مصنفه بمقدمة وضع فيها جدولا تاريخيا مختصرا لخلفاء الإسلام من الصحابة إلى العثمانيين وهي غير ذات أهمية.

ثم أتبعها بأربعة فصول: الفصل الأول: في وصف جربة وآثار معالمها القديمة. الفصل الثاني: ترجمة لمن عاش فيها من الأتقياء والعلماء. الفصل الثالث: قدم معلومات هامة عن مساجد جربة وأضرحتها وأسواقها بأسمائها. الفصل الرابع: احتلال النورمان لجربة والغارات المسيحية عليها، واسترجاع المسلمين لها، والصراع بين القراصنة الأتراك والأسبان، وختم الكتاب بإحصائية للأوبئة.[١] واعتمد وثائق جربية لم تصلنا؛ لكن أسلوبه متواضع، ينمّ عن ثقافة عصره حيث عاش في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي.

ويحيط الشك بمؤلف الكتاب، ففي حين ينسب المرزوقي[٢] الكتاب إلى محمد أبو راس الجربي في تحقيقه وتبعه في ذلك محمد محفوظ في كتابه (تراجم المؤلفين التونسيين)؛ لكنه اختلف معه في كون المؤلف جربيا فذكر أنه محمد أبو راس بن أحمد بن ناصر الراشدي الغريسي المعسكري الجزائري[٣]، كما يوافقهما في نسبة الكتاب إلى محمد أبو راس، الشيخ محمود مقديش في كتابه (نزهة الأنظار)[٤] حين تعرض للحديث عن أبي راس فقال: أنه وضع كتابه بين ١٢١١-١٢٢٢هـ/ ١٧٩٦-١٨٠٧م، وأما الدكتور أبو القاسم سعد الله[٥] - وهو من كبار المحققين في التراث الأدبي الجزائري - فنجده قد وضع ترجمة ضافية لمحمد أبو راس المعسكري الجزائري، واستعرض مؤلفاته فلم يشر إلى أنه ألف كتاب «مؤنس الأحبة»، رغم أنه أثبت مروره على جربة في رحلته إلى الحج. وأما من شكك صراحة في المؤلف ونفى أن يكون محمد أبو راس الناصري صاحب الرحلة ومؤلف كتاب «الإصابة في من دخل المغرب من الصحابة» كما نفى نسبته إلى جربة، فهو الشيخ سالم بن يعقوب الجربي[٦] عالم جربة ومؤرخها المحقق والمدقق، الذي جزم أن مؤلف الكتاب

---

(١) أحمد عبد السلام: المؤرخون التونسيون في القرون ١٧و ١٨و ١٩م، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون- بيت الحكمة ط ١، ١٩٩٣م ص٣٢١.

(٢) محمد أبوراس،: مؤنس الأحبة في أخبار جربة، تحقيق محمد المرزوقي، المطبعة الرسمية، تونس، ١٩٦٠م، ص٣.

(٣) محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ج ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م، ص١٧٩.
- محمد المرزوقي: قابس جنة الدنيا، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد طبعة القاهرة ١٩٦٢-١٩٦٨م، ص٣١٤.

(٤) محمود مقديش الصفاقسي: نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق علي الزواري محمد محفوظ،، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ج١، ص١٤٢.

(٥) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج ٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٨ م، ص٣٨٧.

(٦) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، دار الجو يني، تونس، ط ١، ١٩٨٦م، ص٩.

هو أحمد أبوراس القيرواني الموظف بجربة زمن الباي حمودة باشا الحسيني[١]، فالمؤلف قيرواني وليس جربيا رغم أن عائلة بوراس موجودة في جربة، وقد ألف الكتاب سنة ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م، وذكر فيه حميدة بن عياد المتولي على جربة في نفس السنة، وقد وصف الكتاب بأنه يحتوي على أكاذيب تاريخية، ورد على مقدمة حسن حسني عبد الوهاب بأنها تحتوي على زعم باطل عن البربر[٢].

والراجح أن محمد بن أحمد بن الناصر الراشدي الغريسي المعسكري المشتهر بلقب (أبو راس) هو من مواليد معسكر بالجزائر، وقد أخذ العلم عن علماء الزيتونة ومنهم إبراهيم الرياحي[٣]، ثم ارتحل إلى المشرق مرورا بجزيرة جربة، وأقام بمصر فأخذ عن علماء الأزهر مثل الشيخ المرتضى الزبيدي[٤]، وألف كتابين في شيوخه هما (لب أفياخي في ذكر أشياخي) و(السيف المنتضى فيما رويته بأسانيد المرتضى)[٥].

فالراجح أنه لم يؤلف مؤنس الأحبة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بل واضع الكتاب هو أحمد أبو راس القيرواني الموظف بجربة زمن الباي حمودة باشا الحسيني؛ لكن تشابه الأسماء سبب الوهم لدى البعض. ومن هنا تبرز أهمية منهج المعاينة وعدم الاعتماد على النقل والسماع؛ بل توكيد المعلومة بالمشاهدة والاطلاع واستخدام الوثائق؛ بل واعتماد الرحلة للتأكد من صحة الخبر كما يفعل أهل الحديث من سلف الأمة، وهو منهج لازم للمؤرخ والجغرافي وحتى للأديب.

فقد نقد المسعودي[٦] الجاحظ[٧] في زعمه أن نهر مهران الذي هو نهر السند من النيل بدليل وجود التماسيح فقال: (.. لست أدري كيف وقع له هذا الدليل؟) ذكر ذلك في كتابه المترجم بكتاب الأمصار وهو كتاب في غاية الغثاثة؛ لأن الرجل لم يسلك البحار، ولا أكثر من

(١) حمودة باشا الحسيني باي تونس من ١٧٧٧م.

(٢) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، م.س، ص١٠.

(٣) إبراهيم الرياحي فقيه وأديب ورحالة وسياسي وصوفي تيجاني حفظ القرآن بتستور ودرس بالزيتونة على عدة شيوخ ثم درّس بها فخرج عديد الطلاب وتولى الإمامة والخطابة بالجامع، وقام بعدة سفارات للحسينيين بالمغرب وتركيا، توفي بالكوليرا في تونس سنة ١٢٦٦هـ وله عدة أجوبة وفتاوى وقصائد.

(٤) المرتضى الزبيدي يمني وفد على مصر ١١٦٧هـ/ ١٧٥٤م وأقام بها إلى أن توفي ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م، ألف (تاج العروس من شرح جواهر القاموس).

(٥) أحمد الطويلي: في الحضارة العربية التونسية، دار المعارف، سوسة. تونس، ط١، ١٩٨٨م، ص١٢٥.

(٦) أبو الحسن علي بن الحسن، المسعودي، مؤرخ، ت ٣٤٦هـ/ له:مروج الذهب ومعادن الجوهر.

(٧) الجاحظ، أبو عمرو عثمان بن بحر، أديب ومعتزلي له عدد من المؤلفات:البيان والتبيين، البخلاء، الحيوان، انظر الزركلي، الأعلام، ٥/ ٢١٩.

الأسفار، ولا يعرف المسالك والأمصار؛ وإنما كان حاطب ليل ينقل من كتب الوراقين)[1]. أما خليل مردم بك فقد نسب في كتابه (أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع) إلى الشيخ محمد أبو راس الناصري الجزائري كتاب (وصف لجزيرة جربة)، وأشار أنه طبع في تونس وترجم للشيخ فقال: إنه من معسكر ولد سنة ١١٦٥هـ/ ١٧٥١م، ونبغ في الفقه ورحل إلى تونس والحجاز ومصر، وله قصيدة في فتح وهران وشرحها في كتاب (عجائب الأسفار) وجعل وفاته سنة ١٢٣٩هـ/ ١٨٢٣م[2].

وبالنسبة لتاريخ الفرق فكل فرقة تكتب الروايات التي تتناسب مع أهدافها وتتلاءم مع أهوائها (سنة، شيعة، خوارج)، وعلى الباحث أن يتحلى بالصبر والأناة، ويكتسب خبرة في فهم النصوص وتحليلها واستقرائها؛ لإزالة الحيرة عند قراءة نصوص متعددة حول حادثة واحدة.

من أهم المصادر التي أفاد منها الباحث منسوخات خريج الوكالة الشيخ سالم بن يعقوب الجربي الذي أمضى خمس سنوات بها يحضر دروس شيوخها، ويتابع بعض الحلقات بالأزهر، ويتفرغ بعدها لنسخ الآثار ونقل المخطوطات من النسخ الأصلية في غالب الأحيان؛ حتى تكونت لديه ثروة عظيمة عاد بها إلى الجزيرة لتصبح نواة لمكتبة ثرية وجامعة لأشهر مؤلفات الإباضية.ومما له صلة مباشرة بالبحث: مخطوط من أصول تاريخ أهل جربة، ومجموعة آثار إباضية، ومخطوط أسر جربية بمصر، وقد جمعها في دفتر متوسط وكراريس خاصة بوكالة الجاموس، إلى جانب كتابه المطبوع: تاريخ جزيرة جربة، الذي لا يستغني باحث عنه؛ لما حوى من المعلومات التاريخية.فقد توسع في الحديث عن تاريخ الجزيرة قبل الإسلام، ثم انتقل إلى المدارس، والمساجد، والشيوخ الذين أقاموا حضارة مزدهرة في تلك الربوع، وترجم لعدد ممن درس بمصر وسكن وكالة الجاموس وذكر آثارهم، وتكتسي هذه المصادر أهمية خاصة؛ نظرا لكون الشيخ جربيا، ومجاورا بالوكالة لمدة طويلة، ونساخا مهتما بالآثار الإباضية، وجامعا لتراجم رجالها، ومقدرا لتراثها وحريصا على حفظه لتستفيد منه الأجيال، مع ما اتصف به من أمانة في النقل ودقة وضبط في النسخ، يضفي على ما خلف من آثار ألوانا من الاطمئنان والثقة بها واعتبارها مصادر أساسية في موضوع البحث.أما عن أسلوب كتابته فهو أقرب إلى الطريقة التقليدية السردية للحدث، التي تركز على منح كم من

(١) أبو الحسن علي المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج ١، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، ص٣٧.

(٢) خليل مردم بك: من أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع، لجنة التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٧١م، ص ١٥٣.

المعلومات دون تحليل وربط واستنتاج، فعلى الباحث أن يوظف ذلك بطريقة تثري موضوعه، ويقتبس من إنتاجه وآثاره ما يتعلق مباشرة بصلب البحث، ويستنبط ما يراه مناسبا، وعذر الشيخ أنه لم ينخرط في مؤسسة أكاديمية ولا تابع دراسة منتظمة أو تلقى مقررات في منهجية البحث، ويكفيه علما ونباهة أنه شارك في الحفاظ على هذه الثروة، وهو جهد ليس بالهين يذكر فتشكره عليه الأجيال.

أما صاحب الفضل في تيسير الحصول على وثيقة الوقف وتحفيز الباحث على الانطلاق في إعداد الرسالة مدعمة بالوثائق من سجلات المحاكم الشرعية فهو الدكتور عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، ففي كتابه: المغاربة في مصر في العصر العثماني، نص على وثيقة وقف وكالة الجاموس ٨٦٨ وذكر اسم الواقف[١]، واستفاد الباحث من كتابيه :(فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني) وهو دراسة لمظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمؤسسة الوقف عموما، و(الريف المصري في القرن الثامن عشر الميلادي)، وقد قام فيه بحصر محاكم الأخطاط بالقاهرة وحدد تاريخ النشـأة وانتهاء العمل خلال الحكم العثماني، ثم عرض لنظام الالتزام وأنواع الأراضي الخراجية، وشرح بعض المصطلحات ذات الصلة بالوقف، استفاد منها الباحث واطلع على عدد من مقالات الدكتور الذي تخصص في رصد وثائق المغاربة، وإبراز دورهم في التنمية بمصر المحروسة وثغر الإسكندرية، ووفر عددا من الحجج الوقفية من خلال سجلات المحاكم الشرعية للمغاربة في العهد العثماني[٢]. إن اعتماد الشيخ سالم بن يعقوب، والدكتور عبد الرحيم كمصدرين أساسيين لا يعني إهمال المصادر الأخرى، فلا يمكن للباحث الاستغناء عن كتب التاريخ والجغرافيا والرحلات والفقه والأدب فهي تتكامل لإعطاء صورة أصدق عن دور الوكالة.

ومن المصادر التي أَثْرت البحث، آثار شيوخ الوكالة أمثال محمد بن عمر بن أبي ستة القصبي المحشي، وعمرو بن رمضان التلاتي، ويوسف بن محمد المصعبي المحشي الثاني[٣]، التي أعطت صورة صادقة للأنشطة الثقافية للوكالة، وكشفت الأجـواء العلمية المحيطة بساكني الوكالة،وتعدّ سجلات المحاكم الشرعية مصدرا هاما لمثل هذا البحث، ودراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للوقف، ورغم عدم فهرستها وتنظيمها، مما يستنفد وقت الدارس وجهده للوصول إلى المعلومة، ورغم تعرض بعضها للتلف، لكنها

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨)، منشورات المجلة التاريخية المغاربية بتونس، وديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، ط١، ١٩٨٢م، ص١٠٠.

(٢) انظر نماذج من وثائق المغاربة في الإسكندرية والقاهرة في الملحق ص٢٩١ وما بعدها

(٣) آثار شيوخ الوكالة: انظر ص١٨٦.

مفيدة مع اقتضابها وغموض بعضها، وغلاء تصويرها[1].

ومن المراجع الهامة التي اعتمدها الباحث بعض الدراسات التي تناولت موضوع الوقف من حيث أحكامه الفقهية وقواعده القانونية ضمن مؤلفات تراثية قديمة وقانونية حديثة، وهي مفيدة في تأصيل نظام الوقف ومعرفة أحكامه مثل: (أحكام الأوقاف لأبي بكر الخصاف[2]، و(الإسعاف في أحكام الأوقاف لإبراهيم الطرابلسي)، و(محاضرات في الوقف لمحمد أبو زهرة).

كما استعرض الباحث بعض الدراسات حول الوقف من حيث تأريخه، ووثائقه، وغالبها رسائل جامعية تناولت فترات تاريخية مثل:رسالة دكتوراه (تاريخ الأوقاف في مصر في عصر سلاطين المماليك) لمحمد محمد أمين، ورسالة زينب طلعت (دراسة ونشر لبعض وثائق الوقف العثمانية في مصر في القرن الحادي عشر الهجري)، ورسالة (الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني) لمحمد عفيفي.

وقد عقدت ندوات عدة حول الأوقاف غلب عليها الطابع الاحتفالي يكرر فيها اللاحق ما قاله السابق، ويجامل البلد المنظم ولا تنتقد الجهة المشرفة، ويركز الاهتمام فيها على الاقتصاد والتنمية، مع بعض الاهتمام بالفقه والتاريخ، وهي من الدراسات الوصفية العامة تشيد بالوقف، وتدعو باحتشام إلى إحياء دوره، وقليل من الدراسات يفرد لتجربة معينة تشبع بحثا، ولكنها استأنفت عمليا إعادة مسيرة الوقف، ووضعت حدا للقطيعة المضروبة حول الوقف خاصة في تونس ومصر التي أدت إلى انحسار الوقف، وضياع أملاكه، كما اهتدى الباحث إلى بحوث أجنبية حول الوقف الإباضي باللغة الفرنسية والألمانية واستفاد من ترجمتها، مثل

- **Von Karl suter**. Die tnuba des mzab.
- **Von Karl suter**. Oberwesen und sinn des hobus und ve - wandter institutionen im mzab.
- **Marcel MERCIER**. etude sur le waqf abadite et ses applic - tions au mzab.

(١) قيمة تصوير ورقة واحدة:ثمانية (٨) دولارات أمريكية في دار الكتب المصرية.

(٢) هو أبو بكر الخصاف: مؤلف (أحكام الأوقاف)، مطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م.

- **Martin custers**. ibadsi publishing activities in cairo، c ،1880 – 1960s.

- **Tadeusz lewicki**. Les ibadites dans l، arabie du sud au moyen age. Krakow.1959.

-**Tadeusz lewicki**. Un royaume ibadite peu connu (il rocznir orientalis tyczny t. 31،) 1968.

وتمتاز كتابات المستشرق المتخصص في دراسة المذهب الإباضي (مثل تاديوس لويسكي) بغلبة جانب التحليل والتعمق في فهم ظاهرة الوقف، وتاريخ الإباضية، على جانب الوصف وسرد الأحداث والتعميم في الحكم عند غير المتخصص، وفي الكل خير وفائدة.

لمحة عامة عن جزيرة جربة ونشأة الإباضية ووجودها في مصر :

يحتضن البحر الأبيض المتوسط عددا من الجزر المتفاوتة في الحجم، والمختلفة في المناخ، والمتنوعة من حيث عدد السكان والدين واللغة، ولعل جربة الجزيرة الإسلامية الوحيدة التي حافظ أهلها على الإسلام ولغة القرآن رغم ما تعرضت له من حملات صليبية متعددة، منذ فتحها سنة ٤٧هـ إلى الآن، إلى جانب (قرقنة) الجزيرة التونسية الواقعة قرب صفاقس والجزء الشمالي لجزيرة قبرص.

تقع هذه الجزيرة الحالمة في الجنوب الشرقي للجمهورية التونسية في خليج قابس[(١)]، وتمتد على مساحة ثلاثة آلاف كلم٢؛ إذ يصل طولها من الشرق إلى الغرب إلى ستة وتسعين كم، أما عرضها من الشمال إلى الجنوب فيبلغ اثنين وثلاثين كم، ويفصل بينها وبين البر مضيق باتساع أربعة أميال بحرية، وهي على شكل مسدس غير منتظم الأضلاع، بينها وبين اليابسة من الجنوب الغربي بوغاز[(٢)] واسع، ومن الجنوب يفصلها عن البر بحيرة (بوغرارة)[(٣)] المتصلة بالبحر عبر مضيق قبالة (آجيم)[(٤)] غربا تمر منه السفن وآخر قبالة (القنطرة)[(٥)] شرقا

(١) قابس مدينة ساحلية بالجنوب التونسي تشتهر بالنخيل والحناء تبعد عن جربة ٨٥ كيلومترا ويوجد بها قبر الصحابي أبي لبابة الأنصاري.

(٢) بوغاز كلمة تطلق على مكان عميق في البحر.

(٣) بو غرارة: قرية تبعد ٢٠ كم عن الجرف المقابل لآجيم.

(٤) آجيم قرية بجربة مسقط رأس الواقف لوكالة الجاموس.

(٥) جسر روماني قديم طوله سبعة كيلو مترات.

وهو ضحل تستطيع الجمال عبوره وقت الجزر[١]. والمد والجزر ظاهرة ناتجة من قوة الجاذبية الناشئة من الشمس والقمر، وهي أمر ملحوظ جدا في تلك المياه؛ إذ تتغير حالة البحر بالزيادة والنقصان ففي حالة المد يمضي الماء في فيحته وسحته وسنن جريته، وأما في حالة الجزر فيرجع الماء على ضد سنن مضيه، وينكشف ما مضى عليه في هيجه، وتنحسر المياه عن مساحات شاسعة إبان الجزر بينما ينجم عن المد غمر لليابسة واختلاف في العمق[٢].

وتحتل جزيرة جربة موقعا هاما يربط بين إفريقيا والمتوسط، وبين طرابلس الغرب وتونس على امتداد الساحل التونسي، وهي محطة تجارية أساسية تربط بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، وتقع تحديدا بين خط ٣٤ عرضا و١١ طولا، ولا يزال جسر روماني يمتد سبعة كيلومترات يربط الجزيرة بالبر[٣].

وقد اتفق الرحالة الذين زاروا جربة أو كتبوا عنها أنها من أجمل البلاد؛ فشواطئها من الجهة الشرقية رملية ساحرة، ومن الجنوب والغرب صخرية أو سبخة لا تنبت، وأرضها في الداخل أشبه بهضبة تنحدر برفق، وهي سهول منبسطة رملية مستوية السطح وتربتها خصبة صالحة للزراعة، وجل مياهها من الأمطار، ويحفر الأهالي الآبار للري، وماؤها عذب إن لم يعمق الحفر، ومن الأشجار المغروسة بالجزيرة النخيل والزيتون والتين والمشمش والكروم والرمان واللوز، وتشتهر بالتفاح، "وتفاحها لا يوجد له نظير في بقاع الأرض لما له من صفاء وطيب مذاق ورائحته تشم على أميال عديدة"[٤] وضياعها كثيرة تنمو فيها العديد من الفاكهة والغلال، والملاحظ (أن ثمار الجزيرة تستمر على طول السنة وتبقى في أشجارها إلى انتهاء نضجها لانعدام الخيانة في نفوس أهلها)[٥] ،وهي شهادة صادقة في أمانة الجربيين.

وبسبب إحاطة البحر بها تمتاز الجزيرة بمناخ معتدل، فهي قليلة البرد في الشتاء ومتوسطة الحر في الصيف، ونسبة الرطوبة فيها معتدلة، ويتلطف الجو في المساء بهواء منعش يبعث النشاط في أهلها الذين اشتهروا بممارسة التجارة والزراعة والصيد البحري والصباغة قال أندريه جيد: "هي جزيرة تغرد العصافير في جناتها وينسيك هواؤها المنعش الموت"، وقال المرزوقي:(من أعجب الظواهر في جزيرة جربة أن الزائر لها لأول مرة يؤخذ بجمال مناظرها الطبيعية الساحرة، فبمجرد اقترابه من شواطئها تظهر له غابات الزيتون الخضراء، وجذوع

(١) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، م. س، ص٢٥.
(٢) محمد أبو راس: مؤنس الأحبة في أخبار جربة، م.س، ص٣٥.
(٣) قاسم بلحاج عيسى: صفحات من تاريخ جربة، طبع ونشر الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس،ط ١، ١٩٨٢م ص٤٨.
(٤) عبد الله محمد التجاني: رحلة التجاني، م. س، ص١٢٢.
(٥) محمود مقديش الصفا قسي: نزهة الأنظار، ج ١، م.س ،ص١٤٢.

النخل الباسقة تتراقص أمام عينيه، يحركها النسيم والبحر حواليها... إنها جزيرة عائمة انتشرت على رقعتها غابات النخيل وبساتين الأشجار المحملة بمختلف الثمار.. حقا إنها جزيرة الأحلام [١].

جغرافية جربة

١ - تسمية الجزيرة:

تعددت أسماء هذه الجزيرة قديما؛ إذ نجد من يطلق عليها: لليبسو la Lypso، ومن يسميها جزيرة آكلي النبق (ile des lotophages) ومن يدعوها مننكس (meninx)، لكنها اشتهرت باسم جربة Djerba، وقد ضبطها ياقوت الحموي:جَربة بالفتح ثم السكون والباء موحدة خفيفة، وقد روي فيها جربة بكسر الجيم، وأشار أنها جزيرة بالمغرب من ناحية إفريقية قرب قابس يسكنها البربر، ولها ذكر كثير في كتاب الفتوح [٢]، ويرى ابن خلدون أن جربة سميت باسم فرقة من قبيلة لماية البربرية التي حلت بها ولا تزال تسكنها.[٣]

ومن أوائل من ذكر جربة في كتب البلدان والرحلات من الجغرافيين والمؤرخين أبو عبيد البكري (ت ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م) في كتابه «المسالك والممالك» في الجزء المتعلق بشمال إفريقيا (المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب)، وأشار إلى وجود الخوارج في جزيرة جربة في أيامه في القرن الخامس الهجري، وقد وصف إفريقيا دون أن تطأها قدمه معتمدا السماع ومكتفيا بالسؤال والاستخبار؛ لكن لا يمكن الاعتماد على هذا الوصف؛ لأن المنهج السليم في وصف البلدان وكتابة التاريخ عند المسلمين الأولين يمضي أبعد من هذه الخطوة الهينة السهلة؛ فيعاين المشاهد ويتابع الآثار والوقائع على الأرض حيث تمتزج المعاينة بالمعرفة، فتتكون من كل ذلك الحقيقة التاريخية المنشودة، ولا يخفى ما كانت تكلفه المعاينة والمشاهدة من أتعاب، ولكن ذلك هو المنهج الأسلم لكتابة التاريخ. قال محمد بن عمر الواقدي: «ما أدركت رجلا من أبناء الصحابة وأبناء الشهداء ولا مولى لهم إلا سألته: هل سمعت أحدا من أهلك يخبرك عن مشهده وأين قتل؟فإن أعلمني مضيت إلى الموضع فأعاينه[٤]» .

كما ذكر جربة الشريف الإدريسي (ت٥٤٨هـ/ ١١٥٤م) في كتابه (نزهة المشتاق في

---

(١) من مقدمة كتاب محمد أبو راس: مؤنس الأحبة في أخبار جربة ،م.س ،ص١٤٥، ١٤٦.
(٢) ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج ٣، م.س ،ص٤.
(٣) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة ،ج ٦، م.س، ص٤٣.
(٤) عبد العليم خضر: المسلمون وكتابة التاريخ، المعهد العالي للفكر الإسلامي، أمريكا، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ص٨.

اختراق الآفاق) وقد ألفه لروجار ملك صقلية، وقد جال الإدريسي في الأندلس والمغرب ومصر والشام وآسيا الصغرى، وانتهى به المطاف إلى صقلية التي احتلها النصارى النورمان، فاتصل بأميرها روجار المعجب بالعرب وعلومهم، والذي طلب منه أن يؤلف له كتابا في الجغرافية، فوضع له (نزهة المشتاق). ثم ألف لخلفه (غليوم Π) كتاب (المسالك والممالك)[1]، ويعد الإدريسي عمدة الجغرافيين المسلمين رغم أنه ألف (نزهته) في بلاط أمير مسيحي.

ولعل جزيرة جربة لم يصفها أحد من رجال العصور الوسطى بمثل الدقة التي وصفها بها التجاني التونسي فهو شاهد عيان، حيث قام برحلته بصحبة الأمير أبي يحيى زكرياء بن اللحياني الحفصي الذي عينه مشرفا على رسائله فتفانى في خدمته، وقال عنها:(وجزيرة جربة من أعظم الجزائر خطرا وأشهرها في سالف الزمن عمارة وذكرا... وهي أرض كريمة المزارع عذبة المشارع، وأكثر شجرها النخيل والزيتون والعنب والتين... وتفاحها لا يوجد في بقاع الأرض له نظير؛ لما يوجد بها منه صفاء وجفافا وطيب مذاق وعطارة استنشاق، ورائحته توجد من المسافات المديدة والأميال العديدة.. واختصت هذه الجزيرة بحسن الأصواف المحمودة الأوصاف التي ليس بإفريقية لما ينسج من أثوابها نظير..) [2]

وأوجز الحديث عن جربة ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ/ ١٢٣٢م) في «معجم البلدان» وعرض لفتحها. كما ذكرها العبدري (ق٧هـ/ ٦٢٨م) في رحلته، وأورد ليون الإفريقي محمد بن الحسن الوزان (ق١٠هـ/ ٦٣١) نصا مهما حول جربة، وجاءت الإشارات متضمنة وصف المظاهر الاجتماعية والدينية والاقتصادية في الجزيرة، وبعض الأحداث المستجدة بها عبر القرون.

٢ - جربة في التاريخ:

تعاقبت على جزيرة جربة العديد من الحضارات، وتعد رحلة «أوليس» البطل اليوناني وزيارته لجربة التي خلدها هوميروس[3] في الأوديسة، أقدم مدنية دخلت الجزيرة.[4]، ثم توالت الحضارات تاركة آثارا واضحة على الأرض والسكان، فقد دخلها الفينيقيون والرومان، وفتحها العرب المسلمون، وحمل عليها النورمان والأسبان وفرسان القديس

(١) جمعة شيخة: قرقنة وجربة من خلال كتب الرحلات، المطبعة المغاربية للطباعة والنشر، تونس، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٣م، ص٢٦.

(٢) عبد الله محمد التجاني: رحلة التجاني، م.س، ص١٢٢.

(٣) هوميروس هو: شاعر يوناني مشهور.

(٤) قاسم بلحاج عيسى: صفحات من تاريخ جربة، م.س،ص١٧ .

يوحنا القراصنة، فدافعهم الأتراك العثمانيون، واستمات أهلها البربر الأمازيغ في الذود عن أرضهم وعرضهم، (وما من حضارة لهذه الأمم إلا وامتلكتها عنوة، واتخذتها قاعدة لنشر سلطانها على ما جاورها من الأراضي)[١]، باستثناء جيل الصحابة فقد دخلوها فاتحين يحملون دين الله ويخرجون أهلها من الظلمات إلى النور، وشتان ما بين الغزو ونهب الثروات وبين الفتح وجلب الرحمات.

٣ – الفتح الإسلامي لجزيرة جربة:

بعث الله رسوله محمدا ﷺ رحمة للعالمين، يعلم ويزكي، ويحل الطيب ويحرم الخبيث، ويهدي إلى الرشد وينقذ من الغي، فبلغ الرسالة، وأعد جيلا فريدا من الدعاة حملوا أمانة تبليغ دعوته، وضحوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل هداية البشرية.

تواصلت الفتوحات الإسلامية في عصر الخلافة الراشدة، واتسعت لتشمل بعد جزيرة العرب والحجاز اليمن والشام والعراق ومصر وفارس، وفي عهد معاوية بن أبي سفيان (٤٠–٦٠هـ/ ٦٦٠–٦٧٩م)[٢] أصبح للمسلمين أسطول بحري ينازل أساطيل الروم في الجزر والسواحل، وقد أرسل معاوية بن حديج السكوني[٣] سنة ٤٥هـ ليفتتح إفريقية فوصل طرابلس وفتحها، وخلف واليا عليها الصحابي رويفع بن ثابت[٤] بن سكن بن حارثة بن عمرو بن زيد بن عدي من بني النجار الأنصاري الذي شهد بعض الغزوات مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم العديد من المعارك البرية والبحرية لفتح مصر وبرقة وإفريقية وجزيرة جربة التي توجه إليها سنة ٤٧هـ برفقة الصحابي فضالة بن عبيد بن نافذ الأنصاري الأوسي[٥] الذي كان أصغر من بايع بيعة الرضوان تحت الشجرة، ولم يشهد بدرا وشهد ما بعدها، وولي القضاء وإمارة البحر لمعاوية، كما كان ضمن وفد الفاتحين التابعي حنش بن عبد الله الصنعاني[٦] الذي روى خطبة رويفع بن ثابت التي ألقاها على جيشه عند فتح جربة، فتركت أثرا قويا في أهل الجزيرة.

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٥.

(٢) معاوية بن أبي سفيان، أول خليفة أموي ولد قبل الهجرة بعشرين سنة، الأعلام للزركلي، ج ٨/ ١٧٢.

(٣) معاوية بن حديج السكوني صحابي تقلد ولاية مصر ومنها خرج لغزو إفريقية، بعث رويفع إلى جربة بحرا ففتحها، ذهبت عينه يوم دمقلة بالنوبة.

(٤) رويفع بن ثابت الأنصاري صحابي شهد خيبر وروى عنها حديثا وهو فاتح جربة سنة ٤٧هـ، ت سنة ٥١هـ ودفن في برقة ليبيا.

(٥) فضالة بن عبيد الأنصاري، صحابي غزا قبرص وتولى القضاء وإمارة البحر بمصر، ودخل إفريقية غازيا مع رويفع، وشارك في فتح جربة عام ٤٧هـ، ت عام ٥٣هـ.

(٦) حنش بن عبدالله الصنعاني تابعي من صنعا دمشق ، شارك في فتح إفريقيا والأندلس ، وكان مع رويفع في فتح جربة، سكن وتوفي بالقيروان ١٠٠ هـ.

قال رويفع: (شهدت فتح خيبر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعته يقول: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماءه زرع غيره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينقض على امرأة من السبي حتى يستبرئها، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبع مغنما حتى يقسم، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من فيء المسلمين حتى إذا أعجفها[1] ردها في فيء المسلمين أو يلبس ثوبا حتى إذا أخلقه رده في فيء المسلمين)[2]. ولا تسعف المصادر بتفاصيل هذا الفتح هل تم عن طريق البر بحيث يكون دخول الجيش من جهة الجنوب قبالة القنطرة (الرومانية القديمة)، أم كان عن طريق البحر، خاصة وقد بدأ المسلمون في استعمال الأسطول البحري منذ فتح قبرص.

والأرجح كمايذكر المؤرخ الجربي سالم بن يعقوب[3] أن فتحها كان عن طريق البر، لأن المسلمين حديثو عهد بطرابلس، ويستبعد أن يتوافر لهم أسطول كاف لحمل عسكر يمكنه التصدي للعدو.[4] كما تسكت المصادر عن سلوك أهل الجزيرة مع الفاتحين هل قاوموهم وهزموا ؟ أم سالموهم واعتنقوا دينهم ؟ لكن الإشارة إلى خطبة رويفع ترجح أن جربة فُتحت عَنوة، فجمع السبي والمغنم، وقيام الأمير خطيبا يذكر بمبادئ الإسلام إذا أخذت البلاد عنوة وكيفية معاملة الأسرى، رغم أن سكانها استقبلوا الإسلام بقلوب متشوقة إلى النور الرباني بعد أن لمسوا من الفاتحين ترجمة عملية لما ينادون به من مساواة ورحمة وعدل وعفة، وأخذوا بنبل القيم التي يدعو إليها هذا الدين، وقد أشار الثعالبي (أن معاوية بن حديج بعد فتحه ثغر بنزرت أراد أن يتقبض على جربة لصيانة السواحل من مراكب الروم ودفع غاراتهم، فكتب إلى رويفع أن يخرج بالأسطول ليجلي من بها من الروم، ففتكها عنوة من أيديهم، وسهل على المسلمين مراقبة حركة عدوهم في البحر[5].

إنسان جربة

يسكن جزيرة جربة المشهورة بالزيت والزبيب والرطب والتفاح والأكسية الملاح قوم من البربر الذين ارتضوا لأنفسهم اسم الأمازيغ، أي الرجال الأحرار الذين يرتفع نسبهم إلى مازيغ بن كنعان، وهم السكان الأصليون لإفريقيا الشمالية، والبربر فرعان: برانس

(١) أعجفها: استعملها حتى صارت هزيلة.

(٢) سليمان السجستاني: السنن، ج ٣، المكتبة العصرية صيدا، كتاب الجهاد، باب من ينتفع من الغنيمة ح رقم ٢٧٠٨ ،ص ٦٧.

(٣) الشيخ سالم بن يعقوب مؤرخ جربي درس في تونس ومصر، وسكن الوكالة خمس سنوات، نسخ منها عدة مخطوطات، وعاد إلى جربة مرشدا، ت ١٩٨٨م.

(٤) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، م. س ،ص٥٤.

(٥) عبد العزيز الثعالبي: تاريخ شمال إفريقيا من الفتح الإسلامي إلى نهاية الدولة الأغلبية، جمع وتحقيق أحمد بن ميلاد ومحمد إدريس، تقديم ومراجعة حمادي الساحلي،دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان ،ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ،ص٤٢ .

وبتر، البرانس حضر يسكنون بأراضٍ خصبة، والبتر بدو رحل منهم زناتة ولواتة ونفوسة ومزاتة ومكناسة لم يجد الفاتحون منهم مقاومة كبيرة[1]، لقد اعتنق سكان جربة الإسلام مثل غيرهم من بربر إفريقية، ولم تسجل حالة ارتداد كما حصل لكثير من سكان الجزر المتناثرة في المتوسط(قبرص،كريت،مالطة،صقلية كورسيكا، سردانيا، جزر الباليار)، وتوجهوا إلى تعلم العربية لغة القرآن، وإلى خدمة أراضيهم وممارسة تجارتهم التي برعوا فيها، وهم سمر الوجوه حسب الإدريسي[2] ومن قبيلتي زوارة وزواغة؛ بينما يصفهم البعض - بتحامل واضح إن لم نقل بعداء سافر- (بأنّهم غدارون شرار لا تؤمن ناحيتهم) و(بأن الشر والنفاق موجودان في ملتهم)[3]، ولأجل ما تواطأ عليه المؤرخون (من رومان وعرب وأوربيين) على تسمية سكان إفريقية بكلمة هجينة تعبر عن البدائية والوحشية وهي كلمة (بربر) والتي تستعمل لشهرتها فالأفضل تسميتهم بالأمازيغ.

ومع الفتح الإسلامي للبلاد اختفى مصطلح إفريقيا وحل بدله لفظ المغرب وزال اسم (اللوبيون) وشاع لفظ البربر، وقد كان زمن الفتح ثلاث طوائف يسكنون المغرب: (روم، وأفارقة، وبربر)، فالروم هم البيزنطيون[4]، والأفارقة أخلاط من الناس يسكنون السواحل المحيطة بالمدن والأراضي المزروعة يخدمون الروم ويخضعون لهم، وكانوا زراعا وصناعا، أما البربر فهم السكان الأصليون كما ذكر سابقا، منهم حضر يسكنون النواحي الخصبة والمزروعة وهم (البرانس)، ومنهم بدو رحل يعمرون الصحارى والواحات، ويعيشون على الرعي، ويميلون إلى الإغارة على من جاورهم من العمران وهم (البتر)، وحال الخلاف بينهما دون اتحادهما ويسّر على الأجنبي غزوهم، وقد تأثرت طباع البربر باختلاطهم بالمدنيات التي عبرت جزيرتهم، واستفادوا من صناعتهم كالأنسجة الصوفية والأدوات الخزفية وعصر الزيتون، كما نقلوا عنهم زراعة الأشجار المثمرة والحبوب، وتوافرت معهم السفن، ومارسوا التجارة والصيد البحري، ويستنتج من الفتح الإسلامي للمغرب أن العرب اعتبروا الأراضي التي كانت للروم مفتوحة عَنوة فاستحلوها، واعتبروا أهلها ومن وجدوه عليها موالي لهم، أما الأراضي التي كانت للبربر فاعتبروها مفتوحة صلحا، فتركوها بيد أصحابها يؤدون عنها المال للدولة واعتبروا البربر أحرارا.

---

(١) موسى لقبال محاضرة (استراتيجية الفتح العربي الإسلامي في شمال إفريقيا)، من محاضرات الموسم الثقافي (٧٧/ ١٩٧٨م)، ص٧٦.

(٢) الإدريسي: نزهة المشتاق، م.س، ص٩٦.

(٣) البكري: المسالك والممالك، م.س، ص٨٥، والإدريسي:نزهة المشتاق، ص٩٥.

(٤) البيزنطيون: إمبراطورية حكمت تونس (من ٥٣٤ - ٦٤٢م)، دخلوا جربة وعمروها، وازدهرت في عهدهم التجارة والفلاحة، وبقيت الجزيرة تحت حكمهم إلى ٤٧ هـ/ ٦٦٧م عندها فتحها رويفع بن ثابت الأنصاري.

ورغم أن جربة يسكنها البربر؛ لكنها خضعت للبيزنطيين، فلما تم الفتح عومل أهلها على أنهم من الروم فجمع منهم السبي والغنائم، واختفى العنصر الرومي ولغته، وتعلق البربر بلغة العرب ودينهم، وأقبلوا على اعتناق الإسلام مبكرا وخاصة قبائل: لواتة ونفوسة وزناتة وهوارة من البرانس ولماية وزواغة وكتامة من البتر، والتي سكنت بعض بطونها جزيرة جربة، ويظهر من بعض روايات فتح الجزيرة أن بعض أهل البلاد يرحبون بالعرب ويتلقونهم كمخلّصين من إساءات الروم، وأن العرب لم يكونوا ينهبون البلاد النهب الذريع[1].

ونتيجة لمكان الجزيرة الاستراتيجي عسكريا واقتصاديا فقد تعرضت عبر التاريخ القديم والوسيط إلى حملات كثيرة وعانى أهلها من محن كبيرة، فقد شن النورمان والأسبان غارات صليبية من أجل احتلال الجزيرة واتخاذها ملجأ ومركزا للقرصنة، كما لعبت الجزيرة دورا اقتصاديا كبيرا في مجال التجارة والسياحة للبلاد التونسية، «لقد كانت جربة صالحة لتتخذ مأوى للغزاة ومشتى لهم وسوقا لبيع غنائمهم وشراء ما يحتاجون من المؤونة والعتاد بفضل ثراء الجزيرة ونشاط سكانها، وميناء آمنا لإرساء سفنهم وتنظيفها وإصلاح المعطوب منها، ومعقلا عند الاقتضاء لقوة شكيمة أهل جربة وعشقهم للحرية واستعدادهم الدائم للجهاد»[2].

بعد استقرار الفاتحين بالجزيرة ورسوخ الإسلام في قلوب السكان، تنافس الجربيون في تشييد المساجد وعمارتها، وعبر القرون اشتهرت جربة بكثرة المساجد في القرى المأهولة وعلى الشواطئ لخفر السواحل حتى عرفت «بجزيرة المساجد[3]» كانت بيوت الله تمثل رمز الطهارة والاستقامة، ومركز التعبئة والتربية وموضع التثقيف والتعليم، فقد أسست على التقوى، وبنيت من مال حلال وعمرها الدعاة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإشعاع بنشر العلم وإعداد الرجال.

فإن «أشد فقر يمكن أن يلحق بالأمة هو الفقر بالرجال، فالأمة تستطيع أن تعالج الفقر في جميع الأمور، أما إذا أصيبت بقحط في الرجال الذين يقودون الأمة فذلك من أدهى المصائب، إن نقصان الروية والحكمة والجرأة الأدبية يؤدي إلى الموت، وإن إفلاس البلاد من الرجال خطر عظيم[4]».

(١) حسين مؤنس: فتح العرب للمغرب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، د.ت، ص ١٢٥.
(٢) دائرة المعارف التونسية، (كراس ١): ١٩٩٠م، فصل، بقلم الطاهر قيقة، ص ٣١.
(٣) جمعية صيانة الجزيرة :كتاب (جربة جزيرة المساجد)، ص٤.
(٤) محب الدين الخطيب: «قيادة الأمة »، مجلة الزهراء، السنة العدد ، جمادى الأولى ١٣٤٦ ص١٧٧.

ولم ينفك شيوخ الجزيرة عن الدعوة إلى زيارة المساجد وعمارتها، بل واظب بعض المشايخ على التنقل بين مساجد شطوط الجزيرة، لتفقد خفراء الثغور، حتى لا يدهم العدو السواحل بغتة. وذلك في كل شهر، يركعون في المسجد ما تيسر[1].

وتعد هذه المساجد بمثابة رباطات على تخوم الجزيرة تلعب دورا عسكريا بمراقبة الأعداء ورصد حملاتهم وصدها، ثم تحولت إلى مراكز للتعبد والزهد وقد يأوي إليها المارة، ويتزود منها المحتاج بالماء، وفي عصور الانحطاط بداية من القرن الثاني عشر الهجري تحولت تلك الرباطات إلى مقرّ موسمي للزردة (المآكل المتخمة) وطلب العون لتيسير الزواج، والزيارات وما يصحبها من اختلاط وطبل وزمر، ففقد الدور الجهادي للرباط ليصبح مكانا للشعوذة وطلب العوانس للزواج ولقاء العشاق، وسادت فيه ممارسات لا تمت للإسلام بصلة فتحول من المقدس إلى المدنس[2].

(١) الشيخ سليمان الحيلاتي: علماء جربة (رسائل الحيلاتي، تحقيق محمد قوجة) دار الغرب الإسلامي بيروت ط١-١٩٩٨م. ص٨٦.

(٢) سالم لبيض: التحولات في أنماط الخطاب الديني مثال تونس، المجلة التاريخية المغاربية السنة ٢٦ العدد ٩٥ -٩٦، مايو - أيار ١٩٩٩، ص٥٦٩.

الفصل الأول

الوقف في الإسلام ولدى الإباضيين والجربيين

تمهيد:

الأصل في المال أن يكون متداولا بين الناس يتملكه البعض وينتفع به ويتصرف فيه، ويستهلكه البعض الآخر تحقيقا لمصالحه، وقد ينقل ملكيته عن طريق المعاوضة أو التبرع؛ لكن ينفرد نوع من المال بالخروج عن قاعدة القابلية للتداول بنقل الملكية والتصرف فيها و يبقى ممتنعا من التصرف في أصله، ومحبوسا على جهة لتستفيد من ريعه - أي النفع الناتج عنه- على سبيل الدوام، وهو ما اصطلح على تسميته في الفقه الإسلامي: بالوقف أو الحبس، وقد عرف الناس الوقف منذ القدم، ولعل الكعبة المشرفة أول دار عبادة وقفت، وبظهور الإسلام توسع الوقف ليشمل أغراضا عديدة، فإلى جانب الوقف على المساجد وجد الحبس على المدارس وطلاب العلم وعلى الفقراء، وعلى المرضى وعلى الأهل والذرية، وعلى المجاهدين في الثغور والرباطات.إن مقياس التفاضل في الأعمال هو ما عم نفعه البشرية ولم ينقطع بموت صاحبه، وقد أرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذا النوع من الأعمال الصالحة الدائمة فقال: (إذا مات الانسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له[1].

وليس الوقف سوى صدقة جارية وأجر لا ينقطع، وقد سطر المسلمون روائع حضارية بوقفهم الأموال على مختلف الأوجه، وانبهر الغرب بالحضارة الإسلامية التي حولت ظلامه إلى نور، وتخلفه إلى تقدم، واعترفت صاحبة (شمس العرب تسطع على الغرب)[2] بفضل الإسلام والعرب الواسع على المجتمع الغربي في مختلف المجالات، وقد كان للمدارس والمكتبات الوقفية والبيمارستانات (المشافي) والرباطات والوكالات دور أساسي في نجاح المسلمين وتفوقهم وتأثيرهم في الحضارات الأخرى.والوقف مؤسسة بالغة الأهمية وذات صبغة دائمة توفر الموارد المالية للموقوف عليهم من فقراء، وطلاب علم، وأساتذة ونظار، وتحمي التراث المحبس من المصادرة والتأميم، إنه مورد اقتصادي فاعل يلبي حاجة المسلمين الضرورية والحاجية من إطعام وتعليم ودعوة، ومزاياه كثيرة على جميع الأطراف، فالواقف يرى ثمرة صدقته في حياته فتقر بها عينه، ويحصل له الأجر في حياته، وبعد مماته، وهو وسيلة تكافل اجتماعي فعالة؟، فكم من كافر أسلم، وجاهل تعلم، وطالب توافر له المرجع، وكم من مريض عوفي، ويتيم وأسير وأرملة ومسكين جبر قلبه بعوائد الوقف، إنه متاجرة مع الله قال عليه السلام: (من احتبس فرسا في سبيل الله إيمانا واحتسابا فإن شبعه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة حسنات[3]).

---

(١) مسلم بن الحجاج النيسابوري : صحيح مسلم، دار ال كتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط١ ، ٢٠٠١م ، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ، كتاب الوصية ، حديث رقم ١٦٣١ ، ص ٦٣٨.

(٢) زيغريد هونكه: شمس العرب تسطع على الغرب، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٦، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص٣٩٩

(٣) أحمد بن حنبل: المسند، ج٢، م .س، ص٣٧٤ ..

المبحث الأول
مشروعية الوقف وأنواعه

الوقف مشروع بنصوص عامة من الكتاب العزيز، وثابت مفصل بالسنة الشريفة وبالإجماع، والقياس، ويعدّ الوقف المؤسسة الأم التي مولت صناعة الأمة للحضارة الإسلامية، ولم يكن للدولة ولا لخزائنها دور في صناعة أو تمويل هذه الملحمة الحضارية[1].

إن نظام الوقف نبع من فكرة الصدقة الجارية التي لا تقتصر على مجرد إعطاء إحسانات نقدية أو عينية مؤقتة؛ بل تتسع لتشمل ضمانات لنفقة دائمة على الموقوف عليه.

المطلب الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي للوقف ودليل مشروعيته

١ - الوقف:

لغة: الحبس: المنع، وفي لسان العرب: حبست أحبس حبسا: وقّـفت بتشديد القاف، من وقف يقف، يأتي لازما ومصدره وقوف، ومتعديا ومصدره وقف، وذكر صاحب القاموس لغة ضعيفة أوقف يوقف وهو خطأ شائع.

٢ - اصطلاحا:

(هو منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها، وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء وانتهاء[2])، وهو عقد لا بد من التلفظ به، ولا يكفي أن ينويه الإنسان في قرارة نفسه دون نطق به، إذ لا يسري بذلك حكم الوقفية؛ فالوقف هو إخراج مال عن مطلق الملكية بجعله غير صالح للملكية أصلا فيكون تحريرا، كالعبد تعتقه فيصبح حرا، وكالدار أو الأرض تفكها عن الملكية فتجعلها معبدا أو مشهدا، فلا يصلح أن يعود إلى الملكية أبدا مهما عرضت العوارض واختلفت الطوارئ، إنه إخراج للمال عن الملك بغير عوض مالي؛ بل بقصد الأجر والمثوبة لوجه الله حيث يكون المال باقي العين، فيحبّس عينه ويطلق منفعته؛ فالعين على حكم ملك الله، والمنفعة يتصدق بها الواقف على جهة بر تعود مصلحته إلى العباد.

---

(١) محمد عمارة: دور الوقف في النمو الاجتماعي وتلبية حاجات الأمة، ندوة (نحو دور تنموي للوقف)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت ١-٣/ ٥/ ١٩٩٣م، ص١٦٠.

(٢) محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، د.ت، ص٥.

٣- دليل مشروعية الوقف:

من الكتاب: قوله تعالى﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ فهذه الآية نص عام في الصدقة، ولما سمعها أبو طلحة رغب في وقف (بيرحاء)- وهي حديقة نفيسة من أحب أمواله إليه - فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الله يقول ﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾ وإن أحب أموالي إلي بيرحاء وإنها صدقة لله تعالى). [١]

ومن السنة: قوله عليه السلام: (إنه مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد مماته: علما نشره أو ولدا صالحا تركه، أو مصحفا ورثه، أو مسجدا بناه ، أو بيتا لأبناء السبيل بناه، أو نهرا أجراه، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه بعد موته)[٢]، وحديث وقف عمر: عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر أصاب أرضا من أرض خيبر فقال «يا رسول الله:أصبت مالا بخيبر لم أصب قط مالا أنفس منه، فما تأمرني؟» فقال: (إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها، غير أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث) قال:«فتصدق بها عمر على ألا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى والرقاب والضيف وابن السبيل، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم غير متمول»[٣]، وشراء عثمان بن عفان لبئر رومة ووقفها؛ فعن عثمان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس بها ماء مستعذب غير بئر رومة فقال: (من يشتري بئر رومة فيجعل منها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة)، فاشتريتها من صلب مالي[٤]. ومن المفارقات أنه لما حوصر عثمان مُنع من الماء حتى صرخ عمّار قائلا :(سبحان الله،أتمنعون الماء عمّن اشترى بئر رومة ووهبها للمسلمين).[٥] فهذه أدلة من السنة قولية وفعلية وتقريرية تؤكد بوضوح وقطع مشروعية الوقف ولزومه عند الجمهور إلا ما أثر عن شريح القاضي والشعبي من إنكار للوقف وخلاف أبي حنيفة في لزومه، قال جابر بن عبد الله :«لم يكن أحد من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ذا مقدرة إلا وقف»[٦]، وهذا إجماع منهم، فإن الذي قدر منهم على الوقف وقف، واشتهر ذلك فلم ينكره أحد فكان إجماعا، وقال زيد بن ثابت

---

(١) سورة آل عمران آية ٩٢ . والحديث رواه الربيع: الجامع الصحيح ،كتاب الزكاة باب أفضل ما يتصدق به،ح رقم ٣٥٣ .

(٢) محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجة، دار السلام الرياض ،ط١، ١٩٩٩م، باب ثواب معلم الناس الخير، حديث رقم ٢٤٢، ص ٣٧ .

(٣) محمد البخاري: الجامع الصحيح، تحقيق مصطفى ديب البغا، ج٢، دار ابن كثير واليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، باب الشروط في الوقف ،كتاب الشروط، حديث رقم ٢٥٨٦، ص ٩٨٢ .

(٤) محمد بن سورة الترمذي: السنن، ج٥، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م ،باب في مناقب عثمان ،كتاب المناقب ، حديث رقم ٣٧٠٣، ص ٤٤٦ .

(٥) عبد الستار الشيخ: عثمان بن عفان الخليفة الشاكر الصابر، دار القلم، دمشق، ط١، ص١٥٣.

(٦) انظر: مصطفى الزرقاء: أحكام الأوقاف، دار عمار ،عمّان الأردن ،ط٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص ١٥ .

:«لم نر خيرا للميت ولا للحي من هذه الحبس الموقوفة»[1] معبرا عن رأي جيل الصحابة الذين تتابعت أوقافهم من مخيريق بحوائطه السبعة، إلى أبي الدرداء ببستانه، إلى خالد بن الوليد بأدرعه، بعد بيرحاء أبي طلحة، ووَقف عمر، وبئر رومة عثمان.

المطلب الثاني: أنواع الوقف

١ - عام أو خيري: يوقف من البداية على جهة خيرية ولو لمدة معينة يكون بعده على شخص.

٢ - أهلي أو ذري: يوقف ابتداء على نفس الواقف أو ذريته ولو جعل في الآخر لجهة خيرية. وبعض قوانين الدول ألغت الوقف الأهلي؛ لتصفية مشكلاته المعقدة كما في سوريا ومصر مثلا، وقد وقف الزبير بن العوام دوره على سكنى أولاده، وأخرج عن الاستحقاق من استغنت من بناته بزوج، وشرط للمردودة (المطلقة) منهن أن تسكن غير مضرة ولا مضرا بها.

٣ - مشترك: ما فيه نصيب خيري ونصيب ذري.إن حبس المال على الأولاد والعقب فيه ترجيح برّهم وصيانة المال لطبقتهم ودوام نفعه فيهم، أما الميت منهم فيجري أجر الوقف عليه، وأما الحي فتحبس عينه عليه، ولا توهب، ولا تورث ولا يقدر على استهلاكها.

إن الوقف طريق للبر والإحسان، وصلة القربى، ومساعدة الفقراء، وهو ضمان مستمر للقيام بعمل الخيرات. كان الوقف بداية محصورا فيما يستغل بالزراعة والاستثمار، ثم تطور ليشمل وقف العقارات التي تستغل بالإيجار كالدور والحوانيت[2]. وقد يكون الوقف مؤبدا مثل وقف الأرض والبناء عليها، أو ما اشترط الواقف تأبيده من منقول بحجز جزء من إيراده ليستهلك وتعويض تلفه أو استبداله عند انعدام نفعه، وقد يكون مؤقتا إن اشترطه الواقف، أو كان المال يهلك بالاستعمال دون اشتراط تعويض أصله من مخصصاته[3].

ومن العلماء من قسم الوقف إلى وقف عقار، ووقف منقول. ويقصد بالعقار الأراضي وما يلحق بها من مبان ثابتة وأشجار، ويراد بالمنقول :السلاح والخيل والدروع والسيارات،

(١) أبو بكر الطرابلسي: الإسعاف في أحكام الأوقاف ،مطبعة هندية، القاهرة ،١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م، آخر المقدمة . وانظر : مصطفى الزرقاء: أحكام الأوقاف، ص ١٦ .

(٢) مصطفى ا لزرقاء: أحكام الأوقاف، م . س، ص١٣.

(٣) منذر قحف: الوقف الإسلامي (تطوره، إدارته، تنميته)، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص١٥٤.

مما جاز بيعه والانتفاع به مع بقاء عينه، ومما يفنى في وقت محدد أو معين، ولا يشترط تبعيته لعقار.

ومن أنواع الوقف باعتبار طبيعته وقف الاستعمال (عقار سكني)، ووقف الاستغلال (أرض زراعية).

ويوجد نوع آخر هو الوقف العام الذي يستفيد منه المجتمع كله غنيه وفقيره كالمسجد، والمدرسة، والمكتبة، والمشفى، والطريق، ولئن كان خيرا؛ لكنه مخصص للعموم لا للفقراء فقط.

إن الوقف بأنواعه محاولة لإبقاء عمل صالح ينتفع به المسلمون على الدوام، ويعود على الواقف بالثواب والغفران في حياته وبعد مماته[١].

ويمكن إضافة نوع آخر هو الوقف المذهبي الذي يخصص به صاحبه طائفته المذهبية أو حسب انتمائه العرقي، فأهل الدكرور مثلا وقفوا عددا كبيرا من الأحباس على المالكية من أهلهم السودانيين، والمغاربة على المالكية من أهل المغرب، والإباضية كانت لهم أوقافهم الخاصة لا يستفيد منها غيرهم مثل بيت الجماعة في مكة المكرمة التي لا يستفيد منها إلا إباضي من وادي ميزاب بالجزائر، ولعل المبحث التالي سيكشف لنا المزيد من هذه الأنواع الجديدة من الوقف الإباضي والجربي قديما وحديثا.

(١) محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٩١م، ص٦.

المبحث الثاني
الوقف لدى الإباضيين

يفتح الوقف باب التقرب إلى المولى عزّ وجلّ، بتسبيل المال في سبيل الله، وتحصيل المزيد من الأجر، وليبقى الثواب جاريا بعد الوفاة، وللوقف دور كبير في تحصيل المنافع للمسلمين مثل بناء المساجد ودور العلم وسد حاجات المعوزين واليتامى وتطييب قلوبهم، وقد عَرّف الإمام امحمد[1] بن يوسف أطفيش الحبس بأنّه: « وقف مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، بقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته؛ لصرف منافعه في جهة خير تقربا إلى الله تعالى»[2].

والإباضية كغيرها من المذاهب الفقهية تعدّ الوقف عقدا مشروعا جائزا لازما نافذا، وليس كما ذكر الدكتور الزرقاء[3] (ذهب عامة الإباضية إلى أن الوقف منسوخ جوازه بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزول آيات الميراث في سورة النساء أنه قال:(لا حبس عن فرائض الله تعالى) أي لا منع عن المواريث التي فرضها الله.

ويستمر الدكتور في كلامه فينسب إلى الإباضية أنهم يرون أن في صحة الوقف حبسا لورثة الواقف عن ميراث المال الموقوف؛ "لكن المنسوخ أن يتصرف الإنسان في ماله بحيث يقف بعضه على بعض ورثته ويحرم الباقي، فليس لأحد أن يتصرف في أمر التركة بعدما قسمت بعهد الله ولم توكل إلى نبي مرسل ولا إلى ملك مقرب، وأوقاف الصحابة المستمرة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم تنفي زعم النسخ نفيا قاطعا"[4]، وكذا أوقاف الإباضية العديدة تدحض الادعاء بأنهم يقولون بنسخ الوقف، فقد اتفق فقهاء المذهب على جواز وقف الأصول والعقار مثل الأراضي مبنية، أو غير مبنية، وما اتصل بها من شجر وبساتين وحوانيت؛ لأن العقار متأبد ويبقى على الدوام فيصح وقفه، كما ذهبوا مع الجمهور إلى صحة وقف المنقول مثل القنديل والحصير، والكتب، والثياب، والحيوان، والسلاح، فقد نقل بشر بن غانم[5] عن عبد الله بن عبد العزيز أنه أجاز وقف الأصول، والعروض كسلاح، أو

---

(١) امحمد بهمزة مفتوحة فميم ساكنة، مخافة أن يواجه بالشتم إذا شتم على صورة اسم النبي عليه السلام .انظر، أطفيش: رسالة همزة امحمد وكسر نون تونس وولاية الخليل،تحقيق حسن المخ،مجلة الحياة، عدد٦،معهد الحياة، المطبعة العربية، غرداية،٢٠٠٢م،ص٣٣.

(٢) امحمد بن يوسف أطفيش: شرح النيل ،ج ١٢، مكتبة الإرشاد، جدة، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص ٤٥٣.

(٣) مصطفى الزرقاء: أحكام الأوقاف، م.س، ص٢٢.

(٤) أحمد بن حمد الخليلي: إجابة عن أسئلة حول الوقف(بحوزتي). ونور الدين السالمي، جوهر النظام، مطبعة العقيدة، مسقط، ط ١٠، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، ص٣٩٣.

(٥) بشر بن غانم، فقيه من خراسان درس على تلاميذ أبي عبيدة بالبصرة ودون المدونة وهي أهم آثاره، خرج بها إلى تيهرت زمن

خيل يتقوى به المجاهدون إذا كان إخراج ذلك في حياة الواقف، وفي صحته لا في حال مرضه.

وهم مع الجمهور في اشتراط أن تكون الصيغة في الوقف منجزة تدل على إمضاء الوقف من حين صدورها، وأن تكون مؤبدة بخلاف المالكية الذين لم يشترطوا الإنجاز ولا التأبيد؛ بل وصحح الإباضية الوقف المؤقت توسعة على الناس في فعل الخير. وصيغة الوقف هي ما يصدر عن الواقف للدلالة على إنشاء الوقف ابتداء وهو الإيجاب، وصيغه الصريحة عند الإباضية هي:(وقفت، حبست، سبلت، أبدت، خلدت) ولا يشترط في عقد الوقف القبول باتفاق الفقهاء وإن كان التحبيس على غير معيّن، وأما إن حدد الموقوف عليه فالبعض يشترط القبول كالإمام مالك والشافعي وأحمد؛ بينما ينعقد الوقف بالإيجاب وحده عند الأحناف ولو لمعيّن.

وتوجد عند الإباضية أنواع عدة للوقف الخيري كأوقاف المساجد، والمدارس والمستشفيات، بل ذهب الكثير إلى الوقف على القبور بقراءة القرآن، وإن كان الشيخ السالمي يذهب إلى عدم ثبوت الشرط مبررا ذلك بأن القرآن يتلى في المساجد أو البيوت لا في المقابر التي هي موضع ثواب، أو عذاب لا موضع أعمال، والسنة في زيارة القبور معلومة: سلام ودعاء وانصراف، ولم تؤثر قراءة القرآن عند القبر لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن صحابته، فمن أراد البر والوفاء فليقرأ في المسجد.[1] وفي المذهب الإباضي يعد الوقف لازما، ويخرج الموقوف عن ملك الواقف إلى حكم ملك الله تعالى، فلا يجوز له التصرف فيه ولا الرجوع في الوقف،والمشهور عندهم عدم الوقف على الأولاد؛ لأن في ذلك هروبا من قواعد الميراث – ولو جعل المآل إلى جهة بر– لكن بعض فقهائهم أجازوه.[2]، ولا يزال الحبس عند الميزابيين رمزا للتعاون وترابط العشائر، وتعد التنوبة(tnuba) اعترافا بالجميل للمسجد ولهيئة العزابة على ما تقدمه من خدمات للدين والمجتمع،حيث يوزع الطعام في المقابر وتزود القرية بالمأكولات في الشتاء خاصة.[3]

ورغم أن الأمانة تقتضي أن تجعل الأوقاف حيث اشترط الواقف؛ لكن الشرط الذي

عبدالوهاب ومر على جبل نفوسة فنسخها عمروس بن فتح (ت ٢٠٥ هـ)، أما عبدالله بن عبدالعزيز فهو تلميذ أبي عبيدة وروى عنه بشر مدونته، يقول بالقياس، له (نكاح الشغار)، انظر عن عمروس معجم أعلام الإباضية ترجمة رقم ٦٩٠، وانظر عن ابن عبد العزيز: الجعبيري، البعد الحضاري للعقيدة الإباضية، ص ٧٠.

(١) عبدالله بن حميد السالمي، جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام، مطبعة العقيدة، مسقط عمان، ط ١٠، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، ص٣٩٣.

(٢) عبدالله السالمي، العقد الثمين، نماذج من فتاوى نور الدين، ج٤ ، دار الشعب، القاهرة، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م، ص ٢٢٤.

(٣) كارل سوتر: الحبس في ميزاب، مجلة دراسات آسيوية، السنة العدد التاريخ ص٣.

يحل حراما أو يحرم حلالا لا يلزم الوفاء به، كمن وقف مالا للبناء على القبر فإنه باطل لا يلزم الوفاء به، فلا نذر في معصية ولا وقف، وكذا من وقف السراج على القبور، فهو عند الشيخ السالمي باطل لكنه يوضع في المسجد[1].

وكذلك من اشترط الوقف على الأولاد بعد موته دون استناد إلى باب من الخير بعد وفاتهم فذلك يشبه الوصية للوارث و(لا وصية لوارث)[2].ويطلق على هذا الوقف الحبس المعقب؛ أي على العقب (الذرية ذكورا كانوا أم إناثا).

أما لو استند إلى باب حسن من البر فالبعض أجاز الوقف وأثبته، والبعض أبطله مثل الأول وهو الوقف المشترك الذي يوقف على الأولاد أوّلا، ثم على جهة برّ بعد انقطاعهم. ويذهب الشيخ السالمي إلى أن جعل الوقف لجهة بر بعد فناء الولد هي حيلة تستّر بها الواقف وآثر أولاده قصدا، والأعمال بالنيات والمقاصد[3].وأما الشروط المشروعة الموافقة للسنة فيلزم الوفاء بها، فلا يجوز نقل الموقوف ولا بيعه؛ لأن النقل والبيع مخالفان للوقف ومتضادان معه، وفيهما تبديل لما شرط الواقف، ولا يكون التحبيس مرضيا وفي سبيل الله إلا إذا جعل في أوجه البر لينال به الأجر، ويكون صدقة جارية تجدد الثواب لصاحبها.

ويرجع في سائر أحوال الوقف إلى شرط الواقف؛ لأنه ثبت بوقفه فوجب أن يتبع فيه شرطه، ويعمل الإباضية بقاعدة: (شرط الواقف كنص الشارع) ويؤولونها تماشيا مع روح النصوص ومقاصدها، فيرجع في مصرف الوقف إلى شرط الواقف وتوزيع ريعه على المستحقين، وهو مثل نص الشارع في الفهم والدلالة وفي وجوب العمل، وهم يتفقون مع المالكية الذين يرون اتباع شرط الواقف وجوبا، فمن اشترط تخصيص الغلة لأهل مذهب من المذاهب الأربعة، أو تدريس فئة في مدرسته، أو تخصيص إمام في مسجده، أو ناظر، اتبع شرطه؛ لأن ذلك جائز.

كما يحمل الإباضية لفظ الواقف على عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها فلو قال الواقف: «وقفت على أولادي الذكور يصرف على الذكور بحكم المنطوق ولا تعطى الإناث»، وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص؛ لذلك وجب اتباع كلامه، لكن إن اشترط الواقف شرطا فاسدا، يصح الوقف ويبطل الشرط، مثل أن يشترط صرف الريع على

(١) عبد الله السالمي: جوهر النظام، م. س، ص٣٩٣.

(٢) الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، م.س، باب الوصية، حديث رقم ٦٧٦، ص ١٧٨. ومحمد بن يزيد القزويني (ابن ماجة): السنن، م.س، باب لا وصية لوارث، حديث رقم ٢٧١٤، ص٣٩١.

(٣) عبد الله السالمي: جوهر النظام، م.س، ص٣٩٢.

الذرية بخصوص النفقة والكسوة، أو أن يصنع الخبز ويقدمه لطلبة العلم.

وبالعودة إلى الوقف على الذرية وتخصيص الذكور دون الإناث فإن هذه المسألة مما اختلف فيها الإباضية مع غيرهم من المذاهب حيث يقول أبو الربيع سليمان الباروني[١]: (يقول الأشعرية كلهم أو جمهورهم: بأن الوقف بقسميه من الدين ويجب العمل به مطلقا، والإباضية يحرمون وقف الذرية المسمى اليوم بالوقف الأهلي، ولاسيما المتعلق بحرمان الإناث من إرثهن الشرعي. و إباضية المشرق لهم في ذلك تفصيل، والجميع لا يرون بأسا في الوقف الخيري المراد به وجه الله خالصا كالمساجد، والمدارس، والمستشفيات، وغيرها، وللواقف ثواب عمله).

أورد الشيخ إبراهيم بيوض[٢] في إحدى فتاواه صراحة منع الوقف على الذرية بأن يعطى الذكور وتحرم الإناث، وأشار إلى أن ذلك يحدث مشاكل لا حصر لها حول من يشملهم الحق، ومن الأولى به، وما ينتج عنه من عداوة ناجمة وخصومة مزمنة وقطيعة للرحم؛ لذلك حكم ببطلان هذا النوع من الحبس، فلو وقف أب دارا مثلا، فإنها تدخل في الثلثين حق الورثة، ويفسخ الوقف على الذكور، وتجعل الدار ميراثا يتقاسمها الجميع بالتراضي؛ لأن الدار ميراث مشاع بينهم على قدر سهامهم، فالحبس باطل لما فيه من حرمان للأنثى، ولأنه لم يعين مرجعا خيريا دائما يؤول إليه الوقف عند انقراض النسل المحبس عليهم.

أما الشيخ السالمي [٣] فقد عدّه نوعَ مكرٍ لم يقصد به برّ، وإنما قصد به إيثار الولد؛ لذلك فالحبس باطل من أساسه.

وقال بعض أصحابنا: «إذا كان أحدٌ وقف هذا الحبس عليهم، ثم على الفقراء من بعدهم فهو جائز، لتعلق حق الفقراء فيه بالوصية، وللورثة التصرف فيه سوى البيع»[٤]، وقال أبو محمد بن بركة[٥]:«من أوقف ماله على ورثته لم يجز ذلك له؛ لما رواه أصحابنا عن شريح» وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم :(ليس على ما وقع عليه سهام كتاب الله حبس)، وقد ورد أن الرقبة على الوارث لا تثبت، وكذلك الوقف؛ لأنه شبه الوصية.ومن جواب الأزهر محمد بن جعفر:«وعن رجل يريد أن يوقف مالا له في قرية على ابنته إلى بلوغها وتزويجها،

(١) أبو الربيع سليمان الباروني: مختصر تاريخ الإباضية، المطابع العالمية، سلطنة عمان، ط٢، د. ت. ص٧٥.

(٢) الشيخ إبراهيم بيوض: فتاوى الإمام بيوض، ترتيب بكير محمد الشيخ بلحاج،، مكتبة أبي الشعثاء، السيب سلطنة عمان، ط٢، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، ص٥٥٥ – ٥٥٨.

(٣) عبد الله بن حميد السالمي: جوهر النظام، م.س، ص٣٩٢.

(٤) محمد بن إبراهيم الكندي: بيان الشرع، ج ٥٩و ٦٠، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

(٥) عبد الله بن بركة: الجامع، ج ٢، تحقيق عيسى الباروني، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان،ط٢، د.ت، ص٦٣.

ثم هو للفقراء قلت: كيف يثبت ذلك؟ فعندي أنه إن أقر أن غلة ماله من موضع كذا وكذا هو لابنته فلانة إقرارا منه لها بذلك، فعندي أن هذا ثابت إن شاء الله».[1]

والوقف على الذرية عموما اختلف فيه كثير من العلماء، فقد ألف فيه الشيخ محمد بخيت المطيعي ردا على علماء الشام القائلين بإلغاء الوقف على الذرية مستندين على قياس الوقف على الوصية . فكما أنه (لا وصية لـوارث)[2] فكذلك لا يصح الوقف عليه، وقد تتبع حججهم وفندها، وذكر أن الزبير بن العوام حبس دوره على بنيه لا تباع ولا تورث ولا توهب على ولده وولد ولده، وأن للمردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضرا بها، فإذا استغنت بزوج فلا حق لها، وختم المطيعي بأن الوقف مثل التركة يؤدي إلى الشحناء بين الورثة إذا كثرت المطامع وقلّت المبالاة بحرمة أكل الحقوق عند فساد الزمان،وكما لا يلغى الميراث فلا يبطل الوقف [3].

كما وافق الشيخ محمد زاهد الكوثري المفتي المطيعي في عدم إلغاء الوقف الذري فأشار إلى أن تقسيم الوقف إلى خيري وأهلي اصطلاح حكومي حديث جدا لم ينشف حبره بعد، مأخوذ من اصطلاح دولة المماليك من تقسيم الوقف إلى أهلي وغيره؛لكن الصدقة الجارية على ذوي الواقف كالصدقة على الغريب في استجلاب الثواب،وليس في الشرع ما يقال له أهلي وخيري تختلف أحكامهما، وإنما الكل خيري، ومن سعى في إلغاء الوقف الأهلي فهو ساع في قطع الخيرين العاجل والآجل في آن واحدة، فأوقاف الصحابة المدونة في كتب السنة غالبها أهلي.

إن إلغاء الوقف والاجتراء عليه مرض خطير ومتفش، تجب معالجته ببصيرة منقذة لا بالمنع من الوقف وحرمان المستحق من ريع الوقف لسفهه، إذ لو جاز ذلك لجرى في الإرث[4].

وبخصوص الرجوع في الحبس يتفق الإباضية مع الجمهور في التفريق بين:

- من أوصى بإخراج الوقف بعد وفاته ولم ينفذه في حياته، فهذا له أن يبطله ولا حرج ولا إثم.

(١) محمد بن إبراهيم الكندي: بيان الشرع ، م.س، ج٥٩، ص٢٣٧.
(٢) سبق تخريج الحديث.
(٣) محمد المطيعي: المرهفات اليمانية في عنق من قال ببطلان الوقف على الذرية، المطبعة السلفية، القاهرة ،ط١ ،١٣٤٤هـ، ص٣٠.
(٤) محمد زاهر الكوثري: مقالات الكوثري، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ص٢٩٠.

- ومن حبس شيئا وأخرجه في حياته ونفذه في سبيله، فلا يجوز له الرجوع فيه، ولا إبطاله مطلقا: لا هو، ولا غيره، إلا أن يستبدل به خيرا منه مراعاة للأصلح؛ إذ الوقف كمال اليتيم: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ﴾[1]. فإذا كانت مصلحة الوقف متعينة في نقله من موضع لآخر فلا مانع بشرط أن يكون العوض خيرا من المعوض عنه من جميع الاعتبارات.. وإذا بيع الوقف فلا يصرف ثمنه إلى جهة أخرى؛ بل يشترى به من الأصول ما يكون عوضا عن المبيع ويبقى للغرض الموقوف له لا يتبدل.[2]

كما اشتهر الإباضية بكثرة الإنفاق من ريع الوقف على طلبة العلم الشرعي (في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي)، وهو سبيل من أفضل سبل صرف ريع الأوقاف وغلات الحبس، فالفقير المنقطع لتعلم القرآن وعلوم الدين أحق وأولى من غيره، فذلك العلم هو ميراث النبوة وهؤلاء ناشرو هديه، وذلك أعظم أجرا للمحبس خاصة مع مراعاة الصلاح والتقوى للمستحق، والترفع عن المحاباة والهوى والمصلحة المادية، والحرص على نفع الأمة.

(١) سورة البقرة جزء من آية ٢٢٠.

(٢) الشيخ أحمد الخليلي، الفتاوى، ج٤، الأجيال ،سلطنة عمان، ط ١، ذو القعدة ١٤٢٤هـ/ يناير ٢٠٠٤م، ص١٤٠.

المبحث الثالث

الوقف لدى الجربيين

ترتبط ظاهرة الهجرة بالقيم الروحية والفكرية لكل أمة وتنطوي على تحولات عميقة تعرّض المبادئ لكثير من الهزات العنيفة حيث تنتقل الجالية المهاجرة من وسط اجتماعي (أمّ) إلى وسط مختلف يصدق عليه المثل القائل: «المتحولة مذبالة (ذابلة) ولو كانت عروقها في الماء»[1].، فالمهاجر انفصل عن محيطه الطبيعي وفارق محضنه الأصلي وكأنه اقتلع من جذوره، لكن إن كان بلد المهجر لا يختلف كثيرا في الدين، والعادات، واللغة عن الموطن الأصلي فلا خوف من الانتقال؛ لأن التربة واحدة والماء عذب والاندماج ميسور.

ومن أسباب هجرة الجربيين:

١-التطلع إلى تحسين الأوضاع المادية: وهو أمر مشروع يطمح إلى تحقيقه كل شاب أو كهل يسعى لضمان عيشة مستقرة سعيدة.

٢-التحصيل العلمي ورفع المستوى الثقافي، وفتح الأفق، والاستفادة من تجارب مشرقية متحضرة، وتبادل الخبرات.

٣-أداء فريضة الحج وشهود منافع روحية ومادية في الموسم وبعده؛ حيث تتم بعض الصفقات التجارية مع أهل الحجاز أو الشام أو مصر ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾[2].

٤-الفرار بالدين زمن الاحتلال وغلبة الكفار وإن كان نادر الوقوع، كما حصل أثناء العدوان الإسباني على جربة، وعند ممارسة التهجير القسري من طرف الغزاة.

٥- إظهار أثر النعمة ووفرة المال حيث تنمو الرغبة في الهجرة والسياحة واكتشاف المجهول، والسير في الأرض للتدبر والاعتبار ﴿فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾[3].

لقد كانت مصر بلادا منفتحة على الأجانب في العهد العثماني، يفد إليها التاجر وطالب العلم، والحرفي العامل، والسائح، واللاجئ السياسي، والباحث عن الأمان، وقد عرف عن الشعب المصري قديما أنه منعزل ولا يترك أرضه؛ بل يقبل المهاجرين إليه لكن الظاهرة عمت

(١) مثل جربي مشهور.

(٢) سورة الحج جزء من آية ٢٨.

(٣) سورة الجمعة جزء من آية ١٠.

الجميع، وأصبحت الهجرة طبيعية تكون فردية ومؤقتة وقصيرة الأمد عادة، وقد تطول مدتها إن كانت رغبة في طلب العلم والمجاورة بأحد الجوامع، أو بقصد الحج والمرابطة بالثغور.

وكان بعض العلماء يرغب في أن يقدّس (يزور القدس) أو يخلّل (يزور الخليل)، وقد رصدت أموال الأوقاف لمد يد العون للطلاب الغرباء حتى يحفظوا ماء الوجه ويصانوا عما يزري بالمروءة، وقد شكلت الرحلة إلى المشرق – بلد النور والعلم والإشراق– ديدن العلماء والتجار والطلاب والحجاج في ذلك العهد، وزهدوا في المغرب بلد الغروب والظلام،وعلم الجربيون أن السفر نصف العلم، وأن الذي يعيش يرى كثيرا؛ لكن الذي يسافر يرى أكثر، وأن المرتحل يتعلّم من مدرسة الحياة لا من الكتب فقط، فسافروا وتغربوا وغنموا.وكأنهم لبوا نداء الشاعر حيث قال:

ما في المقام لذي عقل وذي أدب	من راحة، فدع الأوطان واغترب
إني رأيت وقوف الماء يفسده	إن سال طاب وإن لم يجر لم يطب
والأسد لولا فراق الأرض ما افترست	والقوس لولا فراق القوس لم يصب
والتبر كالترب ملقى في أماكنه	والعود في أرضه نوع من الحطب
فإن تغرب هذا عزّ مطلبه	وإن تغرب ذاك كان كالذهب[1]

أما الوقف عند الجربيين فقد تسابق إلى إنجازه التجار والعلماء طلبا للثواب، ورغبة في نفع الأمة في جزيرتهم وخارجها. وقد سبقت الإشارة إلى توفير دار جماعة في أغلب المدن التي يستقر بها الجربيون في تونس، وتحبيس أراض وعقارات عديدة على المساجد بجربة واستغلال ريعها لصيانة بيوت الله، وتدريس القرآن لأبناء المسلمين، وإكرام المؤدبين والطلاب، ومساعدة الفقراء، والمحتاجين بمواد عينية ونقدية، ولم يتخل الجربيون عن هذه الخصلة في مهاجرهم؛ بل شعروا بضرورتها لجمع شمل الجالية، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية لأفرادها والتكافل الاجتماعي، ومد يد العون للمحتاجين، وتخفيف آلام الغربة على المهاجرين.

وتؤكد سجلات المحاكم الشرعية ووثائق الحجج الوقفية على تنافس الجربيين في وقف أموالهم على وجوه البر في مصر بعد أن كانت لهم أوقاف بجربة، واعتادوا مع نظام العزابة على هذه السنة المتأصلة لدى أسلافهم.فقد ظهرت « الخلوة » كمؤسسة تعليمية تعنى بالقرآن وعلومه، وهي بناء ملحق بالمسجد مخصص لاستقبال الأطفال وتعليمهم كتاب الله، يوقف

(١) محمد بن إدريس الشافعي: ديوان الشافعي، تحقيق عبدالمنعم الخفاجي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ص ٨١.

عليها الأغنياء بعض الأراضي لينفق ريعها على المؤدب، والطلاب، لذلك سعدت الجزيرة بأبنائها البررة من واقفين ومضحين بأوقاتهم، وأموالهم واستحسنوا عادة الوقف، فحافظوا عليها في حلهم وترحالهم.

إنهم منحدرون من شجرة مباركة فكانوا فروعا مثقلة بالثمار، لقد استمرت بعثات الطلبة إلى مختلف المدن، وبعد أن تعب الطلاب من اكتراء الشقق فكرت هيئات العزابة المشرفة على أوقاف الإباضية في شراء دور توقف عليهم ليتفرغوا للدراسة، وبفضل هذا النظام حافظ الجربيون على أبنائهم أينما استقروا؛ حيث يتوافر المسجد والسكن والمدرسة والاكتفاء الذاتي من المؤونة الضرورية، فيصرف الطلاب جهودهم إلى التحصيل والمذاكرة والاجتهاد في طلب العلم النافع، لقد جاب الجربي منطقة المغرب ووصل القاهرة يستمع إلى حلقات العلم، ويتغذى معرفيا ويقيم في دار الجماعة، فلا ينسى أداء ما عليه نحو تلك الجالية التي احتضنته في غربته، وأنفقت عليه بسخاء عند حاجته.



الفصل الثاني

وكالة الجاموس

النشأة والتطوّر، ووثيقة الوقف مصدرا

تمهيد:

بدأ وصول الجربيين إلى القاهرة بصفة فردية، واستقرارهم بها في أول القرن العاشر الهجري، وقبل تأسيس الوكالة، ثم نشطت الرحلة إلى المشرق لأداء الحج، وللتجارة وللدراسة، فكثر عدد الجربيين وطاب لبعضهم المقام بمصر فجلب أسرته، ولم تكن إجراءات السفر معقدة، فقد خرج ابن بطوطة من طنجة، وجال في البلاد الإسلامية شرقا وغربا ولم يوقفه أحد ليسأله:هل معك تصريح وإذن بالدخول ؟.

وفي آخر هذا القرن وفد عميد أسرة البحار الشيخ عبد العزيز بن منصور البحار المغربي الجربي على القاهرة، ومارس تجارة الغلال وحقق نجاحا باهرا شجعه على الاستقرار بأسرته، ثم فكر مع أفراد الجالية الجربية في اتخاذ مقر يجتمعون فيه، وتطوع بأن يوقف محلا لذلك الغرض، وفي القرن الحادي عشر نما عدد الجربيين وتسامع الناس في الجزيرة بأخبار النشاط التجاري في القاهرة وبالحركة العلمية في الجامع الأزهر، فتسابقوا إلى اللحاق بمصر، وأصبح المحل لا يتسع للحضور فسارع الواقف الثاني إلى التوسعة في الريع والموضع، وانتظم أمر الوقف بتشكيل هيئة تشرف على تسيير شؤونه من نظارة وتدريس وسكن ومكتبة، وتماشيا مع القانون العثماني وثق الجربيون معاملتهم بالديوان العالي، واستخرج الواقف حجة وقف وكالة الجاموس لتصبح ذات صفة رسمية، وسوف يعرّف هذا الفصل في مبحث أول بنشأة الوكالة مع واقفها الأول البحار،ثم في عهد الواقف الثاني الجملي، ويحدد مكانها وأهداف الوقف، ويعرض في مبحث ثان إلى هيئات الوكالة، من نظار ومدرسين ومكتبة وسكن، ويورد في مبحث ثالث نص وثيقة وقف الوكالة، ثم يحللها بصورة مختصرة ولكن غير مخلة.

المبحث الأول: نشأة وكالة الجاموس

منذ استقرار الجالية الإباضية (التونسية: الجربية، والجريدية) بمصر، لم تنقطع الرحلة لطلب العلم سواء على المستوى الفردي وغير المنظم، أو من خلال بعثات موفدة من قبل نظام العزابة [١] في مختلف مواطن الإباضية (جزيرة جربة، وادي ميزاب، جبل نفوسة)، من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، إلى القرن الرابع عشر الهجري / العشرين الميلادي . فبعد مشاركة الإباضية في جيش القائد صلاح الدين الأيوبي لتحرير القدس برا وبحرا، كما أشار الباحثون (محمد بن يوسف أطفيش، وسليمان بن داود بن يوسف، ومحمد ناصر [٢])، وإثر تولي المماليك الحكم في مصر، تواصلت الرحلات للحج وللمجاورة بالحجاز، والمشرق، والتجارة مع الشام ومصر، وتذكر المصادر أسماء بعض الرواد الذين طلبوا العلم بمصر، وأقاموا بها مدة طويلة، ثم عادوا إلى جربة ليشاركوا في إصلاح مجتمعهم وتوجيهه، أمثال الشيخ سعيد بن عبد الله الجادوي، والشيخ سليمان بن عبد الله المداني، والشيخ أبي القاسم اليديسي، والشيخ أبي زيد عبد الرحمن بن أحمد الحيلاتي.[٣]

كما تعزز الو جود الإباضي بمصر قبل تكوين وكالة الجاموس بوصول عدد من التجار يسترزقون، وآثر بعضهم اصطحاب أسرهم الجربية إلى مصر المحروسة بغرض الإقامة وممارسة التجارة، وذلك في نهاية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، وأوائل القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي.ومن أوائل التجار المغادرين لجزيرة جربة، والذين وفدوا إلى القاهرة واستقروا مع عائلاتهم في محيط سوق طولون:

المطلب الأول: الواقف الأول: الحاج عبد العزيز بن منصور البحار

يعدّ الحاج عبد العزيز بن منصور بن عبد العزيز البحار عميد الأسرة القادمة من قرية آجيم بجزيرة جربة التي تتابع وصول أفرادها في القرن الحادي عشر الهجري، فقد ورد في وثيقة مؤرخة في ١٠٣٦هـ/ ١٦٢٦م «أن أحد التجار المغاربة من أسرة البحار يستثمر رأسماله في تجارة الغلال، وقد رهن مركبا نظير قرض».[٤] ولم يكن هذا التاجر سوى الحاج عبد العزيز بن منصور البحار الذي أسس الوكالة فكانت تعرف في عهده بوكالة البحار،ثم اشتهرت بوكالة الجاموس طيلة القرن الحادي عشر الهجري.

---

(١) سبق التعريف بنظام العزابة .

(٢) محاضرة سليمان بن داود بن يوسف في مؤتمر حول تاريخ جربة أفريل ١٩٨٢م، ص٢٣٧، من كتاب حلقات من تاريخ المغرب الإسلامي، مطبعة أبو داود، مارس ١٩٩٣م.

(٣) انظر تراجمهم فيما يلي ص: ٦٩ وما بعدها .

(٤) وثيقة رقم ٣٣، أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة، محكمة طولون، سجل ١٩٦، ص١١، مادة ٢٣، بتاريخ ١٠٣٦هـ.

وقد ازداد إقبال الجربيين على الدراسة في مصر وممارسة التجارة بها، فتدعم صف التجار بكوكبة من المستثمرين الجدد الذين تربط بعضهم صلة رحم بالواقف، أو صداقة ومعرفة بأحد السابقين إلى القاهرة، وبعد سماع كثير من الجربيين بوجود دار في مصر يأوي إليها الطالب ويقصدها التاجر فيلقى المساعدة في السكن والعمل، ازداد إقبالهم على الرحلة إلى القاهرة، فمن أسرة البحار التحق بمصر التاجر رمضان بن المرحوم صالح الشهير بالبحار، الذي مارس التجارة في سوق طولون، وشارك في توسيع الوكالة ودعم نشاطها، وكان من الشهود على توثيقها في القرن الثاني عشر الهجري، زمن الواقف الثاني.

المطلب الثاني: الواقف الثاني: أحمد بن سعيد الجملي

في بداية القرن الثاني عشر الهجري أصبح أمر الوكالة مشهورا لدى الجربيين خاصة بعد تخرج طلاب العلم من هذه المدرسة، وتحريض الشيوخ على التوجه إلى مصر للتبحر في العلم واكتساب المعقول والمنقول من المشرق فتوافدوا طلابا وتجارا، و أهم شخصية وصلت مصر في هذه الفترة وكان لها أكبر الأثر في نشاط وكالة الجاموس نجد:الواقف الثاني الحاج أحمد بن سعيد الجملي الذي ينتمي إلى قرية آجيم من جزيرة جربة التابعة للبلاد التونسية، ولد ونشأ بمسقط رأسه ولا تسعف المصادر بتحديد تاريخ ولادته ولا بسنة هجرته إلى القاهرة؛ لكن عددا من الجربيين سبقوه إلى مصر ومنهم من استقر بالقاهرة إما طلبا للعلم أو ممارسة للتجارة، وبرجوع أحدهم إلى الجزيرة يتحدّث عن تجربته بمصر ويرغب في الالتحاق بالأزهر أو في اقتحام ميدان التجارة بأسواق مصر الحافلة، فيطمح البعض في ذلك، ويخوض المغامرة كما فعل الحاج أحمد بن سعيد الجملي الذي استقر بسوق طولون وتاجر في البن وفتح الله عليه فحقق أرباحا، حتى بلغ رتبة فخر التجار، وعدّ من أعيانهم وعقد الصفقات الضخمة، وتفيد بعض الوثائق أنه استثمر ماله في الأراضي الزراعية (بنظام الالتزام)، وتعامل مع الأمير كتخدا أمير طائفة عزبان وتضخم رأسماله وذاعت شهرته في تجارة البن؛ لكنه كان غنيا شاكرا، محبا للخير فتصدق وأكرم ووقف على طلبة العلم في وكالة الجاموس؛ لينفق ريعها ويوسع عليهم منها وكأن الشاعر عناه بقوله:

حياتي وقف على بلادي وأمتي ... وشعبي وديني بل لعزتها جسر[1]

وقد قام بتسجيل وثيقة الوقف سنة ١١٤٢هـ / ١٧٥٨م، واستثمر ماله في معاملات تجارية عديدة منها شراء عدة حصص في قرى الخيزرانية والطالبية بولاية الجيزة حسب

(١) إبراهيم بن عيسى أبو اليقظان: ديوان أبي اليقظان، ج ١، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، ط٣، ١٤١١هـ / ١٩٩١م، ص١٤٥.

الوثيقة المستخرجة من سجل الديوان العالي [1].

وفي عهده تغير اسم الوكالة من وكالة الجاموس إلى وكالة السادة الغوابية، ومرت بأزهى عصورها حيث ارتفع ريع أوقافها، وانتظمت الدراسة بحلقاتها، وبذل الشيوخ جهودا جبارة في العناية بطلاب العلم، وتربيتهم، وتنظيم أوقاتهم في المذاكرة والنسخ، وازدادت رغبة المغاربة في الالتحاق بمصر، والاستقرار بالوكالة، كما أصبحت القاهرة محطة أساسية لركب الحجيج المغربي، يتوقفون بها ويتزودون علما ومؤونة، وينالون قسطا من الراحة والاستجمام، وينطلقون إلى البيت الحرام بحزم ونشاط.

لقد مثل بين يدي القاضي المالكي ليوثق وقفه الواقف الحاج الفاضل الملتزم بدينه: أحمد بن سعيد (المرحوم) المغربي من بلاد المغرب (آجيم جربة) الشهير بالجملي وهي أسرة لا تزال موجودة بآجيم ذات فضل ومال، فخر التجار وكبيرهم من المكرمين، الخواجا وهذا مصطلح تطور المراد به من قرن إلى قرن فهو في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين (١١ و١٢هـ/ ١٧ و١٨ م) يعني المسلم الغني والتاجر الثري أو المعتبر من التجار، ثم تغير لينحصر في الكفار الأغنياء (يهودا كانوا أم نصارى «خواجات»).

وتجارة البنّ التي مارسها الواقف هي مهنة شريفة تدر أرباحا طائلة؛ لأن استهلاك القهوة يومي ومطلوب من كل الطبقات، ومشروب شعبي وسائد في كل البيئات والبيوت، أصبحت القاهرة تعج بالمقاهي، وهو أمر متعارف عليه بين كل الجاليات. وقد حقق من مارس التجارة في هذه البضاعة ربحا وفيرا واشتهر من بين الأسر المغربية بممارستها أفراد عائلة مغار الجربية، وأفراد أسرة الشرايبي من المغرب الأقصى حتى صاروا من كبار التجار وشيوخ الطائفة بمصر، كما وصلت أسر عديدة في تلك الفترة منها عائلة الشروني. وأما أسرة الجملي فقد كان موجودا منها في مصر الحاج يحيى الجملي الجربي المستقر بحيّ طولون في حارة النصارى قبل سنة ١١٣٤هـ/ ١٧٥٠م، وكان يملك عقارا يحد بدار اشتراها الحاج مهني الجربي هناك، وكان الشيخ سعيد بن محمد الجملي الذي اشترى للطلبة العزابية نصف دكان بسوق الأحرمة بطولون، وذلك بالمال الذي أوصى به الواقف الحاج أحمد بن سعيد الجملي وبحضور علماء الوكالة ومنهم عمرو التلاتي وأعيان التجار ومنهم الحاج محمد بن رمضان شيخ التجار، ووجد بمصر أيضا الحاج عمر الجملي وزوجته تللعز بنت الحاج أحمد الجملي وأبناؤهما أبو بكر وسليمة والحاج أحمد بن عمر الجملي الذي وقف خمسة قراريط في دكاكين بسوق طولون على الطلبة سنة ١٢٠٧هـ/ ١٨٢٣م.

(١) سجل الديوان العالي (ص) ١٧، مادة ٣٠، بتاريخ ١٦ ربيع الثاني ١١٤٥هـ/ ١يوليو ١٧٤١م.

وبحكم الاستقرار بمصر تمت بين الحاج عمر الجملي وبين الحاج أحمد بن عمر ماليو الجربي معاوضة كتبت بجربة، وإثر الرجوع إلى جربة، وقد كانت للأسرة أملاك بمصر، باعها بالنيابة عن أفراد العائلة الموجودين بجربة الإخوان:أبو بكر بن عمر الجملي وسليمان بن أحمد الجملي والحاج محمد بن يحيى الجملي، باعوها للحاج عمر الليني، وتتمثل في «وكالة كائنة بدرب الرز بطولون» [(١)]، وهي مندثرة بنيانها متهدم، وأرضها لاتزال معروفة بالوقف المغربي حاليا.وقد كان للواقف نشاط تجاري كبير واستثمار لأمواله في شراء أراض وعقارات وهو ما يعرف بنظام الالتزام[(٢)]، وقد كتب وثيقة الالتزام الشيخان ذاتهما اللذان كتبا وثيقة وقف وكالة الجاموس: الشيخ علي الوزيري، والشيخ عبد الرحيم القلعي.

المطلب الثالث: تسمية الوقف: وكالة البحار، وكالة الجاموس، وكالة السادة الغوابية

اشتهرت وكالة الجربيين – في حي طولون في مصر– بوكالة البحار، نسبة إلى الواقف الأول:عبد العزيز البحار،مثل ما نسبت وكالة الغوري إلى مؤسسها السلطان الغوري، ومن المعلوم أن الوكالة تأخذ اسمها عادة من نوع التجارة التي تمارس فيها والبضاعة التي تباع فيها وذلك مثل: وكالة الصابون بالجمالية، وكالة الكتان ببولاق، وكالة البن، وكالة السكر بخان الخليلي، وكالة الأبزار ببولاق، وكالة الملح، وكالة العجوة، وكالة التفاح، وكالة الخروب، قيسارية العسل، قيسارية الكباش، فهل كان الجربيون يتاجرون في الجواميس بوكالة الجاموس ؟ من خلال معاينة مكان الوكالة[(٣)] ومعرفة حدودها يصعب الجزم بأنهم تاجروا في بيع الجاموس؛ لأن ذلك يتطلب مربضا واسعا، لكن إن اقتصر الأمر على جاموسة واحدة حلوب يباع لبنها فليس بمستبعد.

سببها: والوثائق لا تذكر شيئا عن سبب هذه التسمية رغم إسعافها بتفاصيل ضافية عن أسماء التجار[(٤)]ونوع تجارتهم وتحديد مواضع محلاتهم؛ لكن المستشرق الهولاندي مارتين كوسترس ينقل عن الشيخ سالم بن يعقوب الجربي أنه أجاب شفويا عن سبب تسمية الوكالة بالجاموس أنه كان يخزن ويباع فيها جلود الجواميس[(٥)]، ولا مشاحة في الاصطلاح، وقد غلب العرف على التوثيق، واشتهرهذا الوقف بوكالة الجاموس، أكثر من اشتهارها باسم (وكالة السادة الغوابية) الذي سطر في حجة الوقف ٨٦٨ (للواقف الثاني الخواجا أحمد

(١) سالم بن يعقوب: من أصول تاريخ أهل جربة (مخطوط بحوزتي كله).

(٢) انظر الوثيقة ٥٥ الديوان العالي سجل ١ ص١٧ مادة ٣٠. وعبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المغاربة في مصر، م.س، ص٧٧.

(٣) زيارة إلى حي طولون بالقاهرة ومشاهدة مبنى وكالة الجاموس في يوليو ٢٠٠٢م صحبة خالد بن داود الجربي المقيم بمصر.

(٤) سالم بن يعقوب: من أصول تاريخ أهل جربة، م. س، أورد قوائم مطولة لأسماء التجار في مختلف التخصصات التجارية.

(٥) مارتن كوسترس: حركة المطبوعات الإباضية بالقاهرة من ١٨٨٠م– ١٩٦٠م (بحث غير منشور بحوزتي) ص ١٩.

بن سعيد الجملي)، ويطلق على الوكالة الخان والفندق والقيسارية؛ إذ تلتقي كلها في وظيفة واحدة هي أنها مأوى للتجار الأجانب والقوافل ومخزن للبضاعة، ويعرفها ابن بطوطة بأنها (بناء شيد من أجل أن يأوي إليه التجار المسافرون أو لنزول القوافل بها مدة معلومة، ويتكون تخطيطها المعماري من صحن أوسط شغلت واجهاته الأربع بحجرات متطابقة خصصت فيها الأدوار الأرضية لعرض وبيع وتخزين المنتجات؛ بينما خصصت الأدوار العليا للإقامة)[1]. ويطلق عليها البعض (القيسارية) لأنها مسقوفة بحيث يستمر نشاطها طيلة العام فلا يعوق حر الشمس صيفا ولا البرد شتاء حركة النشاط التجاري فيها، وهي مركز تجاري مهم تعقد فيه الصفقات لبيع الجملة، وفي دورها الأول غرف يستأجرها الوافد للمبيت، وتتضمن مخازن لحفظ السلع حتى تصرّف.

المطلب الرابع: مكان الوقف

اختار المغاربة حيّ طولون لإقامتهم، وسوقه لتجارتهم، وعمروا المسجد الكبير المنسوب إلى أبي العباس أحمد بن طولون، وهو من الجوامع العتيقة الأنيقة الواسعة، والذي جعله السلطان صلاح الدين مأوى للغرباء من المغاربة يسكنونه ويحلقون فيه، وأجرى عليهم الأرزاق فتفرغوا للعلم والعبادة وابتغاء فضل الله. واستمر الأحفاد على الإقامة بحي طولون، فجاوروا المسجد اقتداء بأجدادهم، واختار الجربيون موضعا لا يبعد عن المسجد فأقاموا مبنى الوكالة عليه، وفتحوا دكاكين تجارتهم في سوق طولون ونعموا بالعافية.

ويتعرض نص الوثيقة إلى مكان الوقف فيحدده بدقة من الجهات الأربع، فيشير إلى تغير اسم الوكالة بعد أن كانت معروفة سابقا بوكالة الجاموس أصبحت تعرف بوكالة السادة الغوابية، ثم وكأنه يرسم خريطة لموقع الوكالة فيحدد الحي، والسوق والخط، والزقاق، ويصف المبنى بواجهته وحجارته وأبوابه وسقفه ودهليزه وحمامه وحوشه والسلم والحنفية والدورين العلوي والسفلي، وكل المرافق والمنافع واللواحق ويذكر الجيران من كل جهة.

ثم تعرض الوثيقة بعد ذلك لحدود الوكالة فتضبط بالتحديد مكان وجودها: إنها في ظاهر القاهرة المحروسة، وبخط طولون قريبا من مسجد أحمد بن طولون، في زقاق غير نافذ عرف سابقا بالمغربل، ويعرف حاليا بدرب الأطفحي، يطل على بناية مواجهة للوكالة من ناحية الشمال مبنية بحجارة منحوتة.

المطلب الخامس: أهداف الوقف

قصد الواقفان الأول والثاني جمع شمل الجالية الجربية في مهجرها بالقاهرة المحروسة،

(١) محمد بن بطوطة: رحلة ابن بطوطة، ج٢، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، ص٢٣٢.

واحتضان الوافد الجديد ومدّ يد المساعدة له في أيامه الأولى حتى تستقر أوضاعه، ويستأنس، وحتى يحافظ على كيانه، ويطمئن إلى إخوانه فلا يذوب في المجتمع المصري، ولا يتخلى عن قيمه وخصائصه؛ لذلك خص الواقف الخواجا أحمد بن سعيد الجملي في وثيقة وقفه الموقوف عليهم، فذكر أنه وقف وكـالته على كل من:

- السادة (ولقب سيّد في المغرب يطلق على كل شخص محترم ولا علاقة له بشرف العائلة أو عراقة نسب كما في بعض الأماكن مثل سلطنة عمان).

- المغاربة: وهو مصطلح يطلق على إباضية المغرب دون غيرهم وفق مقصد الواقف، وهم الذين يسكنون جربة بتونس، وجبل نفوسة بليبيا، ووادي ميزاب بالجزائر، أما كاتب الوثيقة فلا يميز بين مغربي مالكي وآخر إباضي. أما في بيروت فيطلق مصطلح المغاربة على كل من هو من المغرب العربي الكبير وكان يوجد بها: (جبانة المغاربة، زاوية المغاربة،سوق المغاربة..).

- الطلبة: الذين يدرسون بالجامع الأزهر الشريف، أو بالمدرسة الإباضية بوكالة الجاموس في شكل حلقات غير نظامية؛ إذ الغالب على الوافدين إلى القاهرة من إباضية جربة في ذلك الوقت لم يكونوا طلابا منتظمين؛ بل كانوا يتخيّرون بعض المواد يحضرونها بالأزهر، ويدرسون مع شيوخ الوكالة:الفقه والعقيدة وتاريخ المذهب الإباضي(١).

- الحفظة لكتاب الله: الحاملون للقرآن، والحافظون له في الصدور، والعاملون به والمطبقون لأوامره والمجتنبون لنواهيه، وهي ميزة كان المغاربة الجربيون متمسكين بها حيث يتوافر بمصر عديد القراء، ويتفرّغ الطالب قي دار الغربة لحفظ القرآن؛ بينما تشكو الجزيرة نقصا في الحفاظ والقراء، لذلك يرسل الأولياء أبناءهم إلى الخارج ليعودوا متوجين بحفظ كتاب الله.

- القاطنين بالوكالة: ورد في وصف الوكالة أن بها دورا أرضيا مخصصا للتجار وتخزين البضائع، ودورا علويا كان مخصصا لسكنى التجار والطلاب المقيمين بالوكالة، وقد وقف الحاج الجملي هذه الوكالة على هؤلاء الطلاب نظير شرط بسيط وسهل التحقيق ويتمثّل في تلاوة الطلبة في كل ليلة من شهر رمضان من كل سنة هجرية نصف القرآن بحيث يختمونه كل ليلتين، وبعد الانتهاء يدعون الله بأسمائه الحسنى أن يوصل ثواب قراءتهم للنبيّ الأميّ صلى الله عليه وسلم وآله الأبرار وصحابته الأخيار والتابعين بإحسان.

(١) عادة للمغاربة سواء في الزيتونة بتونس أو الأزهر بمصر.

المبحث الثاني
تطور وكالة الجاموس وهيئاتها
المطلب الأول: التطوّر عبر القرون

١ – الوكالة في الفترة من: ٩٠٠ – ٩٥٠ هـ/ ١٤٩٤ –١٥٤٣م:

سبقت تأسيس الوكالة في القرن الحادي عشر الهجري هجرات جربية على مستوى فردي منذ القرن العاشر الهجري، فمن أول الجربيين من تشير المصادر إلى سفره من أبناء الجزيرة طلبا للعلم بمصر المحروسة: الشيخ سعيد بن عبد الله الجادوي في الفترة من ٩٠٠هـ إلى ٩٥٠هـ/ ١٤٩٤–١٥٤٣م، وأصل عائلته من مدينة جادو بليبيا؛ لكنه ولد بآجيم جربة واستقر بها، ثم رحل في طلب العلم إلى مصر التي قضي فيها ثلاثين عاما، وأخذ عن عدد من العلماء والشيوخ أشهرهم الإمام جلال الدين السيوطي(١)، ثم عاد إلى جزيرة جربة فاستقر بقرية آجيم، ولا يزال بيت الأسرة قائما إلى الآن قرب مسجد (ليمس)، وشارك في تخريج عدد من الرجال اشتهروا بالتفوق العلمي، وتحملوا مسؤوليات سياسية في عهد الدايات، وتقلدوا خططا علمية سامية،(٢).

كما تذكر المصادر رحلة فردية للشيخ أبي الربيع سليمان بن عبد الله المداني البازيمي الشهير بالجربي الذي ولد بقرية بازيم من جزيرة جربة وبدأ دراسته بها، ثم انتقل إلى جامع الزيتونة المعمور بتونس وتوجه إلى مصر سنة ٩١٦هـ/ ١٥١٠م، بعد أن غدت القاهرة قبلة يؤمها طلاب العلم من مختلف الأقطار، فتوجه ليدرس هناك، وينهل من العلوم العقلية والنقلية ويأخذ عن الشيخ أبي الحسن علي بن إبراهيم الكيلاني المصري في مدرسة الجيعانية بشاطئ بحر النيل ببولاق من أعمال مصر المحروسة، حيث تخصص في العلوم العقلية وبرز في المنطق، وله شرح على متن إيساغوجي للشيخ أثير الدين الأبهري معتمد في جامع الزيتونة لقيمته العلمية، وقد اشتهر بشرح سليمان الجربي، وتوجد منه نسخ في مكتبات جربة ووادي ميزاب، كما يوجد مخطوط من تأليفه بعنوان (حاشية جمع الجوامع) بمكتبة بن يسجن في وادي ميزاب(٣).

---

(١) جلال الدين السيوطي: (٨٤٩–٩١١هـ) نشأ يتيما وحفظ القرآن ابن ثمان سنوات، درس على عدة شيوخ ونبغ في فنون شتى، وخلف آثارا كثيرة وعدة تلاميذ، دفن بقوصون القاهرة.

(٢) مجموعة باحثين معجم أعلام الإباضية ترجمة ٣٩٥، ج ٣ ص ٣٦٩. وسليمان الجادوي، الفوائد الجمة من منتخبات مرشد الأمة، ص ٧٧٨.

(٣) مجموعة باحثين، معجم أعلام الإباضية ج ٣، ص ٤٢٤، ترجمة ٤٥٤. وفهرس آل خالد ٤٥١. وسليمان المداني شرح متن إيساغوجي، ص ٢ و٣.

وبعد أن تفقه في الدين رجع إلى جربة ليؤدي واجبه وزكاة علمه، فتولى التدريس بالجامع الكبير بجربة، وترك أثرا إيجابيا في التلاميذ، وقد طبع شرح متن إيساغوجي في تونس بالمطبعة الأهلية .

وتوجد منه نسخ مخطوطة في جربة، ووادي ميزاب[١]. ويروي الشيخ صالح بزملال (أن الشيخ أبا الربيع سليمان المداني الجربي كان يدرّس في الأزهر ثم طرد لأنه إباضي، فأضرب الطلاب لطرده، واضطرت إدارة الأزهر لإعادته[٢].، وقد أشار أصحاب معجم أعلام الإباضية إلى أنه نهل من معين المدرسة الإباضية [٣]، ولم يذكروا مصدر هذه المعلومة خاصة أن الواقف الأول للوكالة لم يحضر إلى مصر في النصف الأول من القرن العاشر (٩١٦ هـ/ ١٥١٠م) فهل كان للإباضية مدرسة أخرى قبل وكالة الجاموس ؟!،كما توهم الشيخ أبو إسحاق أطفيش[٤] فنسب كتابه (شرح متن إيساغوجي) إلى أبي سليمان داود بن إبراهيم التلاتي؛ بينما لم يذهب هذا الشيخ إلى مصر تماما، وقد رجح الشيخ فرحات الجعبيري نسبة الكتاب إلى المداني بأدلة مقنعة [٥]،

كما وجدت مخطوطة بعنوان (حاشية جمع الجوامع) في مكتبة آل خالد ببن يسجن بالجزائر، وذكر أنها من تأليف سليمان الجربي[٦]، وقال الشيخ القرافي عن الشيخ المداني:[٧] «كان كاملا فاضلا مشهور الفوائد ثابت القدم في إشغال الطلبة، نزل بالشيخونية بمصر،وعكف الناس عليه وصنف وأجاد».

وفي نفس الفترة يشار إلى رحلة العلامة أبي القاسم بن القاضي اليديسي أصيل جربة، أخذ العلم عن والده القاضي والمدرس، ثم انتقل إلى مصر وحط رحله بالقاهرة، فدرس بها مدة طويلة مختلف الفنون، وبرز في العلوم العربية، ولا تذكر المصادر شيوخه بمصر ولا مكان دراسته؛ لكنه عاش في القرن العاشر الهجري قبل وصول الواقف الأول لوكالة البحار، ولما رجع إلى جربة تولى التدريس بمدرسة الجامع الكبير بالحشان أيام تولي أبي زكرياء السمومني رئاسة العزابة ٩١٦هـ/ ١٥١٠م، وأصبح المقدم في الفتوى، واشتهر بالشيخ أبي القاسم

(١) مجموعة باحثين: معجم أعلام الإباضية، ج ٣، م. س، ترجمة ٤٥٤، ص ٤٢٤، ترجمة ٤٥٤.

(٢) سليمان البكاي، أمين مكتبة الاستقامة: مقابلة شخصية في ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٢، بالمكتبة، بن يسجن، غرداية، الجزائر.

(٣) مجموعة باحثين: معجم أعلام الإباضية، ج ٣، م.س، ص٤٢٤.

(٤) أحمد بن سعيد الشماخي: شرح مقدمة التوحيد، تعليق أبو إسحاق أطفيش، مسقط، ط١، د.ت، ص١٤.

(٥) فرحات الجعبيري: البعد الحضاري للعقيدة الإباضية، م.س، ص١٣٨.

(٦) جمعية التراث: دليل المخطوطات، فهرس آل خالد، ٤٥١، ٤٩٣.

(٧) بدر الدين القرافي: توشيح الديباج وحلية الابتهاج، تحقيق أحمد الشتيوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٣ هـ، ص١٠٥.

المصري لأجل لهجته المصرية[١]، كما درّس في جامع وادي الزبيب، وتولى رئاسة العزابة والفتوى في القرن العاشر الهجري،[٢].

٢ - الوكالة في الفترة من ٩٥٠هـ - ١٠٠٠هـ/ ١٥٤٣-١٥٩١م :

استمرت رحلة الجربيين إلى مصر طلبا للعلم، واختلفت المصادر بين مثبت وناف لسفر العلامة الشهيد الشيخ أبي سليمان داود بن إبراهيم التلاتي(ت ٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م) :ففي حين يزعم محمد محفوظ أنه سافر إلى مصر، حيث التبس عليه الأمر، فأكد دراسة التلاتي على الشيخ علي بن إبراهيم الكيلاني بمصر، يرجح الجعبيري عدم ارتحاله إلى مصر، ويذكر أنه رحل في طلب العلم من جربة إلى نفوسة ثم إلى وادي ميزاب.[٣]

كما نسب إليه الشيخ أبو إسحاق أطفيش من التآليف: (شرح عقيدة التوحيد – شرح متن الآجرومية – شرح على متن إيساغوجي) في المنطق، والصحيح أن هذا الشرح هو للشيخ أبي الربيع سليمان المداني الجربي الذي درس بمصر، وقد تعرض الشيخ داود للسجن أثناء دفاعه عن جربة ضد درغوث التركي الذي قتله سنة ٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م.

كما ثبت سفر الشيخ أبو زيد عبد الرحمن بن أحمد الحيلاتي من حومة جعبيرة بجربة،وبعد دراسته هناك رحل إلى جبل نفوسة، ثم تحول إلى القاهرة؛ لينهل من معين الأزهر وانضم إلى مدرسة الإباضية بطولون وسكن الوكالة.

٣ - الوكالة في الفترة من ١٠٠٠ - ١٠٥٠ هـ/ ١٥٩١-١٦٤٠م:

وإثر قيام وقف البحار وفد على مصر الشيخ محمد بن عمر بن أبي ستة القصبي السدويكشي المشهور بـ(المحشي) الذي استقر بالوكالة طالبا ثم مدرسا، وذاع صيته بمصر ثم بجربة بعد عودته إليها، وهو صاحب مصنفات مهمة وكتابات أخرى كثيرة على كتب الفقه والعقيدة والتفسير والحديث وغير ذلك؛ بل قلما دخل يده كتاب وأمعن فيه النظر إلا وكتب عليه ما تيسرمن تعليق[٤]. كما وفد الطالب أحمد بن محمد بن أبي ستة السدويكشي وهو من أسرة المحشي التي اشتهرت بالعلم والرحلة في طلبه، حيث درس في جربة ثم ارتحل إلى الأزهر بمصر.

(١) سالم بن يعقوب: تاريخ جربة، م.س، ص١١٤و ١١٥. ومجموعة باحثين، معجم الأعلام، ج٤ ، ص٧٨٧.
(٢) فرحات الجعبيري: نظام العزابة، م.س ،ص٢١١ و٢٤٢.
(٣) فرحات الجغبيري ،نظام العزابة، ص ٨٩.
(٤) الشيخ سالم بن يعقوب: مجموعة من آثار علماء جربة (مخطوط بحوزتي كله).

٤ - الوكالة في الفترة من ١٠٥٠ - ١١٠٠هـ/ ١٦٤٠-١٦٨٨م:

كما رحل الطالب أبو زيد أحمد بن أبي ستة القصبي وهو من نفس عائلة المحشي، ودرس في الأزهر وبالمدرسة الإباضية بطولون، وشجعه على الإقامة بالقاهرة وجود عدد من أقاربه وأفراد أسرته وأترابه [١]، كما نجد التجار محمد سعيد العدلوني، أحمد بن يحيى الشروني، يوسف القلال، الذين تثبت الوثائق حضورهم إلى مصر في تلك الفترة[٢]، وحضر فيها الخواجا محمد بن بوسلامة المغربي الجربي الذي صار بعد استقراره بسوق طولون وعمله به شيخا لطائفة المغاربة بطولون في القاهرة [٣].

٥ - الوكالة في الفترة من ١١٠٠-١١٥٠هـ/ ١٦٨٨-١٧٣٧م:

زاد إقبال الجربيين على الوكالة للتجارة وللدراسة بها، فقد وصل في تلك الفترة التجار الأمناء والمالكون للعقارات القريبة من الوكالة أمثال رمضان بن سعيد القلال، وسعيد بن محمد العدلوني الذي تولى منصب شيخ طائفة المغاربة بسوق طولون في فترة تدوين الوثيقة الوقفية، وأبو بكر وسليمان الشروني اللذان كانت لهما أملاك تحد بالوكالة مع أختهما سليمة بنت أحمد الشروني[٤]. أما العلماء الوافدون في تلك الفترة فنجد الشيخ مسعود بن سليمان بن حديد العالم والشاعر والشيخ عمر بن يوسف الشماخي العالم والناسخ لديوان أبي إسحاق الحضرمي بتاريخ ١١٤٧هـ، كما نجد ذكرا للناسخ صالح بن عثمان بن حريز بوكالة الجاموس حوالي سنة ١١٤٥هـ/ ١٧٣٢م، وغيرهم كثير.

٦ - الوكالة في الفترة من ١١٥٠هـ- ١٢٠٠هـ/ ١٧٣٧-١٧٨٥م:

ولما ذاع صيت الوكالة لدى الجاليات الإباضية بجربة وميزاب ونفوسة كثر عدد الوافدين إليها من مختلف الأماكن، فمن قلالة بجربة سافرت أسرة الغول :(الأب أحمد ابتغاء للرزق، والابن رمضان لطلب العلم بوكالة الجاموس)، وقد سافر مع هذه الأسرة إلى مصر أبو حفص عمرو بن رمضان التلاتي، الذي أخفى سفره عن أهله خشية أن يمنع، فدخل مصر وتلقى العلم لفترة، ثم تولى التدريس بوكالة الجاموس بانتظام فحضر حلقته العديد من الطلبة الجربيين وغيرهم.

---

(١) مجموعة باحثين: معجم أعلام الاباضية ترجمة ٨٧، ج٢، ص٩٤، وترجمة رقم ٣٥٧، ج٢، ص٣٣٩.

(٢) سجل ٢٠١، ص٦، مادة١٣، ١٣ ربيع الثاني ١٠٩٩هـ.

(٣) سجل ٢٠٤ طولون ص٢٧٩ مادة ١١٤٣، ١٠ ذو القعدة ١٠٧٢هـ.

(٤) وثيقة الوقف ٨٦٨.

وصارت الوكالة في عهده تعج بالحركة، وامتد نشاط التلاتي إلى الأزهر، فتطوع وألقى به دروسا. وقد تخرج على يديه من المدرسة الإباضية بطولون عدد من الطلاب. وخلف عدة تآليف، وهي في الأغلب شروح لمؤلفات الأصحاب، وقد استقر بالوكالة في مصر إلى أن توفاه الله سنة ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م.

ومن العلماء الذين عاصروا التلاتي في الوكالة ودرسوا بها في البداية ثم تصدوا للتعليم نجد الشيخ الفاضل يوسف بن محمد المصعبي أبا يعقوب المليكي الأصل الجربي المسكن (ت ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م) [١] الذي رحل من ميزاب إلى جربة ومنها إلى مصر، وسكن وكالة البحار، وحضر دروسا بالأزهر وبالوكالة، ولقب بالمحشي الثاني لكثرة الحواشي التي وضعها، ولما رجع إلى جربة صار فيها المقدم؛ إذ كان مفتيها ورئيس مجلس الحكم فيها وشيخ الحلقة في المسجد الكبير وغيره، وكان غيورا على المذهب يتصدى بالحجة لمن يطعن فيه، وله رسائل في ذلك، وكان مهابا، وقد حضر في جنازته الموافق والمخالف والقريب والبعيد من كل نواحي الجزيرة كما خلف أولادا صالحين وتلاميذ بررة، منهم ابنه الشيخ علي بن يوسف المصعبي[٢] الذي درس على والده ثم على شيخه التلاتي بمصر، واشتهر بنسخ الكتب، ولما عاد إلى الجزيرة تصدى للتدريس في مسجد (جامع الشيخ) بالقشعيين بجربة، وكان أديبا شاعرا وفقيها وخطاطا بارعا.

وفي نفس تلك الفترة عاش بوكالة الجاموس الناسخ الشيخ علي بن سالم بن بيان اليديسي: أصيل جزيرة جربة منزله قرب غار مجماج، الذي رحل إلى مصر ودرس في وكالة الجاموس على يد شيخه أبي ستة المحشي الأول، وهو الذي جمع حواشيه ورتبها وطابق بين نسخه، وكان نساخا ما وجد كتابا للأصحاب الإباضية في الفقه أو العقيدة إلا نسخه، وله أسئلة كثيرة لشيخه المحشي أجابه عنها، وكان شاعرا له مرثية سينية في شيخه أبي ستة، توفي بداية القرن ١٢هـ/ ١٨م.

كما عاش بالوكالة في تلك الفترة الناسخ الشيخ يحيى بن صالح الأفضلي[٣]، وهو من بن يسجن بميزاب سافر إلى جربة فدرس بها، ثم ارتحل إلى مصر فسكن الوكالة، وكان تلميذا للشيخ التلاتي ثم زميلا له. ورغم خطه الرديء فقد كان نساخا للمخطوطات مولعا بجمعها. عاد بعد دراسته بالقاهرة إلى بن يسجن فأحيى الله به وادي ميزاب من الجهل الذي انتشر في

(١) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، م.س ،ص١٢٣.
(٢) المصدر نفسه، ص١٣٨.
(٣) نفسه، ص١٣٩.

ربوعه ونفع به الأمة.

أما أبو الفضل قاسم بن أحمد بن سعيد المثني الخيري الآجيمي الذي تعلم على يد الشيخ أبي عبد الله محمد بن يوسف بن محمد المصعبي بجربة فقد رحل إلى مصر فدرس بها، وعاد إثرها إلى جربة ليتصدى للتدريس بمسجد القائد حميدة بن عياد بصدغيان، ونسخ مخطوط المقنع شرح نظم أبي مقرع للتلاتي، سنة ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م.

وفي هذه الفترة تسابق الطلاب في عملية نسخ المخطوطات، واشتهر منهم عدد كبير، جمع بعضهم بين جودة الخط وقلة الأخطاء؛ بينما كان البعض مبتدئا كثرت أغلاطه وساء خطه، ومن أشهر النساخ في هذه الفترة: محمد التالبي نسخ اللآلي الميمونية شرح المنظومة النونية في ٢٧ رجب سنة ١١٧٢هـ/ ١٧٥٨م، وعبد الله بن أحمد بوطار الشماخي: نسخ كتاب النكاح للجناوني بالوكالة سنة ١١٧٤هـ/ ١٧٦٠م، ومحمد بن يوسف بن داود المصعبي ناسخ بوكالة الجاموس سنة ١١٨٥هـ/ ١٧٧١م، وصالح عوالة من آجيم جربة، درس بالوكالة وعاصر التلاتي ورثاه بقصيدة ونسخ بعض الكتب، وعلي بن سليمان بن حديد الآجيمي نسخ شرح الجهالات سنة ١١٩٥هـ/ ١٧٨١م.

٧ – الوكالة في الفترة من ١٢٠٠ – ١٢٥٠ هـ/ ١٧٨٥–١٨٣٤م:

مرت الوكالة بأزهى عهودها في القرن الثالث عشر الهجري، حيث كان ضمن الوافدين على الوكالة في هذه الفترة :إبراهيم بن سعيد التالبي[1] الذي كان له دور في تسيير أنشطتها، والإشراف على أوقافها، فقد سافر من والغ بجربة إلى مصر، وتولى نظارة أوقاف الإباضية ومنها وكالة الجاموس، وتحمل مسؤولية تنفيذ الوصايا وأنجز الكثير من تلك القضايا،كانت له سمعة طيبة بين علماء الأزهر وعلاقات متينة مع بعضهم.

أما إبراهيم بن بيحمان[2] – تلميذ الشيخ يحيى الأفضلي والشيخ عبد العزيز الثميني، وصاحب الرحلة الحجازية– فقد مر بوكالة الجاموس في طريقه إلى الحج سنة ١١٩٧هـ ووصف ما شاهده فيها من أحداث وتطورات، ولم تطل إقامته بها.

وممن اهتم بالنسخ في الوكالة في تلك الفترة عمر بن يحيى الصدغياني ١٢٣٣هـ/ ١٨١٧م، أما التجار فقد التحق في هذه الفترة الحاج محمد بن رمضان البحار

(١) مجموعة باحثين: معجم أعلام الإباضية، ج٢، ترجمة رقم ٢٠، ص٢٦.

(٢) إبراهيم بيحمان: الرحلة الحجازية مخطوط بمكتبة الاستقامة، بن يسجن، غرداية، الجزائر (نسخة بحوزتي كله).

الذي مارس التجارة بين القاهرة والإسكندرية [1].

٨ - الوكالة في الفترة من ١٢٥٠هـ - ١٣٠٠هـ/ ١٨٣٤-١٨٨٢م:

تواصل تدفق الجاليات الإباضية على الوكالة وتعددت الأغراض، لكن طلب العلم هو الدافع الأقوى للرحلة إلى المشرق، فقد طبقت سمعة الأزهر الآفاق، وحرص الكثير على المجاورة في رواق المغاربة، أو في وكالة الجاموس، كما استمر وصول التجار للاستثمار بمصر، ولم تتوقف رحلات الحج في كل موسم مرورا بالقاهرة المحروسة.

ويأتي ضمن القائمة الطويلة للمستقرين بالوكالة في تلك الفترة: الشيخ سعيد بن عيسى الباروني[2] وهو من جبل نفوسة، ليبي الأصل، جربي المستقر، درس في قريته جريجن ثم سافر إلى مصر ليدرس بالأزهر، فبرع في علوم العقل والنقل، ثم تولى التدريس بوكالة الجاموس عشرين سنة، وكان حريصا على نسخ المخطوطات وتجميعها، فعاد إلى جربة بكنز ثمين من الكتب والمخطوطات، وأسس المكتبة البارونية بالحشان بجربة. والنساخ هم :

أ - يوسف بن حمو بن عدون [3] اليسجني الميزابي تلميذ الشيخين يحيى الأفضلي وعبد العزيز الثميني، فبعد أدائه فريضة الحج توقف بالقاهرة، فأقام بالوكالة أربع سنوات حضر فيها دروسا لعلماء الأزهر، ونسخ عدة مخطوطات لشيوخ المذهب منها(نزهة الأديب للتلاتي).

ب - يحيى بن سالم بن يخلف المقدلي الذي نسخ كتاب البيوع من الإيضاح للشماخي بوكالة الجاموس سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، ووقفه الحاج بو سلامة بن عمر الجوادي الجربي.

ت - إبراهيم بن أحمد التندميرتي نسخ حاشية المصعبي على المصرح شرح النونية بالوكالة سنة ١٢٦١ هـ/ ١٨٤٥م.

ث - علي بن صالح بن عمر بن سعيد الجربي نسخ مخطوطات بوكالة الجاموس سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م.

ج - إبراهيم بن سليمان الشماخي الناسخ بالوكالة سنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م.

(١) وثيقة رقم٢٨، المحكمة الشرعية بالإسكندرية، تاريخ ١٢٣١هـ/ ١٨١٦م .
(٢) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، م.س، ص١٤١.
(٣) مجموعة باحثين: معجم أعلام الإباضية، ج ٤، ص١٠١٩، ترجمة رقم ١٠٥٦.

ح – الشيخ قاسم بن سليمان بن محمد الشماخي الآجيمي درس في جامع بوليمان بصدغيان، فقد أدى الحج سنة ١٢٦٥ هـ/ ١٨٤٨م، ومر على القاهرة وكانت له علاقة بإبراهيم التالبي، الصديق الوفي لرفيق دربه الفقيه المحسن الكبير الشيخ سعيد بن الحاج يحيى الجربي، فقد كان موضع ثقة التالبي الذي وكّله بتنفيذ وصيته بجربة، والشماخي هو صاحب منظومة اللؤلؤة في التوحيد وشرحها، وله مؤلفات وشروح وقصائد وقد رثا صديقه سعيدا بقصيدة مطلعها:

من للقناطر من للعدل من لهما   من للقواعد والإيضاح ذي الحلل.

٩ – الوكالة في الفترة ١٣٠٠– ١٣٥٠هـ/ ١٨٨٢–١٩٣١م:

حفلت وكالة الجاموس في النصف الأول من القرن الرابع عشر بنشاط تعليمي كبير، وسادت أسرة الباروني على بقية الأسر في التدريس وطلب العلم، كما سجلت عائلة الشماخي حضورا فاعلا على مستوى نظارة الوكالة، وفي مجال التأليف والصحافة. ومن أهم الشخصيات المسيّرة للوكالة والمؤثّرة في أنشطتها في تلك الفترة نجد: الشيخ سعيد بك بن قاسم بن سليمان الشماخي الجربي الذي قدم من بلاد المغرب للتزود من العلم الأزهري والتضلع في العلوم العربية والشرعية، حيث درس في الأزهر على الشيخ السقا، وجمع بين العلم الشرعي والمسؤولية السياسية حيث شغل منصبا سياسيا مهما هو قنصل تونس بمصر وصار مستشار للخديوي توفيق باشا، كما تسلم نظارة وكالة الجاموس، ونظرا لكثرة مشاغله فقد اتخذ وكلاء يساعدونه في قبض وتوزيع ريع الوقف،كان قدوة المحسنين لطائفة العلماء والتجار، فوقف عديد الأعيان والكتب على طلبة وكالة البحار بطولون، منها حاشية المصعبي على شرح الويراني للنونية التي كتبها جده سليمان بن محمد الشماخي. أما ابنه قاسم بن سعيد بن قاسم بن سليمان الشماخي فقد شارك في توعية الجالية الإباضية بمصر من خلال كتاباته في مجلته (نبراس المشارقة والمغاربة)، ومتابعته لما يكتب عن المذهب، وقيامه بالرد على من يطعن فيه أو يحتاج إلى تفنيد شبهه، وذلك بالتعاون مع صديقه مصطفى إسماعيل المصري، وله عديد التآليف النافعة لطلبة العلم، وتوفي أوائل القرن ١٤هـ/ ٢٠م.

أما أسرة الباروني ذات الأصول الليبية (جبل نفوسة) – والتي انتقل فرع منها إلى جربة– فقد شارك عدد من أفرادها في تحمل مسؤولية التدريس بوكالة الجاموس، واكتفى بعضهم بالتعلم والنسخ، ونشط البعض الآخر في مجال الطباعة والصحافة.

سافر الشيخ محمد بن يوسف الباروني لطلب العلم بالأزهر ثم تصدى للتدريس بالوكالة، كما تولى نظارة وقف الوكالة لفترة قصيرة، وهو مؤسس المطبعة البارونية بمعية سليمان بن مسعود المجدلي، وعاشا بمصر وطبعا بالمطبعة البارونية كتاب الإيضاح وحاشيته سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م.

أما الشيخ عبد الله بن يحيى الباروني فقد درس بالأزهر وبرع في المعقول ودرّس بوكالة الجاموس وختم متن النيل، وهو شاعر، ومؤلف كتاب (سلم العامة والمبتدئين). ومن تلاميذه: سليمان الجادوي، وعمرو بن عيسى التندميرتي، وابنه الشيخ المجاهد سليمان باشا الباروني الذي درس بالأزهر وكان مع أخيه يحيى نشطين في وكالة الجاموس مع طلبتها، وهو الذي أسس بمصر مطبعة الأزهار البارونية، وأصدر جريدة الأسد الإسلامي، وألف (الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية).وأما عيسى بن سعيد بن عيسى الباروني فقد كان ناسخا بوكالة الجاموس سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م.ومن الطلاب المشتغلين بالنسخ قاسم بن صالح بن عمر الكاباوي وهو من جبل نفوسة درس بالوكالة وتحمل مسؤولية وكيل للناظر سعيد الشماخي ونسخ عددا من المخطوطات منها:أجوبة سعيد بن قاسم الشماخي سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م.

وممن وفد على الوكالة في تلك الفترة الشيخ رمضان بن يحيى الليني الآجيمي الذي درس بجربة وتونس وزار مصر ودرّس بجبل نفوسة وميزاب، ومن تلاميذه علي يحيى معمر وأبو اليقظان إبراهيم بن عيسى، وقد طبع بعض الكتب مع شريكه محمد بن الحاج محمد بن عيسى اليسجني المصعبي. وأما الشيخ عمر بن مرزوق الجربي فقد سافر من والغ بجربة إلى الفيوم بمصر عند خاله حميدة بن مرزوق، وكان يعتزم الدراسة بالأزهر، ولكن إثر حادثة فقد البصر بعد سقوطه في النيل، لم يتمكن من الدراسة بالقاهرة ولا زيارة الوكالة بل عاد إلى تونس واستقر بجربة يدرس بمساجدها. كما زار الوكالة في طريقه إلى الحج الشريف حاج محمد بن باحمد[1] (قاضي مدينة معسكر بالجزائر) الذي ألف التحفة البهية في الرحلة الحجازية، ورافقه ابن أخته الذي بقي في مصر بعد الحج مجاورا بالأزهر الشريف لطلب العلم، وهناك اجتمعا بطلبة وتجار وأعيان جربيين ذكر أسماءهم في رحلته.

١٠ - الوكالة في الفترة من ١٣٥٠- ١٣٨٠هـ/ ١٩٣١-١٩٦٠م :

تمثل هذه الفترة آخر مراحل عطاء الوكالة بتجارها وشيوخها، ورغم استمرار وصول

(١) الشريف حاج محمد بن باحمد: التحفة البهية في الرحلة الحجازية، (مخطوط بحوزتي)، انظر الملحق.

العناصر الجديدة إلى القاهرة خاصة لطلب العلم فإن أحد الحاضرين إلى مصر والمؤثرين في سير الوكالة جاء مجبرا منفيا من طرف الاستعمار الفرنسي، إنه: الشيخ أبو إسحاق إبراهيم أطفيش (ت ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م) الميزابي الجزائري،الذي عوقب بالطرد من تونس إلى مصر فنشط بها، وعمل بدار الكتب المصرية، وأنشأ مجلة (المنهاج)، تولى رسميا مهمة الإشراف على أوقاف الإباضية، وإليه آلت مكتبة وكالة الجاموس، وقد عاصر انحسارأنشطة الوقف وتعطل الوكالة وتهدم مبناها، وقد عاش بعد ذلك فترة من الزمن .

أما الشيخ سالم بن يعقوب الجربي (ت ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠ م) فقد بدأ رحلته في طلب العلم من جربة إلى تونس حيث تابع دروسا مختارة بجامع الزيتونة، وتلقى من الشيخين عمر بن مرزوق الجربي، ومحمد بن صالح الثميني بالعاصمة التونسية، ثم انتقل إلى مصر فمكث بالقاهرة خمس سنوات؛ لكنه لم ينتظم في الدراسة بالأزهر؛ بل تابع بعض الحلقات الهامة به وبوكالة الجاموس، وأخذ العلم خاصة على يد شيخه أبي إسحاق أطفيش، وجمع بالوكالة ونسخ كتبا عديدة صارت نواة مكتبته الهامة بجربة بعد أن عاد إليها، فأصبح للإباضية مرجعا ولجربة مؤرخا.

وممن قصد القاهرة للعمل والدراسة الشيخ مهني بن يحيى بن عمر بن داود الآجيمي الجربي، فقد غادر الجزيرة بحرا إلى الإسكندرية، ولما وصل القاهرة سجل بالأزهر وله تقييد بذلك سنة ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م، وتردد على الوكالة وجاور برواق المغاربة، وزاول التجارة في سوق الغورية ولا يزال دكانه قائما، وكان معه من جربة زملاء كثيرون منهم: محمد شعبان (بن يعلى) الجربي الذي جاور برواق المغاربة إلى سنة ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م، ومهني بن سعيد بن يونس الآجيمي الجربي الذي لم تدم دراسته طويلا بمصر، فعاد إلى آجيم بجربة، وبها مات وقد حضر جنازته مصريون.

هذا ما أشارت إليه المصادر عن الجربيين الوافدين على الوكالة بالقاهرة المحروسة. أما الجالية النفوسية فنظرا لقرب ليبيا من مصر ويسر السفر إليها طلبا للرزق وللعلم، فقد جاور الكثير من الطلبة بالوكالة وتابعوا دروسا بالأزهر، وتحمل أحدهم نظارة وكالة الجاموس وهو الشيخ عمر بن عيسى العزابي التندميرتي الذي نزل الوكالة وتولى رئاستها إلى آخر عهدها (١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م)، وهو الذي استقبل الشيخ أبا اليقظان بها لما زار القاهرة ورغبه في الدراسة بمصر؛ لكن قلة ذات اليد حالت دون استقراره بالقاهرة.

أما الشيخ عبد الله الفرسطائي – وهو من نفوسة بليبيا– فقد عاش بالوكالة منذ سنة

١٣٥٧هـ، ودرس بكلية اللغة العربية في جامعة الأزهر وتخرج منها سنة ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م، ولازال يذكر إقامته بالوكالة ويحمل عنها ذكريات طيبة رغم تقدمه في السن[١].

المطلب الثاني: هيئات الوكالة

إلى جانب الواقف يساعد في تسيير الوكالة ناظر يتولى الإشراف، ويضمن عمارة الوقف وصيانته، ويَحَصِّل غلته ويحسن توزيعها على الموقوف عليهم، ويضبط الإيرادات والمصاريف؛ ليستمر الوقف في أداء دوره وتدفق عطائه؛كما تحمل قسطا من مسؤولية الوكالة مدرسون يمثلون المرجعية الشرعية، ربوا الطلاب وعلموهم وأسهموا في تنمية ثقافتهم وتوسيع آفاقهم، وتصدت فئة لتأسيس مكتبةٍ حَرِص الواقفون للكتب والناسخون للمخطوطات على أن تكون كافية شافية تشبع نهم الطلاب في المعرفة، وتيسر لهم الحصول على المرجع بأقل تكلفة وأسرع وقت، واحتاج الإيواء بالوكالة إلى تنظيم للسكن وتوزيع للطلاب على الغرف، وتخصيص بعضها للضيوف من تجار وحجيج.

١ – النظارة:

اشترط الواقف الجملي أن تكون مسؤولية النظر على الوقف وإدارته لنفسه أيام حياته، ثم تنتقل من بعده إلى السادة المغاربة الطلبة الحفظة لكتاب الله القاطنين بالوكالة سوية بينهم مدة حياتهم، ثم لمن يلي محلهم.وقد تم احترام إرادة الواقف، فتولى بعد وفاة الخواجا الجملي مسؤولية النظارة على وكالة الجاموس بعض شيوخها، ممن كانوا طلابا قاطنين بها، مغاربة، من حفظة القرآن،كما أوصى الواقف، وسيأتي في فصل لاحق الحديث بالتفصيل عن النظار الذين شاركوا في إنجاح هذه التجربة الوقفية وفق ما أسعفت به المصادر.[٢]

٢ – التدريس:

أقام شيوخ الوكالة حلقات للتدريس، التف حولهم فيها طلابهم واغترفوا من علمهم، وجمع المدرسون بين تعليم القرآن وتحفيظه، وبين إلقاء دروس في الحديث والتركيز خاصة على مسند الإمام الربيع عمدة الإباضية في الحديث، وقد كان لأحد شيوخ الوكالة شرف وضع حاشية عليه – هو الشيخ المحشي–، ودروس في العقيدة بالاعتماد على مصنفات الأصحاب وهي كثيرة، ولشيوخ الوكالة شروح وتعليقات عديدة على(مقدمة التوحيد)، وغيرها من كتب أصول الدين والعقيدة، ودروس في الفقه وأصوله على المذهب

(١) مراسلة بواسطة الدكتور محمد حنبولة في ٧/ ٢٠٠٣م لوجود الشيخ عبد الله بلييبا طريح الفراش .
(٢) انظر عن النظار: الملحق رقم ١١، ص ٢٢٧.

الإباضي ومقارنا، كما شمل منهج الدراسة مواد اللغة العربية (نحو وصرف وبلاغة وأدب) والميراث والمنطق،وسيرد ذلك مفصلا في مبحث لاحق.

٣ - المكتبة:

قد لا تسعف المصادر بأسماء محددة لهيئة الإشراف على المكتبة طيلة فترة نشاط الوكالة، لكنها أسهبت في تعداد أسماء الواقفين للكتب من العلماء والأغنياء، من شتى الأماكن وفي القرون الأربعة التي عاشتها الوكالة.

كما ذكرت المصادر عددا من النساخ الذين دعموا خزانة المكتبة بمخطوطات نادرة ونفيسة، وحافظوا على بعضها من التآكل والضياع، وتحقق بتضافر جهود النساخ والشيوخ تأسيس مكتبة ثرية بالمراجع الهامة خاصة المتعلقة بالإباضية، ولعل الله ييسر إعادة بعث مكتبة وقفية تحفظ المخطوطات والكتب، وتجدد العهد مع النساخ الذين مكنوا طلاب الوكالة من الاستفادة من المكتبة لأربعة قرون.

٤ - السكن:

تمثل مسألة الحصول على سكن مريح وقريب من الأزهر بالنسبة للطلبة معضلة في مدينة مثل القاهرة منذ القرن العاشر، لذلك تأسست الأروقة حول الأزهر لضمان إيواء طلابه، وأسوة ببقية الجاليات كان للجربيين مقر يأوون إليه ويطمئنون فيه على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، فتولى النظار والشيوخ تنظيم السكنى لطلاب الوكالة، وتمكين المارين على القاهرة من حجيج أو تجار من التزود بما يحتاجونه، وأخذ نصيب من الراحة قبل مواصلة المشوار فوسعت غرف الوكالة الطلاب والضيوف.[1] (سَمّ الخياط مع الأحباب ميدان)

هذه أهم الهيئات التي أدارت وكالة الجاموس بكل اقتدار، وأخلصت في أداء دورها، وهي ككل جهد بشري حالفها التوفيق في بعض المراحل والأعمال، وجانبت الصواب في تصرفات وفترات أخرى.والمهم أن غاية الجميع من نظار ومدرسين وأمناء المكتبة ومشرفي السكن هي مرضاة الباري سبحانه ونفع الأمة، والنجاح نسبي عند الحكم على التجربة وأداء هيئاتها، ويكفي السلف فخرا أنهم تركوا آثارا من علوم بثوها وكتب نسخوها وحفظوها في خزانات شاءت إرادة الله أن تبقى، ويستفيد منها الأحفاد وأحفاد الأحفاد، وترجموا أفكارهم في وجوب التجمع في ديار الغربة إلى فعل تجسد في وقف وكالة الجاموس التي آوت وخرجت العديد من الإطارات والكفاءات..

(١) وسيأتي الحديث لاحقا عن المكتبة والسكن.

المبحث الثالث
وثيقة الوقف (دراسة تحليلية)

كثر اهتمام الباحثين مؤخرا بالوثائق الوقفية كمصدر للتعرف على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمدينة ما أو مجتمع، وهو اعتراف وتأكيد للدور الأساسي الذي نهضت به الأوقاف خاصة في العهد العثماني لمختلف الجاليات في شتى المناطق.

وقد كان للجربيين - أسوة بالجاليات المغربية في مصر المحروسة- وقف عريق يسّر استقرارهم بالقاهرة لطلب العلم وممارسة التجارة. سيما وأن المجتمع في حاجة إلى أنشطة وخدمات من تعليم وصحة وثقافة وعمران وتجارة وصناعة وزراعة، وهي من صلب مهام الدولة في عصرنا، لكن في عهد الدولة العثمانية من القرن العاشر الهجري (٩٢٣هـ/ ١٥٣٩م) إلى آخر أيام حكمها لمصر (١٢٦٦هـ/ ١٨٨٢م) -وإن ظل حكمها اسميا إلى ما بعد ذلك بكثير-، كانت الدولة مسؤولة عن بسط الأمن في الداخل، والقيام بجمع الضرائب والاعتماد على الجيش في توسيع الدولة أو رد الهجمات الاستعمارية خاصة على سواحل المتوسط، وقد تركت هذه الأنشطة والخدمات للمبادرات الفردية، فاندرج أكثرها تحت مؤسسة الوقف: فالمدرسة والكتّاب والمكتبة، والمسجد والرباط والتكية والخانقاه، والوكالة والخان والعمارة السكنية، والبيمارستان والأرض الزراعية وماء السبيل، كل ذلك أنشئ وشيّد وأقيم لسدّ حاجة المجتمع، وذلك بهمة التجار الذين آثروا ما عند الله، وأوقفوا أموالهم في سبيله، لتعمر بيوت الله ويعمّ التعليم والرخاء والصحة كافة الطبقات، وقد حفلت وثائق الوقف بما يؤكد تنوع ممارسات التبرع والتسبيل مما خفف عن الدولة الكثير من المسؤوليات والأعباء في تأسيس المنشآت والإنفاق عليها.

والمتصفح لسجلات المحاكم الشرعية يعجب للكمّ الهائل من الوثائق التي رصدت أنشطة المغاربة؛ إذ تعرضت لعقود الزواج والطلاق وللعقود التجارية من بيع وشراء ورهن، ولقسمة التركات ولإنهاء المنازعات وخاصة لأوقاف المغاربة لبعض العقارات والأراضي على أوجه البر وعلى طلبة العلم برواق المغاربة بالأزهر وغيره. وبحكم ممارسة الجربيين للحرفة المحببة لديهم- وهي التجارة بسوق طولون[1] وما حوله- فقد تركزت أنشطتهم هناك، وسجلوا أملاكهم وأوقافهم بمحكمة طولون الشرعية، وقد حفظت لنا سجلات هذه

(١) موقع السوق الآن بمصر القديمة بالقاهرة، قرب مسجد سيدنا الحسين.

المحكمة وثيقة هامة تتعلق بوقف الجربيين بمصر هي :وثيقة وقف وكالة الجاموس فما نص الوثيقة ؟ وماذا يستفاد منها؟

المطلب الأول: نص الوثيقة (المخطوط، المطبوع، الوصف الخارجي)

١ - المخطوط:

٨٦٨

٢ - المطبوع:

بسم الله الرحمـن الرحيم

وثيقة وقف وكالة الجاموس رقم ٨٦٨

لدى المالكي سطر ما مضمونه بمحضر كل من الشيخ العمدة الفاضل حاوي الفضائل الشيخ زين الدين مسعود بن المرحوم الشيخ سليمان حديد، والعمدة الفاضل الشيخ سراج الدين عمر ابن المرحوم يوسف الشهير بالشماخي، وفخر الأماجد الكرام الحاج سعيد شيخ طائفة المغاربة بسوق طولون، والابن المرحوم محمد العدلوني، والمكرم الحاج رمضان بن المرحوم صالح الشهير بالبحار، والمكرم الحاج رمضان بن المرحوم سعيد الشهير بالقلال المغربي، كل منهم دام كمالهم حضر وأشهد على نفسه فخر التجار المكرمين الخواجا الحاج أحمد بن المرحوم سعيد المغربي الشهير بالجملي من أعيان التجار في البن بمصر المحروسة شهوده الإشهاد الشرعي في كمال صحته وسلامته واختياره ورغبته في الخير وإرادته إياه وجوّز الإشهاد عليه شرعا أنه وقف وحبّس وسبّل وأبّد وأكّد وخلّد وتصدّق لله سبحانه وتعالى بجميع منفعة الخلو والسكن والانتفاع ومدة التواجد المدة الطويلة بجميع الحصة التي قدرها الربع ستة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطا على الشيوع في كامل الوكالة المعروفة سابقا بوكالة الجاموس وتعرف الآن بوكالة السادة الغوابية الكائنة بظاهر القاهرة المحروسة بخط طولون بأقصى زقاق هناك غير نافذ يعرف بالمغربل سابقا والآن بدرب الاطفحي المطل ما منه ذلك بالوكالة الآتي ذكرها فيه على واجهة بحرية مبنية بالحجر الفص النحيت بها باب بدرفته يدخل منه إلى دهليز سقف به يمنة ما وكريه راحه ويمنته ويسرة ويتوصل من الدهليز المذكور إلى حوش الوكالة المذكورة كشف سماوي به عشرة حواصل يمنة ويسرة وحنفية معدة للوضوء وبالوعة بجانبها، وسلم يتوصل منه إلى الطباق علو الحواصل بدورين أحدهما سفلي والثاني علوي يمنة ويسرة ومنافع ومرافق وتوابع ولواحق وحقوق وحدود أربعة بالوكالة المذكورة: الحد القبلي ينتهي لمكان المعلم نوروز النصراني اليعقوبي المباشر، والحد البحري للزقاق الذي هو فيه وفيه الواجهة والباب ومطل قات الطباق، والحد الشرقي ينتهي لمكان المسايرة هما علي وعبد الجواد ومن يشركهما، والحد الغربي للزقاق الغير نافذ المتوصل إليه لمكان ورثة المرحوم الحاج سليمان والحاج أبو بكر الشروني المغربي بعضه وباقيه لمكان الحرمة سليمة بنت المرحوم الحاج أحمد الشروني بحد ما منه ذلك كله وحدوده وحقه وحقوقه ومعالمه ورسومه وما يعرف به ذلك وينسب إليه شرعا المعلوم ذلك عند الحاج أحمد

الواقف المذكور العلم الشرعي النافي للجهالة شرعا والجاري أصل ذلك في وقف المرحوم شمس الدين البنا الشهير بالنحّاس والحصة المذكورة في خلو وتواجر الحاج أحمد الجملي الواقف المذكور وانتفاعه المدة الطويلة التي قدرها تسعين سنة كاملة تمضي من غرة شهر جمادى الآخر سنة اثنتين وأربعين ومائة وألف ١١٤٢هـ / ١٧٥٨م، بالأجرة التي قدرها ثمن ذلك لكل سنة تمضي من ذلك خمسة وثلاثون نصفا ونصف نصف فضة يقام بها لجهة الوقف الأصلي المذكور سنة بسنة كل سنة من ذلك في غايتها القيام الشرعي شهد بخلوه وتواجره للحصة المذكورة التي كانت الشرعية المسطرة أحدهم من محكمة جامع الصالح بمصر المؤرخة في سادس عشر شهر صفر الخير سنة إحدى وأربعين ومائة وألف، والثانية مسطرة من الباب العالي بمصر مؤرخة في ثامن عشرين شهر جمادى الأول سنة اثنين وأربعين ومائة وألف، والثالثة مسطرة من مكة المشرفة مؤرخة في خامس عشر شهر ذي الحجة الحرام ختام سنة خمس وأربعين ومائة وألف، وهي الوكالة الموعود بذكرها أعلاه وله ولاية إيقاف ذلك بالطريق الشرعي وقفا صحيحا شرعيا وحبسا مريحا مرعيا وتسبيلا دائما أبدا وصدقة جارية على الدوام سرمدا لا يباع ذلك ولا يوهب ولا يرهن ولا يملك ولا يناقل به ولا ببعضه قائما على أصوله مسبّلا على سبله محفوظا على شروطه الآتي ذكرها فيه أبد الآبدين ودهر الداهرين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، إنشاء الواقف المشار إليه أعلاه وقف هذا من تاريخه على كل من السادة المغاربة الطلبة الحفظة لكتاب الله تعالى القاطنين بالوكالة المذكورة أعلاه في نظير قراءتهم في شهر رمضان من كل سنة في كل ليلة من شهر رمضان نصف القرآن العظيم حسابا عن كل ليلتين اثنتين ختمة شريفة كاملة لطول شهر رمضان المذكور ويختمون قراءتهم بسورة الإخلاص والمعوذتين وفاتحة الكتاب وأسماء الله الحسنى والتهليل والتكبير والصلاة والسلام على البشير النذير ويهدون ثواب ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم والآل والصحابة والقرابة والتابعين والأربعة الأئمة المجتهدين ومقلّديهم وسائر عباد الله الصالحين وفي صحائف الواقف المذكور حال حياته وإلى روحه بعد وفاته ثم إلى روح والده ووالدته وأولاده وعتقائه وأرقائه وسائر أموات المسلمين على العادة في ذلك مجرى الحال في ذلك كذلك وجودا وعدما تعذرا وإمكانا أبد الآبدين ودهر الداهرين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، وشَرَط الواقف المذكور في وقفه هذا شروطا حث عليها وألزم العمل بها فوجب المعتبر الناظر على ذلك والمتولي على الوقف من ريعه بعمارته وحرمته وما فيه البقاء لعينه والدوام لمنفعته ولو صرف في ذلك جميع غلته ومنها الشروط أن النظر على ذلك من تاريخه لنفسه أيام حياته

ثم من بعده يكون النظر على ذلك لكل من السادة المغاربة الطلبة الحفظة لكتاب الله المبين القاطنين بالوكالة المذكورة سوية بينهم مدة حياتهم ثم من بعدهم لمن يلي محلهم وهلم جرا ومنها أن يصرف ريع الوقف المذكور أعلاه من تاريخه لكل من السادة المغاربة الطلبة المذكورين أعلاه بعد إخراج ما على ذلك من الحُكر لجهة وقف أصله المذكور أعلاه المبين أعلاه ومنها أن لا يؤجر وقفه هذا لمتجر ولا لذي شوكة ولا لمن يعصر استخلاص الأجرة منه ولا يستبدل ولا يعمل فيه خلوا ولا يرتب عليه دينا بوجه من الوجوه ومتى فعل الناظر على ذلك شيئا من ذلك كان معزولا من النظر ومخرجا من الاستحقاق قبل تعاطيه ذلك بخمسة عشر يوما حتى لا يصادف فعله محلا، ومنها أنه شرط لنفسه في وقفه هذا شرط الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والاستبدال والإسقاط لمن شاء متى شاء يفعل ذلك كلما بدا له فعله ويكون المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة مدة حياته وليس لأحد من بعده فعل شيء من ذلك ووقع أجره في ذلك على الله الكريم إنه لا يضيع أجر المحسنين وثبت الإشهاد بمضمون الوقف والشروط لدى مولانا الحاكم المشار إليه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا وحكم بصحة الوقف المذكور في خصوصه وعمومه بعد أن أحاط علمه الكريم بالخلاف الواقع بين الأئمة الأسلاف بسبب المتولي والتنظيم بعد تقدم دعوى شرعية وخصومة حقيقية في شأن ذلك واعتبار ورعاية ما يجب اعتباره ورعايته شرعا مفصلا حكمه ومنفذا بالشرع الشريف من قبل سيدنا ومولانا الحاكم الشرعي الحنفي الموقع خطه الكريم أعلاه اتصالا وتنفيذا شرعيين فقد تم هذا الوقف ولزم ونفذ حكمه وانبرم وصار وقفا من أوقاف الله الحميدة مرفوعا عنه بقوته السديدة فلا يحل لمن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم أنه إلى ربه الكريم صائر أن يغيره أو يبدله أو يسعى في إبطال شيء منه فمن فعل ذلك فالله سبحانه وتعالى طليبه وطريده ومجازيه بفعله يوم التناد يوم عطش الأكباد يوم يكون الله سبحانه وتعالى هو الحاكم بين العباد يوم لا تنفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم سوء الدار وأما من أعان على بقائه بيد مستحقه وإجرائه على ما قرر فيه بَرَّدَ الله مضجعه ولقنه حجته وأحسن مآبه ومرجعه وجعله من الآمنين الفائزين الفرحين المستبشرين برحمة الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم، وبه شهد ود ا[1] في ثامن عشر من شهر ذي الحجة الحرام ختام سنة اثنتين وخمسين مائة وألف. الشيخ عبد الرحيم القلعي وعلي الوزيري.

---

(١) لفظة غير مقروءة.

٣ - الوصف الخارجي: (الوثيقة من الناحية الشكلية)

استخرجت الوثيقة من أرشيف محكمة طولون الشرعية المحفوظ بدار الوثائق المصرية من السجل رقم ٢٢٤ من ١١٥١هـ لغاية ١١٥٣هـ/ (١٧٣٨-١٧٤٠)- وقد توزعت حجة وقف وكالة الجاموس على الصفحتين ٣٦١و ٣٦٢ وكانت مادتها تحت رقم ٨٦٨.

- الورق الذي كتبت عليه الوثيقة: أصفر ثقيل.
- الحبر المستعمل: أسود.
- الخط المعتمد: مشرقي.
- عدد الأسطر المتعلقة بالوثيقة في ص٣٦١: ٢٩ سطرا .
- متوسط عدد الكلمات في السطر الواحد: ٢٥ كلمة.
- مقاس النص في كل صفحة ٣٦١ طول:١٨سم، عرض ١٩سم.
- مقاس نص الوثيقة في صفحة ٣٦٢ طول ١٠سم عرض ١٩سم.
- تاريخ الوثيقة ٢٨ ذو الحجة الحرام ختام سنة اثنتين وخمسين ومائة وألف ١١٥٢هـ/ .
- الموافق ٢٧مارس ١٧٤٠م.
- مسطرة الصفحة بأكملها: طولها ٢٨سم عرضها ١٩ .

المطلب الثاني: مضمون الوثيقة

تعامل الجربيون في توثيق عقودهم- بحكم انتمائهم المغربي- مع الحاكم المالكي؛ وذلك لانتشار المذهب المالكي في شمال إفريقيا.

والقاضي في الدولة العثمانية مؤهل لشغل المنصب بتضلعه في علوم الشريعة وحزمه الإداري؛ إذ يجمع بين الحكم بالعدل وبين الفصل في القضايا الإدارية والقانونية، وهو على درجة كبيرة من الثقافة والفهم؛ إذ كيف يحكم بالشرع من لا يفقه نصوصه ؟ أما الوالي فقد كان لا يحسن القراءة والكتابة.

لذلك وردت الوثيقة متينة في صياغتها ومبوبة، لغتها فصيحة، أثبت كاتباها - الشيخ عبد الرحيم القلعي وعلي الو زيري - أنهما متمرسان في التوثيق، يشهد لذلك كثرة الوثائق المتعلقة بأوقاف المغاربة التي وقعها خاصة عبد الرحيم القلعي الملازم للحاكم المالكي، فذكرا أسماء الحضور في البداية، الذين سيؤدون الشهادة، مع خلع اللقب المناسب والوصف الدقيق لكل شاهد فمنهم: العالم العمدة الفاضل حاوي الفضائل الشيخ زين الدين، ومنهم الشيخ سراج الدين، ومنهم فخر الأماجد الكرام، الحاج شيخ طائفة التجار المغاربة بسوق طولون،

ومنهم المكرم الحاج، ويترحمان على والد الشاهد ويختمان التعريف بكل شاهد بإيراد اسم شهرته وهو اللقب العائلي الذي لا يزال معروفا إلى الآن بجربة، ثم يوردان اسم الواقف مع تعريف مفصل بألقابه فهو فخر التجار، المكرمين، الخواجا، الحاج، ابن المرحوم، من أعيان التجار في البن بمصر، وهي ألقاب شهرة مطبقة.

ثم تحدد الوثيقة مدة الانتفاع بالوقف بالنسبة للواقف وتقدير الأجرة لكل سنة، وتعرض الوثيقة لمواضع توثيقها، فهي مسطرة بمحكمة جامع الصالح مع ذكر التاريخ، وبمحكمة الباب العالي مع تعيين التاريخ، وبمكة المكرمة بتاريخ لاحق، حيث يظهر أن الواقف قصد بيت الله الحرام للحج في تلك السنة، وقد أثبت هذا التوثيق للواقف تسبيله للوكالة بالطريق الشرعي الصحيح، ثم تفصل الوثيقة بعد ذلك صفة الموقوف عليهم فتشير إلى أنهم: مغاربة، ويقصد بهذا المصطلح (أهالي جزيرة جربة من تونس وأهالي جبل نفوسة من ليبيا وأهالي وادي ميزاب من الجزائر) وهم إباضية المذهب، ولا غرابة في هذا التخصيص، فأغلب الأوقاف مرصودة للموافق في المذهب؛ إذ نجد في رواق المغاربة مثلا النص على أن ريع الوقف (للمالكية فقط مثلا) [1] لذلك فالأمر متعارف عليه ومعتاد.

ثم يضيف صفة ثانية تخرج من لا تنطبق عليه الصفة وهي (الطلبة) فالمستفيد من الوقف طلبة العلم، وتزيد الأمر تقييدا فتحدد (الحفظة لكتاب الله تعالى) ممن يحملون القرآن ويتلونه حق تلاوته ويعملون بمقتضاه، ويختم أوصاف المستفيدين من الوقف بأنهم القاطنون بالوكالة المذكورة.

ولئن كان الوقف لله فإن الواقف اشترط أن يتلو الطلاب القرآن في رمضان فيختمونه في كل ليلتين طوال الشهر الكريم ويهدون ثواب التلاوة للنبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه، وتابعيه وعباد الله الصالحين، وفي صحيفة الواقف حال حياته وإلى روحه بعد وفاته وأرواح والديه وأولاده وعتقائه وأرقائه وسائر موتى المسلمين، ثم تذكّر الوثيقة بشروط الواقف ولزوم العمل بها، وأن النظر على الوقف يكون للواقف في حياته، ومن بعده للموقوف عليهم سوية ومن بعدهم لمن حل محلهم، ثم تسرد الوثيقة شروط الواقف وترتب انعزال الناظر إن خالف شرطا من تلك الشروط، ثم تورد الوثيقة ما شرطه الواقف لنفسه من الشروط العشرة، وأخيرا تثبت الإشهاد بمضمون الوقف وشروطه لتخلص إلى تمام الوقف ولزومه ونفاذ حكمه، بمنع تبديله أو تغييره، وتهدد من فعل ذلك بشر الجزاء؛ بينما تدعو

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المغاربة في مصر، م.س، ص١٠٠. و انظر: محكمة طولون، سجل ٢١٩، ص٢٨٦، مادة ٦٧٥، تاريخ: ٢٥ شعبان ١١٣٨هـ الموافق ٢٨ / ٤ / ١٧٢٦ م.

بحسن الخاتمة لمن أعان على بقاء الوقف بيد مستحقه، واستمراره.

وتختم الوثيقة بالإشارة إلى تاريخ التوثيق وتوقيع الكاتبين الشيخين: عبد الرحيم القلعي وعلي الوزيري.

وقد حفلت الوثيقة بذكر العديد من الأسماء والشخصيات التي تحتاج إلى التعريف بها باختصار، كما تتطلب الشروط الواردة بالوثيقة وقفة تحليلية توضح المراد من كل شرط وتمكن من رسم صورة تقريبية للجالية الجربية المستقرة بالوكالة، وعلاقاتها مع غيرها من المجاورين لها والمتعاملين معها.

أولا – الشخصيات المذكورة:

تعرضت حجة الوقف إلى تدوين عديد الأسماء ممن وقف أو شهد التوثيق أو ملك عقارا يحد بالوكالة أو استحق من ريع الوقف أو سجل الوثيقة في المحكمة.ومن أبرز الشخصيات الواردة في نصّ الوقفية:

أ– المالكي:

القاضي المالكي جرت العادة أن توثق الحجج الوقفية لدى القضاة، ويختار الواقف قاضيا من أحد المذاهب الأربعة الموجودة بمصر في ذلك العصر، ويميل المغاربة عموما إلى القاضي المالكي، بسبب انتشار المذهب المالكي في ربوع المغرب ولتعاملهم فيما بينهم وأحيانا لوجود بعض مستحقي الوقف بإحدى دول المغرب، فيكون المذهب واحدا والأحكام متفقة،. ثم سردت الوثيقة أسماء من حضر.

ب– الشهود:

الشاهد الأول: مسعود بن سليمان بن حديد

وصفته الوثيقة بعدة أوصاف تدل على قيمته فهو (شيخ) علم و(عمدة) مقدم و(فاضل) متخلق و(حاوي الفضائل) جامع للأخلاق الحسنة و(زين الدين) لقب تكريم لعلمه، اسمه مسعود واسم والده المتوفى المدعو له بالرحمة، والذي كان شيخ علم أيضا سليمان، واللقب العائلي ابن حديد ولا تزال هذه الأسرة موجودة بقرية آجيم من جزيرة جربة (وفي فلسطين ولبنان) ويوجد بها مسجد ينسب إلى هذه العائلة وقريب من سكناها، وقد يكون هو أو والده ممن شارك في بنائه، وقد ثبت أن الشيخ مسعود عاش في مصر، وقد كان يؤتمن على تركات

الجربيين المتوفين بمصر، ويوكّل بتوزيعها وتنفيذ الوصايا، وقد ذكر الشيخ سالم بن يعقوب في دفتره (من أصول تاريخ أهل جربة بمصر القاهرة) أنه اشترى من مال الوقف المدخر نخيلا بالجيزة، وأن أسرة بن يفلح (وهي أيضا من آجيم ولا يزال أحفاد العائلة موجودين) لما توفي الحاج أبو بكر بن عبد الرحمن بن يفلح بمصر خلف أخوات له بجربة وهن (سليمة وتللعز وتمويمن وأم العز) عيّن الشيخ مسعود بن حديد وكيلا لهن بمصر ،وشهد على ذلك بجربة الحاج حرز الله بن محمد الشهير بابن فخار الخيري وصالح بن عمر، وعمر بن رمضان، وكان العدل الموثق عمر بن يوسف الشماخي ومحمد قاسم البلاز وذلك سنة ١١٤٢هـ/ ١٧٣٨م، وقد تقلد الشيخ مسعود منصب شيخ الطلبة سنة ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م.

ومن هذا التاريخ نتأكد أن الشيخ مسعود عاصر الواقف أحمد بن سعيد الجملي الذي وقف وكالة الجاموس في سنة١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م، وقد ذكر أصحاب معجم أعلام الإباضية[1] بأنه من علماء جربة بتونس، كان عالما ناظما للشعر في التوحيد وفروع الفقه والفرائض والسنن، ونسب إليه المنظومة الجادوية المشهورة في العبادات، ولكن الصحيح أنها لصالح الجادوي بدليل ما ورد في أولها:

يقول صالح جادوي الدار المرتجي عفوا من الغفار

وقد عثرت على قصيدة يرثي فيها الشيخ سعيد الجادوي -والذي توفي في مصر- في مائة وعشرة أبيات، وقد سافر من هذه الأسرة إلى مصر أخوه علي بن سليمان بن حديد الخيري الذي أكمل نسخ كتاب شرح عمرو التلاتي (ت ١١٨٥هـ / ١٨٠١م)، كما نسخ شرح الجهالات لأبي عمار عبد الكافي، كما سافر من هذه العائلة علي بن مرزوق بن حديد الذي وكل بتنفيذ وصية الحاج أحمد بن صالح المتوفى في ٦ شوال ١١٤٨هـ/ ١٧٤٤م[2].

الشاهد الثاني: عمر بن يوسف الشماخي:

أوردته الوثيقة فخلعت عليه ما يناسبه من أوصاف فهو أيضا عمدة فاضل، وشيخ، سراج للدين وهي مرتبة أقل من زين الدين، ثم ذكرت اسمه عمر وترحمت على والده يوسف، وحددت لقب الشهرة الشماخي، وهي عائلة أصلها من جبل نفوسة؛ لكنها

(١) مجموعة باحثين: معجم أعلام الإباضية، ترجمة رقم ٨٨٧، ج ٤، ص٨٧١.

(٢) انظر: نص الوصية والتوكيل، في الملحق رقم ٥، وقصيدة رثاء الجادوي، في الملحق رقم ١٠.

استوطنت جزيرة جربة، وكان منها كثير من المتعلمين، وهذا أحدهم سافر إلى مصر ونسخ الجزء الرابع من كتاب الدعائم لابن النظر العماني بوكالة الجاموس وذلك سنة ١١١٨هـ / ١٧٠٦م، وكان يشتغل مأذونا (عدلا) بجربة، ونسخ ديوان أبي إسحاق الحضرمي بتاريخ ١١٤٧هـ / ١٧٣٣م.

الشاهد الثالث: سعيد بن محمد العدلوني:

وصفته الوثيقة بفخر الأماجد الكرام؛ لأنه يحتل مرتبة عالية من الناحية الإدارية والمالية فهو شيخ طائفة التجار المغاربة بسوق طولون المشهور والمكتظ بالوجود المغربي، وهو الحاج الذي أدى الفرض وتميز بذلك؛ إذ يحتفل المغاربة بأداء الحج ويصبح القائم به متميزا أكرمه الله بزيارة بيته فيستقيم ويعدّ رمزا للصلاح ومرجعا للفتوى والدعوة، وتختار طائفة التجار من بينها من يتولى أمرها، وينافح عن حقوقها، ويصلح بين المتخاصمين منها يسمى شيخ التجار، ويراعى فيه السن والتجربة وقوة الشخصية عادة، ويتداول على هذا المنصب عدد من المؤهلين لتحمل المسؤولية وتطول مدة التكليف، وتقصر بحسب ظروف المسؤول من استقرار وسفر ومن صحة، ومرض، ومن حزم، وضعف. وقد تولى منصب شيخ طائفة المغاربة من ١١٦٠ س- ١١٧٥هـ/ ١٧٤٧م- ١٧٦١م.

ويوجد من أسرة العدلوني بمصر يحيى بن الحاج شعبان بن الحاج صالح العدلوني الجربي، وهي أسرة لا تزال موجودة بآجيم قرب الخنانسة (ظهرة عدلون).

الشاهد الرابع: رمضان بن صالح البحار:

هو تاجر وليس برجل علم لذلك اقتصرت الوثيقة على وصفه بالمكرم الحاج، وترحمت على والده وذكرت اسم الشهرة ولقب العائلة البحار، وهي أسرة موجودة في آجيم، ويذكر أن وكالة الجاموس أول من وقفها هو عائلة البحار، ويوجد من هذه الأسرة عدد ممن استوطن مصر (القاهرة والإسكندرية) وتذكر وثائق الوقف والالتزام الكثير من أفراد هذه العائلة تبرعوا بريع أراضيهم وعقاراتهم لأوجه البر، منهم:عبد العزيز البحار[1] الذي تصادق في قضية رهن مركب نظير قرض بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٠٣٦هـ / ١٦٥٢م واستثمر أمواله في تجارة الغلال، كما تذكر المصادر:الحاج محمد بن رمضان البحار، ومحمد بن أبي نوح البحار (١٠٣٦هـ / ١٦٥٢م) الذي تحمل في ذمته دين الحاج محمد الخنشوش، وقد

(١) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة طولون، سجل ١٩٦:ص١١ مادة ٢٣.

أصبح للعائلة حارة بطيلون هي حارة البحار[1].

الشاهد الخامس: رمضان بن سعيد القلالي:

وصفته الوثيقة أيضا بالمكرم الحاج وترحمت على والده وذكرت أنه مغربي -هو وكل من سبق ذكره- ويرمز بذلك إلى أنه جربي، والأرجح أنه من قلالة إحدى قرى الجزيرة، تبعد عن آجيم حوالي عشرة كيلومترات، ولا زال أهلها يحافظون على اللغة البربرية ويربّون عليها أبناءهم، وهو من كبار التجار، وقد سبقه إلى مصر من أفراد عائلته يوسف القلالي الذي كان شاهدا في إحدى القضايا (سنة ١٠٧٢هـ/ ١٦٨٨م).[2] ويونس بن أبي القاسم المغربي الجربي الشهير بالقلال والتاجر بسوق طولون [3].

ثم تتعرض الوثيقة الوقفية للحالة الصحية للواقف، وتؤكد على سلامته أثناء تحبيسه، فتذكر أنه أشهد الشهود على نفسه وهو في كمال صحته وسلامته، وأنه وقف عن طواعية وباختيار ورغبة في فعل الخير وإرادة له، جميع الحصة المذكورة.

وعند ذكر حدود الوكالة الموقوفة يرد ذكر أصحاب الأملاك والعقارات التي تحد بها، وقد وردت أسماؤهم عرضا، وليس لأكثرهم أهمية أو علاقة بالوكالة سوى الجوار.

ج- الجيران المحاذون للوقف :

١ - المعلّم نوروز النصراني اليعقوبي:

شخصية مغمورة تمارس التجارة بدليل تلقيبها ب(المعلّم) فهو مصطلح يدل على العمل بقطاع التجارة وهو من أهل الذمة من الديانة النصرانية، والمذهب اليعقوبي هو مذهب مسيحي يقول بالطبيعة الواحدة للمسيح، أما النسطورية فتقول بالطبيعتين في المسيح، وقد انتشر بين القبائل العربية في القرن السادس الميلادي في الشام وخاصة بين قبائل سليم وتنوخ وغسان، وذلك بعد لقاء الحارث بن جبلة الملك الغساني بالراهب يعقوب البرادعي الذي قدم من جبل سيناء إلى بني غسان وعيّن أسقفا على الرها، وامتدت سلطة الأسقف اليعقوبي على بادية الشام وفلسطين، وسمي أسقف العرب وقد انتشر هذا المذهب بمصر.

(١) انظر: محكمة طولون سجل ١٩٦: ص٦١ مادة ١٨٣.

(٢) انظر: محكمة طولون سجل ٢٠٤ ص٢٧٩ مادة ١١٤٣تاريخ ١٠ ذو القعدة ١٠٧٢هـ.

(٣) انظر : محكمة طولون سجل ٢٠٤ :ص١٥٣ مادة ٦٣٢ بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٠٧٢هـ، وص ١٣٢ مادة ٥٤٠.

٢- علي وعبد الجواد:

شخصيتان مصريتان على الأرجح لهما شركاء في عقار يحد الوكالة من ناحية الشرق ولا علاقة لهما بالمغاربة إطلاقا.

٣- الحاج سليمان والحاج أبو بكر الشروني:

كان لعائلة الشروني فضل السبق إلى الاستقرار بمصر مع أسرة البحار، ويعتبر الحاج أحمد بن يحيى الشروني جدّ العائلة رائدها في الهجرة إلى القاهرة؛ إذ تسعف بعض الوثائق بذكر تواريخ متقدمة لمعاملات وثّقت وذكر فيها الحاج أحمد بن يحيى كطرف، أو شاهد، (فقد استأجر الحاج أحمد التاجر الكبير عدة أماكن من وقف جامع طولون، وكالة ودكاكين، وأصلح ما خرّب فيها وكم له من أياد بيضاء تجعل الخراب عمرانا، وذلك في سنة ١٠٧٥هـ/ ١٦٩١م)[١]. وقد خلّف أربعة أبناء هم: سليمان وأبو بكر ومحمد وسليمة، وقد توزعت تركته عليهم وكانت أملاكه مجاورة لوكالة الجاموس، فكان بعضها لورثة الأخوين المرحومين سليمان وأبي بكر، والباقي لأختهما سليمة بنت المرحوم الحاج أحمد الشروني المتوفى ١١٤٣هـ/ ١٧٥٩م.[٢]

وتصرح إحدى الوثائق بعقد استئجار للحاج سليمان بن الحاج أحمد بن الحاج يحيى الشروني الجربي الآجيمي من سليمان أغا المصري وذلك في صفر من سنة ١١١٤هـ/ ١٧٣٠م. كما كان بمصر من الأسرة المكرم يحيى بن الحاج شعبان الشروني التاجر في الأحرمة بسوق طولون، حيث تشير إحدى الوثائق إلى معاملة له مؤرخة في ١٨ جمادى الآخرة ١١٣٨هـ / ١٧٥٤م.[٣] كما تشير إحدى الوثائق إلى حفيدة للحاج أحمد الشر وني هي السيدة آسيا بنت محمد بن الحاج أحمد الشروني، التي وقفت منزلين كاملين غربي الوكالة على الطلبة القاطنين بوكالة الجاموس في غرة ربيع الأول ١١٥٤هـ/ ١٦٧٠م.[٤]

٤- الجارة سليمة بنت المرحوم الحاج أحمد الشروني:

وهي المذكورة في وثيقة الوقف، وقد تزوجت الحاج أبا بكر بن حريز وأنجبت مصطفى وزينب وقد توفيت في ١٨ جمادى الأولى ١١٤٣هـ/ ١٧٥٩م، فورثها ابناها كما دلت عليه

(١) سالم بن يعقوب: من أصول تاريخ أهل جربة بمصر القاهرة (مخطوط بحوزتي كله).
(٢) انظر شهادة أحمد الشروني في:محكمة طولون سجل ٢٠٤ ص١١١ مادة ٤٤٤ تاريخ ٢٠ ذو الحجة ١٠٧١ هـ. وشهادة ابنه محمد التاجر بسوق طولون ص١٤١ مادة ٥٧٦ تاريخ ٢٥ صفر ١٠٧٢هـ.
(٣) سالم بن يعقوب: من أصول تاريخ أهل جربة، م. س ،ص٥.
(٤) المصدر نفسه ، ص١١.

الحجة وباعا نصيبيهما من الحانوت بسوق الأحرمة لابن خالهما عمر بن أبي بكر بن أحمد الشروني التاجر بمصر والوكيل عن أخيه القائم بجربة.

وقد حضر عقد البيع المكرم الحاج يحيى بن شعبان الشروني [1]،كما تشير حجة أخرى إلى أن المصونة فاطمة بنت عبد الله استبدلت من حفيد سليمة هذه:محمد بن سليمان عشي الشروني وهو الناظر على وقف جدته، فأبدل لها أربعة قراريط في المكان الكائن بخط طولون بحارة البحار القريب من وكالة الجاموس الذي يحدها شرقا، وذلك بحضور الشيخ عمرو التلاتي في ١٦ ربيع الأول ١١٨١هـ/ ١٧٩٧م.

٥- شمس الدين البنـا النحاس:

شخصية مصرية من أهل البرّ وقد ذكرته الوثيقة بخير(...الجاري أصل ذلك في وقف المرحوم شمس الدين البنا النحاس...) فهو واقف لحصّة، وقد قبلها منه الحاج أحمد الجملي الواقف وعلمها علما شرعيا نافيا للجهالة.وقد ذكر البنا الشهير بالنحاس في الوثيقة عرضا ولا علاقة مباشرة له بوكالة الجاموس.

د- شخصيات أخرى:

١ - السادة المغاربة الطلبة الحفظة لكتاب الله:

هؤلاء هم الموقوف عليهم والمستفيدون من ريع الوقف، وكل من ينطبق عليه الوصف يكون مستحقا للانتفاع بالحبس، فخرج ب(المغاربة) الذين ليسوا من الجربيين أوالنفوسيين أوالميزابيين، ممن اصطلح على تسميتهم عند الإباضية بأصحابنا المغاربة، وهم سكان المواطن التي تسود فيها الإباضية، بينما يطلق مصطلح (المشارقة) على أهل عمان، ويقصد ب(الطلبة) أن الوقف في أصله مخصص لطلاب العلم لا للتجار، وللحافظين لكتاب الله من الطلبة، لكن عمليا وعبر القرون إلى عصرنا هذا تساهل الناس في عدم التقيّد بشروط الواقفين، واستفاد الناس من سكنى الوقف والطعام المقدم فيه ولو كان مشروطا للفقراء فقط، وهذه من مشاكل الأوقاف المعضلة، ومن الصعوبات التي تعترض النظار ومسؤولي الأوقاف الذين يحرصون على إحياء الوقف وتطبيق شروط الواقف، وتصادفهم هذه المعوقات وغيرها

(١) المصدر نفسه، ص١٥.

فتضيع بعض الأوقاف وتندثر بسبب تلك المشاكل وغيرها.

٢- الأربعة الأئمة المجتهدون:

جرت عادة كتّاب الوثائق والمشايخ إثر ختم القرآن أن يهدوا ثواب التلاوة إلى روح النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحابته والتابعين ويخصّ بعضهم أئمة المذاهب الأربعة (أبا حنيفة، ومالكا، والشافعي، وأحمد) ويعمّ البعض عباد الله الصالحين.وهذا التخصيص صادر من الكاتب وليس من إملاء الواقف، وهو مما جرت به عادة التوثيق، وسبق به قلم المدوّن إذ لو كان الأمر صادرا من قبل الواقف لبدأ بإمام مذهبه (جابر بن زيد)، لكن الأمر غير مقصود.ومثلما ورد في الوثيقة (...وسائر أموات المسلمين على العادة في ذلك مجرى الحال في ذلك كذلك) [1].فالترحّم يشمل عموم موتى المسلمين دون تخصيص، كما جرت العادة في الأدعية لدى أتباع كل مذهب.

٣- الحاكم الشرعي الحنفي:

يوجد في مصر العثمانية حكام وقضاة شرعيون متعددو المذاهب، فمنهم التابع للخلافة العثمانية ويكون حنفي المذهب، وعادة ما يقدم في الرتبة على غيره، ومنهم الشافعي والمالكي والحنبلي.وللمتعامل أن يختار الحاكم أو القاضي الذي يرغب في توثيق معاملته عنده، وقد يوثق العقد عند المالكي بداية،كما هو الحال في هذه الوثيقة، ثم تحول لتوقيعها من طرف الحاكم الشرعي الحنفي لتصبح نافذة.

٤- الشيخ عبد الرحيم القلعي، والشيخ علي الوزيري:

هما كاتبان للوثائق تعاملا كثيرا مع أوقاف المغاربة وذلك في محكمة طولون خاصة، وقد يجتمعان في بعض الوثائق وقد ينفرد أحدهما، أو يشترك مع كاتب آخر. وبالإطلاع على سجلات محكمة طولون في القرن الثاني عشر الهجري يلاحظ كثرة الوثائق المدونة من طرفيهما أو أحدهما والمتعلقة خاصة بأوقاف المغاربة من ١١٤٠هـ/ ١٧٥٦م إلى ١٢٠٠هـ/ ١٨١٦م، فهما اللذان دونا وثيقة التزام الواقف أحمد الجملي لحصص بالجيزة، وغيرها من الوثائق [2].وبذكرهما تختم سلسلة الشخصيات الواردة في الوثيقة الوقفية.

(١) انظر: وثيقة الوقف ص٨٣.

(٢) انظر: سجل الديوان العالي (١) ص(١٧) مادة (٣٠).

ثانيا – تحليل الوثيقة

يتضح من خلال ترجمة الواقف، والشهود، ومستحقي الوقف (الموقوف عليهم) أنهم شاركوا في استمرار التجربة الوقفية في عطائها، حيث كانت وكالة الجاموس من وقف أسرة البحار كما تتفق على ذلك جل المصادر [١]، ثم أصبحت تسمى وكالة السادة الغوابية في وقف أسرة الجملي.

وقد جرت العادة أن تستهل وثيقة الوقف بديباجة تمهيدية لنص الحجة بعد البسملة والحمد والثناء على الله والصلاة على رسوله ومدحه، ثم الإشارة إلى عزم الواقف الاقتداء بالسلف في بذل الصدقة الجارية، وبعد الديباجة يأتي التوثيق بإثبات تاريخ تحرير الحجة، باليوم، والشهر،والسنة، وتحديد المحكمة الشرعية واسم القاضي ومذهبه ونسب الواقف وطائفته ومهنته ومحل إقامته وصلة المستحق به، ومقدار الاستحقاق في الريع.إن الوقفية صك يكتب فيه الواقف عقد وقفه، ولا تتوقف صحة الحبس على كتابة صك التحبيس، لأنه عقد يتم باللفظ، لكن جرت العادة أن يكتب؛ لأنه أحفظ للوقف وأمنع للتغيير في العقار والشروط.[٢] فإذا سجلت الوثيقة في المحكمة بأمر القاضي أصبحت صحيحة ثابتة وحجة لازمة معتبرة، ولا تخلو وثيقة وقف من ذكر لمجلس الإشهاد، مع أن الشهادة ليست شرطا لصحة الوقف شرعا، فتنص الحجة على أسماء الشهود الذين حضروا تحرير الحجة فلا يقل عددهم عن اثنين، ويكونان غالبا من أقارب الواقف أو معارفه من الأعيان، كما تعرض الوثيقة إلى أعيان الوقف، وتحدد العقار محل الوقف مع وصفه بدقة وبيان تفصيلي، ثم تنص الحجة على أغراض الواقف وتوضح المصارف والمستحقين ومدة الانتفاع.وتتضمن الوثيقة شروط الواقف حيث يفصح عن أهدافه وخطته في تسيير الوقف في حياته، وبعد وفاته، وقد يضع شروطا للناظر، ولتوزيع غلة الوقف.وككل عمل توثيقي تختم الحجة بالتأكيد على انبرام الوقف، ولزومه والتحذير من تغييره، أو انتهاك حرمته، ثم يبصم الواقف أو يوقع ويطلب من وكيله وشهوده ومحرر الحجة ومن القاضي التوقيع وتصبح الحجة ذات آثار ملزمة في مواجهة الغير. وهذا يقتضي تتبع الوقفية لتحليلها واستنتاج مدى تأثير الوكالة في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للجالية الإباضية بمصر، وما دور الواقفين، والعلماء في مرتادي الوكالة والقاطنين بها سلبا وإيجابا.

عرفتنا الوثيقة في البداية بأن التسجيل تمّ لدى القاضي المالكي، وكما سبقت الإشارة

(١) سالم بن يعقوب: تاريخ جربة، م.س، ص١٢٨. و الجعبيري، نظام العزابة ص٢٥٨. و وثيقة الوقف ٨٦٨، ص٨١ وما بعدها.
(٢) مصطفى الزرقاء: أحكام الأوقاف، م. س، ص١٢٦.

فإن المتعامل مخيّر بين مختلف القضاة لتوثيق وقفه، والظاهر أن الواقف، والمغاربة عموما يقصدون القاضي المالكي عمدا لسهولة التعامل معه، ويسر استخلاص الحقوق في مصر وفي المغرب الذي يسود فيه المذهب المالكي، و ليس الأمر مرتبطا بالناحية المادية من حيث قلة الرسوم لدى هذا القاضي أو ذاك ؛ إذ يقوم القاضي بالبت في القضايا المعروضة عليه دون أن يتقاضى أي أجر من المتقاضين ،لكن يلجأ المغاربة إلى القاضي المالكي لأن شروط المذهب في الوقف ميسّرة أكثر من غيره من المذاهب،[1] ولا يتوقف قضاء المالكي في نفاذه على حكم القاضي الحنفي؛ بل يعطى صلاحية نفاذ الحكم ويرفع حكمُهُ الخلاف.

ثم سردت الوثيقة أسماء الشهود وألقابهم فميّزت العالم عن التاجر، وأكدت على انتمائهم المغربي جميعا، ثم ذكرت اسم الواقف بالكامل، وعددت أوصافه الدالة على مكانته التجارية، وبيّنت أنه أشهد الحضور على نفسه وهو في تمام مداركه العقلية والسلامة الجسدية، وانتفاء الإكراه عنه بأنه وقف الحصة التي قدرها ستة قراريط (الربع) من أصل أربعة وعشرين قيراطا على الشيوع في الوكالة المعروفة سابقا بوكالة الجاموس (وقف البحار)، وتعرف الآن بوكالة السادة الغوابية، حبّسها تحبيسا مؤبدا مؤكدا مخلدا وصدقة جارية يبتغي بها وجه الله، ويريد بها خير الجماعة ونفع البلاد، وتؤكد الوثيقة على صفة الطواعية، وإرادة فعل الخير للواقف.

يصف الدكتور محمد علي حنبولة – وهو من آخر من سكن وكالة الجاموس بالقاهرة المحروسة – باب الوكالة بأنه على شاكلة الأبواب الكبيرة جدا وبالخشب الزان، وأكد في رسمه للوكالة بأنه ضخم وبمصراعين ويؤدي إلى دهليز.[2]

الدهليز: هي كلمة أصلها فارسي (داليج أو داليز) ومعناها ممرّ أو طرقة، وعادة يكون بعد الباب، ويفضي إلى فناء الدار، وقد يكون مسقفا، وهو كبير جدا يساعد على حرمة المبنى ويمنح للتجار والساكنين نوعا من الاستقرار والأمان، وعن يمينه وشماله كرسي راحة وحواصل عديدة.

الحاصل: هو مخزن مستطيل الشكل مسقف تحفظ فيه وتخزن حاجيات المنزل، وقد يكون له باب بمصراع واحد تعلوه نافذة للإضاءة والتهوية، أو كما تعبر بعض الوثائق (برسم

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر ، جامعة عين شمس، ط١، ١٩٧٤ م، ص٨٣.
(٢) رسالة مؤرخة ١٩/٨/٢٠٠٣م ردا على أسئلتي (انظر صورته ورسالته بالملحق).

النور والهواء)[١]، والأصل في الحواصل أن تكون في الطابق الأرضي؛ لكن قد تتخذ في طابق علوي إذا احتاج التجار إلى تخزين البضائع، وتكون في الغالب بطول مترين في مترين.

وإذا تجاوز الداخل للوكالة الدهليز وصل إلى:

الحوش: وهو فناء الوكالة وساحتها المكشوفة التي هي بمثابة الرئة الخاصة بأهل الوكالة وتتوزع عناصرها وأدوارها حوله، ويكون الحوش مربعا عادة أو مستطيلا حسب المساحة المتاحة، وتفتح عليه حواصل الدور الأرضي التي يصل عددها في وكالة الجاموس إلى عشرة، ومن الأعلى تفتح عليه الشبابيك، أما في المنازل فيزرع الحوش (الفناء) بالخضرة ليضفي سعادة على أهل المنزل، وتتوسطه فسقية (موضع لتجميع الماء) تزيده جمالا بجريان الماء إليها؛ لكن في الوكالة لا مجال يتسع لزراعة الفناء في الأغلب.ولا تعدو مساحته الأربعة في الأربعة أمتار.

مرافق صحية: إلى جانب الحواصل العشرة الموزعة يمنة ويسرة في ذلك الفضاء توجد:

- الحنفية: وتستعمل للوضوء والغسل وإلى جانبها.
- البالوعة للصرف الصحي.
- السلّم: ويستعمل للصعود إلى الطابق الأعلى، فوق الحواصل ،وهو في دورين سفلي وعلوي.

وعن اليمين والشمال: (منافع، ومرافق، وتوابع، ولواحق، وحقوق) وهي مصطلحات يقصد بها ما ينتفع به قاطن الوكالة، وما يستعمله من أدوات، وتجهيزات تساعد على تحقيق الاستقرار، والعيش المريح.

ثالثا – حدود الوكالة الأربعة:

المتعارف عليه في علم التوثيق وجوب تحديد العقار، وذكر معالمه، فقد درج الموثقون على تحديد العقارات التي تحد بالوقف من الجهات الأربعة ضمانا لحق الموقوف عليهم، ولمن جاورهم، وتوضيحا لحدود العقار المسجل، ولمزيد من الدقة في رسم معالم الوقف حتى لا يلتبس الموضع أو يشكل حدّ من حدوده. وقد تعرضت وثيقة وقف وكالة الجاموس إلى تعيين الذين يحدّون بالوقف من الجهات الأربعة دون ذكر المساحة لعدم استعمالها، وبدأت بالحد

(١) رفعت موسى: الوكالات والبيوت، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ص١٤٩.

القبلي وهو أمر جرى به العمل تيمنا بالقبلة (اتجاه المسلمين في الصلاة).

١- الحدّ القبلي (جهة الجنوب):مكان المعلم نوروز وقد سبق التعريف به.

٢- الحدّ البحري (جهة الشمال): ينتهي للزقاق (ويقصد به الطريق أو السكة ج أزقة)، وفيه الوكالة، وتوجد به الواجهة والباب، وتطل عليه طاقات الطباق (شبابيك الدورين).

٣- الحدّ الشرقي (جهة الشرق): ينتهي إلى مكان يشترك فيه علي وعبد الجواد وغيرهما، وسبق التعريف بهما.

٤- الحدّ الغربي (جهة الغرب): زقاق غير نافذ يتوصل منه إلى أملاك ورثة المرحوم الحاج سليمان الشروني والمرحوم الحاج أبو بكر الشروني الذين سبقت ترجمتهما، وجزء من الموروث على ملك الحرمة سليمة بنت الحاج أحمد الشروني أختهما وقد سبقت ترجمتها.

هذه حدود الوكالة ومعالمها ورسومها وحقوقها المعروفة بها والمنسوبة إليها شرعا، وهي معلومة للواقف الحاج أحمد الجملي علما شرعيا نافيا للجهالة، فلا يمكن أن يحتج أو يزعم نقصا أو زيادة، وأصل ذلك الحبس كان جاريا في أوقاف المرحوم شمس الدين البنا الشهير بلقب النحاس- وهو من عائلة مصرية أصيلة سبقت ترجمته- فوقف منها الجملي حصة الربع: ستة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطا ينتفع الموقوف عليهم (منافذ الوقف) بالخلو والسكن والتواجر لمدّة طويلة يقدرها أهل التوثيق عادة بتسعين سنة؛ بينما العرف عند المغاربة "أن الأحكار مستمرة للأبد، وإن عيّن فيها وقت للإجارة مدة، فهم لا يقصدون خصوص تلك المدة، والعرف عندنا كالشرط، فمن احتكر أرضا مدة ومضت فله أن يبقى، وليس لمتولي أمر الوقف إخراجه" [1].

رابعا – التوثيق و الأجرة:

أ – التوثيق:

حرص الخواجا الجملي على تسجيل وقفه في عدة محاكم بمصر هي: محكمة الباب العالي ومحكمة الصالح، ومحكمة طولون، ومحكمة القسمة العسكرية.ومحاكم الأخطاط

(١) الخرشي محمد بن عبد الله: حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل، ج ٧، باب الوقف، دار الفكر، بيروت، د.ت، ص٩٩ .

بالقاهرة خلال الحكم العثماني أنشئت ونشطت ما لا يقل عن ثلاثة قرون، وقد حصر أحد الباحثين[١] تاريخ إنشائها وتاريخ انتهاء عملها وعدد سجلاتها.

١- محكمة الباب العالي: أنشئت في ١٢ ربيع الأول سنة ٩٣٧هـ/ ٥- ١١- ١٥٣٠م وانتهى بها العمل في ١ذي الحجة سنة ١٢٩٢هـ/ ٢٩-١٢-١٨٧٥م، وبلغت سجلاتها تسعا وخمسين وخمسمائة سجل، ودوّن بها وقف الوكالة في الثامن والعشرين من جمادى الأولى سنة ١١٤٢هـ.

٢- محكمة الصالح: أنشئت في ١٩ شعبان سنة ٩٥٣هـ/ ١١ - ١٠ - ١٥٤٦م، وتوقف العمل بها في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٢٢٦هـ/ ١٩- ١٢- ١٨١١م. وبلغ عدد سجلاتها خمسة وستين، وسجل بها وقف الوكالة في السادس عشر من صفر الخير سنة ١١٤١هـ.

٣- محكمة طولون: أنشئت في ١٨ محرم سنة ٩٣٧هـ/ ١٤- ٩- ١٥٣٠م، وانتهى العمل بها في ٢٢صفر سنة ١٢٢٦هـ/ ١٥ - ٣ - ١٨١١م، وأما سجلاتها فبلغت عشرين ومائة سجل. وقد سجل وقف الوكالة بها في(١٨) ثامن عشر من ذي الحجة الحرام ختام سنة ١١٥٢هـ/ ١٧٦٨م، وقد تأخر توثيقها بمحكمة طولون إحدى عشرة سنة عن تسجيلها أول مرة بمحكمة جامع الصالح.

٤- محكمة القسمة العسكرية :بدأت في سنة ٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م، وانتهى العمل بها سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م، وأما عدد سجلاتها فبلغ ثمانية عشر وأربعمائة سجل.

وقد شهد بالخلوّ والتواجر لحصّة الواقف المذكورة هذا التوثيق الشرعي المسطر في هذه المحاكم المصرية، كما أشار إلى ذلك الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبدالرحيم[٢].

كما وثقه في محكمة مكة المشرفة، بتاريخ الخامس عشر من ذي الحجة ختام سنة ١١٤٥هـ/ ١٧٦١م، ويستنتج من هذا التوثيق أن الواقف أحمد الجملي قد أدى فريضة الحج تلك السنة وتيمنا بالحرم أعاد تسجيل عقد تحبيس الوكالة بمكة المكرمة.

وأصبح بهذا التوثيق يملك ولاية وقف الوكالة بطريق شرعي، وصار وقفه شرعيا وتحبيسه مرعيا في كل أحكامه، وتسبيله دائما أبدا وصدقته جارية على الدوام سرمدا مطردا،

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦م، ص١٠٧.
(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المغاربة في مصر في العهد العثماني، م.س، ص١٠٠.

فأصبح حقا للموقوف عليهم لا يباع ولا يوهب ولا يرهن ولا يملك ولا يناقل به ولا ببعضه، فلا يستبدل به غيره ولا بجزء منه؛ بل يبقى قائما على أصوله ومسبّلا على سبله ومستحقيه ومحافظا عليه حسب الشروط التي وضعها الواقف مدى الدهر إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين حسب ما أراد الواقف تحبيس ذلك من ذلك التاريخ.

وأضاف كاتبا الوثيقة كما جرت العادة عندهم في مصر تعميم الثواب إلى (الأربعة الأئمة المجتهدين ومقلديهم) ولم يكن الأمر صادرا عن الواقف؛ إذ لو اشترط هو ذلك لوسّع الدائرة ولم يحصرها في المذاهب الأربعة، ولبدأ بأهل مذهبه الإباضي، وقد عمم الكاتبان الثواب أخيرا على عباد الله الصالحين، ولم ينس الواقف نفسه فطلب أن يجعل ذلك في ميزان حسناته وفي صحيفته حال حياته وأن يصل الثواب إلى روحه بعد وفاته، وأرواح والديه وأولاده، وعتقائه، وأرقائه، وسائر موتى المسلمين.

والظاهر أن التجّار الجربيين في مصر كانت لهم عادة اتخاذ العبيد للخدمة فيعتق بعضهم ويستمر البعض الآخر في الرقّ والخدمة، وقد انتقل الكثير من العائلات التي عاشت في مصر إلى جربة ومعها عبيدها. ولا تزال إلى الآن بعض الأسر الغنية الجربية التي كانت بمصر مثل (الشروني، الدواي، عوالة، ماليو) تحافظ على هذا التقليد فيعيش إلى جانبها عائلات تحمل نفس اللقب العائلي، وهي من أصول مسترقّة لكنها تحررت .

ذلك هو طلب الواقف: تعميم دعاء الخير لموتى المسلمين الموفّين كما جرت العادة في ذلك وجودا وعدما، وتعذرا وإمكانا، دائما أبدا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

كما اشترط الواقف شروطا أوجب العمل بها فلزم اعتبارها سواء من الناظر أم المتولي على ذلك ليصرف من ريع الوقف على عمارته وحرمته وما يحفظ عينه، ويديم منفعته، ولو صرف في سبيل ذلك جميع الغلة.

كما اشترط أن يكون النظر على الوقف من ذلك التاريخ لنفس الواقف طيلة حياته، ثم يتحوّل النظر على الوقف بعد وفاة الحاج الجملي إلى السادة المغاربة الطلبة الموقوف عليهم القاطنين بالوكالة سويّة بينهم مدّة حياتهم، تنتقل النظارة بعدهم لمن يلي محلهم، ويحل بدلهم وهكذا دواليك.

كما اشترط أن ينفق ريع الوقف منذ تاريخ تسجيله على الموقوف عليهم بعد إخراج ما

على الوقف من حكر[١] لجهة وقفه الأصلي (البنا شهر النحاس) المذكور سابقا.

كما اشترط الواقف ألا يؤجر وقفه لمن يرغب في الاتجار فيه أو لصاحب شوكة ظالم أو لمن يصعب استخلاص الأجرة منه، ولا يستبدل ولا يعمل فيه خلو ولا يقترض أو ترتب ديون عليه بأيّ وجه من الوجوه، فإن تورط ناظر وفعل شيئا من ذلك، فهو معزول ومحروم من الاستحقاق قبل تعاطيه وفعله ذلك بخمسة عشر يوما،حتى إذا ما صدر منه ذلك الفعل لم يجد محلا ينطبق عليه؛ إذ لم يعد ناظرا يعتدّ بتصرفاته؛ بل هو معزول قبل نصف شهر.

ب - الأجرة:

ثم عرضت الوثيقة إلى ثمن الانتفاع طيلة تلك المدة التي تبدأ من غرة جمادى الآخرة ١١٤٢هـ / ١٧٥٨م لتسعين سنة، فحددت لكل سنة قدر:خمسة وثلاثين نصفا ونصف نصف فضة تمنح لجهة الوقف الأصلي عاما بعام نهاية كل سنة قياما شرعيا.ونصف الفضة[٢] هو «نقد تركي متداول في مصر ضرب أولا من الفضة بوزن ١،١١ جرام ثم انخفض وزنه إلى الربع ثم أصبح قطعة من النحاس تضرب في استنبول ومصر وقيمتها ٤٠ / ١ من القرش، تداوله التجار كوسيلة لتحقيق مرونة العمليات التجارية» .

المطلب الثالث: أهم النتائج

شرط الواقف لنفسه في وقفه الشروط العشرة المتعارف عليها وهي:

١ - الإدخال والإخراج (ويضيف البعض التخصيص)- الإعطاء، والحرمان

٢ - الزيادة والنقصان (و يضيف البعض التفضيل) - التغيير، والتبديل

٣ - الاستبدال، والإسقاط (ويضيف البعض الإبدال)[٣]، وهي مترادفة ومتداخلة ومتكررة؛ لأنها من عمل الموثقين كتّاب الصكوك، وليس من فعل الفقهاء النظار، والداعي للتكرار في أسلوب الموثقين هو الاحتياط في شمول جميع أوجه التعديل المحتملة، فالإدخال والإخراج شبيه بالإعطاء، والحرمان وكذا التبديل، والتغيير هو عين الزيادة والنقصان أو التفضيل والتخصيص، وبمقتضى هذه الشروط يمنح الواقف من شاء ومتى شاء، ويفعل ذلك

(١) الحكر هو عقد إجارة لاستبقاء أرض نظير مبلغ معجل من المال يقارب قيمة الأرض، ومبلغ سنوي ضئيل لجهة الوقف، وللمستحكر حق الانتفاع.

(٢) حمزة بدر وآخرون: دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، دار الآفاق، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م، ص٦٢.

(٣) عن الشروط العشرة انظر: مصطفى الزرقاء، أ حكام الأوقاف، م .س، ص١٦٤.

كلما بدا له فعله مرة بعد مرة مدّة حياته، وليس لأحد بعده فعل شيء من ذلك، وأجره في كل ذلك على الله الذي لا يضيع أجر المحسنين، ثم يصرح الحاكم في الوثيقة أن الإشهاد على مضمون الوقف ثابت لديه ثبوتا شرعيا، وذلك بمثول الشهود بين يديه وإدلائهم بشهاداتهم، وكذا كل الشروط ثابتة، لذلك حكم بصحة الوقف في خصوصه، وعمومه بعد أن أحاط علمه الكريم بالخلاف الواقع بين أئمة السلف من الأحناف بسبب المتولي، والتنظيم في حالة حصول دعوى، وخصومة في ذلك الشأن، ووجوب اعتبار ورعاية ما يجب اعتباره ورعايته شرعا، مع تفصيل حكمه وتنفيذه بالشرع من قبل مولانا الحاكم الشرعي الحنفي الموقع أعلاه اتصالا وتنفيذا شرعيين، وعليه فقد جاءت الصيغة معروفة، ومتكررة كما في أغلب حجج الأوقاف القديمة ؛ وليست خاصّة بالوقف الجربي، وردت على هذا النحو:

(تمّ الوقف ولزم ونفذ حكمه وانبرم وصار وقفا محمودا مرفوعا عنه بقوة الله السديدة كل تغيير)؛ لذلك لا يحل لمن يؤمن بالله ويعلم أن مصيره إلى الله أن يدخل عليه أيّ تبديل أو يسعى في إبطال شيء منه، ومن فعل ذلك يتوعّده الواقف بأن الله سيطلبه ليحاسبه ويجازيه بما يستحقه ويطرده من رحمته على فعله، وذلك يوم التناد وعطش الأكباد يوم يكون الملك لله الواحد القهار حيث لا تنفع الظالم معذرته، ويستقرّ في النار وبئس القرار. أما من أعان على بقاء الوقف، واستمرار الانتفاع به من طرف الموقوف عليهم من مستحقيه فقد دعا له الواقف بكل خير: أن يُبَرِّد الله مضجعه في قبره (روضته)، وأن يلقنه حجته، ويعلمه برهانه عند السؤال، وأن يحسن مرجعه في الآخرة، ويجعله آمنا يوم الحشر وفرحا مستبشرا بالرحمات وفائزا بالجنات لا خوف ولا حزن، وأن من بدّله بعد سماعه لكل ذلك فالإثم على هذا المبدّل المغيّر لوصية الواقف وشروطه التي هي مثل النصوص في شرعنا من حيث لزوم تطبيقها؛ ذلك أن (شرط الواقف كنصّ الشارع)[1]، فيعامل الشرط معاملة النص في فهم المراد منه، ويكون ملزما إن كان صحيحا يحقق هدفا مشروعا ولا يعطل مصلحة الوقف أو الموقوف عليهم، ولا يخالف الشرع ولا يخل بأصل الوقف أو حكمته، فإن اشترط الواقف أن تكون الوكالة مدرسة لأصحاب مذهب معيّن فهو شرط معتبر عند الفقهاء.

ومعنى تشبيه شرط الواقف، بنص الشارع من ناحيتين:في لزوم العمل به إن لم يخالف القرآن،وعدم جواز مخالفته، وفي طريقة فهم المراد من كلام الواقف، وتختم الوثيقة بأن الله سميع لكل حركة، وعليم بكل نيّة، وبسحق من بدّل وغيّر، وأما مسك الختام للوثيقة فشهادة الشيخين عبد الرحيم القلعي، وعلي الوزيري.

(١) هذه القاعدة معمول بها عند الإباضية . انظر عبد الرحمن بكلي: فتاوى البكري، ج٣، ص٩٤ . ومرعي بن يوسف المقدسي، غاية المنتهى بين الإقناع والمنتهى، ج٢، ص٣٠٠.

الفصل الثالث

دور وقف وكالة الجاموس في

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

تمهيد:

تتداخل العوامل التي تدفع المسلم لوقف ماله وتسبيل منفعته،من أهمّها :

١ – الدافع الديني– حيث يعتقد الواقف أن تصرفه نتيجة رغبة في الثواب، أو تكفير الذنوب؛ لتحقيق راحة نفسية في الدنيا وطمأنينة في الآخرة.

٢– الدافع المجتمعي: إذ يشعر الواقف بمسؤولية نحو الجماعة مما يشجعه على رصد مبلغ مالي لجهة خيرية تنجز به مرفقا اجتماعيا مستمر النفع.

٣– الدافع العائلي: فقد تتغلب العاطفة النسبيّة على المصلحة الشخصية، فيندفع الواقف ليؤمّن لذريته موردا ثابتا يضمن مستقبلهم ويصونهم عن العوز، والحاجة والتسوّل. وقد يوقف الأب عقارا إضرارا بالورثة ،أو حرمانا للإناث من الميراث وهو ما يسمى بوقف المضارة، وكان عمر بن عبد العزيز يريد قبل موته ردّ صدقات (وأوقاف) الناس التي أخرجت منها النساء .

٤– الدافع الاقتصادي: ينبعث من واقع الواقف، وظروفه الخاصة، فقد يكون غريبا في محل شغله أو محيط سكنه أو لم يخلف عقبا أو وارثا، فيضطر أن يستثمر ماله فيقيم مشروعا ينتفع به المحتاجون، أو يتصدق به على جهة بر تموّل به العاطلين وتنشّط الحركة التجارية.

٥– الدافع الغريزي:فيجعل الواقف متعلقا بما يملك، ومحافظا على تراث الأجداد وعلى مصالح الأحفاد، فيحبس العين الموقوفة عن التملك ويبيح المنفعة[1].

٦ – الدافع السياسي: فقد يلجأ بعض المتنفّذين من الأمراء إلى حماية ثرواتهم المتراكمة خاصّة بصور غير مشروعة من المصادرة .

ولا يكاد يخلو وقف من دور تنموي سواء في المجال الاجتماعي أم الاقتصادي أم الثقافي، فما المراد بالتنمية ؟ وما دور وقف وكالة الجاموس بمصر في التنمية الاجتماعية ؟

تعرّف التنمية بأنها عملية تطوير، وتغيير مستمر مرغوب فيه في جميع جوانب الحياة

(١) السعيد بوركبة: دور الوقف في الحياة الثقافية في المغرب في عهد الدولة العلوية، مطبعة فضالة، المغرب ،ط١ ،١٩٩٦م ص٣٣.

السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية (التربوية) فيقال:التنمية المستدامة والمستمرة الشاملة.[1]

ورغم أن التنمية ضرورة من ضروريات الحياة؛ لكنها في الإسلام وسيلة وليست غاية كما عند الماديين؛ إذ غاية الحياة عند المسلم هي عبادة الله والتقرب إليه لنيل مرضاته، ولا تتحقق التنمية من فراغ؛ بل تكون نتيجة عملية مدروسة مخطط لها بعلم وفي إطار الزمان والمكان، ويمثل الإنسان وسيلة التنمية وغايتها ومحورها الأساسي، فهو الذي ينجز التغيير، ومن حصيلة نشاط الأفراد والمؤسسات، وبتحمل الدولة مسؤوليتها تحدث التنمية المنشودة في مختلف مجالات حياة الناس، ويشارك الوقف في إحداث التنمية بدءاً من المجال الاجتماعي ومرورا بالمجال الاقتصادي وانتهاء بالمجال الثقافي.

(١) علي أبو بصل: المؤسسات الوقفية ودورها في التنمية، ملتقى الشارقة الأول للمؤسسات الوقفية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص٤٦.

المبحث الأول
التنمية الاجتماعية

كان المجتمع المصري في عهد الدولة المملوكية والعثمانية مجتمعا طبقيا[1] يتكوّن من:

١ – الطبقة الحاكمة: تتمثل في أقلية أرستقراطية منعزلة عن الشعب تتقاسم المناصب بينها (مماليك، أتراك)، وتمتاز هذه الطبقة بالصرامة والاستعلاء، وبارتفاع مستواها المعيشي، كما تدل على ذلك ملابسها وقصورها، ويغلب على سلوكها هي وحاشيتها ظواهر منحرفة، ويطلق عليها الناس:الأعيان والأمراء والأكابر، ولم تكتف هذه الطبقة بالسلطة؛ بل مارست العمل التجاري والالتزامات في الأراضي الزراعية، فازدادت تفوقا ماديا على عامة الشعب.

٢ – الطبقة العامة: تمثلها الأكثرية وتتكون من:

أ – مجتمع ريفي يعمل بالزراعة تفرض عليه الضرائب من الجند، ويتعرض للسرقة من العربان الذين لم تسلم منهم حتى قوافل التجار ومحامل الحجيج، ويعاني من الظلم والتهميش حتى أصبحت كلمة فلاح تعني: (خادم).

ب – مجتمع مدني يتكون من فئات وطوائف، لكل طائفة شيخها ووكيلها وتذكر وثائق المحاكم الشرعية أن الطوائف لم تكن منغلقة على نفسها؛ بل تتم بينها عمليات المصاهرة والاندماج مع أهل القاهرة مع المحافظة على العادات والتقاليد لكل طائفة.

ومن أهم الفئات: حسب الحرفة: طائفة التجار، والحدادين، والنجارين. ووفق الجالية: طائفة المغاربة، طائفة الشوام، طائفة الأتراك.

وإلى جانب طائفة التجار في المدينة استطاع العلماء أن يحتلوا مكانة محترمة في مجتمعهم، وقد كان القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي عصر سيطرة الأعيان في المدينة، فرغم أن العسكريين احتكروا النصيب الأوفر من النفوذ والثروة، والأملاك، فقد أصبح للعلماء تأثير في الناس أكثر من الحكام أحيانا، وملكوا الدور والقصور، وتفانوا في العطاء، والتدريس، وتربية من يرتاد حلقاتهم.

---

(١) أحمد شلبي بن عبد الغني: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، الملقب بالتاريخ العيني، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م. ص١٤ وما بعدها.

ومثلما تبنى علماء الحديث (الرحلة في طلب العلم) إذ جعلوا الهدف السامي من الرحلة هو الحصول على علو الإسناد، وقدم السماع ولقاء الحفاظ والمذاكرة معهم، فقد حرص نظام العزابة بجربة على هذا التقليد العلمي ومارس العلماء الانتقال من مسقط الرأس إلى مركز فكري شاع ذكره لتبادل الخبرة، والمعرفة واتساع الأفق .

فنجد مثلا مؤسس نظام العزابة محمد بن بكر ينتقل من جربة إلى آريغ بالجنوب الجزائري، وأبا عمار عبد الكافي[1] من وارجلان بالجزائر إلى تونس، والمحشي أبا ستة[2] من جربة إلى القاهرة.[3]

وقد كثر اتصال المغاربة بالمشرق وتوطدت علاقاتهم بالأزهر، ومما يؤكد ذلك تراجم علمائهم الذين رحلوا لطلب العلم بل والاستقرار بمصر، والزواج بها، وقد نشأت على مر العصور جالية مترابطة متكافلة كان لوقف الوكالة دور أساسي في تمتين علاقات أفرادها وتنميتها، وتوافد على القاهرة – المدينة الإسلامية ذات الثقل التاريخي والثقافي والحضاري، واجتمع فيها من المشرق والمغرب علماء وطلاب ينهلون من أهم معلم بها الأزهر الشريف، وكثرت فيها الأوقاف من مدارس، ومساجد، وأسبلة، وأسواق ووكالات تضج بالوافدين من كل صوب، ويلتقي أفراد كل منطقة في موضع متعارف عليه بينهم، والجربيون كغيرهم من المغاربة ظلوا حريصين على ربط الصلة بالمشرق؛ بل ويعدون الرحلة لطلب العلم أو للحج أو للتجارة شرطا للتبحر في العلم وتحقيق الربح، وكان خط الرحلة الذي يسلكونه بين جزيرتهم ومصر بريا وبحريا، فقد كانت السفن تقلع بالركاب من المغرب (إفريقية) إلى الإسكندرية.

أما برا فقد سهلت مراكز الضيافة (الزوايا والربط) أعباء السفر؛ لأنها منتشرة على طول الطريق الموصل إلى القاهرة ومكة المكرمة، وقد ازداد نشاط الطرق التجارية بكثرة القوافل السالكة طول السنة ورحلات الحج الموسمية، كما غامر بعض طلاب العلم بالسفر منفردين أوفي مجموعة صغيرة كما فعل الشيخ عمرو بن رمضان التلاتي في القرن الثاني عشر الهجري[4] والشيخ محمد علي دبوز في القرن الرابع عشر الهجري[5].

(١) أبو عمار عبد الكافي ولد بتناوت وطلب العلم بتونس واستقر بوارجلان وتفرغ للتدريس والتأليف، ت٥٧٠هـ، له الموجز وشرح الجهالات، انظر معجم أعلام الإباضية: ترجمة رقم ٥٦٢، مجلد ٣ ، ص٥٣٩. والجعبيري، البعد الحضاري، ص١١٩.

(٢) محمد بن عمر بن أبي ستة المحشي، ت ١٠٨٨ هـ، انظر معجم أعلام الإباضية: ترجمة رقم ٨٤١ ، مجلد ٤، ص٨١٥.

(٣) محمد بن بكر الفرسطائي مؤسس نظام العزابة، انظر معجم أعلام الإباضية: ترجمة رقم ٨٠٣، مجلد ٤، ص٧٧٢. والجعبيري، نظام العزابة ص٣١.

(٤) ذكر الشيخ سالم يعقوب أن التلاتي سافر مع أسرة الغول إلى مصر دون إذن أهله حتى لا يمنع. وانظر الجعبيري، البعد الحضاري، مرجع سابق، ص١٦٠.

(٥) محمد ناصر: دبوز والمنهج الإسلامي لكتابة التاريخ، دار البعث، قسنطينة، الجزائر،ط١، ١٩٩٤م، ص٩.

المبحث الثاني
مظاهر تحقيق الوقف للتنمية الاجتماعية

ومن أهم مظاهر تحقيق التنمية الاجتماعية من طرف مؤسسة وقف وكالة الجاموس ما يأتي:

المطلب الأول: نشر التعليم بين المحرومين

ورفع مستواهم الاجتماعي، وخفض نسبة الأمية بينهم، فقد كان لوقف وكالة الجاموس الفضل الكبير والرائد في إيواء واحتضان كل جربي أو إباضي وافد على مصر، واستضافته في الأيام الأولى من وصوله ومساعدته على الاستقرار، فإذا جاء لطلب العلم فيسلم للهيئة التربوية بالوكالة (الناظر، أحد مدرسي الوكالة، أحد قدامى الطلبة) ليعرفه بمدرسة الوكالة، وبالأزهر، وبرواق المغاربة فيه، ويترك له الخيار في تقرير مصيره:هل يسجل بالأزهر كطالب منتظم في الدراسة، أو يحضر بعض الدروس فقط، أو يلتزم بحضور دروس مشايخ الإباضية بالوكالة؛ ليتفقه على أصول المذهب.

المطلب الثاني: توفير فرص عمل للمحتاجين

وتقليل نسب البطالة بإقامة مشاريع استثمارية تشغل نسبة من العاطلين، ويعود ريعها عليهم؛ لأن البطالة سبب معاناة الفقراء والمعوزين، فإن كان الوافد تاجرا يؤخذ من طرف شيخ طائفة التجار أو أحد زملائه القدامى إلى الأسواق ليطلع على سير الحركة، ويختار نوع التجارة التي يرغب في ممارستها، ويلقى المساعدة من الجميع لكراء الحانوت، والانطلاق برأس مال (من القرض الحسن) لفتح دكانه والتوكل على الله للاكتساب.

المطلب الثالث: تيسير أداء فريضة الحج

وذلك بتسيرها على المستقيمين ممن يواجه مشاكل مادية أو نفسية في الغربة :فإن كان القادم قاصدا الحج فإن توقفه بالوكالة يكون لأخذ قسط من الراحة والتزود بما يحتاج، وقد ينقل سلام ووصايا أهالي الجزيرة لأبنائهم بمصر، أو يحمل وصايا الجربيين بمصر إلى مكة أو إلى جربة عند العودة.[1]

المطلب الرابع: تقليص الفجوة بين الطبقات

وذلك بالحرص على التضامن، والتكافل الاجتماعي، والتعاون: فلا يتوقف الإيواء

(١) سالم بن يعقوب: من أصول تاريخ أهل جربة، (مخطوط بحوزتي)، (في دفتر غير مرقم).

والتكافل والرعاية بعد أسبوع من وصول الوافد، فإن الوكالة وقفها دائم وعلاقات أفرادها مبنية على الأخوة خاصة في ديار الغربة فقد قال أبو الربيع عن أهل جربة «وتراهم أشدّ الناس عطفا على بعضهم البعض في الغربة وهم مشهورون بها... ولا تجد أحدا منهم لم يبرح الجزيرة إلا نادرا»[١]. وتحتل شرائح المرضى والمبتلين بنوازل وكبار السن أولوية في الرعاية والإنقاذ من الأزمات والطوارئ، فتتوالى الصدقات والتبرعات التي تسد الحاجة وتحل المشكلات دون منّ ولا أذى وبأسلوب لا ينال من كرامة المستحقين.

المطلب الخامس: تيسير ودعم تحصين الشباب العزاب بالزواج

والمساعدة على نشر العفة ومحاربة الرذيلة، بإيجاد صناديق خاصة، أو جمع تبرعات للمساعدة على امتلاك نصف الدين، فقد ازدادت العلاقات إحكاما بحصول التصاهر بين الأسر المغتربة بمصر، فتزوج الآجيمي من القلالية[٢] (زواج سعيد الفوراتي بسليمة بنت الحاج قاسم بن أبي ستة) والجربي من النفوسية (زواج الحاج مرزوق بن محمد بن جمعة الزيات بفاطمة بنت أحمد المغربي العمروسي) والميزابي من الجربية (زواج محمد بن أبي إسحاق أطفيش بسعاد بنت مهني بن داود)، أما من عائلة الواقف فقد تزوج عمر الجملي تللعز بنت الحاج أحمد الجملي، ويوجد للجالية مأذون (عدل) يعقد الأنكحة ويحضر معه الشهود[٣]، وقد تداخلت الدماء ووقع التلاحم وكثر التفاهم، وحصلت الثقة وتوثق الترابط بالدم الذي لا تنقصم عراه بسهولة، وصار كل فرد يحس بأنه في أسرة واحدة، لا يبخل بمساعدة أخيه، ولا يتحرج من طلب يد العون في ساعة العسرة؛ لتيقنه من تلبية طلبه والتوسعة عليه في إعساره، حتى تنفرج حاله ويصبح هو كافلا لغيره من المحتاجين.

المطلب السادس: خدمات الأكل، والشرب، والسكن، والعلاج

وهي مضمونة، ومستمرة لسكان وكالة الجاموس من طلاب العلم وللتجار العزاب وللوافدين من الحجاج أو ذوي الصفقات المؤقتة كالتجار المتعاملين مع الشام أو تركيا أو الحجاز. لقد فتح أفراد الجالية الجربية أبواب بيوتهم دون حواجز؛ لإيواء الغرباء والمنقطعين؛ وذلك دعما لروابط الدم، والإقليم، والموافقة في المذهب. فتيسرت للوافد إقامته، وتوافر له الاستقرار النفسي، والاجتماعي، وقدمت له المساعدة في البحث عن مأوى يقي من الحر والبرد والتشرد، وعرضت عليه وظيفة يحصل بها على مطالبه المعيشية ويحقق الكفاف، ويدخر من كسبه ما يعينه على كلفة الزواج وتكوين أسرة.

(١) أبو الربيع سليمان الباروني: مختصر تاريخ الإباضية، م.س، ص٤.

(٢) قلالة قرية بجزيرة جربة.

(٣) سالم بن يعقوب: أسر جربية بمصر، (مخطوط بحوزتي) .

المطلب السابع : استثمار الأراضي الموقوفة

وذلك في مشروعات لتوفير السكن المناسب للمحتاجين وتقديم الخدمات الضرورية، فهذه الضيافة مكفولة للجميع ليس فقط في المناسبات الدينية كشهر رمضان وعاشوراء والمولد وعيد الأضحى، بل في سائر أيام السنة يشهد بذلك ما تعارف عليه الجربيون في (بيت الجماعة) التي يقيمونها في مواطن تجمعاتهم[١].

وما تشير إليه بعض المصادر والوثائق من تكافل الجربيين في الشتات، وإيواء ورعاية لكل وافد[٢]، فالأغنياء من التجار يتداولون في الإنفاق بسخاء على طلاب العلم، ويحتضنون سكان الوكالة ومن يرتادها من الضيوف، ويؤمّنون حاجاتهم لإيمانهم بالحديث الذي رواه أنس (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه) [٣]، وبالحكمة القائلة (ثلاثة ضيقة :سَمّ الخياط، وعين الحسود، وكيس البخيل).لذلك يجود الواقف، والأغنياء من الجربيين بالمال الوفير على المتعلمين؛ ليواصلوا تعليمهم بكل مراحله وتشجيع المتفوق الفقير لتحقيق آماله وتعميق علاقته بأمته، ووطنه والتأثير على سلوكه، وعلاقاته الاجتماعية.[٤]

لقد تطور العمل الخيري عبر القرون فإلى جانب الوقف على الطلاب بالأموال العينية وريع العقارات كصدقة جارية وجد من النساء من وقفت منازل قرب الوكالة؛ لتؤجر ويستفيد من مردود إيجارها الطلبة الجربيون بالوكالة، كما فعلت آسيا بنت الحاج محمد بن أحمد الشروني[٥]، وزينب بنت سعيد الجوادي التي تبرعت بأموال لطلبة جزيرة جربا[٦].

وذكرت بعض المصادر أن للجربيين دورا في الدعوة إلى الإسلام؛ إذ أعلن يهودي من جزيرة جربة إسلامه[٧] مما يؤكد سعة العلاقات الاجتماعية لدى هذه الجالية المغتربة وحبها الخير للجميع.

المطلب الثامن: تأمين مقبرة لدفن الموتى بعد تجهيزهم وتكفينهم

اتخذت الجالية الجربية مقبرة لدفن موتاها بالقرب من حيّ طولون بالقاهرة، ويتعاون

---

(١) بيت الجماعة في تونس والكاف (مدينتان بالجمهورية التونسية).

(٢) محمود قمير: دراسات تراثية في التربية الإسلامية، ج ٣، دار الثقافة، الدوحة، ط ١، ١٩٨٩م ص ٣٨٣.

(٣) محمد البخاري: الجامع الصحيح، ج١، م.س، باب من الإيمان أن يحب لأخيه، كتاب الإيمان، حديث رقم ١٣، ص ١٤.

(٤) سالم بن يعقوب: مجموعة من آثار علماء جربة (مخطوط بحوزتي).

(٥) سالم بن يعقوب: أسر جربية، بمصر مخطوط بحوزتي.

(٦) انظر: وثائق الأزهر سجل رقم ٢٥٣ وثائق، ص٧٣.

(٧) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: وثائق المغاربة في الإسكندرية في القرن التاسع عشر، وثيقة رقم ٩ سجل ٣٢ ص١٨٥، ٢٩/ ١١/ ١٢٣٩هـ ص٥٣٧ المجلة التاريخية المغاربية، السنة ٢٨، العدد ١٠٤، سبتمبر ٢٠٠١ م.

الجميع في تجهيز الميت، وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وقراءة القرآن عليه، مثلما تذكر وثيقة[1] عن أسرة الليني الذين كانت لهم مقبرة خاصة بالأسرة، ويدفعون أجرة القارئ على التربة، كما كانت لأسرة الشماخي مقبرة خاصة بالقاهرة أيضا، وقد دفن فيها الشيخ أبو إسحاق أطفيش صهر العائلة[2].

لقد علم شيوخ الوكالة أن نفوس أفراد الجالية الجربية لن تتشبع باتجاهات الخير إلا بالتزكية، وتبني قيم الصلاح والاستقامة المنبثقة من الإسلام، فبذلوا جهدهم في بذرالمبادئ العقدية والأخلاقية والثقافية، ورسخوا الاعتزاز بالشخصية الأصيلة الرافضة للذوبان، والفعالة في تغيير مجتمعها نحو الأفضل.

كما ركز الشيوخ على التعليم كأساس لبناء الإنسان المسلم ليتصدر موكب الإنسانية ولا يكون تابعا ذليلا، فدعوا إلى بعث جذوة الدين التي وإن خفتت فلا تنطفئ ما دام في الأرض قرآن يتلى ويدرس، وقلوب تطمح لتطبيق شرع الله، وعقول وسواعد تجاهد لتحقيق ذلك في الواقع.وزاد اهتمامهم بالعلم والتعليم؛ لأنه مدخل ضروري للتنمية ونقطة انطلاق للتخلص من الأزمات، والانحطاط، ويعدّ التعليم والإعلام معولين خطيرين إن أحسن استعمالهما ملآ القلوب بالإيمان، وشحنت العقول بالفهم السليم، وتحقق رص الصف والبنيان، وإلا كانا سببا في تدمير الأفكار، وإفراغ النفوس من قيم الإسلام النبيلة.لذلك اعتمد شيوخ الوكالة على قاعدة (اقرأ وارتق)؛ لأن المعرفة سبيل النمو والارتقاء.

إن ذكر منجزات الوقف في الميدان الاجتماعي لا يهدف إلى الافتخار بأمجاد السلف بل للتأكيد على الخلف أن يسارع لإحياء سنة الوقف وبعث مؤسساته إذ يمكن أن تتحقق فوائد أكثر في عصرنا نتيجة توافر الإمكانات المادية والبشرية، كما أن الكتابة عن الرواد من الأسلاف مربي الأجيال وصناع الرجال فيه إبراء للساحة من نكران الجميل، وللذمة من الاحتكار؛ ليتخذ الأجداد قدوة يهتدى بنورهم[3].

قال شوقي: أعلمت أشرف أو أجلّ من الذي   يبني وينشئ أنفسا وعقولا[4]

هذه الرسالة الاجتماعية للوقف جاءت تنفيذا لشروط الواقف في مجال رعاية

(١) سالم بن يعقوب: أسر جربية بمصر، مخطوط مكتبة بن يعقوب غيزن جربة دفتر رقم ١.

(٢) محمد ناصر: أبو إسحاق وجهاده الإسلامي، مكتبة الضامري، سلطنة عمان، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، ص٢٦.

(٣) حمو فخار: كان حديثا حسنا، نشر جمعية التراث القرارة، المطبعة العربية غرداية، الجزائر، ط١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م، ص٦٥.

(٤) أحمد شوقي: ديوان شوقي، ج ١، تحقيق أحمد الحوفي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، ط١، ص٤٩٧.

المحتاجين فقد درج وقف الوكالة على توزيع الصدقات في المواسم والأعياد على المستحقين من الطلاب، والعلماء، ومنح إعانات مؤقتة ومرتبات شهرية لأفراد أسرة الواقف من ريع وقف جدهم، ولعتقائه وعبيده برا بهم وإحسانا إليهم، فيجد الطالب ما يساعده على مواصلة دراسته، ويجد المقبل على الزواج ذكرا كان أو أنثى ما ييسر عليه تكاليفه.

المطلب التاسع: الاستفادة من ريع الوقف للعبيد وتقوية روابط المودة بين أفراد العائلة

بمناسبة الحديث عن العبيد فإن علاقتهم بالواقف وبأعيان بعض التجار الذين يملكونهم طيّبة؛ حيث شملهم الواقف في الاستفادة من ريع وقفه وفي الدعاء لهم بعد ختم القرآن في رمضان[١] ورغم أن الرق ظاهرة قديمة لم يقرها الإسلام؛ بل أباحها لظروف حتمية ومعاملة بالمثل، فإنّه اهتم بالأسرى فخيرهم بين الفداء بالمال أو الاسترقاق، ورغّب في العتق وجعله كفارة لبعض الذنوب، ومصرفا للزكاة، وسوى بين العبد ووليه في الأكل والملبس: (إخوانكم خولكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم، وليكسه مما يكتسي، ولا يكلفه ما لا يطيق فإذا كلفه أعانه)[٢] .

فالعبودية أمر طارئ والحرية هي الأصل لذلك بقي كثير من الأرقاء متعلقين بأوليائهم؛ بل تبع بعضهم سيده من مصر إلى جربة، ولا تزال توجد بالجزيرة أسر من أصول مسترقة (سوداء اللون) تحمل لقب العائلة التي كانت مملوكة لها مثل (الشروني، عوالة، الدواي، ماليو) وذلك لحسن المعاملة التي لقيتها منهم.

وبينما كان القراصنة الصليبيون يختطفون الأحرار من السواحل والجزر، ويستعبدونهم ويسخرونهم في أعمال مهينة وشاقة، ويجرعونهم الجوع والحرمان والتعذيب، نجد الواقف أحمد الجملي يوصي بالإحسان إلى عتقائه،ونجد السلطان برغش سلطان زنجبار الإباضي يوصي بعتق عبيده ومنح جرايات مادية لهم، وبتقسيم أملاكه عليهم[٣].

إن هذه التجربة الوقفية وآثارها الاجتماعية بكل إيجابياتها لا تخلو من سلبيات وأخطاء فهي عمل بشري غير معصوم، لذلك فالنقد الذاتي مطلوب، حتى لا يلدغ المسلمون من جحر مرتين.

ففـي فترات الجزر لنشـاط الوكالة كثر الحديث والجدل وقلّ الإنجاز والعمل، ووقعت

(١) انظر وثيقة وقف وكالة الجاموس ص٨٢ وما بعدها.

(٢) محمد البخاري: الجامع الصحجيح، م. س، ج١، باب المعاصي من أمر الجاهلية، كتاب الإيمان، حديث رقم ٣٠،ص ٢٠.

(٣) مخطوط دار الوثائق بزنجبار، انظر حمامة غيث: التأثيرات العمانية في زنجبار، م.س، ص١١١.

خلافات مريرة وخصومات عديدة حاول المصلحون تداركها قبل أن تتفاقم فيتم التصالح وتعود الأمور إلى نصابها،والقاعدة تلح أن: (اذكر الخير لينتشر ولا تذكر الشر ليندثر)، وكل جهد يكون في بدايته منطلقا متصاعدا، ثم يبدأ في النزول والانحدار (لكل شيء إذا ما تم نقصان). وقد يرتكب الناظر أخطاء في الممارسة تؤثر سلبا على التجربة الوقفية: كأن يصرف عائدات الوقف على مصالحه الشخصية، أو يحابي نفسه أو ولده بتأجير عين الوقف، أو السكن فيه دون أجرة أو بأقلّ من أجرة المثل .

وإلى جانب الوظيفة الاجتماعية للوكالة في تقوية روابط المودة والمحافظة على صلات الأرحام بين أعضاء العائلة والأسرة الممتدة، فهي مكان للاجتماع في مناسبات الفرح والحزن، تحيى فيها المواسم والأعياد، توسعة على المحتاجين مثل (إفطار جماعي في رمضان، ختان، توزيع أكسية، تبرعات عينية ومادية، إكرام الضيوف والعناية بهم). إن الواقف ضحى بماله في سبيل خدمة الآخرين، وأحب الخير لهم وآثرهم بصدقته الجارية تأمينا لاحتياجاتهم ورعاية لشؤونهم، وتحرر من حب الذات والأثرة التي تستولي على الذي يكنز ماله فيعرض عن خدمة المصلحة العامة، فريع الوقف يلبي حاجة اجتماعية واقتصادية، إذ ينفق منه على من يتولى تقديم خدمات الضيافة من طهي طعام، وتنظيف، واستقبال، وحراسة، خاصة والوكالة تستضيف المارين بها من تجار وحجاج وطلبة علم.

إن الدارس لوثائق المغاربة المقيمين بالإسكندرية مثلا يجد أن أبناء جربة يمثلون أكثرية فيها، ويعجب لترابطهم ووقوفهم صفا واحدا في مواجهة المشاكل، «وكان لوحدتهم الاجتماعية وتضامنهم الاقتصادي وتأثيرهم في الحياة الثقافية، ما أعطى للمدينة طابعا مغربيا لا ينكر إلى الآن»[1].

إن مشاعر التراحم، والمودة تترجم بالتزاور والتكافل، فالقريب الموسر ينفق على أرحامه المحتاجين ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾[2] ولا جناح على المسلم أن يوجه رعاية أكبر لأهله، ووطنه الخاص فهو أمر فطري ضمن الدائرة الإسلامية والولاء للدين.

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: وثائق المغاربة في الإسكندرية في القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية المغاربية، السنة ١٩٩٧م ، العدد ٨٧ و٨٨، ص٥٦٨.

(٢) سورة الإسراء جزء من آية ٢٦.

المبحث الثالث
علاقة الجاليات الإباضية ببعضها
(الجربية، النفوسية، الميزابية)

لقد سكن الوكالة عبر القرون الخمسة التي استمر فيها الوقف مزيجاً من الجربيين والميزابيين والنفوسيين،وحافظت كل جالية على علاقة مميزة بالوكالة، تراوحت بين التواصل السنوي مع الناظر، والإلحاق المنتظم للطلاب بالوكالة، ومرور ركب الحجيج بالوكالة عند الذهاب أو عند العودة، ووقف الكتب وتبادل نسخها بين القاهرة وجربة ونفوسة وميزاب، والتزاور بين أفراد كل جالية بمصر (بالقاهرة والإسكندرية) وتنفيذ الوصايا، والتوكيل بالبيع بين الأهل في مسقط الرأس ومواطن الإقامة، والنيابة في أداء فريضة الحج،[1] وقد تجسدت مشاعر الإخاء والمودة في صورة تكافل معاشي، وتعاون اقتصادي، وتواصل اجتماعي يمنح المغتربين أمانا.

المطلب الأول: الجالية الجربية

تسعف المصادر بقائمة طويلة للعائلات الجربية المهاجرة إلى مصر مع تحديد تاريخ الهجرة حينا، وبدون ذكره أحيانا، ومن خلال الوثائق يعرف مكان المغادرة من جربة ومقر الإقامة بمصر، ومن العائلات المستقرة بمصر:

١ - من آجيم: البحار، الشروني، الجملي، عوالة، بن حديد، الليني، بن داود، الجادوي، بن ويران، المثني، بن يونس، بن يفلح، الخروبي، بن عباس، جدي، بن يدر، بن ميلاد، الدواي الورديان، الخنشوش، الملاح.

٢ - من قلالة: الغول، الفاهمي، التلاتي، بن دحمان، بن تردايت، بن مومن، أبو ستة السدويكشي، البربوشي، الخنوسي.

٣ - من والغ: بن قايد، الباروني، البعتور، بن ميمون، بن مرزوق، الطراولي، بوشداخ، التالبي، بن أبي إسحاق، الباروني (وهي ذات أصول نفوسية)، مغار، البلاز، الجزار، التغزويسني.

٤ - من صدغيان: بن تعاريت، البرجي خواجة، الشماخي (من أصل نفوسي)، العزابي، القنوشي.

(١) سالم بن يعقوب: الأسر الجربية بمصر (مخطوط بحوزتي كله).

٥ – من فاتو وغيزن: بن غازي، المنضوج، بن يعقوب، بن جبارة، بلحاج علي.

٦ – من بازيم والحشان: المداني، الحيلاتي، المصعبي، المزراني، الباروني، الزيات، بن بيان، اليديسي.

إنّ الوثائق المتوافرة من توكيل بيع، وأنصبة ميراث بجربة، ووصايا أموات لتنفيذها بالقاهرة، وعقود زواج وطلاق وبيع، تَذْكر هذه العائلات، وتؤكد استقرارها بمصر.[١]

المطلب الثاني: الجالية النفوسية

نظرا لقرب جبل نفوسة من مصر، فقد تردد النفوسيون بكثرة على القاهرة بدافع التجارة أو طلب العلم أو المرور لأداء الحج، ومن العائلات التي سافرت إلى مصر: الكباوي والجادوي والباروني والشماخي وصوّة والمرساوني والفرسطائي وحنبولة والتندميرتي والبخبخي والفساطوي والمجدلي والساحلي. لقد شاركت الجالية النفوسية في طبع ونشر مجموعات من الكتب المهمة، وحفظ أصول مخطوطات، إلى جانب توفير المصدر الإباضي في البيئة المصرية وذلك عن طريق مطبعتيها اللتين أسستهما في مصر وهما:

١ – المطبعة البارونية: تأسست هذه المطبعة الكائنة بشارع الجدرية بمصر المحمية من طرف صاحبها محمد بن يوسف الباروني، الذي اتخذ خاتما والتزم بالطباعة مع شركاء مراعاة للحالة المادية، وقد نشرت عددا من كنوز التراث الإباضي وامتد نشاطها لعدة سنوات، ورغم أن الطباعة كانت حجرية؛ لكنها نفعت كثيرا في إثبات النصوص، وحفظ أصول المخطوطات ووفرت المصدر الإباضي في البيئة المصرية، ومن أمثلة مطبوعاتها: النور للشيخ عبد العزيز الثميني المصعبي وهو اختصار لشرح التلاتي على نونية أبي نصر، طبع سنة ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨م، ديوان أبي نصر فتح بن نوح الملوشائي (١١منظومة) سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م، كتاب (صوم الديوان وجوابات أبي ستة)، في ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م، رسالة في اختصار الفرائض، رسالة في الحقائق، رسالة في بيان كل فرقة، مجموعة فتاوى للمحشي طبعة حجرية ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م هـ وغير ذلك.[٢]

٢ – مطبعة الأزهار البارونية لمؤسسها المجاهد سليمان باشا الباروني الذي أقام بمصر ثلاث سنوات ونشط فيها فأصدر جريدة الأسد الإسلامي، وطبع في مطبعته عددا من الكتب المهمة منها: ديوان السيف النقاد لشاعر السيف والقلم الإمام إبراهيم بن قيس الحضرمي،

(١) انظر الملاحق: (وثائق توكيل، تنفيذ وصايا، بيع.)

(٢) صور للمطبوعات في مكتبة بن يعقوب بجربة، وانظر: الملاحق.

وفاء الضمانة الجزء الثاني والثالث للشيخ محمد بن يوسف أطفيش، كتاب الأمالي لأبي علي القالي، شرح مسند الربيع للإمام السالمي، ديوان القلائد الدرية للشيخ عمرو التندميرتي، كتاب الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية للشيخ سليمان باشا الباروني وديوانه في ١٦٠ صفحة سنة ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م، وقد سميت المطبعة باسم الكتاب، وأنشئت عام ١٣٢٥هـ / ١٩٠٧م لإصدار الأسد الإسلامي وكانت في شارع محمد علي نمرة ٣٦ وقد أصدر ثلاثة أعداد، بعد أن اضطر لإغماد السيف أصبح من واجبه إشهار القلم؛ لكنه توقف بعد العدد الثالث.

وقد كانت للمجاهد الباروني علاقات واسعة مع الدولة العثمانية في مركز الخلافة باستنبول وفي ولاية طرابلس الغرب، كما كانت له صلات وثيقة ومراسلات مع العديد من الشخصيات المهمة المعاصرة له أمثال الشيخ محمد بن يوسف أطفيش، والشيخ أبي اليقظان إبراهيم، والأديب شكيب أرسلان، وربط علاقات طيبة مع عديد الصحف يشارك بمقالاته في تحريرها ويروج لها في جريدته (الأسد)[1]. كما كان لوالده عبد الله صلات عميقة بطرابلس وميزاب وجربة، وشيوخ الأزهر وأعيان القاهرة.، وساعد في إصدار (الأسد) الصحفي أحمد الفساطوي الذي درس بالأزهر، وأقام بمصر ثمانية أعوام وجاور برواق المغاربة، وأسس جريدة أسبوعية هي (المرصاد) في نوفمبر ١٩١٠م/ ١٣٢٨هـ.[2]

وممن تحمل مسؤولية النظارة بوكالة الجاموس الليبي الشيخ عمر بن عيسى التندميرتي العزابي الذي غادر إلى جربة عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، ثم سافر منها صحبة مهني بن داود إلى مصر حيث سكن الوكالة ودرس بالأزهر، وبعد زواجه واستقراره كلف بالنظارة فقام بها خير قيام، وأحسن تدبيرها إنفاقا على الطلاب من ريع الوكالة واستضافة لوفد الحجيج من مختلف مواطن الإباضية، ومتابعة للمستجدات بمصر، وقد كانت لقاسم الشماخي علاقاته المتينة مع مصطفى إسماعيل المصري.

المطلب الثالث: الجالية الميزابية

بتتبع الإشارات المتوفرة عن العائلات الميزابية الوافدة على مصر في الفترة محل البحث نجد عددا محدودا من الأسر الميزابية؛ وذلك بسبب بعد المسافة، وصعوبة استقرار العائلات خارج الوطن، وقيود الاستعمار الفرنسي . ومن العائلات التي استقرّت بمصر:

(١) زعيمة الباروني: صفحات خالدة من الجهاد، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة، ط١، ١٩٦٤م، ص ٤٨-٥١.

(٢) موقع www.tawalt.net: سلسلة لقاء ات الفساطوي، بتاريخ: ٧ / ١ / ٢٠٠٥ م.

أ – من بن يزقن: أطفيش، الأفضلي، بيحمان، بن عدون، با حمد الشريف.

ب – من القرارة: أبو اليقظان، آلجون، الشريفي.

ج – من غرداية: فخار.

د – من بريان: دبوز.

هـ –و من مليكة: المصعبي (التي انتقلت إلى جربة).

وقد سكن وكالة الجاموس من الجالية الميزابية نساخ مهرة سبقت الإشارة إليهم، وطلاب دارسون بالأزهر والجامعة المصرية وكلية دار العلوم. وازداد عدد الميزابيين في مصر عبر القرون نتيجة تسابقهم في أداء فريضة الحج، وبمرورهم على الوكالة توقف بعضهم لفترة قد تطول لسنوات،كما فعل الشيخ إبراهيم بن يوسف أطفيش، الذي سافر للحج ومر بعمان وعاد إلى مصر قبل الرجوع إلى مسقط رأسه في ميزاب. وقد تنحصر الزيارة في أيام، كما حصل للشيخ إبراهيم بيحمان الذي استقر بها، وشهد أزمة حادة مرت بسكان الوكالة نتيجة فتنة حاكها بعض المتعصبين من المغاربة، وذكرها في رحلته الحجازية (نثرا وشعرا)[1].

أما قطب الأئمة امحمد بن يوسف أطفيش فقد مر على الوكالة أثناء حجه، ورأى بها مصحفا ضخما[2]، ولقي بالأزهر الشريف علماء أجلاء تحاور معهم حول المشكلات الاجتماعية السائدة على ساحة العالم الإسلامي ووسائل معالجتها، وكان في رحلته موضع تبجيل وإكرام. وتوقف تلميذه إبراهيم بن عيسى حمدي (أبو اليقظان) في طريق عودته من الحج بمصر وقد كان اتفق مع الذي كلفه بأداء الحج نيابة عن والدته أنه سيستلم نصف مبلغ الحجة المتبقي له كأمانة عن طريق الحجاج الرسميين في القاهرة؛ ليستعين به في الاستزادة من العلم بالأزهر، لكن فرنسا منعت الحجيج الجزائريين من السفر إلى مكة ذلك العام فلم يصل المبلغ، وحرم أبو اليقظان من الاستقرار بمصر للدراسة. ورغم ما أحاطه به الناظر عمر بن عيسى التندميرتي من حفاوة وإكرام بالوكالة، وما عرضه عليه من مساعدة لتشجيعه على البقاء بمصر لكن الشيخ آثر العودة إلى الجزائر. أما الشيخ محمد علي دبوز فقد غامر بالسفر برا على الأرجل وبدون جواز أيام الحرب العالمية الثانية (١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م)، قاطعا الحدود التونسية والليبية والمصرية الطويلة ولما استقر بالقاهرة تعرف على أسرة بن قايد الجربية،

(١) إبراهيم بيحمان: الرحلة الحجازية (مخطوط بحوزتي). وانظر: الملاحق ص ٢٦٨ وما بعدها

(٢) امحمد بن يوسف أطفيش: رسالة إن لم تعرف الإباضية يا عقبي يا جزائري، طبعة حجرية ص٤ انظر: الملحق ص٢٧٢.

فساعدته في الحصول على سكن وشجعته على الاتصال بالجالية الميزابية، وخاصة الشيخ أباإسحاق أطفيش للانتظام في الدراسة بالأزهر، والتمتع بمنحة كافية لتسهيل إقامته بالقاهرة، وقد وفق في متابعة دروس بجامعة القاهرة ورابط بدار الكتب المصرية فكان أول الداخلين وآخر الخارجين. وتعرَّف على أدباء مصر مثل محمد عطية الأبراشي وأنور الجندي وسعيد العريان، ودرس على الدكتور عزام وأحمد أمين وعباس محمود العقاد، وأعجب بشخصية مصطفى صادق الرافعي وعبقريته الأدبية[1].

أما أبو إسحاق أطفيش المنفي إلى مصر فقد استقر بها منذ ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م، وأصبح الممثل الرسمي للإباضية من حينها إلى وفاته سنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م. وانطلق نشطا في ميدان التأليف والصحافة، فألف كتاب الدعاية إلى سبيل المؤمنين في ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م ثم أصدر مجلة المنهاج ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م. وكانت له علاقات واسعة وكبيرة وارتبط بصلات حميمة مع كبار العلماء أمثال الشيخ حسن البنا، والشيخ أحمد الباقوري وزير الأوقاف، والشيخ محب الدين الخطيب، صاحب المطبعة السلفية ورئيس تحرير جريدتي الفتح والزهراء، والشيخ الأزهري علي سرور الزنكلوني، والشيخ محمد الخضر حسين التونسي شيخ الجامع الأزهر، والشيخ الداعية محمد رشيد رضا صاحب المنار، ومحمد حسين الذهبي الذي سلمه نسخة من تفسير هود بن محكم الهواري فاعتمدها الذهبي فيما كتب عن التفسير عند الإباضية، وخير الدين الزركلي، وأحمد زكي، ومفتي القدس الشيخ أمين الحسيني، وقد شارك أبو إسحاق بدعوة من المفتي الحسيني في المؤتمر الإسلامي الأول للقدس عام ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م ممثلا للإباضية ولشمال إفريقيا، كما التقى الشيخ عبد العزيز الثعالبي مؤسس الحزب الحر الدستوري التونسي ومحمد علي شقرون الصحافي التونسي، والشيخ محيي الدين القليبي الصحافي الذي حج ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م ثم استقر بمصر، وكانت مقالاته في الجرائد جريئة ونارية، ووصف بالسرطان؛ لأنه ما اتصل بجريدة إلا عطلتها الحكومة [2]، وكان ثلاثتهم مقيمين بالقاهرة مناضلين لتحرير تونس من الاستعمار الفرنسي، وقد عانوا النفي والاغتراب وصنوف الأذى:

وإن لم تلق إكراما فارتحل   فأرض الله واسعة الفضاء.

عمل أبو إسحاق بدار الكتب المصرية وارتبط بصلة وثيقة بالباحثين في موضوع الإباضية، وفي قسم المخطوطات، قدم للجميع خدمات كبيرة، وأجاب عن استفساراتهم،

(١) محمد صالح ناصر: محمد علي دبوز والمنهج الإسلامي لكتابة التاريخ، دار البعث، قسنطينة الجزائر، ط١، ١٩٩٤م، ص٩.
(٢) سليمان الجادوي: جريدة مرشد الأمة، العدد ١٤، ص٣.

وحافظ على مكتبة الوكالة من المصادرة والضياع[١].وقد تزوج الشيخ أبو إسحاق بسبعية بنت قاسم بن سعيد الشماخي التي أنجبت له أبناءه الخمسة (محمد والربيع وجابر وأفلح وسليمان) وأختا لهم، وكانت زوجته الأولى ميزابية لم يرزق منهابأبناء، وكذلك تزوج ثالثة هي سعادة بنت سالم المعمري من زنجبار، ولم يخلف منها أبناء، لكنه بهذه الزيجات وتلك المصاهرة متّن العلاقة بين الجاليات الإباضية، كما زوج ابنه البكر من سعاد ابنة الحاج مهني بن داود الجربي، وابنه الثاني فاطمة بنت أحمد بن عمر ين عيسى التندميرتي العزابي الليبي، فازداد التآلف بين الأسر المهاجرة؛ لكن تناقص عددها أثر على استمرار هذا التصاهر بل وغلبت ظاهرة (التمصر) على الجيل الثاني فيندر أن نجد مغربيا تزوج بغير مصرية، فمنذ ١٩١٥م/ ١٣٣٣هـ سافر عميد أسرة بن قايد الشيخ عمر – وكان ضريرا – من والغ جربة إلى مصر، ومارس التجارة، وتوسعت عائلته لتبلغ بين أبناء وأحفاد قرابة الثلاثة آلاف فرد.

فضل البعض البقاء بالقاهرة والزواج من مصر، (كما فعل سعيد بن عمر بن قايد حيث تزوج بسيادات ماهر صديقة جيهان السادات)؛ بينما آثرت قلة العودة إلى جربة والاستقرار بها والزواج من أهلها، كما فعل الدكتور حاتم بن قايد[٢]، وكذلك الأمر مع أسرة بن داود؛ حيث تزوج الشيخ مهني من فاطمة عبد الله الباروني، وخلف منها ثلاثة ذكور مصطفى وعبدالحميد وصالح، وتزوج جميعهم بمصريات، وثلاث بنات هن:سميرة وسعاد وأم محمد حرص والدهم على تزويجهن بمغاربة فوفق مع سميرة تزوجت أحمد بن عمر بن عيسى العزابي، ومع سعاد تزوجت محمد بن إبراهيم أطفيش؛ بينما تزوجت الأخيرة مصريا هو عبد الرحمن الشرباصي. ولصالح عدة أبناء منهم خالد الذي حافظ على الجنسية التونسية، وبقي متعلقا بجربة وتزوج ابنة عمه، رغم إقامته بالقاهرة[٣].

وقبل اقتران أبي إسحاق بزوجته من زنجبار كانت العلاقة بهذا الموطن حميمة خاصة بين عمان وشرق إفريقيا، وكذلك بين زنجبار والمغاربة بالقاهرة وإباضية المغرب. لقد كان موسم الحج فرصة للتعارف وربط الصلة، وتبادل الأخبار، والهدايا متمثلة في كتب مخطوطة ومطبوعة متعلقة بالإباضية خاصة، وكان للسلطان برغش الفضل في إنشاء مطبعة بزنجبار تولت طباعة عدد من آثار علماء إباضية المغرب كهيميان الزاد تفسير للإمام القطب وحاشية الترتيب للمحشي، والجواهر للبرادي، إذ يذكر صاحب (جهينة الأخبار) أنها باقية إلى عهده

(١) محمد صالح ناصر، الشيخ إبراهيم أطفيش في جهاده الإسلامي، م. س، ص٥٠.
(٢) مقابلة شخصية مع حميدة بن قايد في دكانه الغورية قرب دكان بن داود بتاريخ ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٢م.
(٣) مقابلة مع الشيخ محمد بن إسحاق أطفيش بسلطنة عمان في ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٤م. ومقابلة مع خالد بن داود بالقاهرة في ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٢م.

قائمة بمهمتها[١].

لقد حافظت الجالية الجربية على عدة تقاليد أصيلة وعادات نبيلة حث عليها الإسلام وتربى عليها الجيل المغترب بمصر، من إفشاء السلام، والإحسان إلى الجار، وإكرام الضيف، وعيادة المرضى، وتشييع الموتى، وتعزية المصابين، كما التزمت المرأة الجربية بملابسها البعيدة عن الإثارة والإغراء، والمحافظة على البساطة وتجنب الإسراف،وحرص الجميع على أن تنعم كل أسرة بالسعادة وكل فرد بالرخاء، فتنادوا إلى الكسب الحلال والتعوذ من العجز والكسل، والبعد عن الحيلة والجشع مستحضرين قول الله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾[٢]، وعاملين بهدي معاذ بن جبل معلَم الشام واليمن:(يا ابن آدم أنت محتاج إلى نصيبك من الدنيا، وأنت إلى نصيبك من الآخرة أحوج، فإن بدأت بنصيبك من الآخرة مرّ بنصيبك من الدنيا، فانتظمها انتظاما، وإن بدأت بنصيبك من الدنيا فاتك نصيبك من الآخرة، وأنت من الدنيا في خطر)[٣].

واقتداء بالأشعريين النموذج الذي جسّد الإيواء والتطبيق الأمثل للتآلف كما وصفهم صلى الله عليه وسلم: (إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو وفني زادهم، أو قلّ طعام عيالهم في المدينة، جمعوا ما عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم، في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم).[٤] إن الإيواء والتكافل بين أفراد الجالية قام على توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي المؤدي إلى الأمن الديني في المهجر، والقرآن يوجه إلى أن توافر الأمن المعيشي والاجتماعي يؤدي إلى عبادة الله وشكره: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾[٥]. أما الرسول صلى الله عليه وسلم فيؤكد أن دوام النعمة بشكرها (إن لله أقواما يختصّهم بالنعم لمنافع العباد ويقرهم فيها ما بذلوها لغيرهم، فإذا منعوها نزعها منهم، فحولها إلى غيرهم)[٦].

إن آثار التنمية الاجتماعية لوكالة الجاموس ظلت بارزة في أفراد الجالية الجربية بمصر، تجسدت في التكافل العائلي وفي إخراج الزكاة وتوزيعها، وفي تنفيذ الوصايا، وفي رعاية

(١) سعيد بن علي بن جمعة المغيري، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، تحقيق محمد علي الصليبي، المطابع العالمية، سلطنة عمان، ط٣، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ص ٣١٥، ب.

(٢) سورة القصص آية ٧٧.

(٣) ابن تيمية: الفتاوى، كتاب الجهاد، ج ٢٨، ص ٣٩٦.

(٤) محمد البخاري: الجامع الصحيح، ج٢، م.س، باب الشركة في الطعام، كتاب الشركة، حديث رقم ٢٣٥٤، ص ٨٨٠.

(٥) سورة إبراهيم آية ٣٧.

(٦) ابن ابي الدنيا: قضاء الحوائج، تحقيق مجدي السيد ابراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة، دون رقم طبعة، حديث رقم ٥.

الأوقاف التي رصدت لجهات البر المتنوعة، فأنفق ريعها على المساجد، والمدارس، والمكتبات، وفنادق المسافرين، ومصاريف طلبة العلم، ونفقات العلماء، ومساعدات المعوزين، وعلى المقابر وقراءة القرآن، واستمرت محققة النفع العميم للمجتمع والرعاية الواسعة للجالية، فلم تقتصر على إطعام جائع أو إسعاف مكروب؛ بل شملت هداية ضال، ومساعدة مكاتب، والتسديد عن غارم، وإنقاذ منقطع (ابن سبيل)، وإكرام ضيف، وإعارة ماعون وكل ما ينتفع به، وتزويج غير القادر وإعفافه فضلا عن مواجهة الطوارئ، والتكاتف عند الملمات والأزمات.وأبواب الإنفاق تدور مع مواضع الحاجة، والأقربون أولى بالمعروف، والصدقة تجارة رابحة.

المبحث الرابع
التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: الجربي تربى على تنظيم حياته الاقتصادية

يعيش الجربي المغترب بالقاهرة حريصا على سلوك طريق النجاة بتطهير النفس ونهيها عن الشهوات ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا. وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾[1] وهو رقيب على نفسه، ومرتهن بكسبه ومحاسب على عمله.وإن كان متأهلا فالأسرة لبنة تقوم على المودة بين أفرادها يتكافلون في الخير، والشر، والمغنم، والمغرم، والجهد، والجزاء، ويحرص في العلاقة مع الجالية أن يتقن عمله الخاص، ويرعى مصلحة الجماعة، وفي المقابل تلتزم الجماعة بحماية الضعيف فيها، فتحفظ لليتيم ماله حتى يرشد، وتؤمن للمحتاج كفايته، وتشجع الصدقة والبر المكتوم الذي يحفظ كرامة المعوز، ولايتعالى به الواجد، و الإسلام لا يقبل اليد المغلولة كما يرفض اليد المسرفة، ولا يقر العاطل، ولا يعترف بالمادي، فهو دين الوسطية والاعتدال، والإيواء، والإيثار، والإنتاج، والتكافل.

وقد تربى التاجر الجربي في جزيرته في محيط حلقة العزابة ،وشاهد تنظيمها للحياة الاقتصادية للقرية، وتسييرها لشؤون التجار، فقد كانت تراقب عملية البيع والشراء، وتحارب الاحتكار، والتطفيف، وتتابع الأسعار، وتفض النزاع، وتقوم بواجب الحسبة، فبقي وفيا لنظام الحسبة مبتعدا عن الغش، يقظ الضمير في كل معاملاته.

المطلب الثاني: دور الوكالة في تنمية حياة الجربي الاقتصادية

كان لوقف وكالة الجاموس أثر كبير في التنمية الاقتصادية للجالية الجربية بمصر فقد كان مبنى الوكالة:(مدرسة، ومكتبة، ومأوى، ودكاكين تجارية)، وكان لكل ذلك دخل وريع وتوسعة على العائلات المهاجرة؛ إذ تخفف على الفقراء نفقات الدراسة وشراء الكتب وكراء المسكن، بينما تدر الدكاكين الأرباح على أصحابها حسب نوع التجارة ومبلغ رأس المال وحجم الوقف على المشروع.وقد يتساءل البعض عن الجدوى الاقتصادية من المدرسة أو المكتبة ؟ فالوقف يخسر على العملية التعليمية:رواتب للمدرسين، ومنحا للطلاب، وشراء للكتب، وكل ذلك استهلاك فأين العائد؟ يقول المتخصصون في المجال التربوي:إن التعليم ذو فائدة اقتصادية، والعملية التربوية في حقيقتها إنتاجية وليست استهلاكية فقط؛ لأنها تثمر وتخرج المهندس والطبيب والصيدلي والمحاسب والعالم بالشريعة... وهذه طاقات إنتاجية

(١) سورة الشمس آية ٩ و١٠.

في المستقبل البعيد للأمة. إن الخان أو الوكالة (الفندق) هو مأوى للمسافر، ومخزن للبضائع، ومكتب للشهود العدول يحررون فيه عقود البيع، والإيجار، ومحطة للسمسار والمنادي للتوسط بين البائع والمشتري، وتسويق البضاعة بالمزاد العلني، كما يمر به أمين لتسعير السلع والتأكد من سلامتها من الغش، وقد يحتاج فيه إلى مترجم يتولى التوفيق بين الأطراف.

المبحث الخامس
مظاهر تحقيق الوقف للتنمية الاقتصادية

لم يكتف الإسلام بتشريع واجبات مالية على معتنقيه كالزكاة مثلا؛ بل شجع على العمل الخيري الذي يؤديه المسلم خدمة للأمة، لا يدفعه سوى ابتغاء الأجر عند الله؛ لذلك كان للأعمال الخيرية دور ملحوظ في التنمية الاقتصادية، فإذا ظهرت الحاجة إلى سد عوز أو معالجة نقص سارع الأغنياء الأتقياء إلى وقف بعض أموالهم، وصرفها في وجوه البر تطوعا منهم، وبكامل إرادتهم لتحقيق مصلحة الجماعة، ويتميز الوقف بالاستمرارية حيث تحبس العين فلا يتصرف فيها ببيع أو إرث أو هبة، وينفق من المنفعة التي تكون دائمة بدوام العين.

إن التنمية الاقتصادية مقصد سام قي المنهج الإسلامي، وقد بحثها المؤلفون القدامى تحت لفظ (عمارة الأرض)، وفسروا الآية الكريمة: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[١] بأن الله كلفكم بعمارتها وإحيائها.

ويقصد بالتنمية الاقتصادية توفير الفائض الاقتصادي واستخدامه في زيادة قدرات المجتمع الإنتاجية، وقد عبر القرآن الكريم عن الفائض بالعفو أو بالفضل ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[٢]، ودعا إلى صرف ما زاد عن الحاجة أو الكفاية بغير سرف في سبيل الله ومصلحة المجتمع، واعتبر التبذير سرفا والترف إجراما. وقد كتب الإمام علي – كرم الله وجهه – كتابا إلى واليه على مصر قال فيه:(وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج؛ لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بلا عمارة أخرب البلاد).[٣]

ومن خلال دراسة وثائق المغاربة في مصر سواء بالقاهرة أم الإسكندرية يظهر للمتفحص ضخامة رأس المال الذي تعاملوا به بيعا وشراء، كما يتعرف المتأمل على أنواع السلع التي تاجروا فيها ومدى رواجها، كما يطلع المتتبع لحجج المحكمة الشرعية على التركات التي خلفها المغاربة، والعقارات التي ملكوها أو وقفوها، والمهن التي مارسوها. وكانت معظم أوقاف التجار المغاربة عبارة عن منافع خلوات وأحكار حوانيت وقفوها على طلبة العلم برواق المغاربة بالجامع الأزهر؛ لكن الجربيين خصوا جاليتهم بوقف أجزاء من

(١) سورة هود جزء من آية ٦١.
(٢) سورة البقرة جزء من آية ٢١٩.
(٣) السيد الشريف الرضي: نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب ،شرح الشيخ محمد عبده، مكتبة الأندلس، بيروت ،ط١، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م، ص ٦١٧ . وعنه :عبد الحق الشكيري: التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي،قطر،ط١٤٠٨،١هـ،ص٢٣.

وكالات أو دكاكين بسوق طولون أو التزامات أراض زراعية.

ويوجد بقسم السجلات في وزارة الأوقاف ملف خاص يضم معظم حجج أوقاف السادة المغاربة بمصر المحروسة وهو برقم ٣٣٦٢٩ [١].

كما يوجد بسجلات محكمة طولون توثيق لعديد من الوكالات التجارية لطائفة من التجار المغاربة، ويهمنا ما كان مملوكا للجربيين الذين انتشروا في أسواق القاهرة، وكان لهم دور فاعل في تنمية أنشطة الوكالة، ومارسوا أنواعا شتى من التخصصات في تجارة السلع والبضائع المختلفة ومن أهمها :

المطلب الأول: تجارة زيت الزيتون، وجلود الجاموس

إن وكالة الزيت ببولاق القاهرة كانت تتبع منتجي وتجار الزيوت، وأكثرهم من تونس وطرابلس الغرب، ولا يمارس هذه المهنة غير مغربي، كما توجد وكالة للزيت بشارع الغورية، وأخرى بشارع باب الشعرية وهما مغربيتان. ومن أشهر الأسر الجربية المتاجرة في هذه السلعة الأساسية: عائلة: مغار.

وقد كان الخواجا عمر بن مغار الجربي رأس العائلة من أكبر تجار الزيت بالقاهرة، وتحديدا بوكالة الزيت ببولاق، واستمر أبناؤه بعده في نفس التجارة، واستطاع ابنه عيسى أن يكوّن ثروة ضخمة، اشترى بجزء منها عقارات واستثمر جزءا منها في التزامات الأراضي الزراعية، ووقف كثيرا من العقارات على أوجه البر. واشتهر من الأسرة أيضا الخواجا سعيد بن أحمد بن إبراهيم مغار الجربي.[٢]، كما تشير الوثائق أن هذه الأسرة أصبحت متنفذة اقتصاديا في مصر في القرن الثامن عشر الميلادي / الثاني عشر الهجري مع بعض البيوتات الأخرى من المغرب كعائلة الشرايبي والسقاط.[٣] أما بقية التجار الجربيين في الزيت فقد أطلق لقب الزيات على كل من مارس المهنة ونذكر منهم:شيخ الزيّاتين المغاربة قاسم بن صالح، والحاج مرزوق بن محمد بن عمر الزيات،ومصطفى بن الشيخ أبي بكر الزيات.[٤]، وقد تاجر الجربيون في هذه السلعة؛ لأنها منتج مغربي، يعرّفون به في مصر ويروجونه بالمشرق، وكان بعضهم يورّده بحرا من جزيرة جربة إلى ميناء الإسكندرية، ومنها إلى القاهرة عبر الممرات

(١) إبراهيم البيومي غانم : الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق، ط١ ، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص١٦٢.
(٢) انظر محكمة الباب العالي، سجل ١٣١، ص١٤٢، مادة ٥٣٤، تاريخ ١١شوال ١٠٦٣هـ/ ٤سبتمبر ١٦٥٣م.
(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المغاربة في مصر في العصر العثماني، م.س، ص٦٩، ٧١.
(٤) سالم بن يعقوب: من أصول تاريخ أهل جربة بمصر (مخطوط بحوزتي).

النيلية في سفينة يسيّر دفتها ربان (رايس) جربي أحيانا[1]. وعادة ما تدار وكالة عصر الزيوت من صاحبها المغربي بنفسه ويساعده أبناؤه، أما القوى العاملة فيجلبها من بلده حيث يستخدم الجربي أبناء جربة؛ لعدم تسريب أسرار المهنة،وقد يتولى عملية الإنتاج والتسويق معا.

جلودالجاموس :

مارس الجربيون في وكالتهم بيع وشراء جلود الجواميس، ولذلك اشتهر محل إقامتهم بوكالة الجاموس .

المطلب الثاني: تجارة البنّ

سيطر عليها تجار مغاربة من تونس، وكانت من أكثر التجارات ربحا، وتعدّ وكالة الجراكسة أكبر مركز لهذه السلعة، وقد استقر الجربيون بمنطقة طولون، مع وصول العثمانيين إلى مصر ومارسوا أنشطتهم بسوق طولون وكان لهم تنظيم قوي، يختارون لهم شيخا للطائفة، ووكيلا متحدثا باسمهم، وكانت الوكالة تعج بالحركة طوال السنة وتزداد خاصة في موسم الحج، وتعد المتاجرة في البن مربحة؛ لأن القهوة سلعة أساسية تستهلكها الأسرة يوميا حيث يفاخر البعض بشربها وتقديمها للضيوف في القرن السادس عشر بمصر، ثم صار مشروبا شعبيا.

وكوّن تجار البن رؤوس أموال ضخمة استثمروها في مجالات تجارية أخرى مربحة، كبناء المقاهي التي أصبحت من معالم المدينة، وكنظام التزام الأراضي، وكعمليات التوريد والتصدير بين موانئ مصر وبلاد الحجاز واليمن (موطن البن)، وبين موانئ البحر المتوسط وأوروبا.

ومن أشهر تجار البن الجربيين:الواقف: أحمد بن سعيد الجملي بوكالة الجاموس، والحاج حميدة بن صالح بن أيوب من أعيان التجار بسوق البن قرب الجامع الأزهر، والحاج صالح بن الحاج سعيد القنوشي الجربي من أعيان تجار البن بوكالة الباشا بخط الغورية [2].

المطلب الثالث: تجارة الغلال

امتلك التجار الأراضي الخصبة والبساتين المثمرة والحدائق الغناء، فزرعوها بالحبوب والثمار، وجنوا منها غلالا وفيرة تاجروا فيها، فتولى بعضهم توزيع الحبوب بين الريف

(١) حكمة طولون: سجل ٢٠٤، ص١١١، مادة ٤٤٤، بتاريخ ٢٠ ذو الحجة ١٠٧١هـ.

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية: محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٥٢، ص١٩٥- ١٩٦، مادة ٢٧٦.

والمدينة، وتعهد أصحاب الوكالات بتجارة الجملة يبيعون لأرباب الدكاكين المحاصيل فيروجونها مفرقة، بينما يصدّر كبار التجار الغلال إلى الخارج كالحجاز(خاصة في موسم الحج)، ومن أشهر العائلات الجربية التي مارست تجارة الغلال: أسرة البحار التي كانت من أوائل البيوت المهاجرة إلى القاهرة والتي استقرت بطولون منذ بداية القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي، ولعل عبد العزيز بن الحاج منصور البحار هو أول القادمين إلى مصر ؛ إذ تشير إحدى الوثائق أنه في سنة ١٠٣٦هـ/ ١٦٢٦م مارس عمليات تجارية بمصر[(١)].

ثم تاجر في الغلال من بعده حفيده الحاج محمد بن الحاج رمضان البحار الذي كان من أصحاب اليسار، المتاجرين بالجملة في مقر ثابت للنشاط هو الوكالة، حيث يشتري البضائع من مصادرها الأولى، ثم يبيعها لأصحاب الحوانيت بالأسواق الذين يسوّقونها بدورهم للباعة المتجولين غير القادرين على تأجير الحانوت فضلا عن امتلاكه، كما تاجر في الغلال الحاج علي بن الحاج يحيى المزراني المستقر بوكالة العزولي بالفحامين[(٢)].

المطلب الرابع: تجارة الأقمشة

مارس المغاربة هذا اللون من التجارة وبرعوا فيها واشتهر منهم على مستوى القطر المصري أسرتا الشرايبي والسقاط المغربيتان، وقد عادت هذه التجارة بربح وفير على من تعاطاها لأنها من الضروريات (الغذاء والكساء)،وقد تفاخر الناس باللباس خاصة المستورد من الهند، وظهر التمايز الاجتماعي، وراجت أنواع شتى من الأقمشة، وبما أن مصر ذات موقع جغرافي هام متوسط بين ثلاث قارات (إفريقيا، آسيا، أوروبا) فقد أصبحت مركزا عالميا للتجارة، وفتحت أبواب الاستيراد والتصدير وأفادت منه ثراء كبيرا قبل كشف طريق رأس الرجاء الصالح، فازدهرت موانيها ووصلت إليها سلع الشرق والغرب.وقد تخصص في تجارة الأقمشة من الجربيين عدد كبير في سوق طولون خاصة، واختار البعض بيع الأحرمة المغربية، بينما فضل البعض الآخر ترويج الأقمشة الهندية.

والقائمة طويلة لأسماء تجار الأقمشة الجربيين نذكر من بينهم:أسرة الليني (قاسم، محمد بن قاسم، ساسي بن محمد، محمد بن ساسي،عمر بن يحيى)، ويحيى بن شعبان الشروني تاجر أحرمة في السوق المتخصصة بالأحرمة والمنسوجات المغربية. ويرجع أندريه

(١) محكمة طولون: سجل ١٩٦، ص١١، مادة ٢٣، بتاريخ ٩ ربيع الثاني ١٠٣٦هـ.

(٢) سالم بن يعقوب: من أصول تاريخ أهل جربة بمصر (مخطوطة بحوزتي).

ريمون سبب تجمع المغاربة في حي طولون وسوقه إلى أن جامع ابن طولون كان نقطة جذب للحجيج المغاربة منذ عهد طويل، وأصبح للسوق والحي طابع مغربي واضح، ويذكر ريمون أن الخواجا يحيى بن عمر ماليو أنشأ وكالة كبيرة في سوق الأحرمة بطولون [١]. كما تاجر أهل جربة في الأقمشة الهندية الحريرية والصوفية والملابس القطنية، واشتهر منهم الخواجا محمد بن صالح المغربي الجربي، والحاج أحمد بن يحيى الشهير بالشروني الجربي المتاجر بسوق طولون، والتاجر الخواجا الحاج مهني بن سعيد المغربي الجربي [٢]. كما امتد نشاطهم التجاري إلى ثغر الإسكندرية، فباعوا الكتان المصري والفرش المغربية والبرانس والشاشات والملاحف والأخفاف والشيلان والفوط والمحارم، وقد حدد هؤلاء التجار في مختلف التخصصات (البن، الزيت، الغلال، الأقمشة) أجزاء من ريع تجاراتهم فوقفوها في سبيل الله على طلبة العلم بالوكالة، وعلى فقراء الجالية بمصر أو بجربة[٣].

ومن حقهم علينا أن نشيد بذكرهم؛ لأنهم بناة قيم حضارية دعموا العلم، ورعوا طلابه المغتربين حتى أمسوا قناديل مضيئة على من حولها، لا تنقطع عنهم من الأبناء البررة الصالحين إمدادات الدعوات بواسع الرحمات ومغفرة الزلات[٤]. وقد يعرّف التاجر المهاجر بالإنتاج المغربي لترويجه بمصر مثل الصوف الذي ينبت على الحجارة في أقاصير البحر، ويستخرجه أهل جربة ويصنعون منه طيلسانا نادر النوع وباهظ الثمن بين السواد والحمرة. يذكر محمود مقديش «أن حمودة باشا حاكم تونس من (١١٩٦-١٢٢٩هـ / ١٧٨٢- ١٨١٤م)، يحب هذا النوع من الثياب ويطلبه منهم؛ ليلبسه عند تلقي وفود المهنئين بالعيد»[٥].

وتعرفنا الوثائق الوقفية بنوع الصادر والوارد من السلع والبضائع وملابس الناس في المناسبات، وتفيد في دراسة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وفي معرفة أسعار السلع ونسب الأرباح، وقياس مدى نشاط السوق، أو كساده وما يتعرض له من هزات تفقده الاستقرار. كما خلدت الوثائق أسماء بيوت تجارية مغربية كبيرة، وألقاب فئة كبار التجار وأعيانهم، وأكدت نفوذهم الواسع في عديد من الأسـواق: (طولون، الجملون، الشرب،

(١) أندريه ريمون: الأحياء السكنية للتجار بالقاهرة في القرنين١٧ و١٨م، ضمن بحوث (المؤتمر الخامس للدراسات العثمانية) المنعقد بالقاهرة، ص٣١.

(٢) عبد الوهاب بكر: ملاحظات على الحياة الاقتصادية في ولاية مصر خلال القرنين ١٨ و١٩ م، ص٣٠٠.

(٣) سالم بن يعقوب: من أصول تاريخ أهل جربة (مخطوط بحوزتي) . الواقف الحاج عمر بن يحيى الشماخي وابنه عمر ١١٥٠هـ على طلبة وكالة البحار.

(٤) حمو فخار: كان حديثا حسنا، المطبعة العربية غرداية، نشر جمعية التراث، القرارة، الجزائر،ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص١٠.

(٥) محمود مقديش: نزهة الأنظار، ج٢، ص٨٠.

السلاح، الصاغة، الفحامين، بولاق، الغورية)[1].

كما رصدت الحجج الوقفية أنشطة الجربيين في الوكالات المملوكة للمغاربة مثل (وكالة سنان باشا، وكالة الزيت ببولاق، وكالة الجراكسة في البن، وكالة الكعكيين في العطور، وكالة السكر، وكالة المرجان، ووكالة الجاموس أو السادة الغوابية).

المطلب الخامس: تجارة التزام الأراضي الزراعية

لم يقتصر التجار على هذه الأنواع من التخصصات؛ بل قاموا بعمليات التوريد، والتصدير واستثمروا فائض أموالهم فاهتدوا إلى شراء العقارات للسكن أو للتجارة (كالوكالات والخانات)، كما دخلوا مجال التزام الأراضي الزراعية رهنا وإسقاطا، وهو تنازل عن حصة الالتزام أو جزء منها لشخص آخر بالبيع أو الرهن لمدة معينة أو للأبد على يد قاضي الشرع.فنتيجة للصراعات بين العسكريين في عهد العثمانيين، احتاج بعضهم للأموال لإنفاقها على قواتهم الخاصة، فلجؤوا إلى التجار ليقترضوا منهم. فكان الأمير المملوكي يسقط أرضه لفائدة التاجر، ويتنازل عن التزام أرضه نظير المبلغ المقترض، وحتى تبقى الأرض بيده يقوم باستئجارها منه ثانية وتصبح قيمة الإيجار بمثابة الربح الذي تدره الأموال المقترضة باسم إسقاط الالتزامات.ويتم تسجيل عمليات الالتزام في الرزنامة الرسمية، وفي مزاد الديوان العالي، وقد يملك التاجر عديداً من الالتزامات في مناطق مختلفة دون أن يعاين موقعها أو يمارس سلطة فعلية على أرضه، لكن الجربيين يتفقدون إنتاج أراضي الالتزام ولا يكتفون بالتسجيل[2].

وبفحص السجلات يتبين أن الربح في المضاربة بين ما دفع لإسقاط الحصة وقيمة إيجارها يصل إلى عشرين في المائة (٢٠ ٪) وهو رقم مربح جدا. ويستلم التاجر قيمة الإيجار (سالمة خالصة) يعني معفاة من كل رسوم وضرائب، لذلك استهوت عمليات الإسقاط والرهن العديد من طائفة التجار حتى اضطرت الرزنامة إلى تخصيص سجلات لإسقاط القرى[3].

وقد سجل دخول فئة التجار ميدان الالتزام حسب وثائق المحكمة الشرعية ومن خلال سجلات إسقاط القرى، وأفسح الصراع بين البيوت المملوكية المجال لدخول التجار ميدان

(١) محكمة طولون: سجل ٢٠٢، ص٢٥٠، مادة ١٠١٨ بتاريخ ٨ شعبان ١٠٧٢هـ/ ٢٢ مارس ١٦٦٢م.
(٢) سالم بن يعقوب: من أصول تاريخ أهل جربة (مخطوط بحوزتي)، وانظر: الملاحق (بن حديد، أراضي الجيزة).
(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المغاربة في مصر في العصر العثماني، م . س، ص٧٤.

الالتزام فسبق تجار البن (دادة الشرايبي، الخواجا حدق الجملي)، وتبعهم تجار الأقمشة والسلاح، كما دخل العلماء والنساء ميدان الالتزام، ومن الجربيين الذين مارسوا التزام الأراضي الواقف أحمد بن سعيد الجملي الذي سجل باسم أحد متبوعيه خمسة وعشرين فدانا وستة عشر قيراطا بقرى الخيزرانية والطالبية بولاية الجيزة، وللأسف لاتذكر المصادر مقادير مردودها المالي وإيراداتها الزراعية ولا مصروفات هذا الوقف. كما التزم الخواجا الحاج إبراهيم جلبي بن الخواجا عمر مغار الجربي خمسة قراريط من أراضي ناحية كفر منصور بولاية البهنساوية. [1] كما التزم الحاج حميدة بن أيوب التاجر بسوق طولون ربع أراضي المثانية بولاية الجيزة[2].

وصفة الالتزام أن يقام مزاد علني ويتقدم من شاء من أمير أو عسكري أو شيخ أو تاجر، فمن يرسو عليه المزاد تقوم الروزنامة نيابة عن الحكومة بمنحه سندا (تقسيطا)، وأمرا للفلاحين بدفع الضريبة المقررة على أرضه وحصته، ويصير الملتزم ممثلا للحكومة فيتعهد لها بجمع الأموال المقررة على الحصص، ثم يدفع هذا الملتزم للروزنامة مقدما ضريبة سنة (حلوان) وهي ضريبة يدفعها الملتزم الجديد للباشا والروزنامة نظير التصديق على نقل الالتزام إليه. وقد فرض محمد علي الضرائب حتى على الأراضي الموقوفة فاحتشد العلماء في الجامع الأزهر للمطالبة بإلغاء الضريبة وبقيت الأوقاف غير معفاة من الضرائب[3] و قد أصبح نظام الالتزام في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي يتوارث، فلا يخرج من حوزة أتباع الملتزم كورثته وأرقائه وأقاربه، وتقسم الأرض الزراعية إلى أربعة وعشرين جزءا متساويا، كل جزء يسمى قيراطا، وقد يؤجر الملتزم الأرض للفلاحين لزراعتها. وصار للملتزم حقوق على حصة التزامه منها:

١- حق توريث الحصة لأولاد الملتزم أو مماليكه البيض نتيجة حلوان.

٢- حق بيع حصة الالتزام أو إسقاطها نظير حلوان متفق عليه بين الطرفين.

٣- حق رهن حصة الالتزام مما أدى إلى نزاع يين الملتزمين وأصحاب الحق.

وبذلك توطدت سلطة الملتزمين على حصص التزاماتهم، وبما أن الأرض الموقوفة معفاة

---

(١) انظر سجلات الديوان العالي:سجل ١، ص١٣٤- ١٣٥، مادة ٢٩١ - ٢٩٠، تاريخ ٢١ محرم ١١٥٥هـ الموافق ١٧٤٢/٣/٢٨م.

(٢) سالم بن يعقوب: من أصول تاريخ أهل جربة (مخطوط بحوزتي).

(٣) محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١م،ص ٦٩ و ٧٣.

من الضرائب لذلك يلجأ بعض الملتزمين إلى الحيلة، فيرصد جزءا من أراضيه على أعمال البر وقفا على ورثته وأتباعه، فيبقى له حق الانتفاع بالحصة دون حق ملكية رقبتها.

المطلب السادس: تجارة العقارات

إلى جانب التزام الأراضي، دخل التجار الجربيون في مجال آخر مربح أيضا هو امتلاك العقارات، فاشتروا في القاهرة، وغيرها من المدن والدور، والخانات، والوكالات، والحمامات والدكاكين والمخازن والحواصل؛ للاستعمال الخاص، وللتأجير، وذلك نظير مبلغ سنوي أو شهري حسبما يتفق عليه المؤجر والمستأجر، وغالبا ما يكون التأجير لمغاربة مستقرين أو لقادمين جدد إلى مصر، ولا يكاد يخلو شارع أو درب أو عطفة أو وكالة أو سوق من عقار لمغربي[1]. وقد قام العديد من المستثمرين في العقار بوقف عقاراتهم على أنفسهم حال حياتهم، وعلى ذريتهم من بعدهم، ثم على وجوه البر كالإنفاق على طلبة العلم وعلى رواق المغاربة، وعلى قراءة القرآن، وعلى الفقراء، وعلى الحرمين الشريفين.

وإذا امتدت يد أحد الباحثين إلى سجل في المحكمة الشرعية فسيجد بين دفتي كل سجل الكثير من الوثائق المتعلقة بعقار أو وقف جربي مغربي، وتبلغ السجلات ما يقرب من ست وستين وألفي سجل، وثلاث وخمسين وثلاث مائة محفظة دشت (وهي ملفات لحفظ الوثائق)[2].

ومن أهم من ملك العقارات ووقفها:

١- الحاج عمر بن الحاج يحيى الشماخي الجربي الذي كانت له أملاك بالجيزة.

٢- فخر التجار أبو بكر بن أبي زكري.

٣- التاجر قاسم جدي الجربي.

٤- سليمان بن أحمد محفوظ الذي وقف أربعة قراريط من دكانه.

٥- وآسيا الشروني التي وقفت منزلين قريبين من وكالة الجاموس.

وكان هذا الوقف جميعه على طلبة العلم بالوكالة [3].

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المغاربة في مصر، م.س، ص٦٩.

(٢) نفسه: ص٨٣ .

(٣) سالم بن يعقوب: من أصول تاريخ أهل جربة (مخطوط لدى الباحث نسخة مصورة منه) .

وتختار طائفة التجار المغاربة أغناها شيخا لها عادة، ويعرف بشاه بندر التجار وقد شغل منصب شيخ طائفة التجار المغاربة من الجربيين كل من:

١- الحاج عبد العزيز بن سحرور، بسوق طولون.

٢- الحاج سليمان بن صالح بن طالب الجربي بسوق طولون سنة ١٠٩٠هـ/ ١٦٧٩م

٣- الحاج حرز الله بن مسعود ناظر وقف قاسم جدي، بسوق طولون.

٤- الحاج سالم بن سليمان ماهو، شيخ المغاربة بطولون.

٥- الحاج قاسم بن الحاج مهني الجربي خط طولون سنة ١١٤١هـ/ ١٧٥٧م.

٦- الحاج مهني بن الحاج محمد الجربي سنة ١١٧٥هـ/ ١٧٦١م.

٧- الحاج سليمان بن ساسي سنة ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م.

٨- الحاج فرج بن الحاج سليمان بن طالب سنة ١١٩٩هـ/ ١٧٨٦م.

٩- سعيد بن يحيى الحداد شيخ الطائفة بطولون[(١)].

ولا يخلو قرن -منذ وصول الجربيين مصر في القرن العاشر وحتى توقف نشاط الوكالة في القرن الرابع عشر الهجري- من عديد التجار الأمناء الذين تحملوا آلام الغربة، وحرصوا على الكسب الحلال، فقد كانت الأم أو الزوجة إذا ودعت المسافر توصيه بتقوى الله، وتطمئنه بأنها تصبر على الجوع، ولا تقبل المال المشبوه فضلا عن الحرام، وكان التاجر منهم داعية إلى الله بحسن سلوكه ، وكريم خصاله، بارك المولى لهم في أرزاقهم فأدى أغلبهم فريضة الحج، وغنم المال الوافر، فارتفع مستوى معيشته وأصبح ينفق بسخاء على أسرته سواء كانت معه في مصر أو يرسل إليها مصروفها بجربة.

ومن تعوّد الحياة على هذه الوتيرة:ينهض من النوم مبكرا، فيؤدي صلاة الفجر، ويتناول قدحا من القهوة ثم يتوكل على الله فيفتح دكانه ويقضي يومه فيه، مبتسما في وجوه الزبائن، يحييهم وينبسط معهم في الحديث؛ ليبيع سلعته المعروضة، وعند منتصف النهار يتناول وجبة خفيفة حفاظا على شهيته للطعام عند وجبة العشاء بعد الغروب مباشرة.وفي وقت فراغه يتجاذب أطراف الحديث مع أصدقائه، ويذهب إلى الحمام الشعبي فيتسلى لتجديد

(١) المصدر نفسه، مخطوط بمكتبته بغيزن جربة .

نشاطه، وقد وقف عدد من الأغنياء ومنهم مغاربة حمامات؛ لأنهم يرون فيها مراكز للطهارة الإسلامية شيدت ليتطهر فيها المسلمون، وليتمكن الرجال والنساء من القيام بالواجبات الدينية، وجعلت إيجاراتها دائما مخفضة، وأجرة الاستحمام بها رخيصة، لارتباط ذلك بالطهارة الواجبة على المسلمين كافة.[١]

المطلب السابع: تجارة النسخ

كان النسخ حرفة راقية في العصر الإسلامي الأول حيث يعهد بها إلى رجال من أهل العلم والأدب (الوراقين)، ويشترط فيها التضلع بالعلم الذي ينقل كتابه وينشره مثلما كان يشترط في الراوية أن يكون من أهل البصر بالشعر، وفي عصور الانحطاط طمع في صناعة النسخ غير أهلها ففسدت وكثر خطؤها[٢]، وكثيرا ما يرد في تراجم العلماء بمصر اشتغالهم بالنسخ في بداية حياتهم العلمية، «فقد انتقى الشيخ طاهر الجزائري لتلميذه محب الدين الخطيب مخطوطات فكلفه بنسخها؛ لتتوسع ثقافته ويشغل وقته وينتفع بأجر النسخ»[٣]

ولم يقتصر الجربيون والمغاربة عموما على المتاجرة في البضائع؛ بل امتد نشاطهم إلى النسخ واقتناء الكتب للاستفادة منها، والعكوف على دراستها، ومما يؤكد ذلك وفرة الكتب المنسوخة عن طريق الطلاب المغاربة، فقد برع منهم نساخ محترفون ينسخون الكتب قصد البيع والاتجار بها، أما طلاب الوكالة فيقومون بأداء المهمة لشيوخهم أو الراغبين في الحصول على الكتاب.لكن الكثير منهم كانوا مبتدئين دفعهم حرصهم على طلب العلم واستغلال أوقات الفراغ إلى ممارسة هذه الهواية، وإنقاذ عدد من الكتب من التلاشي حتى لا تصير أثرا بعد عين.

وطالما حث العلماء على مناصرة المذهب الفقهي «فالمذهب الذي لا يقوم أتباعه بخدمة فقهه، والذب عنه، ودعم اتجاهه بالأدلة يندثر.[٤] ومن أهم مظاهر المناصرة للمذهب: التأليف في الفروع والترجمة لأعلام المذهب وتوارث آثارهم بنسخها وتحقيقها ونشرها، لذلك تسابق الطلاب في النسخ طلبا للانتفاع الشخصي بالعلم الذي تحويه تلك المصنفات،ورفعا للمستوى الفكري والمعرفي، وبرّا بالشيوخ الذين يرغبون في الحصول على نسخة من كتاب، ولا يجدون الوقت الكافي لنسخه.وبممارسة النسخ يستفيد الطالب فترسخ القواعد

(١) محمد مكي الناصري: الأحباس الإسلامية في المغرب، وزارة الأوقاف المغربية، ط٢، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ص٤٧.

(٢) محمود شاكر: الناسخون الماسخون، مجلة الزهراء، عدد جمادى الثانية ١٣٤٦هـ، ص٢٤٥.

(٣) محب الدين الخطيب عالم سوري، عاش ودرس بالقاهرة على الشيخ طاهر الجزائري، أسس المكتبة السلفية ومطبعتها، وأنشأ جمعية الشبان المسلمين، وأصدر مجلتي الفتح والزهراء، توفي بالقاهرة سنة ١٩٦٩م.

(٤) محمد أبو الأجفان: مناصرة المذهب وأثره العلمي، مجلة جامع الزيتونة، العدد ١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ص١٥٣.

اللغوية لديه، ويتجنب الوقوع في الأخطاء.وقد وقف الأغنياء أموالهم على نسخ الكتب وطبعها وكان ذلك حافزا للبعض لتحسين وضعه المادي، ويشكل النساخ نسبة عالية بين طلاب الوكالة؛ إذ مارس النسخ ذوو الخط الجيد، والرديء على حد سواء، كما تولاه المتفوق والمبتدئ، ولذلك ترد في مخطوطات وكالة الجاموس عبارة (نسختها من نسخ عديدة كثيرة الفساد) مما يدل أن النساخ معظمهم طلبة مبتدئون تكثر منهم الأخطاء.وقائمة النساخ طويلة تشهد لها المخطوطات المتبقية من كنوز الوكالة ويوجد للكتاب الواحد نساخ عديدون، وقد برز في جودة الخط والإكثار من النسخ عدد من الطلبة في كل قرن من جربة ومن وادي ميزاب ومن نفوسة، ومن أشهرهم:

١- **علي بن سالم بن بيان الجربي** (ت١١٢٠هـ/١٧٠٨م) تلميذ المحشي وجامع حواشيه ومرتبها.ويوصف بجودة الخط والحرص على كتابة ما يصل إلى يده.

٢- **أبو الحسن علي بن يوسف المصعبي** (ت بعد ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م) ولد بجربة وأخذ العلم عن والده يوسف بالجامع الكبير بجربة، ثم رحل إلى القاهرة، فلازم الشيخ عمرو بن رمضان التلاتي.كان أديبا ينظم الشعر، واشتهر بنسخ الكتب، وتوجد بخطه: (حاشية الترتيب للمحشي على مسند الربيع، كتاب القواعد، كتاب الإيضاح، وحاشية والده على كتاب أصول تبغورين).[١]

٣- **(أبو زكرياء) يحيى بن صالح الأفضلي الميزابي** (ت ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٨م) اشتهر برداءة خطه وكثرة منسوخاته بوكالة الجاموس وبمكتبة آفضل ببن يسجن.

٤- **داود بن يوسف بن باحمد بن أيوب المصعبي** (ت بعد ١١٩٢هـ/١٧٧٨م) هو أحد علماء العطف ومدرس لعدد من الطلبة أكثرهم من غرداية وهم الذين بنوا مدرستهم، كان يلقب بالكاتب لكثرة ما نسخ من وثائق ومخطوطات، وتوجد بمكتبة آل افضل نماذج من مخطوطات كتبها بخط يده، ومنها ما يحمل تاريخ ١١٣٩هـ ومكان النسخ في وكالة الجاموس بالقاهرة. كما اشتهر بفعل الخير والتحبيس على المسجد والفقراء[٢].

٥- **أبو يعقوب يوسف بن حمو بن عدون** (ت ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م) ولد الشيخ يوسف في بن يسجن سنة ١١٥٨هـ/ ١٧٤٥م لعائلة كريمة ينتهي نسبها إلى قاسم واعمر، أخذ العلم عن الشيخ أبي زكرياء يحيى الأفضلي وعن الشيخ عبد العزيز الثميني، قصد مكة لأداء

(١) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، م . س، ص١٣٨.

(٢) أبو اليقظان إبراهيم: ملحق السير مخطوط، ٧٣. ومجموعة باحثين: معجم أعلام الإباضية ترجمة رقم ٣٢٠، ج٢، ص٣٠٠.

الفريضة وفي طريق عودته أقام بمصر أربع سنوات تلقى فيها العلم عن علماء الأزهر وشيوخ الوكالة، وهناك بدأ اهتمامه بنسخ الكتب، وتوجد مخطوطات كثيرة بمكتبات بن يسجن بخط يده.وإثر عودته من مصر اشتغل بالإصلاح والتدريس والتأليف[1].

٦- **محمد بن باحمد شريف** (ت ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠ م) ولد سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م بين يسجن ودرس في معهد قطب الأئمة أطفيش، وأخذ العلم عن الشيخ صالح لعلي وعن الحاج إسماعيل زرقون، ثم ارتحل إلى مصر ليزداد علما في الأزهر وفي مدرسة الوكالة.فلبث هناك أربع سنوات تزود فيها من علم المعقول والمنقول، وحصل رصيدا من الفقه والأدب واللغة يشهد لذلك محتوى مكتبته الثرية بنوادر المخطوطات المجلدة، وهو مشتهر بالنسخ وتوجد بمكتبته منسوخات بخط يده، انتقلت مكتبته إلى عشيرته (آل يدر).[2]

٧- **سالم بن محمد بن يعقوب الجربي** (ت ١٤١٢هـ/ ١٩٩١ م) خلَّف قائمة بالكتب الموقوفة على طلبة الإباضية بوكالة البحار (الجاموس) بطولون وُفِّق فيها إلى ذكر: الفن الذي تعود إليه المخطوطة، وعنوانها، واسم المؤلف، واسم الشارح - إن وجد -، ثم الناسخ، وتاريخ النسخ، ومكانه، وهو في الأغلب وكالة الجاموس.

ومن بين النساخ الذين أورد الشيخ سالم بن يعقوب أسماءهم - سنكتفي بذكرها دون تفصيل بقية معلومات النسخ من عنوان وتاريخ ومكان[3]-:

الشيخ إبراهيم بن محمد بن ثابت الجربي، الشيخ عمر بن الحاج يحيى الصدغياني الجربي، الشيخ رمضان بن أحمد الغول القلالي الجربي، الشيخ قاسم بن صالح الكاباوي، الشيخ عمر بن صالح الباروني، الشيخ قاسم بن صالح بن عمر بن سعيد التغزويسني الزنكري الجربي، الشيخ يحيى بن قاسم بن يخلف، الشيخ عمر بن سليمان بن أبي إسحاق الجربي وأخوه يحيى، الشيخ سليمان بن أحمد بن سعيد الجزار الجربي، عمر بن صالح بن أبي القاسم المصعبي الغرداوي، الشيخ سعيد بن صالح اليزدي، عيسى بن محمد بن أحمد بن الشيخ قاسم بن يحيى بن ويران الآجيمي الجربي، أحمد بن داود بن موسى الوارجلاني، يوسف بن صالح البلاز الجربي، سليمان بن أبي عزيز بن عمر البربوشي الجربي، أحمد بن أبي القاسم بن محمد التندميرتي.

(١) مجموعة باحثين: معجم أعلام الإباضية، ترجمة ١٠٥٦، الجزء الرابع، ص١٠١٩-١٠٢١.

(٢) مجموعة باحثين: معجم أعلام الإباضية، ترجمة ٨٠١، ج ٤ ص٧٧٠-٧٧١.

(٣) لمزيد التفصيل انظر: سالم بن يعقوب: قائمة الكتب الموقوفة على طلبة الإباضية بوكالة البحار بطولون، مخطوط بمكتبته بجربة .

وبتتبع بعض المخطوطات ينضم إلى قائمة النساخ عدد آخر ممن سطر اسمه، ولمن نسخ المخطوط، وتاريخ النسخ، ومكانه ومن بينهم:الشيخ علي بن سليمان بن حديد الخيري، الشيخ أحمد بن عمر بن صالح أبو زيد الصدغياني، الشيخ عمر بن علي بن ويران، الشيخ أحمد بن قاسم بن سليمان الشماخي الآجيمي، الشيخ مرزوق بن سليمان بن مرزوق بن حديد الخيري، عبد الكريم النفوسي.

أما فهرس مخطوطات مكتبة سماحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي[1] فتمدنا بطائفة أخرى من النساخ مثل: إبراهيم بن أحمد التندميرتي، عبد الرحمن بن محمد بن مشيشي السدويكشي، سليمان بن عبد الرحمن بن يحيه النفوسي الخنوسي، صالح بن عثمان بن حريز،سعيد بن محمد بن يوسف المصعبي، عمر بن الحاج يحيى الجزيري، سليمان بن أيوب الباروني، محمد بن أبي نوح بن إبراهيم بن بهون، سليمان بن سعيد بن سليمان اليفرني، عمرو بن يوسف بن أحمد الشماخي (نسخ الوضع ووقفه الشيخ أحمد الفوراتي)، قاسم بن عبد الرحمن بن يحيى النفوسي التندميرتي،والحاج محمد بن يوسف بن داود المصعبي اليسجني الذي نسخ مخطوطة (كتاب المعلقات في حكايات أهل الدعوة)، وعمر بن الحاج عيسى بن صالح التندميرتي الذي نسخ كتاب (تبيين أفعال العباد) لأحمد بن بكر. كما تشير فهارس المكتبات بوادي ميزاب إلى عدد من النساخ بوكالة الجاموس مع ذكر الكتب التي نسخوها وتاريخ النسخ مما يعطي فكرة واضحة عن النشاط الذي كان عليه الطلاب، ولعل بعضهم كان يرتزق ويستعين بأجرة النسخ، التي تتفاوت بحسب جودة الخط وقلة الأخطاء أو العكس. وممن ورد ذكرهم في تلك الفهارس:

عيسى بن سعيد بن عيسى الباروني ناسخ بوكالة الجاموس سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٧م، إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم الشماخي ناسخ بها سنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م، عبد الله بن أحمد بوطار الشماخي نسخ كتاب النكاح بوكالة الجاموس سنة ١١٧٤هـ/ ١٧٦١م، محمد التالبي نسخ اللآلي الميمونية على المنظومة النونية للتلاتي في ٢٧ رجب ١١٧٢هـ/ ١٧٥٩م، ويحيى بن سالم بن يخلف المقدلي نسخ جزء البيوع من الإيضاح للشماخي في ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، سليمان بن عمر بن يحيى بن ساسي الجربي الصدغياني نسخ الوضع والحاشية في ١١٢٥هـ/ ١٧١٣م، عياد بن أبي بكر بن محمد الفاهمي القلالي نسخ قصيدة مسعود بن حديد في رثاء سعيد الجادوي، وعلي بن صالح بن عمر بن سعيد ناسخ في

(١) فهرس غير منشور، وقد اشترى سماحة المفتي الشيخ أحمد الخليلي هذه المخطوطات من مكتبة وكالة الجاموس، فأنقذها .
- مقابلة شخصية معه في ٩/ ٩/ ٢٠٠٣م.

١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م[١].

ومن النساخ الميزابيين بوكالة الجاموس: الحاج محمد بن يوسف بن داود المصعبي اليسجني ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م،وإبراهيم بن أبي بكر العطفاوي، وإبراهيم بن حمو الوارجلاني، ومحمد بن أبي القاسم بن يحيى المصعبي الغرداوي ١١٢٩هـ/ ١٧١٧، وأحمد بن داود الوارجلاني ١١٦٥هـ/ ١٧٥٢م.

ومن أبرز مظاهر دور الوكالة في التنمية الثقافية:بقاء مكتبتين ثريتين بالمخطوطات الإباضية إلى الآن بجربة، كان للنسخ فضل كبير في استمرار الحركة العلمية بهما. فقد أسس الشيخ سعيد بن عيسى الباروني – الناظر السابق بوكالة الجاموس– المكتبة البارونية وزودها بمنسوخات من خط يده، إذ نسخ (حاشية المصعبي على الديانات) و(شرح الأصول الدينية) واشترى الكثير من الكتب، والمصادر الإباضية المهمة فجعلها نواة للمكتبة، ثم توسعت لتصبح مركزا يقصده الباحثون من مختلف الجامعات والبلدان للاطلاع، وتحقيق المخطوطات النادرة التي تحويها[٢].

وتمكَّن الشيخ الناسخ سالم بن محمد بن يعقوب الجربي من إنجاز مكسب تربوي وثقافي كبير، يتمثل في الحفاظ على كنز وافر من المخطوطات التي قضى خمس سنوات بالوكالة في جمعها، ونسخها، وتحمل أعباء نقلها إلى الجزيرة، ورغم حالته المادية الصعبة فقد استطاع أن يصون ذلك التراث من الآفات الطبيعية، وأن يفتح مكتبته أمام طلاب المعرفة والراغبين في البحث، والتنقيب على التراث الإباضي، ولا تزال تقوم بمهمة الإشعاع الثقافي في ربوع الجزيرة وخارجها.

لقد أعطي النساخ فضل القلم فلا تخلو خزائن الكتب من خطوط أيديهم، وخلدوا ذكرهم بأعمالهم النافعة، وحفظوا تراث أسلافهم من الضياع، واستفادوا علميا وماديا. وبذلك شارك المزاولون لمهنة النسخ التجار في تنشيط السوق، وأضافوا تخصصا جديدا لفئة التجار المغاربة رغم أن أغلبهم نساخ غير محترفين.

إن سوق طولون يعج بالتجار المغاربة المستقرين والآمنين على أنفسهم وأموالهم، وقد نشّطوا التجارة الداخلية وزادوا من حيويتها، ونوعوا تخصصاتهم، وحافظ بعضهم على ترويج البضاعة المغربية، كل يريد الربح لكسبه والأمان لأهله والرخاء لبلده، وقد كان

(١) انظر: الملحق رقم ١٠.
(٢) انظر: فهرس المكتبة البارونية، مخطوط بحوزتي.

للنشاط البحري لجربة أثر واضح في تأمين الصادرات المغربية لمصر عبر ميناء الاسكندرية، وفي ربط الصلات التجارية مع بقية البلدان المطلة على البحر المتوسط.

وبفضل الوثائق الوقفية وما يدوّن في سجلات المحاكم الشرعية يحصل الباحث على صورة صادقة لحياة أفراد الجالية الجربية، ومعرفة:ماذا يأكل الجربي ؟ وما أثاث بيته ؟ وما حرفته ؟ وما عادته في الفرح والحزن ؟ وما أنواع السلع والأسعار ؟ وحركة التوريد والتصدير من أين وإلى أين ؟ بل ويتعرف من خلالها على نمط العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية إلى جانب العلاقات الاقتصادية.ورغم أن بعض الوثائق تناولت فئة اجتماعية بعينها كالأمراء، والعلماء، فقد ورد ذكر التجار وأهم الأحداث، والمعاملات البارزة المتصلة بحياتهم وعلاقاتهم التجارية مع الشركاء والجيران والزبائن ومشاكل المهنة وحلولها.

فهل تعرضت وثائق الوقف إلى ذكر المقررات الدراسية في المساجد ؟ وإلى الكتب المتوفرة في المكتبات ؟ وإلى نشاط طلاب العلم من درس ومذاكرة ونسخ ؟ ذلك ما سنتعرض له في الفصل الآتي حول دور الوقف في التنمية الثقافية.

الفصل الرابع

دور وقف وكالة الجاموس في التنمية الثقافية

تمهيد:

تعتبر هذه المؤسسات الوقفية (المسجد، الكتّاب، المدرسة، المكتبات، الزاوية، الرباط، البيمارستان) مراكز للتنمية الثقافية:

فالمساجد والجوامع تسابق الواقفون على بنائها، وتجهيزها، وصيانتها، وانطلق منها الإشعاع الفكري والمعرفي في طول البلاد وعرضها، ومثّل الأزهر الشريف نموذج (الجامع الجامعة) الذي يؤمه طلاب من مختلف الأقطار، ويحصلون على السكن والمؤونة مجانا، كما تتوافر لهم خزانات الكتب المخطوطة والمطبوعة، كما أنشأت الأوقاف مدارس وكتاتيب لتعليم القرآن الكريم، ومكتبات حافلة، وأعطت الطلاب منحا مجزية فأقبلوا على الدرس والتحصيل وتوزعوا في الإجازات في بلدانهم، يعلمون الأهالي ما تلقوه في الحلقات، فانتشرت الثقافة في كل المستويات، وقامت الزاوية بتأمين الجانب الروحي لمرتادها، يخلص للعبادة ويحصّل الأدب النافع والعلم الغزير، وفي المغرب تؤدي الزاوية مهام متعددة، كالتعليم، وإيواء الطلاب الغرباء، وحلقة للذكر ومكان تجمع لتقبل تهاني الأفراح أو التعازي، ومأوى للوافدين والذاهبين للحج، وهي بمنزلة الفندق في عصرنا: تقدم وجبة الأكل والسكن؛ لكنها مفتوحة للجميع ولأي فترة وبدون حجز مسبق ولا دفع لمصاريف ورسوم[1]. بينما تكفّل الرباط بتدريب أفراده عسكريا بعد تربيتهم دينيا وتأهيلهم علميا، فيتولون حراسة الثغور وتعليم من يفد عليهم، مع المواظبة على الأذكار وحسب ترتيب الشيخ [2].

أما البيمارستان فبجانب الخدمات الصحية التي يقدمها فقد جعل منه الواقف مؤسسة علمية للطب، والصيدلة، والتثقيف الصحي، وقد راهن الواقفون على التنمية الثقافية؛ لأنها ترفع مستوى الأمة، وتتحقق للمدرّس استقلاليته فلا يخضع إلا لسلطان الشريعة، ويحافظ على عديد من القيم الإسلامية، وبرعاية مؤسسة الوقف لهذه المراكز يسرت العلم للراغب فيه دون نفقة، وشجعت على نسخ المخطوط وصيانته، وعممت الثقافة في القرية والمدينة، وضمنت صرف الرواتب للمدرسين والمرابطين حتى يستمر عطاؤهم متدفقا مدرارا. فما دور الوكالة في إعداد الجربيين وباقي إباضية المغرب فكريا وتربيتهم خلقيا؟ وما مظاهر التنمية الثقافية التي حققتها بين أفراد الجالية؟.

---

(١) مصطفى عمر التير: البناء المؤسسي للوقف في بلدان المغرب العربي، ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، ٨ إلى ١١ أكتوبر ٢٠٠١، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص٥١٣.

(٢) منير سعد الدين: الزوايا والخوانق الصوفية والمكتبات في التراث، مجلة التراث العربي، السنة ١١ العدد ٤١، ربيع الثاني ١٤١١هـ/ أكتوبر ١٩٩٠م، ص١٢٠.

لقد كانت مصر معبرا للحجاج القادمين من غرب إفريقيا ووسطها وشمالها، وطالما انتهز هؤلاء فرصة أداء الفريضة؛ ليحطوا الرحال بمصر لفترة تطول وتقصر حسب الإمكانية المتاحة، يغترفون خلالها العلم، والمعرفة من الأزهر، ويتعرفون على معالم الحضارة الإسلامية بالقاهرة.وكان الطلبة الإباضية الذين سكنوا وكالة الجاموس بحي طولون حريصين على الرحلة إلى مصر، ويفتخرون بالاستماع إلى علمائها، ونيل إجازات شيوخها، وقد وجدوا المقام الآمن والمستقر الطيب، كما أن عامة المغاربة يحترمون من تعلم بالمشرق، وخاصة إذا ارتدى لباسهم وتكلم بلهجتهم، فـ(إن الرحلة في طلب العلوم ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعلم)[١].وظلت الرحلة إلى القاهرة المحروسة مستمرة وغدت رافدا خصبا من روافد تكوين الثقافة؛ إذ تتحدث كتب الرحلات عن الدين، والعلم، والخلق، وفيها أدب وتاريخ وشعر، يسجل فيها الرحالة ما رآه ببصره وبصيرته، ويجلّيه للقارئ حتى كأنه يجتاز معه المراحل ويجوب الشوارع، ويقطع الطرق، ويدخل معه المكتبة ويتصفح الكتب، فيستمتع ويستفيد.

وقد أسس نظام العزابة في مواطن الإباضية بالمغرب (جربة ووادي ميزاب وجبل نفوسة) مدارس تعليمية دأبت على أداء رسالتها التربوية بإخلاص الشيوخ، وغطت أنشطتها بأموال الأغنياء، فتدفق المال من مصادر عدة:

١- غلال الحبس والأوقاف التابعة لمجلس العزابة.

٢- عطايا تقدمها القبائل للطلبة (أموال مزاتة).

٣- تبرعات الأغنياء في حياتهم، وما يوصون به بعد وفاتهم من الثلث الذي لهم من أراض وغيرها.

٤- أموال خاصة بالشيوخ الأغنياء ينفقونها على طلبتهم.

٥- مساعدة الطلاب الأغنياء لزملائهم الفقراء بأموال نقدية أو عينية (التمر، الزبيب، الزيت) تحفظ في مطامير لتنفق عند الحاجة.[٢]

واستفاد الجربيون بمصر من تجربة العزابة بالمغرب، فأسسوا مدرسة ووقفوا عليها

(١) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، ج ٦، ص٥٤١

(٢) عبد الرحمن حجازي: التربية الإسلامية في القيروان في القرون الهجرية الثلاثة الأولى، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ص٤٢٦.

أموالهم، فصمدت وأثمرت أجيالا صالحة.قال الشيخ أبو اليقظان إبراهيم: «وعلى هذا الحبس القديم كانت تعتمد الأمة الإباضية في مقاومة الجهل ومحاربة الأمية، ونشر الدين الإسلامي، وبث العلوم بين طبقات الشعب، وتربية العامة تربية أخلاقية اجتماعية، وعلى ريع تلك الأوقاف كان يعتمد بالخصوص في النفقات على الأيتام، والفقراء الذين يطلبون العلم ولا معين لهم إلا الله، وبتلك الأوقاف كان يحفظ القرآن كل سنة عدد كبير من أبناء الأمة» [١].

لقد كان الوقف في حياة الأمة مؤثرا وإيجابيا في مجال التعليم الذي عرف نموا وتطورا مستمرا فقد أمّن للمدارس الاكتفاء المالي، وقد شبه الدكتور حجازي الوقف الخيّر بالرواسي (السفن) الملموسة في أبعاد ثلاثة:الثبات، والضابطية، والتفاعلية المجتمعية.

ففي الثبات: كان للوقف دور تثبيتي للخير دارئ للشر، يؤمّن موارد ثابتة، لتحقيق تبليغ الدعوة وإنفاذه وتجويزه العقبات والمفاوز.

وفي الضابطية: تنضبط الوقفية بضوابط تبدأ من الفكرة ومشروعيتها، ثم بالجهة المعنية بتسجيل وتوثيق الوقفية، ثم بتنفيذها والمكلفين بذلك التنفيذ، وتفترق عن العمل الخيري المجرد من الضبط والتوثيق. وفي التفاعلية المجتمعية: يكمن هذا البعد وراء دافع وخلفية كل واقف على حدة.[٢]

(١) إبراهيم أبو اليقظان: افتتاحية مجلة البصائر، ٢٩ شوال ١٣٧٢هـ، ص١.

(٢) عبد الرحمن حجازي: تطور الفكر التربوي الإباضي في الشمال الإفريقي من القرن الأول حتى القرن العاشر، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص٢٣٦.

المبحث الأول
الحلقات الدراسية والقرآنية

لما استقر الجربيون بمصر حرصوا على تعليم أبنائهم كتاب الله العزيز، وكأنهم اطلعوا على نصيحة عقبة بن عامر الجهني لما أشرف على الموت وهو بمصر حيث جمع بنيه وأوصاهم فقال: «أنهاكم عن ثلاث فاحتفظوا بهن: لا تقبلوا الحديث عن رسول الله إلا من ثقة، ولا تستدينوا ولو لبستم العباء (كساء مفتوح من الأمام)، ولا تكتبوا شعرا فتشغلوا به قلوبكم عن القرآن» [١]. وقد ورد في بعض الآثار أن الصبيان يلازمون الشيوخ في (الكتّاب) بالوكالة، وفي الذهاب للسباحة بالنيل[٢].

كما أكدت وثيقة وقف الوكالة أن مستحقي الريع هم السادة الطلبة المغاربة الحفظة لكتاب الله، وقد أوصى الواقف بختم القرآن في كل ليلتين من شهر رمضان. مما يؤكد قيام ساكني الوكالة بتلاوة القرآن، والمواظبة على تعلمه، وتعليمه لأبنائهم في غربتهم، وفي طلب الجربيين الرزق في بلاد بعيدة وإن لم يغنموا مالا كثيرا، فسيغنمون عقلا كبيرا. ولئن خرج الآباء بحثا عن عمل وعيش أرغد، فإن الأبناء أحبوا طلب العلم والاستزادة منه، وكان أول ما يتعلمه الطالب: القرآن الكريم.

بالرجوع إلى تراجم علماء جربة الذين درسوا في مصر يجد الباحث أسماء عدد محدد منهم في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، ويظفر بمعلومات شحيحة عن نشاطهم في مرحلة التلقي، وعن توليهم التدريس في فترة تالية، سواء بالوكالة أم بالأزهر الشريف. والعلماء الذين اغتربوا ورحلوا بعيدا لتحصيل العلم والثقافة استفادوا، ثم قاموا بنهضة فكرية لما عادوا إلى بلدانهم، فانكبوا على التدريس، وتخرج على أيديهم نخبة واصلت المسيرة، ونشرت العلم، وانقطعت للتأليف فعم نفعها. وقد سبقت الترجمة لعلماء هذه الفترة، ممن رحل إلى مصر لطلب العلم، كالجادوي والمداني واليديسي، قبل إنشاء الوكالة، والحيلاتي والسدويكشي والقصبي بعدها.

و بانتشار المدارس منذ عهد الأيوبيين وحتى القرن العاشر الهجري انتظمت حلقات الدراسة بالأزهر، وجذبت هذه الحركة العلمية المزدهرة أهل المغرب، مع ما صحب ذلك من تسهيلات ومزايا اجتماعية منحت للطلبة المغاربة كالرواق الخاص بهم، ومن أوائل من تسعف المصادر بالإشارة إلى ارتحاله إلى مصر للدراسة بها والاستقرار بوكالة الجاموس

(١) محمد صادق عرجون: عثمان بن عفان،، م.س، ص٣٤٤.

(٢) علي بن بيان: ترجمة المحشي (مخطوط بحوزتي كله).

بطولون ما يأتي:

١- الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الحيلاتي: (مدرّس ورئيس العزابة بجربة)

الذي عاش في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري، والمكنى بـ(أبي زيد) وأسرته (الحيلاتي) عائلة جربية عريقة سكنت حومة(جعبيرة) قرب مسجد وادي الزبيب.وقد بدأ الدراسة فيه، ثم انتقل إلى مسجد القصبيين، ودرس على الشيخ أبي سليمان داود التلاتي الذي شجعه على الرحلة لطلب العلم، فدفعه طموحه إلى شد الرحال إلى جبل نفوسة ليزداد تعمقا في الفقه، وقد يكون ذكر له تلقيه العلم عن الشيخ أبي يوسف يعقوب بن صالح التندميرتي، فأخذ عنه، ثم تحول إلى القاهرة لينهل من معين الأزهر ومن علماء المدرسة الإباضية بحي طولون التي تأسست حديثا، فانضم إلى الوكالة والتقى هناك عددا من الطلاب من جربة والجبل وميزاب.قال عنه سليمان الحيلاتي: «ومنهم أبو زيد عبد الرحمن بن أحمد الحيلاتي الحامل علم المعقول من القاهرة إلى جربة».[1] وبعد أن أشبع نهمه من سائر الفنون، كر راجعا إلى جربة ليتصدى للتدريس بعد استشهاد شيخه داود التلاتي، فأدرج علوم المعقول في منهج التعليم بجربة نقلا عن منهج الأزهر.كما تولى الإشراف على نظام العزابة وحل المشاكل الواقعة بالجزيرة، ومن أبرز تلاميذه:محمد بن سعيد التغزويسني الجربي.

أما في القرن الحادي عشر الهجري فقد توافد على مصر عدد من الجربيين أفرادا وعائلات، وقد بدأ التفكير في اتخاذ بيت يلتقي فيه الجميع لأداء العبادة والتناصح والتعاون. ومن بين العائلات السباقة إلى الهجرة والاستقرار بمصر عائلة البحار، ولعل الخواجا عبد العزيز بن منصور البحار هو جد الأسرة الذي تاجر في الغلال منذ ١٠٣٦هـ/ ١٦٢٦م، هو الواقف الأول الذي نسبت الوكالة إليه (وكالة البحار أو الجاموس).

٢- الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن أبي ستة القصبي السدويكشي الجربي: (من العلماء الذين درّسوا بحلقة الوكالة)

ينتمي هذا الشيخ إلى عائلة مشهورة بالعلم، نبغ منها العديد من العلماء، وقد تلقى العلم أولا بالجزيرة، ثم انطلق مخترقا الحدود الضيقة لجربة، ويمّم نحو القاهرة فالتحق بالوكالة، ودرس على علماء الأزهر، ويعد من علماء النصف الأول من القرن الحادي عشر (ت ١٠٦١ هـ/ ١٦٥١م).وبعد أن شفى غليله وشارك في إلقاء دروس بالوكالة عاد إلى

(١) سليمان الحيلاتي: علماء جربة، تحقيق محمد قوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٨م ص٧٨.

جربة؛ ليواصل الإشعاع في منطقته (سدويكش) وما حولها.

٣- الشيخ محمد بن عمر بن أبي ستة القصبي السدويكشي الشهير بالمحشي:

(من شيوخ الوكالة المؤثرين في طلابها وتجارها وزائريها، مدرّس بالأزهر وفي بلده، مؤلف لعديد من المصنفات)

ولد العلامة المحشي بقرية سدويكش من جزيرة جربة سنة ١٠٢٢هـ/ ١٦١٤م ونشأ في كنف والده الشيخ عمر فحفظ القرآن بمسقط رأسه، وأخذ مبادئ الدين واللغة هناك، ولما بلغ الثامنة عشرة سافر إلى القاهرة لينتظم في دراسته بالمدرسة الإباضية بحي طولون، وبالجامع الأزهر وذلك في سنة ١٠٤٠هـ / ١٦٣٢م، واستقر بمصر طالبا جادا أول الأمر، ثم مدرسا موفقا في مدرسة وكالة الجاموس وشيخا للبعثة العلمية بها، كما تولى التدريس بالجامع الأزهر وكان يشار إليه بالبدر [١]؛ لإشعاع نوره في مجالس العلم والمناظرة بأروقة الأزهر، وقد امتدت إقامته بمصر ثمانية وعشرين عاما، أخذ العلم فيها عن الشيخ: أبي محمد عبد الله بن سعيد السدويكشي، وعن الشيخ سليمان بن عبد الله بن أبي زيد، وعن الشيخ أحمد بن أبي ستة. وسرعان ما برزت مواهبه وتأهل ليستلم مهمة التدريس، كان فيها المربي الناجح والأب الحنون والمرجع الأول لأفراد الجالية الجربية والإباضية، وكان وقته مقسما بين التدريس، والتأليف، والذكر، كما يأخذ الطلاب أحيانا للسباحة حسبما ذكر تلميذه علي بن بيان[٢]. أما آثاره فأكثرها حواش وتعاليق على مؤلفات الأصحاب[٣]، وقد أثرى بشروحه وتحقيقاته المكتبة الإسلامية وبرز فيها علمه الغزير، واطلاعه الواسع في مختلف الفنون من تفسير وحديث وفقه وعقيدة وأصول فقه وأحوال شخصية ومواريث وأحكام قضائية.ولذلك عرف بالمحشي لكثرة تآليفه القيمة التي لا يزال أكثرها مخطوطا ويرجع الفضل في نسخها وحفظها إلى طالبه النجيب علي بن سالم بن بيان الذي اهتم بجمعها وخلدها بخطه الجميل[٤].كما ترجم للمحشي الشيخ إبراهيم طلاي محقق حاشية الترتيب، فذكر أنه تولى رئاسة البعثة العلمية بمصر ولقبه بشيخ الحلقات بالوكالة.[٥] وقد بقي ثمانية وعشرين عاما بمصر حيث درس بها ثم درّس في المدرسة الإباضية بوكالة الجاموس، وبالأزهر الشريف ولقب بالبدر هناك. واشتهر عند الأصحاب بالمحشي لكثرة

---

(١) فرحات الجعبيري: البعد الحضاري، ص١٤٧.

(٢) علي بن بيان: حاشية أبي ستة على القواعد، تحقيق الحاج موسى، ص(ح ح ح) مقدمة التحقيق.

(٣) هذا المصطلح يقصد به: الإباضية.

(٤) إبراهيم طلاي: تراجم المشائخ من تحقيقه لحاشية الترتيب، المقدمة ص: (ه ك، وك، ز ك، ح ك).

(٥) مجموعة باحثين: معجم أعلام الإباضية، ترجمة ٨٤١. ومحمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ترجمة ٢٣١ج٣ ، م. س، ص٨.

الحواشي التي وضعها على مؤلفات المشائخ القدامى توفي سنة ١٠٨٨ هـ/ ١٦٧٧م. وتبلغ هذه الحواشي ست عشرة حاشية وهي:

أ – حاشية على كتاب هود بن محكم الهواري في التفسير وهو مخطوط[١] لم يكمل المحشي تعليقه عليه، بل انتهى إلى قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾[٢].

ب – حاشية الترتيب على الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب والترتيب للشيخ أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني، وهو مطبوع ومحقق[٣].

ت – حاشية على شرح عقيدة التوحيد للشيخ أحمد الشماخي، وهي مخطوطة[٤].

ث – حاشية على شرح نونية أبي نصر للشيخ إسماعيل الجيطالي في العقيدة، وهي مخطوطة[٥].

ج – حاشية على كتاب أصول الدين لـ(تبغورين بن عيسى الملشوطي)، مخطوط[٦].

ح – حاشية على كتاب الموجز لأبي عمار عبد الكافي، مخطوط.

خ – حاشية على كتاب شرح الجهالات لأبي عمار، وهو مخطوط.

د – حاشية على كتاب السؤالات لأبي عمرو عثمان بن خليفة السوفي، مخطوط.

ذ – حاشية على كتاب تبيين أفعال العباد لأبي العباس أحمد بن محمد بن بكر الفرسطائي النفوسي، مخطوط.

ر – حاشية على كتاب الوضع لأبي زكرياء يحيى بن أبي الخير الجناوني، مطبوع طبعة حجرية.

ز – حاشية على كتاب النكاح للجناوني، مطبوع.

(١) هود بن محكم مفسر إباضي من القرن الثالث الهجري وعنوان كتابه (تفسير القرآن العظيم) حققه بلحاج شريفي وطبع.
(٢) سورة البقرة جزء من آية ٢٣٨.
(٣) طبعت الحاشية بمطابع دار البعث قسنطينة الجزائر وبتحقيق إبراهيم طلاي في خمسة أجزاء وسبق طبعها في عمان في ثمانية أجزاء وزارة التراث والثقافة.
(٤) مقدمة التوحيد لعمرو بن جميع، وشرح العقيدة للشماخي وهو مطبوع بمسقط وبتحقيق أبي إسحاق أطفيش.
(٥) القصيدة النونية لأبي نصر الملوشائي وهي موجودة في ديوانية المطبوع أما شرحها للجيطالي فمخطوط.
(٦) تبغورين الملشوطي عالم إباضي من القرن السادس الهجري وكتابه حققه د. عمرو النامي.

س – حاشية على كتاب الأحكام للجناوني، مخطوط.

ش – حاشية على كتاب الإيضاح لعامر بن علي الشماخي (قسم البيوع)، مطبوع.

ص – حاشية على قواعد الإسلام لإسماعيل الجيطالي، مطبوع طبعة حجرية.

ض – حاشية على كتاب الفرائض الجيطالي، مطبوع طبعة حجرية.

ط – حاشية على شرح مختصر العدل والإنصاف لأبي العباس الشماخي، مخطوط

كما ترجم له تلميذه أحمد بن عيسى الجادوي النفوسي الذي أشار إلى أنه خلَّف:

– دفتر جمع فيه الأحكام القضائية التي أصدرها في مجالسه، وهو مخطوط.

– مجموعة أجوبة وفتاوى إلى عدد من السائلين، مطبوعة طبعة حجرية.

وقد عدد مناقبه تلميذه الوفي علي بن بيان فقال: «كان المحشي رحمه الله كثير البكاء من خشية الله، وخصوصا عند تلاوة القرآن، وذكر الوعد والوعيد... وكان رحمه الله مستجاب الدعاء ظهر له ذلك في مواطن، ومن زهده في الدنيا ورغبته في الآخرة أنه كان يقول: (احفظوا عني:أني لا أحلف لأحد، ولا أحلّف أحدا، فمن ادعى عليّ شيئا دفعته له، ومن ادعيت عليه شيئا وأنكر لي، تركته ولا أحلّفه)، وكان رحمه الله ينزل نفسه منزلة أصغر تلاميذه، حتى أنه كان رحمه الله يدخل البحر ويعلمني السباحة حين كنا بمصر، وأنا من أصغر تلاميذه، وكان لا يفتر عن ذكر الله وتلاوة القرآن، راكبا وماشيا، وقاعدا أو مضطجعا إلا إن شغله شاغل»[(1)].

وبعد رحلة حافلة بالنشاط أخذا وعطاء، حن الغريب إلى الدار التي أبصر فيها النور أول مرة، فحزم أمتعته، وقفل راجعا إلى جربة؛ لينذر قومه، ويؤدي زكاة علمه، فالأقربون أولى بالمعروف، وأدرك شيخه عبد الله السدويكشي الذي توفي في نفس السنة التي وصل فيها ١٠٦٨هـ / ١٦٥٨م فأسندت إليه رئاسة حلقة العزابة، واضطلع بمهمة التدريس، فقام بها خير قيام، متنقلا بين المساجد وفاصلا للنزاعات بين الأهالي مع شدة في الحق وتواضع مع الخلق، وجمع في تدريسه بين المنقول والمعقول وحبب الجيل في أمهات كتب السلف بشروحه وتعاليقه عليها.وإثر حياة مفعمة بالجهاد المتواصل في نشر العلم وخدمة الإسلام، انتقل إلى رحمة الله في ١٠٨٨هـ / ١٦٧٩م عن عمر يناهز الخمسة والستين عاما بحومة

(١) محمد بن عمر بن أبي ستة: حاشية الترتيب، تحقيق إبراهيم طلاي، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ط١، ١٩٩٤، ص(ح ك).

ورسيغن من قرية سدويكش بجربة، ودفن بمقبرة آل أبي ستة وقبره معروف بقبر المحشي.

٤- **أبو زيد بن أحمد بن أبي ستة الجربي القصبي السدويكشي**: (ممن تولى التدريس بمصر)

ولد بقرية سدويكش، ونشأ في محيط عائلته أبي ستة، وتلقى العلم عن المحشي، ثم سافر إلى مصر، فدرس بالمدرسة الإباضية بطولون وتابع دروسا بالأزهر، وصار فحلا من فحول العلم، فساعد في التدريس بمصر، ولما رجع إلى جربة ساد عليها، واتخذ درسا خاصا يلقيه لعلماء الجزيرة ممن هم دونه في العلم يسألونه فيجيبهم بأجوبة شافية وافية، وتولى رئاسة الحلقة بعد وفاة المحشي وفي إحدى الرسائل الواردة عليه من وادي ميزاب يستنتج أنه المقدم على علماء الجزيرة[1].، وقد شارك في وضع حاشية على كتاب (شرح الجهالات) لأبي عمار عبد الكافي، مع الشيخين المحشي، وأبي الربيع سليمان بن أحمد بن أبي ستة، كل على حدة.وقد جمعها علي بن بيان في سفر واحد، وقد توفي الشيخ أبو زيد في طريق عودته من الحج سنة ١١٠٠هـ/ ١٦٨٨م[2].

أما حلقات العلماء في القرن الثاني عشر فقد كانت أوسع وأغزر بالنظر إلى عدد الطلاب وكثرة الشيوخ وتفرغهم لأفراد الجالية، ومقارنة بتشجيع التجار والأغنياء للمدرسة بالمال، وتزويد طلابها بما يحتاجونه من كتب، ويأتي على رأس المتبرعين الواقف أحمد بن سعيد الجملي.

٥-**الشيخ يوسف بن محمد المصعبي المليكي الجربي**: (من أهم الذين تصدروا حلقات العلم، ومؤلف لكثير من الحواشي)

ولد هذا الشيخ بقرية مليكة العليا من ولاية غرداية بوادي ميزاب بالجزائر سنة ١٠٧٩هـ/ ١٦٦٩م وهو ينتمي إلى عائلة آل ويرو، تعلم مبادئ الدين والعربية بمسقط رأسه ثم هاجر مع والده إلى جربة سنة ١١٠٣هـ/ ١٦٩٢م واستقر بها، فتلقى العلم عن شيوخ الجزيرة في ذلك العصر أمثال:الشيخ يحيى بن سعيد الجادوي، والشيخ سليمان بن محمد الباروني، والشيخ عمر بن علي السدويكشي، ولم يشف غليله ما تلقاه بجربة، فارتحل إلى تونس، ليزداد علما وتحصيلا وذلك سنة ١١١٢هـ/ ١٧٠١م، ثم دفعه طموحه إلى السفر

(١) انظر: دفتر ١، مكتبة الشيخ سالم بن يعقوب، ص١٦.

(٢) فرحات الجعبيري: البعد الحضاري،م.س، ص١٥٧. ومجموعة باحثين: معجم أعلام الإباضية، المجلد الثاني، ترجمة رقم ٣٥٧، م.س، ص٣٣٩.

إلى مصر بعد أن كثر إقبال الطلاب على الدراسة بالأزهر الشريف، ورغب في الانتظام بالمدرسة الإباضية بحي طولون التي تؤمن لمرتادها السكن والطعام، وغذاء الروح والعقل، بما حفلت به من علماء أجلاء وكتب نفيسة.وكانت تعج بعشرات الطلاب من جربة وميزاب وجبل نفوسة، فرحل إلى القاهرة وسكن وكالة الجاموس سنة ١١٣٠هـ/ ١٧١٩م. وحضر دروسا بالأزهر وواظب على حلقات مدرسة الوكالة، وقد أكد بنفسه تلقيه العلم بمصر حيث قال: «وسمعت من بعض فقهاء قومنا بالأزهر تصوير الكسب وتمثيله في الحس بأن يمسك شخص شيئا ثقيلا بيده، ويضعه فوق رأس صبي ويأمره بالقيام به، فيظن الصبي أنه هو الذي رفعه، مع أن الرافع له في الحقيقة من كان الشيء في يده»[١]. كما أشار في موضع آخر إلى ما يؤكد سفره إلى مصر في نفس الحاشية: «حفظت من بعض الفقهاء حين كنت بمصر، أنه اشتهر بين الطلبة أن المقلد في الفروع إذا سئل عما يعتقده تبعا لإمامه وما يعتقده في غيره من المجتهدين فإنه يقول: «ما ذهب إليه إمامه صواب محتمل للخطأ، وما ذهب إليه غيره خطأ محتمل للصواب»[٢] ولما امتلأ علما تصدر للإشعاع والتدريس بمدرسة الوكالة، وترصد المصادر تردد عدد من الطلبة على حلقته للاستفادة من علمه وفتاواه وأجوبته. ومن أشهر تلاميذه أبناؤه:محمد وعلي ومهني، وسليمان الشماخي وعيسى الباروني، ويحيى بن صالح الأفضلي[٣] وله مؤلفات عديدة أكثرها حواش، وردود، ورسائل متبادلة مع وجهاء من تونس وطرابلس ، ولا تزال أغلب تصانيفه مخطوطة ومن أهمها:

أ -حاشية على أصول الدين للشيخ تبغورين الملشوطي، وقد حققها حمو الشيهاني

ب - حاشية على تفسير الجلالين.

ت - حاشية على شرح الجهالات لأبي عمار عبد الكافي

ث - حاشية على شرح الويراني للنونية أبي نصر الملوشائي.

ج - حاشية على شرح مختصر العدل والإنصاف للشماخي في أصول الفقه ولم يتمه.

ح - حاشية على كتاب الأحكام للجناوني.

(١) انظر: حاشية المصعبي على شرح الويراني للنونية، (مخطوط بحوزتي).
(٢) سالم بن يعقو: تاريخ جزيرة جربة، م.س ،ص١٣٢.
(٣) المرجع نفسه، ص١٣٥.

خ – حاشية على متن الديانات لعامر الشماخي في التوحيد.

د – حاشية على كتاب الفرائض الجيطالي.

ذ – رسالة في الوصايا والحقوق كتبها جوابا للشيخ شعبان القنوشي.

ر – رسالة في تنجيس أبوال الحيوانات.

ز – رسالة إلى علي باشا بن محمد باي تونس في الدفاع عن شهادة الإباضية.

س – رسالة إلى أحمد باشا والي طرابلس ردا على الطاعن في شهادة الإباضية.

ش – شرح منظومة الذرائع.

ص – فتاوى وأجوبة لو جمعت لكونت مجلدا ضخما.

وبعد نشاط حافل بالعطاء في مصر، قفل راجعا إلى جربة ليتصدر مجالس التدريس في مساجدها، ويستقر بالجامع الكبير، ويصبح رئيس مجلس الحكم ومفتي الجزيرة وكبير علمائها، وتعامل مع الحكام والأمراء بكرامة وجرأة في الحق فنال هيبة واحتراما، واعتبر زعيما وممثلا للإباضية في المغرب، وكان حسن الخط خبيرا بالكيمياء والفلك. توفي في صفر سنة ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م[١].

٦ – **الشيخ عمرو بن رمضان التلاتي** (أبو حفص): (مدرّس بالوكالة وبالأزهر ومؤلّف)

ولد عمرو بحومة تلات جربة –وإليها تنسب أسرة التلاتي– وتلقى العلم قبل مغادرته الجزيرة على الشيخ أبي الربيع سليمان الحيلاتي، ثم سافر إلى مصر مع عائلة الغول (هي من قلالة) دون أن يعلم أهله، مخافة أن يعترضوا على سفره، وبعد استقراره بمصر، بدأ بحضور حلقة الشيخ محمد بن قاسم البلاز حيث صرح بذلك بنفسه: «والذي سمعته من شيخي محمد بن قاسم البلاز..»، ثم تولى التدريس بعد ذلك بمدرسة وكالة الجاموس بطولون، وبين تلاميذه نجد علي بن يوسف المصعبي، ورمضان بن أحمد الغول الجربي، ويحيى بن صالح الأفضلي الميزابي، وسليمان بن أحمد بن سعيد بن أحمد الجزار الذي كان ينسخ لشيخه التلاتي العديد من الحواشي.، كما تشير بعض المصادر إلى أنه كان يتطوع بإلقاء دروس في الأزهر الشريف[٢]، وكان كثير الشكوى من الفقر، وبقي أعزب لم يتزوج، كما اشتهر

(١) مجموعة باحثين: معجم أعلام الإباضية، مجلد ٤، ترجمة ١٠٦٩، ص١٠٣١.

(٢) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، م.س، ص١٣٨. وفرحات الجعبيري: البعد الحضاري، م.س، ص١٦١.

باستباحة تعاطي السعوط، مما سبب له تنافرا وجفوة بينه وبين معاصريه من علماء وطلاب منهم تلميذه رمضان بن أحمد الغول الذي عاتبه على ذلك بقصيدة.[١]

وإلى جانب التدريس وإقامة الحلقات، نبغ في التأليف فأكثر هو أيضا من الشروح والمختصرات والحواشي، وقد سادت ظاهرة التحشية والاختصار والشرح الفترة من القرن التاسع إلى الثاني عشر الهجري، وذلك لدى علماء مختلف المذاهب وفي شتى الفنون، حيث قلّ الإبداع والتأليف الذاتي، واكتفى المعلقون بالشرح لما سبق، ووضع الحاشية عليه أو اختصاره.ومن أسباب هذه الظاهرة:كثرة ما ألف في السابق، وحاجة تلك المؤلفات إلى التبسيط وفك رموزها وإشكالها، وحل ما غمض من ألفاظها ومعانيها، وشرح المتن الصعب أو اختصاره، وقد صنف التلاتي في كل هذه الأنواع؛ إذ نجد له الشرح والتعليق والمختصر والحاشية، وهو وإن لم يأت بالجديد لكنه بعث نفسا في روح التراث، ورغم قدح معاصريه في سيرته، فقد دافع باستماتة عن العقيدة، واستوعب في مؤلفاته قضايا الأصول، واصطبغ شرحه للمتن العقدي بنزعة تعليمية تؤكد صدورها عن شيخ خبير، تداول عليه الطلاب من مستويات عدة فراعى الفروق الفردية والتفاوت بين الحضور.فلم يقتصر على التحليل الأصولي للقضية أو العقدي؛ بل ينطلق من الشرح اللغوي ثم الإعراب ثم يتوسع في تلخيص المعنى المراد من المتن شعرا كان أو نثرا، كما يتعرض للشرح البلاغي في جل مؤلفاته ويعبر عن ذلك بقوله «وحاصل معنى البيت وزيادة» . كما يلجأ أحيانا إلى طرح القضية بمنهج يعتمد السؤال والجواب ليسهل على المتعلم رد الحجة بمثلها.[٢] ويحيل التلاتي على مصادر كثيرة تؤكد وجودها في مكتبة الوكالة فهي تحت تصرفه وقد أفادت الحركة العلمية بمصر وكذلك في جربة بعد نسخها وأخذها إلى الجزيرة، واللافت للنظر أن نظام الوقف تدخل في توفير تلك الكتب ودعم حركة النسخ دون مدد من سلطة حاكمة؛ بل بمجهودات أفراد الجماعة من علماء وأغنياء وقفوا أموالهم وعلمهم على سكان الوكالة. خَلَّف التلاتي تراثا ضخما نذكر أهم ما أشارت إليه المصادر المطبوع منه أو المخطوط، والموجود منه أو المفقود:

أ – كتاب (مقدمة التوحيد) وقد شرحها ثلاث مرات بصفة مطولة ومتوسطة ومختصرة: (نظم التحقيق في عقود التعليق) مطول، (العقد النضيد على نكتة التوحيد) وسط، (عمدة المريد لنكتة التوحيد) مختصر.

ب – (اللؤلؤة المضيئة على متن العقيدة) وهو مخطوط.

(١) نفس المصدر والصفحة، (القصيدة مخطوطة بحوزتي).

(٢) فرحات الجعبيري: البعد الحضاري، م.س، ص١٨٢.

ت – خلاصة من نزهة (تحفة الأديب وريحانة اللبيب) وهو في الأدب والأخلاق.

ث – كتاب رفع التراخي على مختصر الشماخي في أصول الفقه.

ج – اللآلي الميمونية على المنظومة النونية شرح لقصيدة أبي نصر التي مطلعها:

سلام على الإخوان في كل موطن بنجد وخيف والسهولة والحزن

ح – الأزهار الرياضية على المنظومة الرائية شرح قصيدة أبي نصر التي مطلعها:

سما من سما بالجد والعزم والصبر وسهر الليالي والسرى والتهجر

خ – شرح أصول الدين حوى الإيضاح والتبيين (مطول كما يوحي عنوانه).

د – مرآة الناظرين في أصول الدين (هو عنوان وضعه مؤلفو معجم أعلام الإباضية لنفس الكتاب السابق) .

ذ – نخبة المتين شرح أصول الدين (هو مختصر).

ر – روضة المشتاق وزهرة الإشراق (مخطوط في الأدب والاجتماع).

ز – الفتح المبين في القول المتين.

س – حاشية اللآلي المنظومات في عقد الديانات لعامر الشماخي.

ش – شرح تبيين أفعال العباد لأحمد بن محمد بن بكر الفرسطائي.

ص – كتاب الجملة وتفسيرها.

ض – كتاب التحف.

ط – تعليقات على شباك بن هائم في المناسخات من الفرائض.

ظ – إعراب المنظومة الخزرجية في النحو (مخطوط).

ع – حاشية على شرح الرسالة العضدية في آداب المناظرة (مخطوط).

غ – ديوان شعر التلاتي (أربعة وعشرون ألف بيت)[1].

(١) مجموعة باحثين: معجم أعلام الإباضية ج٣، ترجمة ٦٨٧، ص٦٦٣. وفرحات الجعبيري،نفحات من السير، ج٥، م.س، ص٩٩.

ف – كتاب الفتح المبين بالمقوال المتين (مخطوط دار الكتب المصرية رقم ٢٢٦٦١ ب، ١١٣هـ/ ١٩٤٤م).

ق – نتيجة الأفكار في تعليق عقيدة الأبرار (مخطوط بمكتبة آل يدر بن يسجن).

كان الشيخ التلاتي شديد التواضع عند الإشارة إلى نفسه في آخر تأليفه حيث يقول: (تأليف العاجز الفقير)، أو في أول مصنفه:يقول راجي عفو ربه الجليل، عمرو التلاتي الذليل، أو يصف نفسه بأنه أسير الذنوب والأوزار؛ بينما يخلع عليه تلاميذه ومحبوه ألقابا مشرفة مثل: الشيخ الإمام العلامة الهمام أوحد الأفاضل الشيخ زين الدين عمرو بن رمضان التلاتي الجربي، أو الإمام المدقق الهمام المحقق، عمدة المجتهدين؛ لأنه كان آية في جميع الفنون من علم المعقول والمنقول. توفي سنة ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م.

٧- **الشيخ علي بن يوسف بن محمد المصعبي الجربي:** (ت ١١٨٧هـ): (مدرّس بالوكالة)

ولد الشيخ (أبو الحسن) بجربة، وأخذ العلم عن والده بمدرسة الجامع الكبير، ثم رحل إلى القاهرة للاستزادة من العلم الشرعي في الأزهر ولدى علماء المدرسة الإباضية بطولون، فسكن الوكالة، وتحلق على الشيخ عمرو بن رمضان التلاتي الجربي، فكان طالبا نجيبا وحاذقا أديبا، ومساعدا موفقا في إقامة حلقات الدرس والنسخ.اشتهر بنظم الشعر، ونسخ الكتب إذ قال عنه الشيخ سعيد بن تعاريت: «رأيت بخطه حاشية المحشي على الجامع الصحيح، وكتاب القواعد، وعلى كتاب الإيضاح، وحاشية والده على كتاب تبغورين».وبعد جهد متواصل في تحصيل العلم، رجع إلى جربة ليشتغل بالتدريس في مساجد الجزيرة ومدارسها[١].

٨ – **الشيخ علي بن سالم بن بيان اليديسي الجربي** (أبو الحسن): (مؤلِف وناسخ)

ولد بحومة الأرباح بجربة سنة ١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م وسكنت أسرته قرب غار مجماج[٢] (وهو موضع اجتمع فيه علماء إباضيون لتأليف جماعي سموه الديوان)، تردد في صغره على كتّاب الحيّ، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة بالجزيرة، ثم التحق بالجامع الأزهر في مصر وبالمدرسة الإباضية بوكالة الجاموس حيث عاصر الشيخ أبا عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستة القصبي الجربي السدويكشي المحشي، شيخا للحلقة فكان من أنجب تلاميذه، وأصبح

(١) سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة،، م.س، ص١٣٨- ١٣٩.

(٢) موضع غربي الرياض جربة. انظر: الحيلاتي، علماء جربة، ص ٧٥.

عضده الأيمن، واهتم بمؤلفات أستاذه فرتب حواشيه وجمع متفرقها وطابق بين نسخها وموادها الأصلية، وبذل جهودا جبارة للحفاظ عليها ولولا اهتمامه بجمعها لضاعت وحرم الناس من مكنونات علومها وكنوز معارفها.

وكان الشيخ علي نساخا ماهرا جميل الخط لا يجد كتابا للإباضية إلا نسخه، وتزخر مكتبات جربة ووادي ميزاب بمنسوخاته لكتب قيمة ومنتقاة.استقر في الوكالة طالبا جادا ومستمعا واعيا يقضي معظم أوقاته في نسخ كتب شيخه، ويجمع ما يقع تحت يده من مصنفات الشيوخ الجربيين بمصر، ويعود إليه الفضل في جمع الحواشي الثلاث على كتاب شرح الجهالات لكل من العلماء محمد بن عمر بن أبي ستة، وسليمان بن أحمد بن أبي ستة، وأبي زيد بن أحمد بن أبي ستة، ولم يكتف بالنسخ بل كانت له تصانيف نثرا وشعرا كلها مخطوطة، بعضها موجود وبعضها مفقود، من أهمّ مصنفاته :

أ – رسالة في التوحيد نسبها إليه الشيخ سعيد بن تعاريت الجربي، وقد علق عليها شيخه المحشي.

ب – رسالة قيد فيها بعض حوادث جربة وأحوالها، وما وقع فيها منذ النصف الثاني للقرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي إلى تمام سنة ١١٠٠هـ/ ١٦٨٩م وهي مفقودة.

ت – أسئلة كثيرة وجهت إلى شيخه المحشي مرفقة بالأجوبة

ث – أشعار ومنظومات منها مرثية سينية لشيخه المحشي.

ج – فتاوى تتعلق بالأوقاف والمساجد توجد منها نسخة بمكتبة آل يدر ببن يسجن غرداية.

ح – محضر اجتماع علمي انعقد بلالوت سنة ١١٠٣هـ/ ١٦٩٢م للنظر في قضية شهادة الإباضية.

توفي أبو الحسن علي بن بيان سنة ١١٢٠هـ/ ١٧٠٨ م وقبره موجود بقرية بازيم بجربة.[١] ونشط في نسخ المخطوطات ومساعدة الشيوخ في الحلقات التدريسية في هذه الفترة.

(١) سليمان الحيلاتي: علماء جربة، م. س، ص٩٦. وانظر: سعيد بن تعاريت: رسالة في تراجم علماء جزيرة جربة (مخطوط بحوزتي)، ص٥٩.

٩ - الشيخ يحيى بن صالح الأفضلي الميزابي: (تصدر مجالس العلم في ميزاب)

ولد أبو زكرياء سنة ١١٢٦هـ/ ١٧١٤م في قرية بن يسجن من وادي ميزاب، ونشأ بين أسرة متدينة تنحدر من الشيخ موسى بن فضل المعروف بـ (باسة وافضل، ت ٨٢٨هـ/ ١٤٢٥م). طلب العلم أولا في مسقط رأسه بن يسجن، ثم رحل إلى جربة في آخر النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي فتلقى العلم على عدد من المشايخ، ثم تفرغ لحلقة الشيخ يوسف بن محمد المصعبي المستقر بجربة .

وقد بقي يتعلم في جربة اثنتي عشرة سنة كان في البداية متكاسلا لكن رؤيته لنملة تصر على الصعود رافعة لنواة فتفشل ثم تكرر ذلك حتى يتحقق هدفها، جعلته يقرر بذل أقصى الجهد ويتفرغ للعلم دون التفات لأي شيء، فقد وصلته رسائل من أهله فكان لا يقرأها؛ بل يتركها في فتحة بحجرته ويسد الفتحة كي لا تحدثه نفسه بالاطلاع عليها، ولما أكمل دراسته قرأها فإذا بها من الأخبار السيئة ما لو كان فتحها عند استلامه لها لانقطع مباشرة عن الدراسة وقفل راجعا إلى بلده. ثم انتقل بعد جربة إلى مصر حيث ترصد المصادر توافد عدد من الطلاب الجربيين والميزابيين على المدرسة الإباضية بوكالة الجاموس العامرة فاستقر بها، وواظب على متابعة دروسها، كما تابع بعض حلقات الدرس بالجامع الأزهر والتزم خاصة بحضور دروس شيخه عمرو بن رمضان التلاتي، ومدحه بقصيدة تشيد بعلمه، ولم يكتف الشيخ يحيى بطلب العلم بل اعتنى باستنساخ نفائس المخطوطات - رغم رداءة خطه - واستطاع أن ينسخ عددا كبيرا، عاد بها إلى بلده لتكون نواة لمكتبة آل افضل الزاخرة بالمخطوطات الهامة، وكانت الوكالة بالنسبة لبعض الطلاب محطة تزودوا فيها بالعلم النافع، واستفادوا من نسخ الكثير من المخطوطات النادرة، ولكن دورهم في الإشعاع بدأ مع رجوعهم إلى بلدانهم.وهو ما حصل للشيخ يحيى، فقد عاد إلى ميزاب سنة ١١٥٧هـ/ ١٧٤٤م لينطلق في تأسيس حركة علمية نشطة فنادى بالإصلاح ودعا وأرشد ووجه وسدّد، وحوّل جزءا من مسكنه إلى مدرسة يلتقي فيها بكبار الطلبة ليساعدوه في النشاط الدعوي. وقد امتد تأثيره إلى بقية قرى وادي ميزاب، وبلغ وارجلان ووادي أريغ، وأثمر جهده الصادق تخريج دفعة من أنجب الطلاب منهم ابنه موسى، والشيخ ضياء الدين عبد العزيز الثميني (صاحب متن النيل)، والشيخ إبراهيم بن بيحمان، وحمو والحاج اليسجني، وأبو يعقوب يوسف بن عدون، و بابه بن محمد الغرداوي.ومن إنجازاته أيضا إلى جانب تكوين الرجال بعض الشروح مثل:شرح قصائد ابن زياد العماني، شرح على قصائد من دعائم ابن النضر، وبعض الرسائل والحواشي. كما خلف مكتبة ثرية لا تزال مركز إشعاع توارثها أحفاده من

آل أفضل.توفي في ٢٥رجب سنة ١٢٠٢هـ/ ١ مايو ١٧٨٨م عن عمر يناهز ٧٦عاما ودفن بمقبرة باسة وافضل[١].

١٠- الشيخ إبراهيم بن بيحمان بن أبي محمد بن عبد الله الثميني اليسجني: (مؤلّف)

مرّ الشيخ إبراهيم على الوكالة في طريق أداء فريضة الحج، وشارك في إلقاء دروس تثبت الجالية على الدين، وتتماسك أمام مد التعصب المذهبي، فقد ولد في بن يسجن بوادي ميزاب وأخذ مبادئ العلوم عن خاله الشيخ عبد العزيز الثميني صاحب متن النيل ،وعن الشيخ يحيى بن صالح الأفضلي العائد من القاهرة ممتلئ الوفاض بعلوم المعقول والمنقول، وسرعان ما ارتقى سلم المجد، فصار داعية يتنقل بين القرى المحيطة بمسقط رأسه، يحارب البدع، ويقاوم الجهل، وينشر العلم النافع، واستطاع أن يؤثر في عدد من التلاميذ وأن يربط صلات بكثير من العلماء في الجزائر والمغرب وعمان، وتحفظ لنا المصادر مراسلاته مع البايات والدايات - حكام الجزائر من الأتراك - باسم مجلس عمي سعيد إذ كان يشغل منصب كاتب تقاريره، وتوجد منها نسخ محفوظة بخط يده، وقد قام برحلة حجازية مر فيها على القاهرة وتوقف بوكالة الجاموس، ووصف ما تعرض له أثناء رحلته، وما صادفه من مشاكل مدة إقامته بالوكالة[٢]، ويعتبر الشيخ إبراهيم شاعرا نظم العديد من القصائد، ويمتاز نظمه بقيمته التاريخية، ولا يرقى إلى مستوى الشعر الجيد من الناحية الأدبية.

والملاحظ - كما يقول الأستاذ محمد رجب البيومي- أن «في أشعار العلماء ركاكة، وفي إنتاج الأدباء ضحالة، لكن قد يوجد من يبدع في الناحيتين ويطير بجناحين متعادلين، فيحوز قصب السبق في مضماري العلم والأدب مثل محمد الخضر حسين شيخ الأزهر».[٣]، والشيخ أبي مسلم ناصر بن سالم البهلاني شاعر العلماء وعالم الشعراء فالعلم لا يمنع الأدب.

وقد خلف كثيرا من الآثار في شتى الفنون، ومنها:

أ- تفسير آيات النور من سورة النور.

(١) مجموعة باحثين: معجم أعلام الإباضية ج٤، ترجمة رقم ١٠٠٤، ص٩٦٥. وإبراهيم أبو اليقظان: ملحق السير، م.س، ص٥٤. ومحمد علي دبوز: نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج١، المطبعة العربية، الجزائر، ط١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، ص٢٥٤- ٢٦٢. وسالم بن يعقوب: تاريخ جربة، م.س، ص١٣٩. ويحيى بو راس: محضرة عمي يحيى (مخطوط كله).

(٢) مجموعة باحثين: معجم أعلام الإباضية، ج٢، ص٢٢، ترجمة ٠١٦. وإبراهيم بيحمان: الرحلة الحجازية (مخطوط بحوزتي كله).

(٣) محمد رجب البيومي، النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، ج١، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ص٥١.

ب – تفسير سورة الفاتحة.

ت – أصداف الدرر وأكمام الزهر الموضوعة على سورة العصر (مخطوط في تفسير سورة العصر).

ث – حاشية على تفسير أنوار التنزيل وأسباب التأويل (توجد نسخة بمكتبة الاستقامة ببن يسجن).

ج – شرح موازين القسط لأبي مهدي عيسى بن إسماعيل في العقيدة (مخطوط).

ح – شرح مجموعة من الأحاديث (مخطوط).

خ – تلخيص عقائد الوهبية في نكتة توحيد خالق البرية.

د – الرحلة الحجازية (نثرا وشعرا في وصف رحلة الحج).

ذ – قصائد متنوعة: البردة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم.

ر – قصيدة في رثاء شيخه وخاله عبد العزيز الثميني.

ز – قصيدة إلى الدولاتلي حاكم الجزائر.

وكان يملك مكتبة ثرية بنفائس المخطوطات آلت إلى حفيده عبد الله بن محمد بن إبراهيم. وقد توفي سنة ١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م.

١١ – **الشيخ سعيد بن عيسى الباروني** (أبو عثمان): (مدرّس و جامع مخطوطات)

ولد الشيخ سعيد بقرية (جريجن) من جبل نفوسة بليبيا، وأخذ مبادئ اللغة وحفظ القرآن مبكرا في الكتّاب بمسقط رأسه، ثم ارتحل إلى مصر للتبحر في العلم بالجامع الأزهر، فانتظم في حلقاته وتفوق في علمي المعقول والمنقول، وبعد استكمال الدراسة بالأزهر اضطلع بالتدريس وتفرغ للتعليم بالمدرسة الإباضية بحي طولون بالقاهرة، وتخصص في علوم الشريعة، وجمعت حلقته طلابا وافدين من جربة وميزاب وجبل نفوسة ومن سلطنة عمان[1]. وأقام الشيخ بالقاهرة مدة عشرين سنة تواصل فيها عطاؤه للطلاب كما جمع مخطوطات كان حريصا على نسخها بخطه الجميل، ثم قرر العودة إلى قريته وأدى هناك

(١) سعيد بن يوسف الباروني مراسلة بتاريخ ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٢م، بعث فيها معلومات عن المكتبة البارونية، (بحوزتي).

واجبه، فباشر التدريس بها حتى دعي إلى زيارة جربة، فلبى الطلب وطاب له المقام خاصة بعد إلحاح أهلها عليه للاستقرار بها وترحيبهم به وإكرامهم له، فاستجاب لدعوتهم وأقام بمدرسة جامع أبي مسور اليهراسني، يلقي الدروس ويزكي النفوس، فأقبل الجربيون عليه، مما شجعه على الانتظام بالجامع بعد أن تعطلت المدرسة بوفاة شيخها سليمان بن محمد الشماخي في الحج، وتسامع الإباضية بحلقته فهبوا للالتحاق بها من أطراف الجزيرة ومن جبل نفوسة حتى جاوز عدد الطلاب المائة. كما قام بمهمة خطيب الجمعة بجامع الشيخ بحومة السوق حيث كان يحضرها عامل الجزيرة من أسرة ابن عياد حاكم الجزيرة، وكان الشيخ ينصحه ويحذره من عاقبة الظلم، وذاع صيته في المناظرة بعد أن مر بجربة الشيخ المصري أحمد السناري فوجده متبحرا في المنطق قوي الحجة، واعترف له بسعة العلم والتفوق.

ويعدّ المؤسس الحقيقي للمكتبة البارونية بجربة؛ فإلى جانب الكتب التي اشتراها ونسخها بوكالة الجاموس ثم عاد بها إلى جربة فصارت نواة للمكتبة البارونية، فقد ضم إليها كتبه التي جلبها من جبل نفوسة، ثم نماها بشراء مكتبة قريبه الشيخ موسى بن علي الباروني، وتوارثها أبناؤه من بعده، واستمروا على رعايتها، وإثرائها ولا تزال زاخرة بالمخطوطات إلى الآن بفضل الله.

وقد كان مرجعا للفتوى في زمانه، وتحمل مسؤولية العزابة وواجهته صعوبات جمة، كما يذكر تلميذه سعيد بن تعاريت الصدغياني بسبب اختلاف الكلمة، والاعتداد بالرأي يقول صلى الله عليه وسلم: (ثلاث مهلكات: شح مطاع وهوى متبع، وإعجاب كل ذي رأي برأيه)[(١)]. ولم يثبت أنه خلف مصنفات، لكنه ربى رجالا حملوا المشعل من بعده ومن أهم تلاميذه: أبو العباس أحمد بن سليمان الباروني، وأبو زكرياء يحيى بن عمر الباروني، وسعيد بن أيوب الباروني وسعيد بن علي بن تعاريت الجربي الصدغياني وغيرهم. وبعد جهاد في التدريس، وخدمة العلم، ونسخ الكتب، وتوفيرها قضى الشيخ سعيد سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٨م ودفن بمقبرة الأسرة بجوار الجامع الكبير بالحشان حيث يرقد الشيخ الجيطالي والنميلي والمصعبي[(٢)].

١٢- الشيخ عبدالله بن يحيى الباروني: (و١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م-ت١٣٣١هـ/ ١٩١٣م):
(مدرّس بالوكالة ومتصدّر لمجالس العلم في بلاده)

(١) سليمان بن أحمد الطبراني: المعجم الأوسط، المجلد ٥، دار الحديث القاهرة، ط١، ١٩٩٦م، باب من اسمه محمد حديث رقم ٥٤٥٢، ص٤٨٦.

(٢) الجيطالي هو الشيخ إسماعيل صاحب القواعد والقناطر، والمصعبي سبقت ترجمته.

ولد (أبو سليمان) في قرية كاباو بالجبل الغربي من نفوسة بليبيا في سنة ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م تقريبا وذلك بالاعتماد على تعليق للشيخ أطفيش يثني به على الباروني (..هو عالم وورع نفوسة، وأظنه تربي) والمعلوم أن تاريخ ميلاد الشيخ أطفيش كما حدده المؤرخ الجزائري الشيخ دبوز هو ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م.[١] وليس بين أيدينا ما يميط اللثام عن فترة صباه وطفولته ولا عن بدايات دراسته إلا ما أشارت إليه مذكرات يوسف بن أيوب الباروني أن كتّابا في كاباو كان يعلّم فيه القرآن إبان طفولة الشيخ عبد الله ولعله شرع في تلقي العلوم فيه، وتنقل في قرى الجبل يشبع طموحه ويروي غليله، ثم سافر إلى جربة بتونس في سن مبكرة، واستقى منها ما يتناسب مع مستواه العقلي وانتظم في حلقات العلم بالجامع الكبير، وأتيح له أن يأخذ شيئا من علومها العقلية والنقلية.

ومن أبرز شيوخه الذين أثّروا في تكوينه وبناء شخصيته:شيخه أبو عثمان سعيد بن عيسى الباروني نزيل جربة.ثم انتقل الشيخ عبد الله إلى القاهرة ليرتشف من مناهل العلم بالأزهر الشريف، وليلتحق بمدرسة وكالة الجاموس التي تعج بالطلاب من جربة وجبل نفوسة وميزاب.

وقد كان من أقرب رفاق دراسته الشيخ سعيد بن قاسم الشماخي، والشيخ أبو زكرياء يحيى بن أيوب الباروني الكاباوي، ولم تشر المصادر إلى مدة استقرار الشيخ بمصر كما لم تفصل القول عن شيوخه هناك سوى ما ذكره صديقه سعيد الشماخي في قصيدة يثني فيها على شيخهما إبراهيم السقا الذي سماه البحر:

بأخصب ربع قد مضى حقب لنا	بأزهر مصر والزمان مرونقا
نغوص على در المعاني ونجتني	ثمار رياض السعد من بحرنا السقا

كما نجد إشارة صريحة في ديوان الباروني إلى أنه بعد تشبعه بالتحصيل، واكتمال ملكاته وأدواته قام بأعباء التدريس، وتصدى لتعليم الطلبة المبتدئين، واحتل مجلس الموجه والمربي لمن دونه، فقد نظم قصيدة بمناسبة ختم تدريسه لكتاب النيل مع طلبته بوكالة الجاموس فقال:

وأجل الأيام عندي سرورا	وحبورا وبهجة وجمالا
يوم ختم كتاب نيل المعاني	فيه نلت المنى وتهت دلالا

(١) محمد علي دبوز: نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج١، م.س، ص٢٨٩.

ويلاحظ على أشعاره الشكوى من الاغتراب، والحنين إلى الوطن مما يشير إلى طول مدة إقامته بمصر، مستكملا للدراسة بالأزهر ثم معلما بالمدرسة الإباضية، ثم ختم رحلته المشرقية بأداء فريضة الحج، ورجع إلى بلاده ليطبق منهجه الإصلاحي، وينشر العلم الشرعي، بدءا بالقرآن الكريم، وارتقاء بأذهان الطلاب تدريجيا إلى دراسة الكتب المتقدمة المتناسبة مع قرائحهم وفهمهم.ومن أكثر الطلبة استفادة من علم الشيخ:أبناؤه الثلاثة سليمان، ويحيى، وأحمد، والشاعر الأديب عمرو بن عيسى التندميرتي، وسليمان الجادوي الآجيمي الجربي صاحب جريدة مرشد الأمة، وأبو زكرياء يحيى بن عيسى الباروني، وغيرهم كثير [(١)].

١٣- **الشيخ سعيد بيك بن قاسم الشماخي**: (قنصل تونس بمصر، وواقف للكتب والأموال)

ساعد أبو قاسم الشماخي رفيق دربه الباروني في الاهتمام بطلبة الوكالة رعاية وتربية وتوفيرا للكتب، وكانا زميلين في الأزهر الشريف، وتعتبر أسرة الشماخي عائلة عريقة بجبل نفوسة برز منها الشيخ أبو ساكن عامر بن علي الشماخي(ت ٧٩٢هـ/ ١٣٨٩م)، والشيخ أبو العباس أحمد بن سعيد الشماخي(ت ٩٢٨هـ/ ١٤٢٩م) والظاهر أن فرعا من العائلة هاجر إلى جربة وآثر اتخاذها موطنا، فاستقر البعض بقرية آجيم، والبعض الآخر في قرية القشعيين.و تسكت المصادر عن تاريخ مولد الشيخ سعيد ومكانه وفترة طفولته ونشأته، لكن الراجح أنه جربي؛ لأنه عيّن قنصلا لتونس في مصر ووكيلا عاما للدولة التونسية يهتم بأفراد الجالية وشؤونها الاقتصادية والسياسية، ولن تختار تونس ممثلا لها من غير رعاياها، وتتمثل مهمة القنصل في رعاية حقوق دولته، وتجارتها والدفاع عن رعيتها لدى الدولة الأخرى، فمرتبته دون الوزير المفوض، وأقل من مرتبة السفير.إنه تمثيل تجاري، وسياسي، وقانوني.

واشتهر بالجمع بين الإقبال على طلب العلم بالأزهر، وبين الاهتمام بالسياسة بحكم منصبه كقنصل، كما عرف بمواقفه المعارضة للثورة العرابية، واتخذه الخديوي توفيق باشا مستشارا، ورافق بالقاهرة الشيخ عبد الله بن يحيى الباروني فدرسا معا في الأزهر وفي مدرسة الوكالة بطولون، وقد أرسل خطابا يتذكر فيه تلك الأيام الحلوة فقال:

بطولون طورا نقتطف زهر ديننا ... وأكمام روض نوره يتفتح
وبالأزهر المعمور طورا نحاول ... كنوز معان السعد تأبى فتنجح

وكان شديد العارضة قوي الإرادة مهابا، وتربطه علاقات جيدة برجالات مصر وبعدد من

(١) علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ، ج٢، م.س، ص١٣١. وانظر: محمد مسعود جبران: الشيخ عبد الله الباروني/ دراسة في أخباره وآثاره كلية اللغات، جامعة الفاتح، طرابلس.

علماء الإباضية مثل الشيخ إبراهيم بن بكير حفار، والشيخ صالح بن عمر لعلي، ومحمد بن ناصر العلوي. ولم يتول الشيخ سعيد التدريس، لكنه وقف الكتب والأموال على طلبة الوكالة، ومما وقف حاشية المصعبي على النونية التي كتبها جده سليمان بن محمد الشماخي، واقترح إنشاء مطبعة بالقاهرة يخصص ريعها لإنفاقه على الطلبة، كما خطط لإحداث مرحلة للدراسات العليا يكمل فيها الإباضية تعليمهم بمصر، لكن المشروع الطموح لم يتحقق، وقد توفي بمصر دون أن يعترف بالاستعمار الفرنسي لتونس، وذلك أوائل القرن الرابع عشر الهجري / العشرين الميلادي[1].

١٤- **الشيخ محمد بن يوسف الباروني**: (صاحب المطبعة البارونية، وناظر بوكالة الجاموس)

لم يتخلف عن تنمية النشاط الثقافي بالوكالة إشرافا وتوعية وطباعة لكل نافع من الكنوز المخطوطة، والإصدارات المفيدة، وأصل العائلة البارونية من عُمان كما يذكر الشيخ سليمان باشا الباروني، ثم استقرت بجبل نفوسة، ونظرا لقرب جزيرة جربة من الجبل فقد دأبت بعض الأسر على التنقل بينهما، وطاب المقام لبعضها ففضلت الاستقرار بالجزيرة، فمنذ القرن العاشر نجد محمد بن زكرياء الباروني (ت ٩٩٧هـ/ ١٥٨٩م) القلعاوي سكنا، اليفرني نشأة، يسافر إلى جربة ليدرس بها ويؤلف (نسبة الدين) نظما ونثرا و(رسالة احتلال الأسبان لجربة)[2]، ونجد عيسى بن قاسم الباروني يتلقى العلم على يوسف المصعبي في القرن الثاني عشر الهجري، كما نجد أبا عثمان سعيد بن عيسى الباروني مؤسس المكتبة البارونية بجربة في القرن الثالث عشر الهجري يستقر بها.

أما الشيخ محمد فقد ولد بجبل نفوسة بليبيا وتلقى العلم عن والده يوسف وغيره من شيوخ نفوسة في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، ثم ارتحل إلى القاهرة ليزداد في تحصيل علم المعقول المقرر بالأزهر الشريف. وهناك أسّس المطبعة البارونية الكائنة بشارع الجدرية بمصر المحروسة المحمية، والتي أثرت المكتبة الإسلامية بطبع أمهات المصادر الإباضية[3]. وأفادني الدكتور محمد علي حنبولة نقلا عن الشيخ عبد الله الفرسطائي الذي كان بوكالة الجاموس من ١٩٣٧م إلى ١٩٥٢م[4] أن الشيخ محمد الباروني صاحب

(١) مجموعة باحثين: معجم أعلام الإباضية، ج٣، ترجمة رقم ٤٠٦، ص٣٨١ و٣٨٢.
(٢) المرجع نفسه: ج٤، ترجمة رقم ٨١٦، ص٧٨٩ و٧٩٠.
(٣) المرجع نفسه: ج ٤، ترجمة ٨٦٠، ص ٨٣٢ و٨٣٣.
(٤) محمد علي حنبولة : رسالة جوابية بتاريخ ١٩ / ٨ / ٢٠٠٣م، (بحوزتي).

المطبعة البارونية بمصر تولى الإشراف على الوكالة، وكان ناظرا عليها يسير شؤون أوقافها، واشترك مع سليمان بن مسعود المجدلي القاطن بمصر في طباعة كتاب الإيضاح وحاشيته في(٢٥جمادى الثانية ١٣٠٥هـ / ١٩٢١م).

١٥- الشيخ قاسم بن سعيد بن قاسم بن سليمان بن محمد الشماخي العامري: (مؤلف وصحفي)

ولد بمصر لأبوين كريمين حضرا من جربة بتونس، وأصلهما من يفرن بليبيا، كما ذكر هو نفسه في ترجمة موجزة لحياته فقال: (العبد الفقير قاسم الشماخي بن الوجيه الأصل الورع العلامة النبيل السيد المرحوم الشيخ سعيد بيك الشماخي بن العالم الفاضل المحقق الكامل السيد قاسم الشماخي بن كريم الأصل الحسيب المرحوم السيد الشيخ سليمان بن محمد الشماخي طيب الله ثراهم وجعل الجنة مثواهم، فقد أعقبني والدي المرحوم بمصر القاهرة في شهر ربيع الأول سنة أربع وسبعين ومائتين وألف من الهجرة النبوية....... بعد أن قدم من بلاد المغرب وطنه ومسقط رأسه للتزود من العلم الأزهري علاوة على النصيب الذي تلقاه عن المرحوم والده بالبلد سنة ١٢٥٨هـ / ١٨٣٧ م، وأقبل رحمه الله على العلم بالجد والاجتهاد حتى تضلع في جميع العلوم العربية والشرعية).[1] ترك بصمات واضحة على نشاط الوكالة، وعاصر آخر العهد التركي، وارتبط بعلاقة أخوة في الله مع الأديب مصطفى بن إسماعيل المصري توجت بمصاهرة، إذ تزوج مصطفى بنت قاسم، وعملا معا في الصحافة حيث أنشأ الشماخي مجلة «نبراس المشارقة والمغاربة»، وتولى مصطفى رئاسة تحريرها، ووقفا معا ضد البدع والجمود الفكري وساندا الإمام محمد عبده في إصلاحاته وحركته. وتَمَثَّل نشاطه في التوعية من خلال الصحافة والتأليف، فقد خَلَّف الشيخ قاسم الشماخي عدة مؤلفات منها:

أ - سرد الحجة على أهل الغفلة ألفه سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م.

ب - الحكمة في شرح (رأس الحكمة) لصاحبه عثمان كمال الدين.

ت - الظهور المحتوم في الردّ على العلامة الأزهري طموّم،وقد ألفه في عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م.

ث - القول المتين في الرد على المخالفين. أتمه سنة ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م وهو مطبوع.

(١) قاسم الشماخي: سرد الحجة على أهل الغفلة، المطبعة الإبراهيمية بالإسكندرية، ١٣٠٩هـ، ص٨٨.

ج – بغية الطالب فيما يحتاج إليه الكاتب.[1] توفي سنة ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م.

١٦– **الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد أطفيش الميزابي**: (صحفي وناظر ومدرس ومؤلف)

ولد في بن يسجن حوالي ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٦م وانحدر من أسرة كريمة عريقة، أخذ حظه من القرآن العزيز ثم مبادئ العلم عن قطب الأئمة الشيخ محمد أطفيش بمسقط رأسه ثم ارتحل إلى تونس في سنة ١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م ليلتحق بجامع الزيتونة، ويساعد في إدارة البعثة العلمية الميزابية. عرف بالحزم والإخلاص في أعماله مما عرضه لبعض المشاكل مع الاستعمار الفرنسي الذي أصدر حكما بنفيه من تونس، فاختار مصر وذلك سنة١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م والتقى في القاهرة بعدد من الشخصيات المؤثرة علميا وسياسيا، فاكتسب تجارب مشرقية وعرض الخبرة المغربية ومد جسور التعارف مع الجميع. وإلى جانب نضاله الوطني في مقارعة الاستعمار نشط أبو إسحاق في ميدان الحركة الإسلامية، والساحة الثقافية والعلمية، واستطاع بحكم عمله في دار الكتب المصرية أن يحقق كثيرا من تراث الإباضية، ويحسن عرضه.

و يعتبر أبو إسحاق من أبرز أساتذة الوكالة ومربيها، ومن أنشطته مع أفراد الجالية الإباضية بمصر:

– إلقاؤه لدروس عامة يرشد بها الحاضرين إلى الثبات على نهج الاستقامة، ويحثهم على طلب العلم النافع، وقد يستقبل الطلبة في بيته بالمطرية يؤنسهم في غربتهم.

– توليه مسؤولية الأوقاف الإباضية بمصر بتكليف من السلطة المصرية فآلت إليه أغلبها ومنها وكالة الجاموس ومكتبتها [2].

– علاقات ودية مع شيوخ الأزهر يسألهم [3] عن تغيير أسلوب التعليم ومناهجه، وعن إصلاح الأروقة، وعن تغيير الجراية المتمثلة في أرغفة توزع على الطلبة والعلماء وقفا يوميا إلى نقود بدلا منها،فيجيبه الشيخ المراغي: «نعم وذلك أصون لكرامة أهل العلم وأرفع لشأنهم»، ويناقشه:«ألا يعد ذلك بمثابة تغيير للوقف ؟» فيقول الشيخ: «للحنفية في الوقف وجهان إن شاء القائم أعطى عين الموقوف، وإن شاء أعطى

(١) عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ج٢ ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ص٦٤١.
(٢) محمد علي حنبولة: مراسلة سابقة، و مراسلة محمد الحاج ناصر ردا على أسئلتي بتاريخ ١١/ ٤/ ٢٠٠٣م، الرباط.
(٣) أبو إسحاق أطفيش: مجلة المنهاج، السنة الرابعة، عدد ١٣٤٧هـ، الأزهر الشريف، ص٣٢.

قيمته، فأخذنا بالقول الثاني رعاية للمصلحة» .

- تأليف عدد من الآثار وتحقيق كثير من كنوز التراث المخطوط الإباضي وغير الإباضي أهمها :

أ - الدعاية إلى سبيل المؤمنين طبع بمصر المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٢٣م/ ١٣٤١هـ.

ب - موجز تاريخ الإباضية (مخطوط).

ت - المحكم والمتشابه (مخطوط).

ث - رسالة الفرق بين الإباضية والخوارج (مطبوع).

ج - رسالة عصمة الأنبياء (مخطوط).

ح - النقد الجليل للعتب الجميل (مطبوع).

خ - تحقيق: تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان للسالمي في جزأين (مطبوع).

د - تحقيق: ثلاثة أجزاء من (شرح النيل) لامحمد بن يوسف أطفيش (مطبوع).

ذ - تحقيق: جامع أركان الإسلام للخروصي (مطبوع).

ر - شامل الأصل والفرع للقطب (مطبوع).

ز - تحقيق أجزاء من (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي.

س - تحقيق (الذهب الخالص) للقطب في الفقه (مطبوع).

ش - تحقيق شرح عقيدة التوحيد في أصول الدين (مطبوع).

ص - تحقيق كتاب الوضع للجناوني (مطبوع).

ض - تحقيق (مسند الإمام الربيع) في الحديث (مطبوع).

ط - إصدار مجلة المنهاج (من ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م إلى ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م).

وقد قامت جمعية التراث بجمع أعدادها ووضع فهارس متنوعة لمحتوياتها، وهي تنتظر

النشر، ولعل الله ييسر ذلك قريبا إن شاء الله[1]، كما قام برحلات إلى زنجبار وإلى عمان وإلى أمريكا (في سبيل القضية العمانية)، وشارك في مؤتمر القدس الشريف ١٩٣١م/ ١٣٤٩هـ. وكان في كل رحلاته مستمسكا بأصالته وسلوكه الإسلامي[2]. توفي رحمه الله في ٢٠ شعبان ١٣٨٥هـ/ ١٣ ديسمبر ١٩٦٥م ودفن في مقبرة آل الشماخي بالقاهرة.

١٧- **الشيخ سليمان باشا الباروني**: (المجاهد بالسيف والقلم)

الصحفي البارز والشاعر المبدع والمجاهد بالسنان والبيان ولد بمدينة جادو في جبل نفوسة بليبيا سنة ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠م، من أسرة كريمة مشهورة بالعلم والحكمة سواء في طرابلس أو جربة، تلقى مبادئ العلوم عن والده عبد الله، ثم أرسله سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م إلى تونس ليزداد تبحرا في جامع الزيتونة المعمور، ثم سافر إلى مصر عام ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م ودرس بالأزهر الشريف ثلاث سنوات وهي فترة قصيرة شارك فيها بجريدة الأسد الإسلامي في رفع درجة الوعي الديني والحس الوطني، فالدين والوطن توأمان متلازمان، ثم ارتحل إلى وادي ميزاب ودرس على الشيخ امحمد بن يوسف أطفيش من ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م واستمر أيضا ثلاث سنوات، تحدث عنه أبو القاسم سعد الله فقال :«ثم عاد إلى ليبيا وتحول من ميدان الخطابة والدفاع بالكلمة إلى ميدان شهر السيف ومواجهة العدو، وذلك عند غزو إيطاليا لبلده، حسبة لله ودفاعا عن الدين والوطن، واختير عضوا في مجلس المبعوثان في تركيا مندوبا عن الجبل الغربي»[3]، وترك في كل موطن حل به آثارا نافعة مشرّفة وإنتاجا غزيرا: مطبعة خادمة للدين وناشرة للآداب، وجريدة الأسد المعبرة عن آرائه الإصلاحية،ومواقف بطولية في الجهاد بالسيف والقلم،وعلاقات متينة مع رجالات الإصلاح.

١٨- **الشيخ رمضان بن يحيى الليني الخيري الجربي**: (مدرّس في بلده)

ولد الشيخ رمضان بقرية آجيم من جزيرة جربة سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م وحفظ القرآن بالتلقين، لأنه ضرير، وتلقى العلم ومبادئ اللغة بمسقط رأسه عن الشيخ صالح المعدي، ولما بلغ سنا تخوله تحمل آلام الغربة سافر إلى تونس ليستقربها سنتين، ويدرس بجامع الزيتونة، ثم ارتحل إلى مصر ودرس بها أيضا في الأزهر وبالمدرسة الإباضية بطولون، فطال مقامه بالقاهرة؛ لكنه شارك في رفع مستوى الوعي لدى رواد الوكالة بإلقاء دروس وعظية، ثم

(١) مقابلة مع الدكتور إبراهيم بحاز في الرستاق بسلطنة عمان بتاريخ ١٩ شوال ١٤٢٥هـ/ الموافق ٢ ديسمبر ٢٠٠٤م.
(٢) محمد ناصر: الشيخ إبراهيم أطفيش في جهاده الإسلامي، م. س، ص ٢٣.
(٣) أبو القاسم سعد الله: سليمان الباروني أضواء وملاحظات، مجلة الثقافة، الجزائر، السنة العشرون، العدد ١١٠، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، ص٢٣٣.

توجه إلى ميزاب؛ لينضم إلى معهد القطب،فدرس في البداية على الإمام امحمد بن يوسف أطفيش، ثم ساعد شيخه في تدريس مواد الحساب والفرائض والصرف (شرح لامية الأفعال).وعاد إلى جربة لينذر عشيرته فتنقل في مساجدها واعظا ومعلما، ولما ذاع صيته استنجد به أهل نالوت ليفقههم في الدين ويثبتهم على أصول المذهب، فلبى دعوتهم وبقي سنتين يدرس الفقه ويربي الأجيال.

ويكفيه شرفا أن كان من تلاميذه شيخ الصحافة أبي اليقظان إبراهيم الميزابي، والداعية الليبي الكبير الشيخ علي يحيى معمر الذي تبع شيخه رمضان إلى جربة، ثم إلى تونس حيث تولى الشيخ رمضان الليني التدريس والوعظ بجامع الهنتاتي بتونس سنة ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م، وقد شارك في نشر التراث الإباضي من خلال طبع عدد من المؤلفات مثل:شرح القصيدة الحائية لأبي نصر المعروفة ب(تحريض الطلبة)، وكتاب الطهارات من ديوان الأشياخ، ومجموعة تضم الطهارات، واستمر في خدمة العلم حتى وافاه الأجل في جمادى الأولى سنة ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م [1].

١٩- **الشيخ سالم بن محمد بن يعقوب الجربي**: (مؤرخ وناسخ وذو مكتبة ثرية بالمخطوطات)

من الذين أثروا في نشاط الوكالة دراسة ونسخا وتربية، الشيخ سالم بن يعقوب الذي ولد بقرية (غيزن) من جزيرة جربة سنة ١٣٢١هـ / ١٩٠٣م.واستهل حياته في ميدان التجارة، وفي سنة ١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م التحق يجامع الباسي، وتتلمذ على الشيخ عمر بن مرزوق، ثم سافر إلى تونس للدراسة بجامع الزيتونة دون أن ينتظم في كل الحلقات؛ بل انتقى بعضها، فحضر دروس الشيخ محمد الزغواني، وتابع دروسا خاصة لازم فيها شيخه محمد ين صالح الثميني مرجع الإباضية بتونس وصاحب مكتبة الاستقامة، وبقي بها من ١٣٤٨-١٣٥٢هـ/ ١٩٢٩م - ١٩٣٣م تزود فيها بما يعادل درجة التطويع، ثم انتقل إلى مصر فاستقر بوكالة الجاموس لخمس سنوات تابع فيها بعض حلقات الجامع الأزهر مثل حلقة الشيخ محمد شاكر، واستفاد من شيخه أبي إسحاق أطفيش، وقضى معظم وقته في نسخ المخطوطات من الوكالة ومن دار الكتب المصرية، وتمكن من جمع رصيد هام من كنوز التراث الإسلامي عامة والإباضي خاصة، وفي سنة ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٨م رجع إلى جربة ليعكف على الوعظ بمساجد الجزيرة في عدة قرى واختص بالتحقيق في مسائل تاريخية وفي

(١) مجموعة باحثين: معجم أعلام الإباضية، ج ٢، ترجمة رقم ٣٢٥، ص٣٠٧.

سير الإباضية، وخلف بعض المؤلفات منها:

أ - تاريخ جزيرة جربة في ثلاثة أجزاء: طبع الجزء الأول منه، والثاني أعد للطبع، ولا يزال الثالث مخطوطا.

ب - تحقيق كتاب ابن سلام الإباضي مع الألماني ر.ق شفارتز، مطبوع بعنوان (الإسلام وتاريخه من وجهة نظر إباضية)، وله طبعة ثانية (بدء الإسلام وشرائع الدين) للشيخ لواب بن سلام.[1]

ج - تقييدات وتراجم عن العلماء والمدارس بجربة ومجموعة آثار إباضية (مخطوطة).

كف بصره في آخر عمره وتوفي في سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م ودفن بجربة.

(١) لواب بن سلام: كتاب ابن سلام الإباضي، دار اقرأ للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

المبحث الثاني
المكتبة ووقف الكتب

رافق النشاط العلمي في هذه المرحلة التي نتناولها بالدراسة (القرن العاشر / القرن الرابع عشر الهجريين)، اهتمام بجمع الكتب وباقتنائها والحفاظ عليها، وتنافس الأمراء العثمانيون والعلماء في تكوين المكتبات الخاصة والعامة، وسارع الأغنياء إلى وقف الكتب على طلبة العلم، وراجت تجارة الكتب وكان لها دلاّلوها.[(١)]

المطلب الأول: المكتبة

إن الأمة الحريصة على إحياء تراثها، والمحافظة على أصالتها، تداوم قراءة مخطوطاتها، وتنشر تراثها عبر المسالك الحضارية كالتجارة والبعثات العلمية، ولقد حفلت دور الكتب في العالم الإسلامي وفي أوروبا بآلاف المخطوطات المتنوعة في كل فن، ورغم أن الوكالة مؤسسة تعليمية تقليدية تلقن الحواشي والمتون والزوائد، لكنها تزخر بالذخائر مخطوطة ومطبوعة. إن قافلة الواقفين تسير وبركاتها تتوالى، وقد يتصور البعض أن التبرع بكتاب أمر ميسور لكنه السهل الممتنع، خاصة في تلك البيئة من الاغتراب وفرط الحاجة إلى غذاء الأبدان قبل الأرواح والعقول. وتوجد بالقاهرة عدة مكتبات أغلبها ملحق بالمساجد بقيت بعضها مفتوحة يرتادها الطلبة، وتعرض بعضها إلى الإهمال فتناقصت محتوياتها، وقد استطاع الإباضية بمصر أن يحافظوا على مكتبة الوكالة صيانة للموجود وإضافة للمفقود ونسخا للنادر وشراء للجديد وتزويدا بآخر ما صدر من تراث إباضي في أي موطن لهم،فقد وفر الأغنياء الخزانات واختار العلماء عناوين الكتب وشارك المقتدر في وقف المؤلفات الإباضية وغيرها من المصادر النافعة لطالب العلم، وكان للأعيان من التجار الفضل والسبق في توظيف ثروتهم في شراء الكتب ووقفها، وكان منهم علماء يحسنون انتقاء المراجع التي يحتاجها الطلبة، فيسارعون بتوفيرها دون عناء ليستغني الطالب عن السؤال ولا يحرم من حاجته إلى المخطوط النادر أو الكتاب النفيس، ولعل أحسن ما في الوكالة مكتبتها العامرة».

وكان بالقاهرة مقر يأوي إليه الطلبة الإباضيون وهو المعروف بوكالة الجاموس قرب جامع ابن طولون، وهو يشتمل على مساكن للطلبة ومخازن تكرى للتجار يكون دخلها لفائدة الفقراء من الطلبة، وأهم ما كان يشتمل عليه هذا المركز المكتبة النفيسة الزاخرة بالمخطوطات النادرة، وكان المحشي يهتم اهتماما كبيرا بهذه المكتبة، ويوجه الطلبة إلى الاستفادة منها زيادة

(١) محمد الأمين المحبي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج ٣، القاهرة،ط١، ١٢٨٤هـ، ص٩٢.

على الدروس الخاصة التي كان يلقيها عليهم خصوصا فيما يتعلق بالمذهب الإباضي الذي لا يجدون له مكانا بين الدروس الرسمية بالأزهر، وبقيت وكالة الجاموس تلعب دورا هاما في توجيه الطلبة الإباضية بالقاهرة مدة قرون متوالية.[1]

ورغم أن الوكالات مخصصة لأصحاب التجارات ينزل فيها الحجاج المغاربة ذوو التجارات كما ذكر العياشي «ونحن لا نعدل بقرب الأزهر مكانا، ونزول الوكائل لا يليق، لضيق بيوتها»[2]، فإن الجربيين لم يتحرجوا من الاستقرار بالوكالة، فحافظوا على نظافتها، وصانوا مكتبتها، وبذلوا في توفير الخزائن والكتب المال الوفير، ويسروا الحصول على الكتاب في زمن لم تزل فيه الطباعة غير منتشرة،وجدّ مكلّفة،وشجعوا على النسخ بخط اليد، وعلى حفظ وصيانة المخطوط.وقد يتساءل البعض عن هذه المكتبة هل هي عامة مفتوحة أمام الجميع؟ أم خاصة بالإباضية الساكنين بالوكالة ؟

المطلب الثاني: وقف الكتب

لا تشير المصادر أن المكتبة أوصدت أبوابها أمام أحد المرتادين، لكن عدم اشتهار المبنى كمكتبة قلل من عدد المستفيدين منها، واقتصر ارتيادها على الطلاب الإباضية العارفين بأنها وقف يضم أمهات الكتب في مختلف الفنون، وقد حفظت لنا بعض المصادر المخطوطة أسماء الواقفين للكتب، وعناوين هذه الموقوفات، والقائمة طويلة نكتفي بذكر البعض، فمنهم علماء مثل: الشيخ سعيد بن قاسم الشماخي وقف كتاب (المضنون به على غير أهله) و(حاشية أبي ستة على الوضع) اشتراها ووقفها.والشيخ محمد بن ناصر بن خلف العلوي الذي وقف نسخة من (أجوبة الشيخ أبي نبهان الخروصي)، وتتضمن كتاب (الدقاق لأعناق أهل النفاق)، وقد أرسل من زنجبار إلى مكة ليحمله حاج مغربي إلى مصر.

والشيخ الحاج سليمان بن شعبان وأخوه الحاج يونس مع السيد أحمد بن دحمان الذين كانوا يوقفون الكتب بصفة جماعية، ومن الكتب التي وقفوها:(شرح السؤالات لأبي عمرو عثمان بن خليفة المارغني السوفي، والدليل والبرهان لأبي يعقوب الوارجلاني، والموجز لأبي عمار عبد الكافي، وشفاء الحائم على بعض الدعائم للبرادي، والوضع للجناوني مع حاشية الشماخي عليه، ونسخة من المدونة لأبي غانم بشر بن عانم الخراساني[3]،ومختصر العدل والإنصاف للشماخي وسيرة أبي الحسن البسيوي ومعالم الدين للثميني).

---

(١) محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ج ٣، م.س، ص٨.

(٢) العياشي: رحلة العياشي، م.س، ص١٤٣.

(٣) يقوم د. مصطفى باجو بتحقيق هذا المخطوط.

ومن الواقفين: الشيخ عمر بن يحيى الشماخي وابنه يحيى فقد أوصى الأب وهو تاجر بطولون وصاحب أملاك بالجيزة بأربع مائة دينار تصرف على طلبة وكالة البحار، وأوصى الابن بالتصدق بثلاثمائة دينار تصرف سنويا من أملاكه على طلبة وكالة البحار منذ ١١٥٠هـ/ ١٧٣٠ م.

أما الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الخنوسي فقد وقف (قواعد الإسلام للجيطالي، ونسخة من الإيضاح لأبي ساكن عامر الشماخي وحاشية المحشي على كتاب النكاح للجناوني وشرح رائية أبي نصر لعبد الله بن عمر بن زياد البهلوي العماني)، ومنهم الحاج بوسلامة بن عمر الجـوادي الجربي الذي وقف (الجزأين الأول والثاني من كتاب قناطر الخيرات للجيطالي)، ومنهم الحاج محمد بن الحاج رمضان البحار الذي وقف (كتاب النكاح للجناوني مع حاشية المحشي والجزء الأول من القناطر)، ومنهم سليمان بن بعزيز البربوشي الذي وقف (كتاب الإيضاح) وغيرهم كثير [١].

ولم يقتصر الوقف على كتب الإباضية؛ بل تجاوزها ليشمل المراجع من مختلف الفنون، فخزانة الوكالة عامرة بالمطبوعات، والمخطوطات في التفسير، والحديث، والفقه، والعقيدة والسيرة واللغة وباستعراض قائمة الكتب يلاحظ تنوع المراجع الموقوفة وشمولها للقديم المخطوط وللحديث المطبوع مواكبة للإصدار الجديد، وتوفيرا للتراث المحقق.

وقائمة الكتب الموقوفة طويلة ويكفي التمثيل ببعض العناوين لكل فن.

*في التفسير: تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) جزآن، وتفسير البغوي (معالم التنزيل) جزآن.

*في السيرة والحديث: المدونة الكبرى لأبي غانم بشر بن غانم الخراساني، والسيرة الحلبية للقسطلاني التي وقفها الحاج سليمان بن معاد الجربي، والجامع الصحيح مسند الإمام الربيع، وشرح المسند للسالمي.

*في الفقه الإسلامي: أصول الأرضين لأحمد بن محمد بن بكر الفرسطائي، ومختصر الخصال لأبي إسحاق الحضرمي، وكتاب في الفقه (المالكي)، واللقط لأبي عمران موسى بن عامر الشماخي، وشرح رائية أبي نصر لعبد الله بن عمر بن زياد الشقصي البهلوي العماني، ومتن (النيل) لعبد العزيز الثميني، والنكاح للجناوني.

---

(١) سالم بن يعقوب: وكالة البحار بطولون، (مخطوط بحوزتي).

*في العقيدة: حاشية المصعبي على المصرح للويراني على منظومة أبي نصر النونية، واللآلئ الميمونية على المنظومة النونية لعمرو التلاتي، ومعالم الدين للثميني، وشرح السؤالات لأبي عمرو عثمان بن خليفة المارغني السوفي، وعقيدة التوحيد لعمرو بن جميع.

*في علوم اللغة: شرح كتاب تلخيص المفتاح للقزويني (في علوم البلاغة)، حواشي الشنواني على الأزهرية (في علم النحو)، الكتاب لسيبويه (في النحو والتصريف والإعراب)، قصيدة فيما يأتي مقصورا وممدودا لأبي بكر ابن دريد[1].

(١) للأسف لم يعمل القائمون على هذه المكتبة جردا لمقتنياتها ولا دليلا لمحتوياتها من المخطوطات والمطبوعات

المبحث الثالث
التأليف

بعد استقرار الجربيين بمصر وكثرة الوافدين إلى القاهرة طلبا للعلم أو ممارسة للتجارة، أو مرورا بها لأداء فريضة الحج ظهرت الحاجة إلى معرفة الأحكام الشرعية في شكل فتاوى يتزود بها الحجاج والتجار، أومن خلال مصنفات موسعة لطلاب العلم، وقد تسابق المتعلمون في تدوين العلوم ونسخها.

وقد تصدى لمهمة التأليف شيوخ الوكالة عبر القرون ورغم ما عبثت به عوادي الغواشي فقد وصل من آثارهم عديد من المصنفات، ففي القرن العاشر الهجري كان للشيخ سليمان المداني الجربي – وهو عالم بيان ومنطق – من المؤلفات: حاشية على المختصر شرح التلخيص، في البلاغة، وحاشية على القافية، وشرح إيساغوجي في المنطق، وحاشية على الكافية، وله غير ذلك.[1] و أما الشيخ سعيد الجادوي، فقد سبقت الإشارة إلى مصنفاته

في القرن الحادي عشر الهجري سطع نجم الشيخ محمد بن عمر بن أبي ستة (المحشي) في التأليف، فبعد أن ملأ وطابه بالعلم تفرغ للتدريس والتأليف، وكما أشار تلميذه علي بن بيان في ترجمته أنه لم يقرأ كتابا إلا ووضع عليه حاشية لذلك عرف بالمحشي، وقد ألف في مختلف الفنون ومن مؤلفاته ما سطره بمصر، وقد قضى بها عشرين سنة، ومنها ما دبجه يراعه بجربة إثر عودته من القاهرة المحروسة إلى جزيرته المأنوسة.

وفي القرن الثاني عشر الهجري خلف لنا المحشي الثاني أبو يعقوب يوسف بن محمد المصعبي عددا من المصنفات غلب عليها ظاهرة الشرح والحاشية، لكنه جهد عظيم حيث يقارن الشارح والمحشي بين أقوال السلف ويرجح، وقد يستنبط ما لم يفطن له صاحب المتن.

كما لمع اسم الشيخ عمرو بن رمضان التلاتي الذي قضى حياته كلها في مصر حيث قصدها طالبا صغيرا، ثم تضلع في علوم اللغة وأصول الدين، فأبدع في بعض الفنون، وتأثر بعصره في البعض الآخر، فشرح المنظومات واختصر المطولات ووضع الحواشي والردود، وأفتى في المسائل وأعطى الأجوبة الشافية.

ورغم ما يحتاجه التأليف من تفرغ وهدوء وتوافر المراجع فإن الوكالة كانت تعج

(١) بدر الدين القرافي: توشيح الديباج، م.س، ص١٠٥.

بالطلبة النشطين ذوي الحركة الدائبة، والأسئلة المستمرة، ولم تكن خزانة الكتب مليئة بكل ما يحتاجه المؤلف، لكن علو الهمة والحرص على نفع الأمة شجع المشايخ على اقتناص أوقات يتفرغون فيها لأداء هذا الواجب الكفائي مع ما يعانونه من غربة وحاجة وأعباء وتكاليف.

وفي القرن الثالث عشر الهجري يمر على الوكالة في الطريق إلى الحج الشيخ إبراهيم بيحمان صاحب التآليف العديدة، فهو شاعر يؤرخ في قصائده لأهم الأحداث، وناثر يحكي تفاصيل رحلته الحجازية، وله إسهامات في التفسير معتبرة. وتبعا للحالة السياسية والاقتصادية تشهد الحالة الثقافية ركودا أو نشاطا «فقد تساق الأرزاق لمن لا يدرك الخط في الأوراق، ويحرم صاحب البلاغة ولا يجد من القوت بلاغه»[1]. وتبقى طبقة العلماء معدودة من أعيان المجتمع رغم فترات الجزر التي يعاني فيها العالم الحرمان:

مات من عاش بالفصاحة جوعا وحظي من يقود أو يتمسخر

وكما قال الشاعر أبو مسلم البهلاني:

ومن سنن الله التفاضل في العطا فذو الجهل موفور وذو العلم جائع

وفي القرن الرابع عشر الهجري تكثر المطابع وتمتلك الأسرة البارونية اثنتين الأولى أسسها الشيخ محمد بن يوسف الباروني والمعروفة بالمطبعة البارونية قرب جامع ابن طولون، وامتد نشاطها لسنوات قام صاحبها بطبع الكثير من أمهات كتب السلف، والثانية أسسها المجاهد الشيخ سليمان باشا الباروني، ولم يمتد بها العمر، حيث طبع فيها أعداد مجلة الأسد الإسلامي، وبعض الكتب المهمة، ومن شيوخ الوكالة الذين عاشوا في تلك الفترة وتركوا لنا مصنفات هامة، ومتنوعة الشيخ عبد الله بن يحيى الباروني صاحب كتاب (سلم العامة والمبتدئين)، والشيخ قاسم بن سعيد الشماخي الذي أبدع كتبا وصنف ردودا، وأسس مجلة (نبراس المشارقة والمغاربة) بالاشتراك مع صديقه مصطفى إسماعيل المصري. وفي القرن الرابع عشر الهجري تجدر الإشارة إلى الشيخ الناظر أبي إسحاق أطفيش الذي تحمل مسؤولية وقف الوكالة، ولم يسكنها لكنه أفاد طلابها بدروسه ومجلته (المنهاج) وكتبه العديدة[2].

(١) أحمد شلبي بن عبد الغني: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات (الملقب بالتاريخ العيني)، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م، ص٥٣.

(٢) سبقت الإشارة إلى كل ما سبق تفصيلا في المباحث السابقة.

المبحث الرابع
علاقة الوكالة بالأزهر الشريف وبرواق المغاربة فيه

من المعروف أن الفاطميين بنوا مدينة القاهرة واتخذوها عاصمة لهم كما أسسوا الجامع الأزهر للدعاية لمذهبهم الإسماعيلي بأموال ضخمة جمعوها من المغرب لما كانت دولتهم قائمة هناك منذ ٢٩٧هـ/ ٩١٠م حتى انتقالهم إلى مصر عام ٣٦٢هـ/ ٩٧٢ م فقد بنى جوهر الصقلي جامع الأزهر سنة ٣٦١هـ/ ٩٧١م وبقي خاضعا للسلطة الفاطمية ومركزا للدعوة الشيعية حتى عهد القائد صلاح الدين الأيوبي الذي قضى على الدولة الفاطمية، وأغلق الأزهر فظل مغلقا لأكثر من قرن حتى تحول في عهد المماليك إلى قلعة من قلاع السنة،[١] وتتابعت التوسعة لهذا الصرح فتحول من مسجد لإقامة الشعائر إلى جامعة يدرس فيها العلوم الدينية والعقلية مفتوحة لطلاب العلم من كل أنحاء العالم الإسلامي[٢]، ورصدت له أوقاف عظيمة أنفقت على الطلاب والأساتذة وألحقت به أروقة لسكنى الطلاب تطل على صحنه.

الرواق في اللغة: المكان الذي يروق لك الجلوس فيه، وبه (إيوان) هو قاعة محاضرات في عصرنا، وكان يقيم برواق المغاربة كل طالب من أصل مغربي، وقد وقف المحسنون على بني جلدتهم أوقافا كثيرة ليعيشوا في بحبوحة بالقاهرة، فحبسوا الأطيان[٣] والعقارات والطواحين، والكسوة، والطعام، وجراية يومية، ومصروف يد (جيب) شهري، ومن فاته الحصول على الجراية ولم يظهر اسمه في السجلات يعتبر من (الفوات)، وإذا كان ينتظر عدّ مــن (المنتظرين)، فيجلس حتى يتخرج طالب قديم أو يسافر دون عودة أو يموت ليحل بدله أول المنتظرين.ويوفر رواق المغاربة السكن والغذاء والكساء ثلاثة أرغفة (غداء وعشاء وإفطار) وكساءين (شتاء وصيف).

و بما أن الإقامة قريبة من الحلقة فلا حاجة لمواصلات، وكذلك المكتبة متوفرة داخله. ويقع رواق المغاربة على يمين الداخل من باب المغاربة بالأزهر الشريف ويتكون الرواق من خمس عشرة بائكة[٤] ترتكز عقودها على أعمدة رخامية، وكان يحتوي على مساكن

(١) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ٤، ١٩٨١م، ص١٩٩.

(٢) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي الديني الثقافي الاجتماعي، ج٤، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١٥، ٢٠٠١م، ص٥٧٩.

(٣) الأطيان هي الأراضي الزراعية.

(٤) البائكة هي عمود في قمته تاج وقوس، ويعتمد الرواق على البائكات التي تتعامد مع حائط القبلة في المسجد. انظر العمارة في الإسلام، كمال الدين سامح، ص ١٢٢.

في الدور العلوي وله بواب وكاتب إلى جانب أوقاف كثيرة يصرف منها على الطلاب المجاورين من المغاربة.ويقيم الطلاب في غرف متصلة بسور الأزهر، ويفرش الرواق ويعد بجانبه محل للغسيل والوضوء والطعام، وكان يقطنه القادمون من طرابلس الغرب وتونس والجزائر والمغرب الأقصى، وتتوزع الأروقة حول صحن المسجد ولكل طائفة رواق خاص ونقيب وأوقاف يصرف من ريعها، وقد تم إنشاء الرواق منذ أواسط القرن الثامن الهجري أيام الملك الناصر حسن بن محمد بن قلاوون، ويقوم أساسا على أوقاف الأسر المغربية التي ترددت على مصر واستقرت بها، وحرصت على تخصيص جناح للطلبة والمشايخ الذين يهتمون بدراسة الفقه المالكي الذي ظل المذهب المفضل لدى أهل المغرب.

وقد جدد الرواق الملك الأشرف أبو النصر قايتباي عام ٨٨١هـ / ١٤٧٧م كما تثبت النقوش على بابه.ولرواق المغاربة ذكر في كل المصادر المصرية؛ إذ يعد من أنشط الأروقة وأكثرها ثراء؛ لكثرة الأحباس المرصودة له من جانب التجار المغاربة المقيمين بمصر مثل (الشرايبي والتازي وبن شقرون....).ويتولى نظارة أوقافه وكيل مغربي يصرف من الريع على مصالح الرواق.ويعتبر الرواق مركزا ثقافيا يعج بالحركة، فقد سكنه من العلماء والطلاب وعَمَرَ مكتبته عبد الرحمن بن خلدون فقضى فيه معظم وقته[1]، وكذلك فعل المقّريّ صاحب نفح الطيب فقد وجدت له تعليقات وتقييدات كثيرة على بعض مخطوطات المكتبة، التي يوجد بها (٨١٥٧) مجلد، والتي بقيت مثابة للعلماء وطلاب العلم على امتداد قرون، ولها أمينها ويرتادها في الأغلب مغاربة؛ لأنها تعتبر وقفا مخصصا لطلاب ليبيا، وتونس، والجزائر، ومراكش، لا يستحقه إلا مالكي المذهب[2].

ويعد رواق المغاربة أقدم أروقة الجامع الأزهر، وأهمها، وله شيخ يختاره المجاورون، وقد ثبتت أركانه، واستمر في أداء رسالته بفضل تدفق الأموال الموقوفة عليه، وبفضل تلك الأوقاف استمرت الصلة وثيقة بين مصر والمغرب، وازدهرت العلاقة بين الجاليات المغربية نفسها علميا وتجاريا واجتماعيا، وهو كغيره من المؤسسات التعليمية الوقفية (كالمدرسة الناصرية والمدرسة القمحية ومدرسة وكالة الجاموس) قاوم الخراب قرونا (ولو لا ما يتناوله الفقهاء من المعلوم بها لخربت...... وقد أحاط بها الخراب ولو لا ما يتحصل منها الفقهاء لدثرت)[3].

(١) عبد الهادي التازي: توظيف الوقف لخدمة السياسة الخارجية في المغرب، ضمن ندوة: (الوقف في العالم الإسلامي أداة سلطة اجتماعية وسياسية)، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٩٥م، ص٣٦.

(٢) حسين خضيري أحمد: علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب، مكتبة مدبولي؛ القاهرة، ط١، ١٩٩٦م، ص ١٦٦.

(٣) محمد محمد أمين: الأوقاف والتعليم في مصر زمن الأيوبيين، ندوة (التربية العربية الإسلامية. المؤسسات والممارسات)، مؤسسة آل البيت المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الأردن، ج٣، ص٨٠٧ .

لقد كان التعليم والسكن الداخلي مجانا، وكل رواتب العاملين في الحقل التعليمي مضمونة من الأوقاف، الجميع يأكل مع الضيوف والمسافرين مرتين كل يوم في العمارات التابعة للوقف.

ولم يكن رواق المغاربة الوحيد في الأزهر؛ بل تعددت الأروقة بحسب الجاليات، فكان للشوام رواقهم، وللأتراك رواقهم، وللفيمة (أهل الفيوم) رواقهم، وللصعايدة (أهل الصعيد) رواقهم، ولأهل الدكرور رواقهم. ومن أراد من الطلاب الإقامة بالرواق سجل اسمه في قائمة المنتظرين حتى يخلو مكان طالب أنهى دراسته مصريا كان أو وافدا مغتربا؛ لكن العدالة نادرة والوساطة للأقارب قائمة حتى كثرت الشكوى من تلك الحالة المتردية.

أما الجربيون فكانت استفادتهم من رواق المغاربة منحصرة في ارتياد المكتبة ومذاكرة الدروس والرجوع إلى المصادر غير المتوافرة بمكتبة الوكالة، ونظرا لسنة المد والجزر التي تخضع لها كل تجربة وقفية فقد تسوء حالة الرواق، وتنكمش أوقافه، أو يكثر المستفيدون من الريع فتتأثر وضعية الطلاب المادية والدراسية؛ إذ تشير إحدى الوثائق إلى أن «وضعية الطلاب في رواق المغاربة تثير الشفقة حقيقة، وتستدعي تقديم المساعدة، ووصل الأمر بفرنسا أن تتجسس على الطلبة المغاربة بالقاهرة، وحتى على الحجاج في أدق أماكن أداء شعائرهم حماية لهم من عدوى (المشاغبين والمتعصبين) في الحرمين الشريفين،وفي القاهرة ورغم الإغراءات المعروضة ومحاولة التدجين فشلت فرنسا في حربها المعلنة والخفية على الطلاب المغاربة بالقاهرة.ورغم ما وصل إليه الأزهر من حاجة ملحة للإصلاح في عهد محمد عبده وبقائه مؤسسة تقليدية تلقن الحواشي والمتون والزوائد، فقد كانت السلطات الاستعمارية ورجال المخابرات الفرنسية تحسب له ألف حساب»[١]. لقد كان الجربيون يعرفون أنشطة الرواق ويشاركون بالحضور في فعالياتها ويقدرون إشعاع الأزهر الفكري والمعرفي وامتداده في طول البلاد وعرضها، لذلك أقبلوا على الحلقات المقامة بالرواق وانكبوا على نسخ الكتب والمخطوطات، وارتبطوا بعلاقات مودة مع المجاورين، يكدرها أحيانا نقاش حاد حول مسألة خلافية، أو تعصب مذهبي لا يخلو منه عصر أو قطر.ويجد المجاور الجديد صعوبة في الانسجام مع زملائه، وقلما يأتي طالب بلا زاد ولا مال من أهله، لكن شيخ الرواق يبصره بواجباته وحقوقه ويطالبه بمراعاتها؛ فلا خروج عن دائرة الاستقامة، ولا تأخير في الرسوم ولا إضرار بالمجاورين، ويرشده إلى آداب التعليم والمتون المحفوظة

(١) انظر وثيقة.٦٣ .c.a.o.m.g.g.a. ١٠h حول الوضعية الاجتماعية وأسلوب معيشة طلاب رواق المغاربة بعنوان – maghr bin a l universite d el azharوانظر مجلة الموافقات عدد٤ محرم ١٤١٦هـ/ جوان ١٩٩٥م، ص ٣٧٠.

وأثمان الكتب والتزام النظام والنظافة، وليس لشيخ الرواق طرد مجاور إلا بعد استحقاق وإثر تنبيهات، ولا إيقاف مرتبه إلا بعد تحقق، ولا عقوبة إلا بعد تثبت.

تتابع النظار ومشايخ الوكالة في توجيه الطلبة إلى المواظبة على الصلاة في المسجد واستغلال أوقات الفراغ في المطالعة الهادفة والمذاكرة الجادة، وكانوا ينصحون بقصد الأزهر فهو الأنسب للعبادة وطلب العلم، ولئن كان جامع ابن طولون أقرب للوكالة؛ لكنه شبه مهجور ولا تتوفر فيه مكتبة عامرة بالكتب.

ونظرة إلى قائمة النظار التي حفظتها بعض المصادر الإباضية تؤكد حرصهم على دعوة الطلبة إلى الإفادة من رواق المغاربة ومكتبته والمجاورة بالأزهر، وهم أول من يواظب على ذلك ليقتدي بهم أفراد الجالية الجربية.كما حافظ النظار على أوقاف الجربيين وتركاتهم، ونفذوا وصايا موتاهم مثلما أشارت إلى ذلك عديد الوثائق:

- ففي سنة ١١٤٠هـ / ١٧٢٨م أصبح سعيد بن محمد الصدغياني شيخا للمغاربة بطولون، وتولى النظر على الوكالة، وفي سنة ١١٤٩هـ / ١٧٣٧م تولى الحاج عبدالسلام بن سيفاو القطرسي الجربي – وهو تاجر – مسؤولية النظارة على تركة عمر بن يحيى الشماخي، وتنفيذ وصيته.

- وفي سنة ١١٥٧هـ/ ١٧٦١م اختير مسعود بن سليمان بن حديد الجربي شيخا للطلبة وكلف بنظارة أملاك الوكالة.

- وفي سنة ١١٧٥هـ / ١٧٤٤م تولى نظارة الوكالة الشيخ سليمان بن إبراهيم المصعبي.

- وفي القرن الثالث عشر الهجري كان الناظر الشيخ محمد بن أبي القاسم الصدغياني في ١٢٠٥هـ / ١٧٩١م، ثم تلاه الشيخ يونس بن أحمد بن أبي بين ١٢٣٠ هـ/ ١٨١٥م – إلى ١٢٧٣هـ / ١٨٥٧م، ويأتي بعده الشيخ سعيد بيك بن قاسم الشماخي – وهو وكيل الدولة التونسية بمصر – فيتولى النظر من ١٢٧٥هـ إلى ١٣٠٠هـ / ١٨٨٣م،وقد اتخذ وكلاء يساعدونه في استخلاص مبالغ الإيجار مثل: الشيخ سليمان بن أبي بكر الباروني، والشيخ سليمان بن عياد الباروني والشيخ قاسم ين صالح الكاباوي، ثم الشيخ محمد بن يوسف الباروني الذي استمر في النظارة إلى أن توفي سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م، وتحمل بعده النظارة عمر بن عيسى

العزابي التندميرتي إلى أن توفي سنة ١٣٧٦هـ/ ١٩٤٨م.

وكان الناظر أبو إسحاق أطفيش مسك الختام[١]، الذي استمر في الإشراف على الوكالة إلى أن صدر قرار تأميم الأوقاف سنة ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م. فراح وقف الوكالة مع ما ضاع من أوقاف المصريين والمسلمين في مصر جميعا.

وكان جميع النظار ينصحون بربط الصلة بالرواق وللكثير منهم علاقات حميمة مع شيوخ الأزهر ومشائخ الرواق قوامها الاحترام المتبادل والتقدير القائم على قاعدة: (المعرفة والتعارف والاعتراف) «إذ بالمعرفة يفهم كل واحد ما يتمسك به الآخرون، وبالتعارف يشتركون في السلوك والأداء الجماعي للعبادات، وبالاعتراف يتقبل كل واحد منهم مسلك الآخر برضا، ويعطيه مثل الحق الذي يعطيه لنفسه»[٢]، وقد آتت هذه القاعدة أكلها في مصر عن طريق شيوخ وكالة الجاموس، فمدت جسور المودة بين الإباضية وغيرها من المذاهب، وتحقق تآلف كبير وتعاون مثمر بين الجميع، وخفت حدة التنافر والتعصب.

وتشير بعض المصادر الإباضية إلى تولي شيوخ من الوكالة مهمة التدريس بالأزهر؛ لكنها تحتاج إلى تأكيد من مصادر محايدة غير إباضية، فباستعراض قائمة المدرسين بالأزهر في الفترة موضوع البحث (من ق ١٠هـ/ ١٦ م إلى ق ١٤هـ/ ٢٠ م) يرد ذكر شيوخ مغاربة لكنهم مالكية، بلغ بعضهم منصب شيخ الجامع الأزهر مثل: (محمد الخضر حسين).

أما الإباضية فلا تسعف المصادر بذكر أحدهم، رغم ما ينسب إلى الشيخ سليمان المداني من تدريس مادة المنطق بالأزهر معتمدا كتابه (شرح متن إيساغوجي)، فقد ذكر الشيخ سليمان البكاي نقلا عن الشيخ صالح بزملال « أن الشيخ أبا داود سليمان المداني البازيمي الجربي – صاحب الشرح على متن إيساغوجي في المنطق – كان يدرّس في الأزهر ،ثم طرد؛ لأنه إباضي، فأضرب الطلاب لطرده، واضطرت الإدارة لإعادته»[٣]،كما ينسب إلى الشيخ المحشي قيامه بالتدريس في الأزهر، في حلقة أساسها طلبة من الإباضية ويحضرها غيرهم، كما ذكر أن الشيخ عمرو بن رمضان التلاتي درّس بالأزهر وكان يعرف بالبدر[٤].وليس بعيدا أن يجلس في حلقة الشيخ بالأزهر طلبة ومتعلمون غير منتظمين، وقد يكون درس الشيخ عاما وغير مقرر على الطلاب، فيحضره عامة الناس إلى جانب طلاب العلم.ولعل دروس

(١) سالم بن يعقوب: الأسر الجربية بمصر، (مخطوط بحوزتي).
(٢) علي يحيى معمر: الإباضية بين الفرق الإسلامية، نشر مكتبة وهبة، القاهرة،ط٢، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م، مقدمة المؤلف.
(٣) مقابلة شخصية مع الشيخ سليمان البكاي أمين مكتبة الاستقامة بن يسجن بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٢م.
(٤) محمد رجب عبد الحليم: الإباضية في مصر والمغرب، م.س، ص١٠١.

شيوخ الإباضية كانت من هذا النوع الإرشادي الوعظي.

أما حضور الطلبة الجربيين للحلقات بالأزهر الشريف فلم ينقطع، إذ يتابع بعضهم الدروس بانتظام، وينتقي البعض الآخر دروسا خاصة يميل إليها وتنفعه أكثر من غيرها، في علوم اللغة وعلم المعقول.

وفي القرن الرابع عشر الهجري آثر بعض الطلاب الجربيين السكن برواق المغاربة والمجاورة به، ومتابعة الدروس بالأزهر بانتظام، ففي كشف أسماء الطلاب سَجَّل الطالب مهني بن داود ومحمد شعبان وهما من جربة في ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م وسكنا فعلا بالرواق[١].

ولم يخل الرواق من حاج مغربي مرّ بالقاهرة فدخل الجامع وجال في أروقته - فالأزهر من أهم معالم القاهرة - وجلس في حلقاته واستمع إلى محاضرات شيوخه، فقد مر الشيخ إبراهيم بيحمان بالقاهرة قاصدا الحج إلى بيت الله الحرام، فتوقف بالوكالة ليستريح، ويلقى الأحباب، ويتزود بدعوات الإخوان، وحضر دروس الأزهر وزار الرواق المغربي[٢]، وليس للوكالة شهرة الأزهر لذلك لم يزرها غير الإباضي إلا نادرا ولم يطلع على مكتبتها من غير الإباضية إلا القليل.

ولما سافر الشيخ إبراهيم بن عيسى أبو اليقظان لأداء فريضة الحج نيابة عن أم زميله محمد بن إبراهيم كلة في رجب ١٣٢٩هـ/ يوليو ١٩١١م وأخذ نفقات أداء العمرة نيابة عن الميزابيين، توقف بمصر، وكان سليمان باشا الباروني قد حدثه عن مصر وعن وكالة الجاموس وهي دار في شارع بن طولون جعلت وقفا لسكن الطلبة الإباضية، ولها أوقاف في القاهرة والإسكندرية ينفق عليهم من ريعها، وبها جماعة طيبة من الطلبة من تونس وليبيا يرأسهم الشيخ الفاضل عمر بن عيسى التندميرتي[٣]. فلما وصل القاهرة نزل في وكالة الجاموس ورحب به الناظر الشيخ العزابي التندميرتي وأكرمه، وطاف به في مسجد القلعة والأزهر والنيل، لكن كانت همته وغرامه في العلم، فلم يعتن كثيرا بمشاهدة المواطن الجميلة في القاهرة، وقد مكث خمسة أيام بالقاهرة وحرص على الدراسة بالأزهر والمجاورة بالوكالة؛ لكنه وجد أن وكالة الجاموس ليس لها من الأوقاف ما يكفي الطلاب حاجاتهم، فقد علم

(١) انظر كشف التسجيل في الملحق.

(٢) إبراهيم بيحمان: الرحلة الحجازية (مخطوط بحوزتي- نثر وشعر)، ص ٢٧٥-٢٧٩.

(٣) محمد علي دبوز: أعلام الإصلاح بالجزائر، ج ٢، مطبعة البعث قسنطينة، الجزائر، ط١، ١٣٩٨هـ/ ١٩٨٧م، ص٢٤٨.

أن الإعانة التي تقدم إليهم بسيطة:يوزع عليهم في كل رمضان قمح وزيت، ولو أقام في مصر للتعلم لا يتحقق مراده؛ إذ لا سند من أهله يكفيه ولا مورد في القاهرة يفي بحاجته الضرورية.

وفي آخر أيام الوكالة قبل ضياع أوقافها واندثار مبناها، اتخذها بعض الطلاب المنتسبين إلى جامعة الأزهر وكلية دار العلوم سكنا لهم بسبب الحرب (العدوان الثلاثي على مصر ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م).

ويذكر الشيخ عبد الله الفرسطائي أن الإقامة في عهده مؤقتة إلى أن تتحسن حالة الطالب المادية،وينفي الارتباط بين السكن بالوكالة وبين الدراسة بالأزهر؛ لأن المجاور له رواق خاص. لكنه يؤكد أن عددا من الطلبة القدامى الساكنين بالوكالة يدرسون بالأزهر، ويوجد لهم به دولاب خاص (رواق أو خزانة كتب).ومن بين الساكنين بالوكالة:أبو القاسم سعيد بن يحيى الباروني صاحب كتاب (حياة الشيخ سليمان باشا الباروني) المطبوع أولا في سنة ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م وطبعته الثانية ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م، ويحيى بلقاسم الباروني من جبل نفوسة، ومن زوارة الشيخ عربي العزابي وعبد الرحمن العزابي ويوسف العزابي والدكتور طاهر دهان، ومن جربة الشيخ إسماعيل دياب الذي أشرف على الوكالة وتوفي قبل١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م، ومن وادي ميزاب الشيخ محمد علي دبوز،كما توقف النشاط التجاري بوكالة السادة الغوابية في عهد الفرسطائي، ويشير إلى أن أحد حكام تونس وقف عمارة من أربعة أدوار، وخصص ريعها للصرف على طلبة جربة الإباضيين، دون ذكر مكانها ولا المشرف عليها[1].

أما الدكتور محمد علي حنبولة فقد أفاد البحث بمعلومات هامة تكمل ما أدلى به الشيخ الفرسطائي فبعد تخرجه من جامع الزيتونة بتونس سافر إلى مصر سنة ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م، وتعرف على حمودة بن قايد صاحب المحل التجاري بالغورية المتخصص ببيع البطانيات، وعلى الشيخ مهني بن داود الجربي، وعلى بلقاسم بن يوسف بن محمد الباروني الساكن بعطفة النجار قريبا من الوكالة، وعلى الشيخ أبي إسحاق أطفيش، فطلب منه السكن بالوكالة بصفته آخر النظار ومكلف من السلطة المصرية، فأجابه بأنها ضمت لوقف المغاربة بالأزهر، ثم فتح له الوكالة وقال له:إن كنت شجاعا فاسكن وكافح، ولا أستطيع حمايتك، لأن الوقف خرج من يدي، فسكن الدكتور وحاول ضم الميزابيين: إبراهيم فخار ومحمد آجون في سنة

(١) إجابات الشيخ عبد الله الفرسطائي ضمن مراسلة مع الدكتور حنبولة مؤرخة ١٩ / ٨ / ٢٠٠٣ م. انظر الملحق.

١٣٧٦/ ١٩٥٦م هـ.وكانت في حالة خراب لا ماء ولا كهرباء، كما سكن معه طالب تونسي يدرس بكلية دار العلوم يسمى محمد العيساوي الجمني، وفي سنة ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م هـ غادر فخار وآجون الوكالة لحصولهما على منحة من الجزائر ومصر، وبقي الدكتور حنبولة وحده، ثم التحق به بلقاسم بن يحيى الباروني للدراسة بالأزهر فسكن معه وأصبح هو الذي يجمع ريع الوقف وينفقه على نفسه، وسكن معهما الكفيف محمود الزخار اليفرني الليبي ثم غادرها.

وفي السنة ذاتها قابل الدكتور حنبولة الشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف وشؤون الأزهر فطلب منه عدم ضم وكالة الجربيين المعروفة (بوكالة البحار، وكالة الجاموس، وكالة السادة الغوابية) إلى وقف رواق المغاربة؛ لأنها خاصة بالإباضية، ولأن الطلبة الإباضيين لا يحق لهم سكنى الرواق ولا التمتع بريعه.فاتصل الباقوري بأبي إسحاق وقابله، وأعاد إليه وقف الوكالة مع مبالغ مالية.وأعطى منها أبو إسحاق لفخار وآجون والباروني.

بينما كان الدكتور حنبولة بطرابلس في إجازة فلم يستلم شيئا رغم أنه كان السبب في ذلك الخير بمقابلته الباقوري، وقد تألم من ذلك الموقف، لكنه عذر الشيخ أبا إسحاق لظروفه المادية الصعبة وتصرفه في المبلغ، وقرر ألا يستلم من ريع الوقف شيئا، وبقي الباروني وحده المستفيد والمتصرف فيه. وفي عام ١٩٥٨م لما غادر الدكتور حنبولة الوكالة أعلمه الباروني أن وزارة الأوقاف أعادت ضم جميع الأوقاف إليها عدا وقف الأتراك. ويقول الدكتور حنبولة: « إن الوكالة بالنسبة للمغاربة (طلبة علم وتجار) بمثابة فندق (نزل) يقصده الوافد أولا ثم يستقر بعد ذلك»، وأن ممن سكن الوكالة قبله الشيخ محمد يوسف الباروني صاحب المطبعة البارونية، والشيخ عبد الله الباروني صاحب (سلم العامة والمبتدئين)، وابنه الشيخ سليمان باشا الباروني المجاهد الأديب صاحب (الأزهار الرياضية)، والشيخ سعيد بن أحمد الباروني من جريجن بليبيا، والحاج مهني بن داود والشيخ عمر التندميرتي والد الحاج أحمد العزابي التندميرتي، كما ذكر أن الوكالة تتكون من (٣٦) غرفة بثلاثة أدوار، وأن الواقف الأول هو أسرة البحار من آجيم بجربة، وقد وضع رسما تقريبيا لوكالة الغوابية كما سماها (وهذا مطابق لاسمها في وثيقة الوقف ٨٦٨) رسمها بحدودها وأبوابها وطوابقها(١).

(١) مراسلة مع د. حنبولة بتاريخ ١٩/ ٨/ ٢٠٠٣م.



الفصل الخامس

تقويم التجربة الوقفية

تمهيد:

يعتبر الوقف المؤسسة الأم التي أمدت الأمة بالمال لصناعة الحضارة الإسلامية، وفي ظل تلك الملحمة تعددت التجارب الوقفية وأبدعت في ميادين عديدة ومتنوعة، فقد رعت الأوقاف المساجد تأسيسا، وصيانة، وعمارة، والمدارس إنشاء وترميما، والمكتبات إحداثا وتجهيزا بالخزائن، وتغذية بالكتب والمخطوطات، وتشجيعا على النسخ في زمن ما قبل الطباعة؛ إذ « ضمت مكتبة بالقاهرة في العصر الفاطمي من تاريخ الطبري ذي المجلدات المتعددة ألفا ومائتي نسخة إحداها بخط المؤلف»[١]، كما أقيمت الخوانق والرباطات، واتخذت الوكالات والخانات، وفتحت البيمارستانات لعلاج المرضى، ورصفت الطرق وأنشئت القناطر والجسور، وتوفرت العبارات الناقلة عبر الأنهار، وأقيمت أسواق التجارة ومؤسسات الصناعة، والأفران والحمامات العامة والأسبلة، ورصدت أموال للرعاية الاجتماعية ولتحرير الأسرى، وتجهيز الموتى، وإيواء أبناء السبيل، ورعاية النساء الناشزات، وتوفير موائد الإفطار والسحور والأواني والقدور، وتزويج المحتاجين وكفالة الأيتام والمساجين، وتطبيب الحيوانات.

إن حياة الفرد مهما طالت محدودة، وتصرفاته في ثروته بالتبرع تكسبه خلودا يتجاوز دنياه، قال عليه السلام (إنه مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته: علم نشره، أو ولد صالح تركه، أو مصحف ورثه، أو مسجد بناه، أو بيت لأبناء السبيل بناه، أو نهر أجراه، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه بعد موته).[٢] إن الحضارة التي أنشأها الوقف نهر خالد متجدد، شملت الميادين الفكرية والمادية، الإنتاجية منها والخدمية، الضرورية منها والتحسينية، وكان العلماء- الذين نالوا بالوقف استقلاليتهم – هم الحراس على قيام الوقف بتمويل إقامة الدين وصنع الحضارة.[٣]

لكن ككل تجربة بشرية فإن الوقف اعتراه النقص والانتكاس، فبعد أن ضرب بجذوره في الأرض وازداد عطاء، واتساعا، وإثمارا، تعرض للإهمال والضعف والاندثار. وبإخضاع التجربة للتقويم يستفاد من إيجابيات الوقف، وتتجنب سلبياته، ويتم التخطيط الجيد لبديل يحقق شرط الواقف ومصلحة الأمة.وسوف يعرض هذا الفصل قسمات الوجه الحضاري لوقف وكالة الجاموس، وويرصد أسباب تراجعه عن أداء دوره، ويتابع كيفية إحيائه بعد

(١) عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار وتراجم الأخبار، دار الجيل، بيروت، د. ت.ج ٢، ص١٦٨.

(٢) محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجة): السنن، م .س ،حديث رقم ٢٤٢، ص ٣٧ .

(٣) محمد عمارة، دور الوقف في النمو الاجتماعي وتلبية حاجات الأمة ، ندوة (نحو دور تنموي للوقف)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١-٣/ ٥/ ١٩٩٣م، ص١٦٠.

اندثاره، ويبحث جواز استبداله،ويقترح البديل المناسب له، مع المحافظة على هدف الواقف فيمكن:

- إقامة مدرسة قرآنية تربي الأجيال على حفظ القرآن والتمسك بأحكامه، وتواظب على تلاوته وفهمه.
- إعادة بعث مكتبة وقفية تنقذ مخطوطات الوكالة وتضيف المحقق منها والمطبوع من مراجع في مختلف الفنون.
- إنجاز مشروع سكني يحل للطلبة الوافدين مشكلة الاستقرار ويساعدهم على التفرغ للعلم.

المبحث الأول
الوجه الحضاري للوكالة

تمتعت الجالية الإباضية كغيرها من التجمعات بمصر في العهد العثماني بنشاط اجتماعي سمح للفقير بالارتزاق وللغني بكسب الأجر، بواسطة الأوقاف التي وفرت تعليما مجانيا للجميع ومنحت الطعام والكسوة والراتب الشهري، كما يسرت الحصول على الكتاب وأغنت عن السؤال والحاجة، ومهدت السكن في الأروقة، والوكالات الموقوفة، لقد كان لمؤسسة وكالة الجاموس الوقفية أثر بارز في تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لإباضية المغرب وَثَّقت العلاقة بين أقطاره وأفراد مجتمعاته، وأرست دعائم الجاليات بالمساعدات والتبرعات، وبأرباح الأملاك الوقفية ووارداتها التي تسابق أهل الخير في تحبيسها، ولم يشترطوا سوى الاجتماع بالوكالة لتلاوة القرآن والأوراد وذكر الله في شهر رمضان وفي المناسبات الدينية؛ حيث تكون الفرصة سانحة لتداول أخبار الأهل في مواطنهم ومناقشة ما يهم أمر المجاورين بالوكالة والوافدين عليها طلابا أو تجارا أو آمين البيت العتيق للحج والاعتمار، فرأي الجماعة لا تشقى البلاد به «وخمير الرأي خير من فطيره، ورب شيء غابّه (ما مضى عليه الوقت) خير من طريئه، وتأخيره خير من تقديمه».[(١)]

وصدق جلال الدين السيوطي في أبياته المشيدة بالوقف حيث قال:

إذا مات ابن آدم ليس يجري	عليه من فعال غير عشر
علوم بثّها ودعاء نجل	وغرس نخل والصدقات تجري
وراثة مصحف ورباط ثغر	وحفر البئر أو إجراء نهر
وبيت للغريب بناه يأوي	إليه أو بناء محل ذكر[(٢)]

فأوجه البر التي تدخل الأجر إلى القبر في مجملها صدقات جارية تعود إلى المؤسسة الوقفية، وقد حقق الجربيون في وكالة الجاموس استمرار بث العلم في صدور الرجال، ودعوات الأبناء للآباء، وغرس النخل ووقفها على طلبة الوكالة في الجيزة مثلا، وأجروا الصدقات على فقراء الجالية والمصريين.

(١) أحمد معيطة: الإسلام الخوارجي، دار الحوار، اللاذقية، سورية، ط١، ٢٠٠٠م ،ص٢٥٢، والقول لعبد الله بن وهب الراسبي.

(٢) الديباج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، ج ٤، ص ٢٢٨. وانظر فضل الله الصمد في شرح الأدب المفرد لفضل الله الجيلاني، ج ١، ص ١٠٦ و ١٠٧.

كما وقفوا العديد من المصاحف والكتب، وربوا أفراد الوكالة على الصبر والمرابطة، فهم على ثغر العلم مثابرون، كما حفروا آبارا في أراضي الالتزام، ولقربهم من النيل لم يجروا نهرا، وبنوا للغرباء مأوى، وجعلوا في الوكالة مصلى لأداء الصلوات والذكر.

إن الرجال صناديق مقفلة وما مفاتيحها إلا التجارب، وقد مثل علماء الوكالة نماذج للقدوة الحسنة، فكان المحشي (مثلا) تقيا ناسكا، واسع الحلم، سليم القلب، نزيه النفس واللسان والقلم، يأخذ ما صفا ويدع ما كدر، وقد تحلق حوله طبقة من المتنورين الذين جمعوا إلى حب العلم، طهارة النفس ونظافة اليد، وسلامة القلب فاستفادوا من بحر علمه دررا، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾[1].

من يكتب عن تجربة الوقف الجربي وإن جاش قلبه بالمحبة والإعجاب وغلبت عليه العاطفة لا بد أن يلزم جادة الحق، ويستمسك بحبل الدقة ويجمع المادة يصدق ولا يخفي العيوب، ف(كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون)[2]، ولينظم العقد بخيط الحياد والمنهجية ولو كان حفيدا محبا، وطالبا معجبا، وصديقا صدوقا، إن السلف توجهوا بإخلاص للرحمن وسألوه التوفيق في مشروعهم الوقفي فأمنوا الحرمان وبارك الله لهم في وكالتهم، والتقت صدقات الفكين(الفم) مع تبرعات الكفين(اليد). ولئن لحنوا في الكلام فقد أعربوا في الأعمال، بينما أضاع الخلف هذا الوقف الرائد، فكثر القول وقل الفعل، فعسى أن يوفق هذا الجيل لعمل الخير وخير العمل،- فرب ملوم لا ذنب له – وإذا صدقت العزائم يمكن إحياء دور وقف الوكالة الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

ولم يذكر البحث من الشخصيات والتبرعات إلا ما قام الدليل عليه فورد اسمه في الكتب والمخطوطات أو دوّن في الوثائق والوقفيات،وكل إنسان يذكر بفعله، «ولا وصمة على من أنفق ما لديه وبذل ما في يديه»[3].

المطلب الأول: التكافل المادي والاجتماعي

إن السخاء بالمال يتجلى في البذل والوقف والعطاء للمستحق، وعلامته ترك الادخار وبغض جمع المال، وتعاهد الإخوان به، فهدف جمع المال عند الواقف المسلم هو استعماله في تأسيس علاقات الأخوة وتوسيعها، والسخاء مراتب:(فمن أعطى البعض وأمسك

(١) سورة البقرة جزء من آية ٢٨٢

(٢) عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: السنن، ج ٢، دار الكتاب العربي، بيروت ط١ ،١٩٨٧م، باب في التوبة، حديث رقم ٢٧٢٧، ص ٣٩٢ .

(٣) بدر الدين القرافي: توشيح الديباج وحلية الابتهاج، م.س، ص٣.

البعض فهو صاحب سخاء، ومن أعطى الأكثر فهو صاحب جود، ومن آثر غيره بالحاضر وبقي هو في مقاساة الضرر فهو صاحب إيثار، ومن تبرع بالمعروف قبل السؤال فهو صاحب كرم.ووصف النبي صلى الله عليه وسلم بأنه «أجود من الريح المرسلة، وأسخى من البحر إذا زخر»)[1].

إن المال قوة هائلة تخرق كل صلب، يسود بها الغريب في غير عشيرته، وهو ما تحقق للمغاربة في مصر بالكسب الحلال المشروع، فتكافلوا بينهم وتصدقوا على المحتاجين من طلاب وعمال ويتامى وأرامل، ولم ينحصر العون المادي في الأقارب؛ بل توسع ليشمل رابطة الدين والوطن والمذهب، وراعى الأولويات؛ لكنه أدخل تحت مظلته المستحق؛ «فاستغنى الطالب وتوجه إلى دراسته يبتغي العلم وحده يتبلغ بخبز الجراية، وينام على حصير الرواق، ويقرأ على سراج الزيت، لا ينقطع عن التحصيل من مطلع الفجر إلى ما بعد العشاء، راض نفسه على القناعة وألزمها الرضا» [2]، فوفق في دراسته وأصبح منذرا في أهله يقبلون عليه، ويشمون فيه عبق الأزهر والوكالة، ويتبركون بملكته الفقهية المشرقية، واتسع التكافل ليضم الجاليات المغربية، ولم يقتصر على الأفراد، وتحقق التصاهر والتآلف بين المصريين أهل البلد وبين المغاربة الوافدين، وقد سبقت الإشارة بالوثائق إلى عدد من الحالات ومظاهر التكافل المادي والاجتماعي، وتمكن بعض التجار من الإثراء الوافر، حتى استدان منهم السلاطين في الأزمات، وفرضت عليهم الضرائب العالية في الحروب، وتفاوتت أعداد التجار المغاربة في عهد العثمانيين بمصر بحسب قانون الطرد والجذب؛ لكن الاطمئنان بها شجع الطائفة على الاستقرار رغبة في الكسب وتحقيق مشروع مربح؛ إذ يمكن للتاجر الإقامة رغم أنه لا يملك رأسمال ثابت، ويكفيه أن يكون وكيلا لبيت تجاري فينتظم في السوق ويتقيد بالالتزامات في تعامله مع شيخ الطائفة ومع الناس حتى يكسب ثقة الجميع، ويعدّ سوق طولون ومحكمته الموضع المحبب للجربيين يمارسون فيه نشاطهم، ويوثقون فيه أملاكهم وعقودهم، وصكوك وقفهم، ووصاياهم وجل معاملاتهم المالية الكثيرة المتعلقة بالعقارات والأراضي، والعبيد والسفن في مصر بمختلف مدنها وفي بلاد المغرب.

المطلب الثاني: الخريجون

عبر أربعة قرون من النشاط تخرج من الوكالة عدد كبير من الطلبة تفاوتت مستوياتهم،

(١) أحمد العماري: نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار:المغرب نموذجا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ص٤٢٦.

(٢) علي الطنطاوي: في سبيل الإصلاح، نشر وتوزيع مكتبة المنارة مكة،، طبع دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م، ص٧٧ وما بعدها.

وترك جميعهم بصمة بارزة وأثرا فاعلا في محيط الوكالة وفي الجهة التي ينتمي إليها الطالب (الجزيرة الجبل، الوادي). لمع نجم بعضهم فاستوعب مقررات الأزهر من علم المعقول والمنقول، وتوصل غيره إلى التصدي للتدريس بهذا الجامع، واكتفى البعض بالإشعاع في محيط وكالة الجاموس، فدرّس بها واحتفل بختم تدريس كتاب النيل (كالشيخ عبد الله بن يحيى الباروني)، بينما عاد آخرون إلى مواطنهم؛ ليمارسوا أداء الواجب بين أهلهم، ويتصدروا مجالس العلم، ويتولوا مسؤولية أعضاء العزابة الفاعلة والمناسبة لتخصصهم وكفاءتهم فقد أيقظ المصعبي جزيرة جربة بعد أن ساد بها الجهل، وأنعش الباروني جبل نفوسة بمدرسته وإرشاداته في المحافل، وقضى يحيى بن صالح الأفضلي على البدع والانحطاط في وادي ميزاب، وتفرغ آخرون للتأليف، فأبدعوا مصنفات في مختلف الفنون، وقد عرضت نماذج كثيرة من آثارهم فيما سبق، وتخصص بعضهم في نسخ الكتب وجمع المخطوطات، ليستفاد منها في مكتبة الوكالة، وعاد بعضهم بمنسوخاته إلى مسقط رأسه لتكون نواة لمكتبة هامة ثرية بالمخطوطات النادرة والمتعلقة خاصة بالإباضية (كالمكتبة البارونية بجربة، ومكتبة بن يعقوب بغيزن، ومكتبة آل افضل ببن يسجن).

أما الطباعة فقد قيل في التنويه بأهمية دورها: « إن الذي تحبره اليد من المسطورات لا يؤثر في عقول الجمهور كما يؤثر المطبوع.. إنما الطباعة خاتم السلطة»[١]. وقد اقتحم مجالها من رجال الوكالة: محمد بن يوسف الباروني صاحب المطبعة البارونية التي نشطت في طباعة كنوز من التراث الإباضي سبقت الإشارة إليها،وسليمان باشا الباروني مؤسس مطبعة الأزهار البارونية والتي لم تعمر طويلا حيث لم تتجاوز إقامة الباروني نفسه بمصر الثلاث سنوات؛ لكنه أنجز الكثير وأخرج عددا من الإصدارات النافعة منها المخطوط الذي يسره للباحثين ومنها التآليف المعاصرة المواكبة لمستجدات عصره.

كما انتبه لأهمية الطباعة الشيخ سعيد بن قاسم الشماخي، فعزم على إقامة (دار الطباعة) بالقاهرة: « أما وقد عزمت بمشيئة الله وتوفيقه ومؤازرة السادات الإباضية على إقامة (دار الطباعة) الإباضية بمصر، يخصص ريعها للإنفاق على طلبة العلم الإباضيين بنسبة الربع مما تنتجه دار الطباعة» [٢].

وفي مجال الصحافة – السلطة الرابعة وصاحبة الجلالة – تفطن بعض خريجي الوكالة

(١) أبو القاسم الباروني : حياة سليمان باشا الباروني زعيم المجاهدين الطرابلسيين، القاهرة، ط٢، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م، ص٦. القائل هو نابليون بونابرت.

(٢) انظر: نص جواب سعيد الشماخي للشيخ إبراهيم بن بكير (مخطوط بحوزتي كله الملحق رقم ١).

إلى أهميتها وخطورة دورها إن لم توجه في الخير، فبادر بإصدار جريدة تكون لسان حال الإباضية في مصر سماها(نبراس المغاربة والمشارقة)، وتعاون في رئاسة تحريرها الشيخ قاسم بن سعيد الشماخي مع الأديب مصطفى إسماعيل الفرضي، توعية للفرد ومقاومة للاستعمار الفرنسي وموجات التغريب، وقد كان الحس الوطني والنضال باللسان على أشده في بلاد المغرب، ففي تونس شارك الشيخ سليمان الجادوي الإباضي في إصدار الصحيفة الأسبوعية (مرشد الأمة)، والتي قال فيها أمير شعراء تونس محمد الشاذلي خزندار:

وحسبك بالصحفيّ قيمـــة　　　إذا كان للأمـــة المرشدا

وكان الجادوي جريئا شجاعا، قال عن الصحافة: «هي أنجع دواء لصداع التأخر وجراثيم الانحطاط، هي حد باتر لعقد المشكلات وأعظم وازع للجبابرة العتاة، وأكبر رادع للفراعنة الطغاة، فهي زمام النجاح وبارق الفلاح، ورائد العمران ومعجزة العرفان وموقظة النومان، وقائد الإنسان إلى عيشة الرضوان، بها تنهض الأمم إلى شامخ القمم»[(١)]. وخاض نفس الجهاد بالقلم والمال شيخ الصحافة الجزائرية أبو اليقظان إبراهيم الذي أرهق الاستعمار بكثرة جرائده، فكلما صادرت فرنسا له صحيفة بادر بإصدار أخرى (وادي ميزاب، ميزاب، المغرب، النور، البستان، النبراس، الأمة، الفرقان)، وهو القائل في فوائد الصحافة منذ ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م:

إن الصحـافة للشـــعوب حـيـــاة　　　والشعب من غير اللسان مـــوات

فهي اللسان المفصـح الذلق الـــذي　　　ببيـــــانه تتــــــدارك الغـــايـات

في اليوم تفعل في نفوس الخلق ما　　　لا يفعلنه في الشـــهور دعـاة[(٢)]

ومن القطر الليبي هاجر سليمان باشا الباروني إلى مصر، وأنشأ هناك جريـــدة الأسد الإسلامي إيمانا منه بدور الصحافة في ربط صلات الداعية بأقوام بعيدين منه ولا يعرفهم فيأتمرون لصائب أمره، واختار أن تكون الجريدة أسبوعية مؤقتا ولو لم يكن للأسد الإسلامي من أثر إلا مقال (الجامعة الإسلامية) لكفاه فخرا بحرصه الصادق عمليا على وحدة المسلمين[(٣)].

(١) سليمان الجادوي :جريدة «مرشد الأمة» عدد جانفي (يناير) ١٩٠٧م.

(٢) أبو اليقظان إبراهيم بن عيسى: ديوان أبي اليقظان، ج!، الضامري للنشر والتوزيع ،السيب، سلطنة عمان، ط٢، ١٤١١هـ / ١٩٩١م، ص ١٣٠ .

(٣) زعيمة الباروني: صفحات خالدة من الجهاد، م.س، ص١٠ و٢١ .

لقد أصدرها من القاهرة أسبوعية وتمنى أن تصدر من بلده يومية، لكن لم تسعفه الظروف، راعى طلبة العلم في الاشتراك فخفضه إلى النصف لطلبة الأزهر والزيتونة وللمؤذنين ، ورد على المحتجين لإصداره (جرنانه) بأن رسالة الصحافة تنوير العقول وشحذ الهمم للدفاع عن الدين والوطن وخدمة المجتمع. والتزم الباروني فلم ينشر إعلانات تجارية؛ بل اقتصر على ما يتصل بحركة الفكر والطبع، وكان جريئا فشن حملة على اللورد كرومر – الذي ترتعش منه مفاصل حكام مصر – عندما تحامل على شخص الرسول صلى الله عليه وسلم، واستعان بالصحفي النفوسي أحمد الفساطوي الذي أصدر (المرصاد).

وأما في مصر فقد أصدر الشيخ أبو إسحاق أطفيش (المنهاج) وهي مجلة شهرية سارت على نفس الخط النضالي المقاوم للاستعمار والحاث على الالتزام بنهج الاستقامة، والذي تبعته أغلب صحف ذلك العهد ذات الطابع الإسلامي، وكانت نظرة أبي إسحاق إلى الصحافة أنها سلاح مقاومة وأداة توجيه، فهي في نظره (رسول السلام، ونذير امتشاق الحسام، ووسيلة التعارف بين الشعوب والحكومات وأكبر عامل في النهضات العلمية والاقتصادية والسياسية وتجديد القوميات)[١]، فخاض رغم قلة ذات يده غمار الصحافة.

كما أنشأ سعيد الشماخي قنصل تونس بمصر جريدة (شمس النيل) ولم تدم طويلا، وكتب عن شباب الجزائر (روح وثابة سرت في أجسادهم، فانصرفوا إلى خدمة وطنهم من طريق الصحافة طريق العلم والعمران والدعوة إلى الخير والنهي عن الضير). لقد اعتقد أنها آية العصر كما قيل:

لكـــل زمـــان مضـــــى آيـــــة وآيـة هـذا الـزمـان الصحـف[٢]

وكان لزنجبار الإمارة الإباضية التابعة لعمان فضل الريادة والسبق في إصدار الصحف بعد توافر المطابع المتطورة منذ عهد السلطان برغش بن سعيد (ت ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨ م).

كذلك أصدر الشيخ ناصر بن سالم بن عديم البهلاني جريدة النجاح في شوال ١٣٢٩هـ/ أكتوبر ١٩١١م وهي أول صحيفة عمانية بالمهجر، وكانت على صلة بأخبار عمان وأهل المغرب، وتواكب أحداث العالم الإسلامي(مصر خاصة)[٣].

---

(١) أبو إسحاق أطفيش: المنهاج، ج ١ م ١ ص٢.

(٢) أبو إسحاق أطفيش: المنهاج ،ج ٢ م ١ صفر ١٣٤٤هـ، ص١٣٥ . وأحمد شوقي: الديوان ج ١ ص٨٦، صاحب البيت .

(٣) الشيخ ناصر بن سالم بن عديم البهلاني: قصيدة إلى رياض باشا عن المؤتمر الإسلامي
(**يا بني التوحيد في مصر لقد صرتم في جبهة الدهر غرر**). ديوان أبي مسلم بن عديم الرواحي البهلاني، وزارة التراث القومي والثقافة، روي– سلطنة عمان، مطابع دار جريدة عمان للصحافة والنشر، ١٩٨٧م، ص٣٦.

المطلب الثالث: الإنتاج العلمي لشيوخ الوكالة

سبق التعرض لآثار المؤلفين من خريجي الوكالة العامرة عند الحديث عن التأليف، والترجمة للشيوخ، ونضيف أن نشاط الجاليات داخل الوكالة بين مد وجزر، فقد يتوافر الناظر الكفء الذي يدير الوقف باقتدار، ويحفظ النظام بالوكالة، فينضبط الجميع - شيوخا كانوا أم طلابا - ويتفرغ كل لبذل أقصى الجهد لرفع المستوى وتحقيق الآمال. ومن خلال حاجة الطلاب إلى مقررات في العقيدة، والفقه، وعلوم اللغة يعد بعض المدرسين كتبا أو حواشي وشروحا لمتون، ومنظومات يتناولها مع الطلاب، كما فعل الشيخ عمرو التلاتي في: «نخبة المتين شرح أصول الدين» و «عمدة المريد لنكتة التوحيد» في العقيدة، «إعراب المنظومة الخزرجية» في النحو، «الأزهار الرياضية على المنظومة الرائية» في الصلاة. وقد يدوّن طلاب الحلقات أحاديث أساتذتهم، فتصير مؤلفات يصححها الشيخ ويجيزها فتعتمد وقد حفظ الناسخ علي بن بيان حواشي شيخه المحشي وبقيت في حياة مؤلفها وللأجيال بعده.
وقد يناقش بعض المدرسين مسألة فقهية مع طلابه تختلف فيها الآراء، فيحرر الشيخ مناط القضية ويدعم رأيه بالأدلة، ويبسط المسألة في رسالة تبقى ليعمل بها من اقتنع برجحانها؛ بينما يتمسك غير المقتنع بالرأي المخالف؛ فمثلا ألف رئيس العزابة الشيخ عبد الله بن سعيد السدويكشي (رسالة في عدم وجوب الجمعة إلا بإمام مستقل ومصر) انتصر فيها للرأي القائل بعدم الوجوب، إذا تخلف شرط من شروط الجمعة :(الإمام العادل، المصر، الجامع، عدد لا يقل عن أربعين)[1].

بينما ذهب غيره إلى القول بالوجوب دون اعتبار للشروط بل امتثالا للآية: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسَعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾[2]، وفرق الشيخ أبو إسحاق أطفيش بين الإمام العادل والجائر، وبين الأمصار وغيرها، وراعى توافر الجامع والجماعة أو تخلفهما، فقد سمعت في تنزانيا بمدينة (تانغا)[3] أن الشيخ أبا إسحاق أفتى أهل زنجبار بعدم وجوب الجمعة عليهم؛ لأن حاكمهم غير مسلم ولا عادل، وأن بلدهم ليس من الأمصار السبعة التي مصرها عمر بن الخطاب؛ لكنه في مصر يؤديها لتوافر شروطها، ومن خريجي الوكالة من بقي مقتنعا بعدم وجوب الجمعة فظل طيلة حياته لا يصليها[4]. وانحصر هذا الرأي في أفراد؛ بينما أقيمت الجمعة في مساجد الإباضية في كل مواطنها.

(١) سالم بن يعقوب: مجموعة من آثار علماء جربة (مخطوط بحوزتي) من ص٤١ -٥٤.

(٢) سورة الجمعة جزء من آية ٩.

(٣) دولة تنزانيا هي اتحاد بين تنجانيقا وزنجبار في ١٩٦٤م، وتانغا مدينة شمال شرق البلاد.

(٤) هو الشيخ سالم بن يعقوب الجربي، وقد أدركته يصليها ظهرا بداعي تخلف شرط الإمام العادل.

وفي عصر الانحطاط ساد التعصب المذهبي أغلب الأقطار، وصدر عن أتباع كل الفرق لأسباب متعددة منها:

- تدني المستوى العلمي في المؤسسات الدينية كالأزهر، حيث تحولت المقررات إلى متون تحفظ دون وعي، وأصبحت الشهادات تمنح لطالبها دون عناء، فقد أشار محمد علي شقرون[١] (إلى إلغاء شهادة عالمية الغرباء بالأزهر، وبارك ذلك؛ لأنها شهادة مزرية بصاحبها لا قيمة لها كانت تعطى لطالبها إعطاء في العهد السالف، وكانت أسوأ عنوان وأقوى برهان على فساد حالة المعاهد الدينية وخلل إدارتها ونظم امتحاناتها)، ولمحمد شقرون[٢] الصفاقسي علاقة مودة بالجربيين في مصر تعرف على أسرة بن داود وبن قايد وبن دحمان والحاج علي، كما ارتبط بصحبة متينة مع أبي إسحاق الذي توسط له في المتاجرة بالزيت، وعلم كلاهما حالة صاحبه المادية المرهقة نتيجة العمل بالصحافة المكلفة ماليا، مع قلة الموارد والغربة وكثرة العيال.

- تبادل أتباع المذاهب أحكام التخطئة والطعن في الشهادات والردود الشديدة حينا والمعتدلة أحيانا. فقد ألف الشيخ قاسم الشماخي كتابه (القول المتين) في الرد على المخالفين، وكتاب (الظهور المحتوم في الرد على الأزهري طموم)، ويتضمن الكتاب تمهيدا مطولا عن الإباضية ،وضعه الشيخ مصطفى إسماعيل، واشترك الشيخان في تأليف كتاب (مراشد التقية)، بينما انفرد الشيخ مصطفى إسماعيل بتصنيف:(الهدية الإسلامية)، وكلها آثار مطبوعة. وقد سبقت الإشارة إلى تصدي المحشي الثاني يوسف المصعبي - خريج الوكالة - لأهل طرابلس الذين أبطل بعضهم شهادة الجربيين الإباضية بوشاية لدى القاضي، فرد بجواب مطول وبلغة هادئة، على الواشين مذكرا بالأخوة الإسلامية[٣].

- كما ألف الشيخ سليمان باشا الباروني كتابه (الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية) متحدثا في الجزء الثاني والمتبقي منه، عن الدولة الرستمية، وطبعه بمطبعته في القاهرة.

ولا داعي لتكرار مصنفات شيوخ الوكالة سواء التي أبدعوها في مصر أم التي ألفوها

(١) محمد شقرون: وثيقة ٣٠، رسالة إلى عبد العزيز الثعالبي، المجلة التاريخية المغاربية عدد ١٠٢ و١٠٣ / مارس ٢٠٠١م، ص٢٠٣.

(٢) نفسه :وثيقة ٢٤ للجاليتين الجربية والصفاقسية بالإسكندرية حضور قوي يجد معه الطالب راحة ويرغب في الاستقرار بها.

(٣) سالم بن يعقوب: مجموعة من آثار علماء جربة، رسالة المصعبي إلى أهل طرابلس، (مخطوط بحوزتي) من ص٢٢- ٣١.

في مسقط الرأس بعد العودة، وانتشرت المؤلفات الإباضية، ولم يعد الإباضية يخفون كتبهم عن خصومهم خشية من ألسنتهم، كما لاحظ ذلك المؤلف ابن النديم في زمانه[١]

وبرزت ظاهرة الجمود في أواخر الدولة العثمانية بمصر، فتوارثها المتعصبون من كل فرقة، ورفضوا الإصلاح، وحرصوا على إقفال باب الاجتهاد، ولم يسلم قطر من العصبية والجمود والطعن وكان الأزهر ميدانا رحبا للصراعات المذهبية، والجدال والردود، كل طائفة تناصر مذهبها، واستوجب التهجم من جهة، دفاعا وردا في المقابل من جهة أخرى[٢]؛ لكن الأوقاف أتاحت ثقافة عامة لأكبر عدد من عموم الناس، بالدروس المفتوحة والمكتبات العامة التي توفر مصادر المعرفة لروادها وتحافظ على مخطوطات التراث، فلا بد من حسن توظيفها لتستمر معلما لرقي الأمة الحضاري.

(١) ابن النديم: الفهرست، القاهرة، ط١، ١٣٤٨هـ، ص ٢٥٨ .

(٢) الشيخ امحمد بن يوسف أطفيش: رسالة «ان لم تعرف الإباضية يا عقبي يا جزائري»، طبعة حجرية بحوزتي، كمثال للردود.

المبحث الثاني
أسباب تراجع الوقف عن أداء دوره

دام وقف وكالة الجاموس ما يزيد عن أربعة قرون، أشرف عليه في أول الأمر الواقف نفسه (أسرة البحار) ثم (أسرة الجملي) وتم التقيد بشروط الواقفين، فدر الوقف غلته ووزع ريعه في مصارفه المستحقة وتمتعت الجالية ببركة الوقف وكل أمر ينطلق في بدايته مبشرا بالتحسن فإذا بلغ مرتبة التمام تراجع ونقص كما قال أبو البقاء الرندي:

لكل شيء إذا ما تم نقصان فلا يغر بطيب العيش إنسـان

وككل تجربة وقفية آلت وكالة الجاموس بعد عطاء مثمر يقوى ويضعف، إلى الاندثار وتوقف المسيرة،وأسباب تراجع هذا الوقف عن أداء دوره عديدة من أهمها:

المطلب الأول: التساهل في شروط الواقف

قاعدة (شرط الواقف كنص الشارع) ملزمة للواقف نفسه وللناظر أو الوكيل من بعده ولكل من ولي مسؤولية الوقف تنفيذا لوصية أو توزيعًا لريْع أو استبدالا لمنفعة.فالجميع مطالب بالتقيد والالتزام بما شرطه صاحب الحبس مع تحري المرٍونة ومراعاة المصلحة العامة لكل الأطراف، فإذا تعمد الناظر مخالفة شرط الواقف وحول نصيبا من الريع عن مستحقه إلى أحد قرابته فهو تلاعب يؤدي إلى ضياع حق المستحق وجشع غيره، فإذا تنازل الناظر عن شرط تبعه تساهل في غيره حتى يحرم أهل الوقف ويستحوذ على ريعه الأجانب.

ففي القرن الثاني عشر الهجري أشفق الناظر (سليمان بن سامي)وشيخ طائفة التجار بطولون، على أحد الجربيين من غير الإباضية (حسن النويري) فآواه بالوكالة وأحسن إليه وعامله كأحد أفرادها، لكنه قابل النعمة بالكفران ووشى بالأصحاب إلى السلطة العثمانية، وزعم أن سكان الوكالة من أعداء الأتراك، فتعرض الوكيل إلى سجن وغرامة أثرت سلبا على نشاط الوكالة وأدائها،كما حدد الواقف مستحقي الوقف في شريحة طلبة العلم الحملة لكتاب الله، وبمرور الزمن لم يعد الشرط معتبرا، واكتفى الناظر بثبوت انتماء الوافد إلى جربة طالبا أو عاملا لتفتح له أبواب الوكالة ويستحق التمتع بريعها. [1] كما يؤدي فساد الذمة وسوء الإدارة إلى تحويل الوقف إلى ملك خاص أو تفتيته، ومن صور الفساد بمخالفة شرط الواقف تقديم القرابة في منصب الإشراف على أصحاب الكفاءة، فقد يتوالى على منصب

(١) إبراهيم بيحمان: الرحلة الحجازية، (مخطوط)، ص٣.

النظارة أفراد من نفس العائلة (الباروني) مثلا، وتتفاوت مواصفات حسن التسيير من ناظر لآخر، ورغم عدم توافر أدلة على فساد مالي أو إداري لكن الفشل في التدبير سائد لفترات طويلة من عمر الوقف.

المطلب الثاني: إخفاق الناظر في التسيير، وانحرافه

قد تكون إيرادات الوقف ضخمة لكن التصرف فيها مفرط في التسيب وعدم النجاعة، فالناظر لا رقيب عليه ماليا ولا إداريا، والتزامات الأراضي بعيدة بولاية الجيزة(الخيزرانية والطالبية)،[1] ولم تسعف الوثائق بتحديد مساحاتها، ومتابعتها المباشرة مرهقة، فيكتفي الناظر بما ينقل له ويعطى إياه دون تدقيق أو محاسبة، و من المستبعد أن يتعمد أحد نظار الوكالة التلاعب، والتحايل على قانونية الالتزام بالوقف، أو تعديل موارده لأغراض شخصية، كما يفعل بعض المنحرفين من النظار أو الولاة[2] أو علماء السوء، فيبيع الحبس ويسجله باسمه مستغلا نفوذه الديني أو السياسي، فيضع يده على ملكية موقوفة بطرق ملتوية؛ لتتكون له ثروة ضخمة بوجه غير مشروع، وقد يقيم الناظر مآدب كبيرة بمناسبة رمضان أو موسم الحج إكراما لضيوف الرحمن فتتبدد الأموال.

عانت إدارة وكالة الجاموس من روتين وتسيب وفساد في جهازها الإداري كغيرها من المؤسسات الوقفية، حيث يتدنى مستوى الخدمات المقدمة للمستحق وتضيع موارد كبيرة، لكن نهب المال لم تقم عليه حجة إلى آخر أيام الوكالة، ورغم فقر بعض النظار لكن التقوى والعفة عصمتهم من استباحة شيء من خيرات الوقف؛ بينما إذا استولت الدولة الوطنية على الوقف أو صادرته استغلته، ولم تتورع عن إنكار حق أي مستحق، فتكون أسوأ من الاستعمار الذي ينهب أموال الوقف؛ لأنه عدو يتوقع منه الاستيلاء على ثروات الأمة واستغلالها. وتبعا لانهيار الوكالة كمؤسسة وقفية فقد توقف التعليم المرتبط بها لقيامه على مساعدات من ريعها، فتضاءل عدد الطلاب المنتسبين لها[3]، وانحصر الأمر في اتخاذها سكنا خاصة في أزمة العدوان الثلاثي على مصر ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م حيث أغلقت الجامعات وأحياؤها السكنية، فلجأ بعض الطلبة المغاربة إلى الوكالة وسكنوا بها مؤقتا؛ كالليبيين: محمد علي حنبولة (زوارة) وبلقاسم يحيى الباروني (جبل نفوسة)، والجزائريين: إبراهيم فخار(غرداية)،

(١) وثيقة ٥٥ سجل الديوان العالي (١)، ص(١٧)، مادة (٣٠). وانظر الملحق (عبد الرحيم: وثائق المغاربة).

(٢) عبد الجليل التميمي، البناء المؤسسي للوقف في بلدان المغرب العربي، ندوة «نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بالكويت، ص٥١١.

(٣) رسالة محمد حنبولة، آخر متخرج من الوكالة، (بحوزتي). ومقابلة مع الدكتور آجون بمسقط في شهر يناير ٢٠٠٣ م.

ومحمد صالح آلجون (القرارة)، ومحمد بن سعيد شريفي (القرارة)، والتونسي حميدة بن سالم الجبالي (آجيم جربة).

المطلب الثالث: غياب الربط بين الفكر والممارسة في عمل و كالة الجاموس

كانت رغبة الواقف (الجملي) خدمة الجالية الجربية خاصة والإباضية عامة، وتيسير طلب العلم لقاصده، ومساعدة الوافد للمتاجرة، فأقام ذلك الصرح ليأوي إليه الطالب والتاجر عند وصوله مصر حتى يجد مستقرا، واستمر العمل بهذه الفكرة في حياة الواقف، وبعد وفاته خلفه على رأس الوكالة ناظر لم ينفرد بالأمر؛ بل تشاور مع سكان الوكالة وشيوخها وأعيان التجار المترددين عليها، فتواصل العطاء مثمرا، لكن بمرور الوقت بدأت الإدارة الفردية للوقف تبرز في توثيق بعض الوقفيات وتوزيع ريع المستحقين ولمس البعض سوء تسيير، واستغلال وإهمال لتنمية الوقف، وكان لهذا الانحراف في الممارسة أثره على الوقف وعلى الجماعة؛ إذ الوقف خدمة اجتماعية محضة لا يستأثر حتى الواقف بثمرتها فكيف بالناظر ؟ فقد وقف عثمان بن عفان بئر رومة للشرب وكان له دلوه كدلاء غيره من الناس، والتوفيق مطلوب بين التقييد من طرف الواقف، وبين المرونة بتخويل الناظر التصرف في العائد وتحديد أولويات الصرف، فهو أمين على القبض والاستثمار وتنمية الوقف، كما انحصر مفهوم الوقف في آخر عهد الوكالة في المجال الديني الضيق في وقف أراض أو عقار صغير وإنفاقه على المقبرة، أو وقف الكتب على خزانة تتآكل أرففها ومحتوياتها،لكن نظام الوقف غير متناه ولا ساكن؛ بل هو متغير ويشهد عملية مستمرة من التحولات، فقد يُزال وقف قديم وينشأ وقف جديد، وقد تدمج أوقاف في بعضها أو تبدّل، وقد يتحول نمط الإدارة والنظارة لتحسين الفعالية في جباية الريع، وصيانة العقار وتقديم الخدمات، فيبقى الوقف مؤسسة مقدسة تخدم حاجة المجتمع المسلم، وتعود بالبركة على الواقف والناظر والمستفيد.

المطلب الرابع: الاستعمار ومحاربة الوقف

في مصر التزم الاستعمار البريطاني بعدم التدخل في الأزهر أو الأوقاف أو المحاكم الشرعية، على عكس ما أحدثه الاستعمار عامة في الأقطار الأخرى من سعي للسيطرة على الوقف ونهب خيراته.

ومن الطبيعي[1] أن يحاول العدو تقويض مؤسسة الوقف، فإن لم يستطع يحرص على

(١) ما يكل دمبر: سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٨٨م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، صx v.

إضعافها إلى أبعد حد ممكن، وبأساليب مختلفة منها: المصادرة، والهيمنة على مواردها، واستقطاب قيادتها، بهدف حيازة الأرض ومنع التطلع لبناء حضارة مزدهرة.

« إن الناس لا يعرفون من سوءات الاستعمار إلا الاستيلاء على الأراضي، ومطاردة السياسيين واستعباد الشعوب، ولكنهم لا يعرفون أن من جرائمه:

- غلق المدارس، وحرق الكتب والوثائق.

- نفي العلماء، وحرمان الطلبة من الدراسة في مساجدهم وزواياهم.

- حرمان الفقراء من حقوقهم في الطعام، والمبيت في بنايات شيدها المحسنون لهم»[1].

المطلب الخامس: السياسة ومصادرة الوقف

استولى محمد علي حاكم مصر على الأوقاف دون تصفيتها أو القضاء عليها؛ بل شاركت الأسرة الحاكمة في تعزيز دور الوقف الاجتماعي والثقافي، لقد نص قانون السياسة نامة الذي سنه محمد علي في ربيع الأول ١٢٥٣هـ أن الديوان العالي من بين الدواوين السبعة هو جهة الاختصاص بمسائل الأوقاف وتوثيقها، أما السلطة العلية العثمانية فهي الراعية لمؤسسة الأوقاف في تركيا وفي الولايات العربية ومنها مصر، لذلك بقيت الوكالة محافظة على دورها حتى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م، ولعل تدخل الدولة يفسد عطاء الوقف؛ لكن فساد الوقف من أول الدواعي لتدخل الدولة لإصلاح وتدارك ما يمكن إنقاذه رغم تسلطها ومراقبتها لكل الأنشطة وتوجيهها إلى ما يخدم مصلحة الدولة قبل الفرد، فإن هذا التسييس بجعل الوقف رسميا يهدم التجربة الوقفية، ويحرم المؤسسة الوقفية من استقلاليتها، فالوكالة كانت تساعد في تقديم خدمات تعليمية، واجتماعية، ومهنية لأعضائها بقرار ذاتي؛ وبتنسيق مع جهة مسؤولة مثل نظام العزابة بالمغرب أو وزارة الأوقاف بمصر، لقد بدأ بنيان الوكالة يندثر ويتساقط، ولم تعد إيرادات الوقف كافية حتى لصيانة المبنى والحفاظ على العقار؛ ليستثمر في إيجاره سكنا يدر ربحا يساعد في استمراره وعدم تعطله.(إنّ الغلط إذا أدرك تبدد،وإذا ترك تعدد)[2]، فكم من وقف مني بالإخفاق، فلما استبدل عاد وهَّاجًا يرعى المرافق ويخدم المجتمع، واستمر الثواب للواقف؛ لأن الحكمة من الوقف: في الدنيا برّ

(١) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج٥، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص٢٠٨.

(٢) أسواق الذهب لأمير الشعراء أحمد شوقي (نثر)، طبع بمصر سنة ١٩٣٢م، الناشر مكتبة مصر للمطبوعات، ط ١، ١٩٩٣م.

الأحباب، وفي الآخرة تحصيل الثواب، بنية من أهله.

إن الحاكم قد يلجأ إلى حل الوقف أو استبداله تمهيدا للاستيلاء عليه، أو مصادرته بدعوى سوء إدارته أو إهماله، وهذا يسبب تراجع الوقف عموما عن أداء دوره،إلى جانب ضعف الرقابة الشعبية وانصراف المسلمين عن الوقف، والتضخم النقدي الذي يعاني منه الناس، ويضيف البعض عوامل أخرى لتقهقر الوقف في مختلف المجالات، عن أداء دوره مثل: « تضعضع الملك، وتخلي العلماء عن دورهم، والكساد الاقتصادي، والظلم الاجتماعي، والثورات، والعزلة، والانحطاط، والجمود الفكري، فآل إلى الركود والاندثار».[١]

وقد سئل سماحة مفتي عمان عن حكم المصادرة فأجاب:«مصادرة الأوقاف هي تدخل سافر في أحكام الوقف، وذلك ما لا يجوز إذ كل تدخل فيما يتعلق بالوقف يجب أن يكون منضبطا بأحكام الشريعة الإسلامية، ويكون لمصلحة الوقف لا ضده.إن استيلاء الحكومات على الأوقاف أخل بوظيفة الوقف وأضر بالأعمال الخيرية، فيجب على أولي الشأن أن يطالبوا باستعادة الوقف قدر استطاعتهم، وهو حق لا يسقط بالتقادم،ورغم أن بعض القوانين الوضعية تحدد ستا وثلاثين سنة للمطالبة بحق إعادة الوقف – كما في مصر – لكن الشريعة تحفظ حق الوقف لأنه حق جماعي وليس حقا فرديا فإن سكت البعض فلا يسقط حق الآخرين، وهو مستمر للمستحقين وفي أعقابهم من بعدهم إلى أن تقوم الساعة».[٢]

ومن هنا وجب على كل إباضي مغربي أن يطالب بإعادة هذا الوقف إلى ما كان عليه يوم مصادرته، والأولى في ذلك أسرة البحار وأسرة الجملي، ثم أحفاد الأسر المهاجرة إلى مصر من إباضية جربة، ونفوسة ووادي ميزاب.

المطلب السادس: انهيار الوقف

في أجواء المصادرة العامة للأوقاف بمصر، وبعد عطاء حافل، تعرض وقف وكالة الجاموس إلى الانهيار فتداعى مبناه ثم سقط، وهجره سكانه فلم يأو إليه إلا مضطر، وتوزعت كنوز مكتبته، فأنقذ غالبها وضاع البعض الآخر، ونقص عدد أفراد الجالية الجربية من تجار وطلبة، و توقف النشاط بالوكالة وتوالت الأعوام، والكل متخوّف من زيارة الوقف أو التفكير في إصلاحه فضلا عن إحيائه وبعث نشاطه، فقد بدأ يتراجع في أداء دوره الفعال

(١) أحمد بن ميلاد: تاريخ الطب العربي التونسي، مطبعة اتحاد الشغل، تونس، ط١، ١٩٨٠م، ص١٧٧.

(٢) مقابلة شخصية مع سماحة مفتي عام السلطنة الشيخ أحمد الخليلي، مسقط، تاريخ ١١/ ٩ / ٢٠٠٤ م وقد أذن بنشرها.

منذ مدة ليست بالقصيرة، ضعف فيها النظار عن تحمل مسؤولياتهم بحزم، وكانت تصرفاتهم بطيئة وغير مدروسة، وضعف الريع وارتبك دخله، وتعرض للتأميم والمصادرة كغيره من الأوقاف زمن ثورة ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م، ورغم محاولة استرداده لفترة وجيزة بالتنسيق مع وزير الأوقاف الباقوري، لكن القرار الحاسم بمصادرة كل الأوقاف الأهلية أو الخيرية، المصرية أو المغربية، حال دون عودته إلى أداء دوره الريادي في التجميع والتنمية ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا.

المبحث الثالث
إحياء وقف الوكالة بعد الاندثار والبدائل المقترحة

إن صدقت العزائم بالنهوض بالوقف واستئناف مسيرته، فالمسألة هينة والعمل على إحيائه ممكن، والتجربة خير برهان.فمنذ أن مثل أحمد بن سعيد الجملي أمام محكمة طولون لتوثيق وقفيته كان في نيته أن يبقى وقفه صدقة جارية، وأكد قصده بالتأكيد على صفة التأبيد بعبارات:(وقف وحبّس وسبّل وأبّد وأكّد وخلّد)، ولئن كان العقار (مبنى الوكالة) قابلا للسقوط والاندثار، إلا أنه بالصيانة والترميم والاستبدال يمكن تجديده. فالمهم إرادة الواقف للتأبيد؛ إذ الأرض مثلا ذات طبيعة وقفية مؤبدة تبقى ما دامت السماوات والأرض وتستمر في العطاء ما لم تهمل.

المطلب الأول: جواز الاستبدال

والوقف المؤبد لا بد له من غرض مؤبد، وقد اختار الواقف طلبة العلم الحافظين لكتاب الله؛ ليكونوا مستحقين لريع الوقف، وهو غرض مستمر وليس مقصورا على فئة عمرية أو زمن محدد.

و صفة التأبيد هذه تساعد في تيسير إحياء الوقف، وإعادة بعثه، وتحقيق رغبة الواقف وخدمة مستحقي الوقف.فأنقاض الوكالة باقية لاتباع، ولا توهب، ويمكن استبدالها وقد أفتى بجواز ذلك العلماء[١]، والمستحقون موجودون باستمرار. وهل من خدمة أجل من تيسير حفظ القرآن والإنفاق على حملته وتكريمهم ؟ وما دام الواقف أوصى بتأبيد وقفه فلا بد من الوفاء له بوصيته وتنفيذها والعمل على دوامها. فالصدقة الجارية تشمل الوقف على سبيل التأبيد، والتحبيس المؤقت فإن وجدت جالية مسلمة في مدينة غربية تحتاج إلى مسجد ريثما ينجز مشروعها المتكامل لمركز إسلامي يضم الجامع والمكتبة ومرافق الطهارة وقاعة المحاضرات وغرف الضيوف، فلا مانع أن تستأجر مبنى موقوفا مؤقتا، أو يعيرها صاحب عمارة المبنى لحين تجهيز المركز فهو عمل بر، ووقف محدد أراد أن يبقى زمنا قصيرا، والانتفاع يحصل بما هو دائم وما هو مؤقت[٢]، فلا مبرر لمنع إعادة بعث وكالة الجاموس كمؤسسة وقفية للجربيين وللإباضية بمصر – وإن كان الأمر صعبا جدا – ففي ذلك احترام لإرادة الواقف، ورد اعتبار لأنصار الوقف، ومنح الحقوق للمستحقين وترجيح مصلحة الوقف فالأوقاف

(١) أفتى بذلك: الشيخ أحمد الخليلي مفتي عام السلطنة، والشيخ إبراهيم بيوض رئيس العزابة بالقرارة بميزاب، والشيخ عبدالرحمن بكلي رئيس العزابة ببرّيان ميزاب .

(٢) منذر قحف: الوقف الإسلامي (تطوره، إدارته، تنميته)، م.س، ص١٠٦ .

كاليتامى إن وجد كافلهم مصلحة في القيام بأمر ما فعله لهم. ومثلما يستثمر كافل اليتيم مال مكفوله ويتحرى مصلحته، كذلك يطالب الناظر أو متولي الوقف أن يرعى ويعمر ويصون مبنى الوقف ويستبدله إن كان في ذلك مصلحة حتى يستمر في عطائه ولا يحرم مستحقو الريع من حقهم فيه وفي اليتامى يقول الله جل وعلا: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ ﴾ [1].

ومما يشغل بال أنصار الوقف عندما يتعطل الوقف بالتهدم، التفكير في مصير تلك التجربة الرائدة هل تترك مهملة وتضيع جهود أربعة قرون من البذل والتضحيات الجسام، أم يلتقي أصحاب النوايا الخيرة لوضع حد للضياع، وانقطاع المنافع، ولإيجاد صيغة تنهض بالوقف وتعيد مجده وتعمره باستبداله أو بإضافة وقف جديد أو بأية صيغة مناسبة، وقد اختلف الفقهاء في حكم الاستبدال خاصة إذا اشترط الواقف -كما هي حال وكالة الجاموس - عدم التبديل أو الإبطال لشيء قرر فيه ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ﴾ [2]، فأجازه البعض إن تحققت مصلحة الوقف في البديل، ومنعه آخرون مطلقا تقيدا بشروط الواقف، كما اختلف العلماء في مخالفة شرط الواقف فأجازها البعض في سبع حالات منها:عدم الاستبدال بالموقوف شيئا آخر [3].

وبين الشافعية والمالكية [4] الذين ضيقوا فلم يجيزوا استبدال الوقف من العقار وخاصة المسجد، ولو تخرب فلا يستغل، وبين الحنابلة الذين أجازوا الاستبدال إذا تخرب بالبيع، توسع الإباضية والحنفية فأجازوه إن كانت المصلحة في ذلك، وعند الضرورة.«فإذا تعذر الانتفاع بالموقوف فلا مانع من الاستبدال، والمقايضة ولو بالبيع، شرط أن يتم ذلك على يد الأمناء الثقات الخبراء حتى لا يغبن مستحق الوقف ولا يحرم الواقف استمرار الأجر، وتحفظ مصلحة الجميع».[5] إن العمل على استرداد ما نهب وضاع، وإعادة إحياء ما اندثر من الوقف هو مطمح جيل الصحوة من أنصار العمل الخيري في مواطن الإباضية بالمغرب والمشرق.وإذا أريد تشغيل وقف معطل، واستغلاله أو إعادته إلى مجال الإنتاج والعطاء، فإن الاستبدال عملية تنموية وصيغة مناسبة لتحقيق عمارة الوقف، واستمرار قدرته على إنتاج المنافع المقصودة منه بعد انقطاعها. فالكتب المخطوطة بوكالة الجاموس إن تلفت، هل ينقضي

(١) سورة البقرة جزء من آية ٢٢٠.
(٢) سورة البقرة جزء من آية ١٨١.
(٣) وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص١٨٢.
(٤) المرجع نفسه، ص ١٨٧.
(٥) مقابلة شخصية مع سماحة مفتي عمان بتاريخ ١١/ ٩/ ٢٠٠٤م.

وقفها ؟ قطعا لا، إذ يمكن بعملية تأجير لها قبل تلفها أن يستفاد من ثمن التأجير وعائده مما يساعد على استنساخ كتب جديدة بديلة، فإذا بليت المخطوطة الأم انتفع بالنسخ وكانت خير بديل للكتب الموقوفة التالفة ويستمر وقفها.ومن وجوه إعادة وقف وكالة الجاموس لأداء دوره إضافة وقف جديد إليه يحل محل الفائت الزائل، ويضم إليه ويوسعه. «ألم يشتر عثمان نصف بئر رومة بداية، ثم أكمل نصفه الآخر ؟ مما يؤكد جواز الاستبدال، وإضافة الجديد إلى وقف قديم»[1].

ومن صور استبدال الوقف أن يُباع كله أو بعض منه، وأن يُشترى بثمنه مال وقفي آخر يستعمل لنفس الغرض الأصلي مع الإبقاء على سائر شروط الواقف.ففي حالة الكتب المخطوطة القديمة، صارت لها قيمة أثرية تزيد كثيرا عن قيمتها العلمية مما يمكّن مكتبة وكالة الجاموس المالكة لمجموعة نادرة من المخطوطات الموقوفة أن تبيعها بمبالغ ضخمة، وتحتفظ بنسخ مصورة عنها، وتشتري بالفارق أضعاف عدد الكتب التي كانت تمتلكها، فينتفع قراء المكتبة الموقوفة بمطالعتهم فيها وتوسيع أفق ثقافتهم.

وينفع في حالة إحياء وقف وكالة الجاموس، الاستبدال الجزئي بأن تباع أنقاض الوكالة أو جزء من أرضها لعمارة الجزء الآخر، حيث تتوافر سيولة نقدية تستعمل في الصيانة وإعادة الإعمار، وبدل التعطل الكامل للوقف أو الضآلة في الأرباح يتحول الوقف إلى مصدر إنتاج مقبول ومجز.والمهم أن يستمر الوقف، ولا ينتهي لأن الموقوف عليهم لم ينقرضوا، والمدة التي وضعها الواقف غير مــحددة بل (إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين)[2].

فالاستبدال سواء اشترطه الواقف لنفسه أم لغيره أم لم يشترطه بأن سكت أو نهى عنه وتعطل الوقف يصير واجبا، والقول بمنع الاستبدال يجر إلى مفسدة، تبقى معها دور الوقف خربة وأراضيه ميتة مهجورة، مما يترتب عليه الإضرار بالمستحقين وجهات البر، كما أن الجمود على عين موقوفة مع تعطلها هو تضييع للغرض الذي حبســت العين من أجله وسلبت المنفعة له.ورغم ما في الاستبدال من خطورة إذ هو سلاح ذو حدين؛ فيمكن أن ينقذ الوقف ويستعيد المستحقون حقهم، ويمكن أن يستغله ظالم فيغبن صاحب الحق.لذلك وضع المجيزون للاستبدال ضوابط ليكون مشروعا منها:

---

(١) منذر قحف: الوقف الإسلامي، م. س، ص ٢٤٢.

(٢) انظر وثيقة وقف وكالة الجاموس رقم ٨٦٨، ص٨٠.

- عدم بيع الوقف بغبن فاحش، وببخس ثمنه.

- انتفاء التهمة في هذا البيع (كأن يبيع الناظر الوقف لمن له عليه دين).

- شراء عقار آخر يحل بدل العين الأولى، ويوقف على نفس جهة الوقف الأولى.

- العين المستبدلة أكثر خيرا ونفعا للوقف من الأولى.[١]

وينبغي في هذا العصر التشجيع على الوقف، وإحياء سنته لوفرة الثروات عند المسلمين بعامة، ولاتفاقه مع مقاصد الشريعة في تحقيق التنمية المزدوجة للأمة وللموقوف عليهم، ولو اقتضى الأمر ودعت الحاجة والمصلحة أن ينقل العقار الموقوف من مكان إلى آخر، فلا بأس بالمناقلة، وهي الفتوى المناسبة لإحياء وقف وكالة الجاموس الذي اندثر وتوهن، وليس له غلة تفي بتعميره ولا أحد يرغب في استئجاره، فبيعه بإذن القاضي صيانة واستصلاح له، خاصة ومساحته ضيقة بالنسبة لمشروع بديل طموح يشمل محضرة قرآنية ومكتبة وقفية، وسكنا طلابيا.

أما أنقاض مبنى الوكالة فهي من عين المال الموقوف، وليست من غلته لذلك لا يجوز صرفها إلا في الترميم أو استصلاح عين الوقف، أما بيعها وصرفها كريع وتوزيعها للمستحقين فلا يجوز هذا شرعا، فهل يجوز الاستبدال من الناحية القانونية ؟ إن الوقفية لا يؤثر في اعتبارها مرور الزمن مهما تقادم العهد عليها، لكن حقوق الوقف تخضع لمرور الزمن فلو غصب مال موقوف ولم يطالب صاحبه به ومرت عليه ستة وثلاثون عاما قمريا سقط الحق[٢]. ولكن ما ضاع حق وراءه مطالب ولم يثبت قانونيا أن أحدا استولى على وكالة الجاموس أو صادرها ووثق ذلك، فلا يزال للجربيين الحق في الاستبدال شرعا وقانونا.

إن الوكالة كغيرها من الأوقاف المهملة جديرة بالإحياء وإذا تعذرت الصيانة وجب الاستبدال ووضع حد للإهمال وضياع الحقوق، على أن يتولى الوقف من يعطي ولا يأخذ ومن يريد بالنظارة وجه الله؛ لأن الوازع الديني لقيّم الوقف أهم ضمان للعقار، فماذا يمكن للخلف الجربي أن يقدم لأمته من وجوه البر إحياء لصدقة سلفهم الجارية؟

المطلب الثاني: البدائل المقترحة

يمكن اقتراح بدائل تعيد للوقف إشعاعه، إذا عزم الجربيون على بعث وقفهم وإحياء

(١) عبد الستار الهيتي: الوقف ودوره في التنمية، الدوحة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص٥٦.

(٢) مصطفى أحمد الزرقاء: أحكام الوقف، م.س، ص١٩٧.

وكالة الجاموس ليستمر العمل الخيري بشكل متواصل، فمن أهم ما تحتاجه الأمة منشآت مساعدة تدر دخلا للوقف الأصلي عن طريق صناديق أو أسهم وقفية تطرح على القادرين يكون بعضها وقفا وبعضها استثمارا يمول المشاريع المقترحة مثل:(محضرة قرآنية، مكتبة وقفية، سكن طلابي)، وهي بدائل مقترحة سهلة الإنجاز، روعي فيها حاضر الجالية الجربية خاصة وبقية الجاليات الإباضية عموما.إن طلب العلم من أهم الفرائض التي تلزم الفرد والأمة، وهو مطلب صعب المنال حيث يقول حكيم (أعط العلم كلك يعطك بعضه)[١].لكن بالمذاكرة الدائبة يصل الطالب إلى تحقيق مناه.وحيث إن حفظ كتاب الله خير تجارة، وقد كان أهم غرض الواقف الثاني (الجملي) ختم القرآن في رمضان، وتوزيع الريع على الطلبة الحفظة لكتاب الله، فمن أولى المقترحات تأسيس مدرسة قرآنية تزود الأمة بالحفظة، وتضمن استمرار تلقي الجيل اللاحق عن الجيل السابق القرآن، وعلومه فيمتلئ الصدر بخير الكلام ويحفظ اللسان من اللحن، ينشأ على ذلك الصغير، ويسلكه الكبير.

أهمّ البدائل لبعث وإحياء وكالة الجاموس ما يأتي:

١ - مدرسة قرآنية:

مع صعود موجة المد في إنشاء وإحياء الأوقاف، اتجه الواقفون إلى تخصيص ريع أوقافهم للإنفاق على مدارس القرآن مواجهة لنشاط الإرساليات التبشيرية، والجاليات الأجنبية في تأسيس مدارس تغريبية تسلخ الطفل عن هويته العربية، والإسلامية في سياق الغزو الثقافي الغربي.ودعما للتعليم الأصلي الموروث سارع البعض إلى تأسيس الكتاتيب وتحفيظ القرآن، ومحو الأمية، فقد اشترط أحد الواقفين بمصر (أن يرتب للكتّاب معلمون حفاظ للقرآن،يعلمون الأولاد القرآن الشريف، والخط العربي، ومبادئ الحساب، والعقائد الدينية لا غير، من شروق شمس كل يوم إلى عصره، إلا أوقات المسامحة كأيام الجمع والأعياد، والمواسم الشرعية) [٢].

وإذا كان شعار المسلم:الوقت هو الحياة، فإن أفضل ما يستثمر فيه المؤمن وقته الإقبال على القرآن تلاوة، وحفظا، وتدبرا، والكتّاب أو المحضرة هو موضع تعليم القرآن للصبيان مع إعطائهم مبادئ في القراءة والكتابة وتعاليم الإسلام، وعادة ما يكون الكتاب قريبا من المسجد أو ملاصقا له، لكن الأفضل في مدرستنا البديلة أن يقام في مكان مستقل مفتوح

(١) الشيخ أحمد بن حمد الخليلي: إعادة صياغة الأمة، المطابع الذهبية، نشر مكتبة الجيل الواعد، ط١، ٢٠٠٣م، ص١٦٧.

(٢) حجة وقف أحمد باشا المنشاوي، انظر إبراهيم البيومي غانم ،الأوقاف والسياسة في مصر ،دار الشروق القاهرة،ط١، ١٩٩٨م، ص٢٠٨.

للغني والفقير وللذكر، والأنثى، وللكبير، والصغير بشرط توافر الرغبة الصادقة في حفظ الكتاب والعمل بأحكامه.ويبني المؤدب بعمله صرحا شامخا للأمة، إذ يتخرج على يديه رجال مهذبو الألسنة والأخلاق، العطاء منهم مرجو والنفع منهم منتظر، رسم القرآن لهم المنهج فساروا عليه في علاقاتهم بأسرهم ومجتمعهم وأنار لهم الدرب فسلكوه ثابتين.وفي ظل معاناة الأمة من تغييب القرآن عن الساحة تحكيما وتعليما، وما يشنه عليه الأعداء من حرب، حرمانا للمسلمين من مصدر العزة، ما أحوج الأمة إلى مزيد التمسك بالقرآن إحباطا للمؤامرة وإرجاعا للعزة المفقودة، ولن يتحقق هذا الأمل إلا بتربية جيل يتلقى القرآن عن شيخ قارئ يحفظه في الصدر ويعمل بحكمه في كل أمر بعد طول هجر لتلاوته وبعد تعطيل لأحكامه.ويتسابق الطلاب على الحصول على الشهادات لأنها تفتح الطريق للوظائف والدراسات العليا، لكن طلبة الوكالة سابقا، وطلاب المدرسة القرآنية المقترحة لا يحرصون على شهادة دنيوية بل تكفيهم أن يكتبوا عند الله من أهل الذكر وحملة القرآن، والشهادة قد تحد نشاط الحائز عليها، وتقفل شهية نهمه، لذلك لا بأس من الجمع بين الحسنيين: الشهادة والاستزادة، في العلم الشرعي والدنيوي.

والمتتبع لحاضر الجاليات الإباضية من حيث الصلة بالقرآن الكريم تدريسا وتكريما للحفظة وتطبيقا لأحكامه يجد تفاوتا بين المواطن يعود إلى مدى تمسك أهل كل بلد بالكتاب العزيز وتربية الأبناء عليه أو مدى إهمالهم لهذا الفرض وتفشي الجهل بقيمة هذا المصدر العزيز. ففي جربة طال أمد هجر القرآن بعد عصر انحطاط ساد البلاد كافة، ولولا بقايا نظام العزابة وبركة آثارهم في تنظيم ختم القرآن في مناسبات الزواج والعزاء وبعض المناسبات الدينية لما وجدنا حاملا للقرآن أو تاليا له على قواعده وأحكامه. ولأن المولى تعهد بحفظ كتابه فلن تخلو أمة من حامل للقرآن وعامل بالتنزيل.لقد بلغ الأمر بأهل جزيرة جربة أن يستقدموا إماما[١] يصلي بهم التراويح في رمضان، ويختم أثناءه القرآن لندرة الحافظين في ساحة الجزيرة !! وقد كانت جربة في القرن العاشر الهجري حاملة مشعل الهداية، فقد أنقذت وادي ميزاب من الجهالة التي كانت تسود في ربوعه، فبعثت العزابة الشيخ المسمى (عمي سعيد الجربي) والملقب بمحيي السير والعلم، فأنار السبيل، وبعد أن كانت جربة مطلوبة أصبحت طالبة، و قد لجأ بعض أهلها إلى تكليف أربعة طلاب بحفظ ربع القرآن ليؤدي من حفظه الربع الذي تعهد به ويتداول هؤلاء على الصلاة حتى يختموا القرآن آخر الشهر[٢].

(١) كان ذلك في جامع الشيخ بجربة، والإمام الضيف كان من ميزاب في ١٩٨٣م.

(٢) كان ذلك بمسجد الهنتاتي بتونس العاصمة واستمر الحال إلى أن حفظ أحدهم القرآن في ١٩٨٧م.

وليست القضية مستجدة، بل منذ قطع الناس صلتهم بالكتاب، وأقبلوا على الدنيا فغفلوا عن النور الذي معهم وهاموا في الظلمة فتاهوا. بينما عرف الأجداد فضل القرآن فعكفوا على دراسته وحفّظوه أبناءهم في سن مبكرة فتعاقب في كل جيل حملة للكتاب يحفظونه في صدورهم ويطبقونه في حياتهم (حملة القرآن هم أهل الله وخاصته)[١].

لقد تاب الفضيل بن عياض من قطع الطريق لسماعه آية مؤثرة عالجت قسوة قلبه فخشع للحق وذلك لما سمع قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾[٢]، واستقام أمر الفضيل حتى لقب بعابد الحرمين، وهو القائل عن حافظ كتاب الله: (حامل القرآن حامل راية الإسلام، ينبغي له ألا يلهو مع من يلهو، ولا يسهو مع من يسهو، ولا يلغو مع من يلغو، تعظيما لحق القرآن)[٣]. إن تعليم القرآن خير ما يقدمه الأب المسلم لأبنائه قال صلى الله عليه وسلم (ما من رجل يعلم ولده القرآن إلا توج يوم القيامة بتاج من الجنة)[٤].وباستعراض حالة باقي مواطن الإباضية بخصوص العناية بتحفيظ القرآن الكريم يلاحظ النجاح الباهر الذي حققه أهالي وادي ميزاب[٥] فالعوام مع الطلاب يملؤون حلقات القرآن بالمساجد، أما مدارس إيروان(حملة كتاب الله) فيتخرج منها سنويا عدد من المستظهرين للكتاب الكريم، وكذا من المعاهد الشرعية (معهد الحياة بالقرارة، معهد عمي سعيد بغرداية، المعهد الجابري ببن يسجن).بل وتنظم تربصات مغلقة في الإجازة لحفظ القرآن في عقارات موقوفة وبتبرعات أهل الخير دعما لمشروع تحفيظ القرآن للأجيال الناشئة واستثمار العطلة الطويلة لإكمال الحفظ مع التفرغ التام له.أما في جبل نفوسة فالوضع يبشر بخير إذ تنتشر الكتاتيب بكثرة ودون عوائق، وتنجح في تزويد الأمة بعدد من الحفظة من الذكور والإناث، وقد تكمل الفتاة حفظ القرآن في البيت إن تعذر ذهابها إلى المدرسة.[٦]

وفي زنجبار[٧] بعد محاولات لقطع صلة العرب المسلمين بجذورهم العمانية، وطمس اللغة العربية ونشر السواحلية فقد بقي العمانيون المستقرون بزنجبار والجزيرة الخضراء

(١) أحمد بن حنبل: المسند، ج ٣، ص ١٢٧.
(٢) سورة الحديد آية ١٦.
(٣) عبد الله الصباغ: فن الترتيل، مطبعة الألوان الحديثة، مطرح ص١٦.
(٤) سليمان الطبراني: المعجم الأوسط، م.س، باب من اسمه أحمد، حديث رقم ٩٦، ص ٧٤.
(٥) مقابلة مع الدكتور محمد صالح ناصر، مسقط، في ١٧/ ١ / ٢٠٠٤م. انظر مجلة (الحياة)، العدد الخامس، ص٢٨١.
(٦) مقابلة مع الأستاذ سليمان الشيباني المقيم بمسقط (وهو من أصل ليبي) في ١٤ / ٥ / ٢٠٠٣م.
(٧) مقابلة مع الأستاذ منير المسروري (مدير معهد الاستقامة بزنجبار سابقا) في ١٥/ ٤/ ٢٠٠٤.

متمسكين بإسلامهم ولغتهم، وازداد وعيهم في الآونة الأخيرة حيث قام معهد الاستقامة بتجربة رائدة في التحفيظ وتطبيق أحكام التجويد يشهد لها طلبة هذا المعهد الملتحقين بمعهد العلوم الشرعية في عمان الذين برزوا في الحفظ والتجويد، لكن الأمر في بدايته وهو محدود يحتاج إلى توسيع.

وأما في عمان الدولة ذات الإمكانات المادية الهائلة، فلا تزال النهضة في مجال تعليم القرآن في أولى خطواتها، إذ تقوم بعض المدارس القرآنية الخاصة والمراكز الصيفية المؤقتة بالمهمة، دون أن تصل إلى هدف تخريج حفاظ. ولابد من التنويه بتجربة معهد العلوم الشرعية الذي يلزم طلابه بحفظ خمسة أجزاء ثم خففها إلى ثلاثة أجزاء، بحيث يمكن للطالب الذي يدرس سبع سنوات (ثانوي + جامعي) أن يختم القرآن أو يحفظ واحدا وعشرين جزءًا، وقد نجح المعهد في تخريج عدد من حاملي كتاب الله)[١].

ومن أهم الحوافز على التعلق بالقرآن: تنظيم مسابقات وجوائز قيمة مثل (٢٥ دولارا لحفظ الحزب الواحد، أو تكريم الحافظ برحلة عمرة، أو إشراكه مجانا في دورة هامة في الحاسب الآلي) واختيار رمضان المعظم شهر القرآن للتكريم لمزيد ربط الطالب بحب كتاب الله والإقبال على مدارسته وتدبره وحفظه،(فما جالس أحد هذا القرآن إلا قام بزيادة أو نقصان) .[٢] وعلى الهيئة المشرفة على المدرسة القرآنية مراعاة الأعمار وتشجيع المواهب والاستفادة من تجارب الكتاتيب في مختلف الأقطار. وهي مخولة أن تضع المنهج المناسب وأن تختار العمر، والعدد الممكن استيعابه وأن تتوخى المرونة في التطبيق وإمكانية التحقيق في الواقع.

إن في تأسيس المدرسة القرآنية – بديلا عن وكالة الجاموس – إحياء لغرض الواقف أحمد الجملي الذي حبّس الوكالة على حملة القرآن، فالصدقة جارية وعلى مستحقيها من أهل القرآن.وقد تنشأ بعض العراقيل من ناحية مكان هذه المدرسة (القاهرة) إذ تلزم بعض الطلاب تأشيرة دخول الأراضي المصرية، وتكلفة تذكرة الطيران، وصعوبة البقاء لمدة طويلة تكفي لإنجاز الحفظ وتحقيق الهدف.لكن تذليل الصعوبات ممكن ومواجهة التحديات واجب الهيئة المديرة، وسوف تتضافر الجهود المخلصة؛ ليعود الوقف إلى سابق نشاطه، وتتعالى أصوات التالين للقرآن بين جنبات المبنى، وتسود المودة بين الطلاب من مختلف مواطنهم.

(١) مقابلة مع الشيخ لؤي قبيصي (مدرس القرآن بمعهد العلوم الشرعية) مسقط، في ١٠ / ٤ / ٢٠٠٤م.
(٢) عبد الله الصباغ، فن الترتيل، م.س، ص١٧ . و القول لقتادة .

٢ – مكتبة وقفية:

أصبحت المكتبة الخاصة ضرورية في كل بيت مسلم، تحتوي على مراجع أساسية في مجال تخصص أهل البيت الأب والأم والأبناء (ذكور وإناث)؛ حتى يتيسر الرجوع إلى أي مصدر دون عناء الاستعارة من مكتبة عامة قد لا تتوافر فيها نسخ متعددة من المصدر، فيضطر الطالب إلى الانتظار.لكن المكتبة الخاصة تحتاج ميزانية ليست متيسرة لجميع الأسر خاصة إذا زودها صاحبها بتقنية حديثة كالحاسب الآلي.فالوقف في المجال التربوي بفتح مكتبة موقوفة تمهد الكتاب لطالبه، وتضمن المكان الهادئ، والجو المشجع على المطالعة، والتنقيب، مفيد جدا للجميع.

وقد اعتنى الجربيون منذ استقرارهم بمصر بالأوقاف العلمية فألحقوا بمدرسة الوكالة مكتبة مليئة بالكتب الهامة والأساسية في تاريخ المذهب، وفقهه وتراثه وأغدق الأغنياء في الإنفاق على الطلاب حتى وسع الوافدين وأهل البلد، واستفاد من المكتبة من زارها واطلع على محتوياتها، ومن قدّر نفاسة مخطوطاتها وقيمة مصادرها. إن المكتبة الموجودة في المساجد والزوايا تقوم بدور اجتماعي أهم من المكتبة الخاصة لأنها تساعد على نشر المعارف لدى جمهور أوسع، ورغم أن التعصب يعمي البصائر والتمذهب يفسد السرائر، لكن البحث الموضوعي يقتضي الرجوع – عند الكتابة عن مذهب معين– إلى أصوله ومصادره لذلك اضطر من كتب عن الإباضية أو أحب المقارنة بين المدارس الفقهية المختلفة أن يزور المكتبة التي تتوافر فيها مصادر إباضية مهمة، وقد زار مكتبة وكالة الجاموس عبر العصور مسلمون ومستشرقون منهم الهولندي (مارتن كوستر)[١].

وقد حرص شيوخ الوكالة عند وقفهم للكتب على نفع الطلاب المقيمين وكل من يرتاد المكتبة، فهي مؤسسة ذات نفع عام ومتعدد، وتعتبر قربة إلى الله تعود مصلحتها لباذلها في الآخرة، وينتفع المتصفح لأسفارها وكنوزها المخطوطة.إن الحضارة الإسلامية أثمرت منذ القرون الأولى الكثير من المصنفات، وبدت الحاجة ملحة إلى إعداد مكان تحفظ فيه الكتب، ويستطيع فيه الباحثون الاطلاع على تلك المؤلفات، فقام الواقفون بإنشاء مكتبات تحفظ الكتاب وتضمن للطالب الوصول إلى المصادر دون الاضطرار إلى نسخه بخط اليد إذ لا تزال الطباعة غير منتشرة والكتاب نادر وباهظ الثمن، لقد يسّر الواقفون الحصول على الكتب المطبوعة والمخطوطة، وضمانا لاستمرار الانتفاع بها شجعوا على الاستنساخ؛ لتتعدد النسخ من الكتاب الواحد، ووسعوا خزانات الكتب لحث طلبة العلم على مزيد التحصيل

(١) مقابلة مع الشيخ محمد أطفيش بالقاهرة في ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٢م.

وتمكين العلماء من البحث والتأليف، ونمت الكتب نمو العشب في أرض طيبة.

ورغم ما أصاب الأمة من انحطاط وجهل، تراجعت معه الحركة العلمية وتأثرت به الأوقاف ومنها المكتبات، فضاع منها الكثير وتهدد بعضها بالاندثار، إلا أن مكتبة وكالة الجاموس إدراكا من المشرفين والمستفيدين بأهمية الحفاظ عليها، حاولوا صيانتها، وتجليد نسخها، وتطهير محيطها ليستمر نفعها وبقيت إلى سنة ١٩٥٦ م في مكانها ولما صدر قرار تأميم الأوقاف، ومصادرة الأملاك الوقفية، صارت مهددة بالاستيلاء عليها فاجتهد الشيخ أبو إسحاق أطفيش أن ينقلها إلى بيته إنقاذا لها، واستمرت هناك مفتوحة لمن يعرف مكانها إلى أن خيف عليها من الضياع، وعلى المبنى من السقوط فنقلت إلى بيت الشيخ أبي إسحاق أطفيش الذي أمّن حمايتها من الاندثار ويسّر الاستفادة منها[١]. وإذا صدق العزم على إعادة بعث المكتبة وإحياء وقفها في مصر فيمكن استعادة الكتب الموقوفة على وكالة الجاموس بالشراء للأصل أو بنسخ وتصوير المخطوط النادر والنفيس، ولن تجد الهيئة المشرفة على مشروع الوقف البديل صعوبة في استرداد الكتب، وتحتاج إلى بذل جهد ووقت لتذليل الصعوبات.«إن المكتبة الوقفية في عصر المعلوماتية دار تحتوي على مجموعة من أوعية المعلومات تم تحبيسها لتقديم خدماتها للمستفيدين الراغبين في الاطلاع والبحث راجين في هذا العمل المثوبة والأجر من الله عزّ وجلّ»[٢].

ومن سمات هذه المكتبة الموقوفة المقترحة :

١- مواكبة المتغيرات الحديثة كإدخال نظام الحاسب الآلي في وضع الفهارس ونظام الإعارة ورصد البيانات، وكتوفير آلات التصوير وتقنيات الحفظ والصيانة، فقد تقادمت أدوات الاستفادة من المكتبة وأصبح من الضروري إدخال وسائل جديدة تعيد مجد المكتبة التليد.فقد كانت مكتبة الوكالة تقليدية في خدماتها فلا فهارس منظمة، ولا صيانة للمخطوط من الأرضة والنهب والحرق، وهي تزخر بالمخطوطات النادرة من المصاحف، وكتب الحديث، والفقه، والعقيدة، وعلوم اللغة، وتفيض بالمعارف وتقطف منها العقول أفضل الثمار.وباتساع أفق المسلمين الحضاري في عصرنا هذا ينبغي الإحياء، والنهوض بالمكتبة الوقفية وتجاوز الصعوبات في استرجاع المفقود من الكتب، ووقف الجديد، واستعمال الطرق الحديثة في

(١) نفس المقابلة مع الشيخ محمد أطفيش حيث حدثني عن مغامرة نقل كتب الوكالة إلى المطرية محل سكن والده أبي إسحاق والأسرة في ٢٥ / ٧/ ٢٠٠٢م.

(٢) محمد علي شماخ: المكتبات الوقفية الإسلامية ومتغيرات عصر المعلوماتية، مجلة البيان، السنة ١٧، العدد ١٨٣، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، ص٣٤- ٤١.

الفهرسة، والخدمات المقدمة المتطورة، وترك الوسائل اليدوية التقليدية التي تستنزف الوقت والجهد والمال.

٢- إنجاز مشروع طباعة الرسائل الجامعية المتعلقة بالإباضية سواء كتبها إباضي أم غيره وتيسير الإفادة منها.

٣- وحتى تتحول المكتبة إلى مركز إشعاع ثقافي لابد من القيام بحملة إعلامية واسعة تعرف الباحثين بموقع المكتبة، ومحتوياتها، وتخصصها في المخطوطات الإباضية وفتح الأبواب والقلوب لكل مرتاد باحث عن الحقيقة، مسلم أو مستشرق، منصف للإباضية، أو متحامل عليها، ولعل الاعتماد على المصادر الأصلية لأي مذهب يعدّل الأحكام الجائرة الصادرة في حق بعض المذاهب.

٤- وبوجود المكتبة الوقفية وتيسير الانتفاع بمحتوياتها تسقط حجة القائلين بأن المصادر الإباضية كثيرة وكبيرة الحجم؛ لكنها صعبة المنال يندر الحصول عليها وخاصة في القاهرة حيث «لا يتوفر لدى الباحثين سوى كتاب: شرح النيل وشفاء العليل للشيخ أطفيش»[١].

ورغم أن دار الكتب المصرية تحوي العديد من مصادر الإباضية التي وقفها أو أهداها بعض المهتمين؛ لكنها لا تشبع نهم الباحثين، ولا تروي غليل الراغبين في التعرف إلى المذهب من خلال مصادره الأصلية.لذلك تبدو الحاجة ماسة إلى تأسيس مكتبة تفي بالغرض وتلبي حاجة المنقّب، وترضي المستفيدين من خدماتها باعتماد تقنية المعلومات، إذ يمكن الحصول على وثيقة ما، بسرعة ويسر بالتصوير الضوئي وبالبريد الإلكتروني وتبادل الإعارة بين المكتبات أو الأفراد، ووسائل الاتصال عن بعد، بتوافر الفهرس الآلي المباشر (opac) وقواعد متكاملة للبيانات والإفادة من شبكة الإنترنت والأقراص المدمجة.وبذلك يحصل الباحث على المعلومة بأقل وقت وجهد.

٣ - سكن طلابي:

انتشرت ظاهرة الرحلة العلمية، وشدّ الطلاب المغاربة الرحال إلى المشرق حرصا على توسيع الأفق ورغبة في أداء الحج والأخذ عن علماء الحجاز والشام ومصر، ورغم كثرة

(١) إبراهيم بدوي: المدرسة الإباضية وأثرها في الفقه الإسلامي، أطروحة دكتوراه بجامعة الأزهر بأسيوط، غير منشورة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٦م ص٤. وانظر محاضرته :دور المدرسة الإباضية في الفقه والحضارة الإسلامية، ندوة الفقه الإسلامي بسلطنة عمان ١٩٩٠م، ص٧٦٣، حيث خلط بين مؤلف شرح النيل وابن أخيه أبي إسحاق أطفيش فقال:((..وقد حضر إلى مصر وأقام بها حتى وفاته..)) وصحح له مفتي عمان أن دفين القاهرة هو أبو إسحاق،ص٧٦٧.

الرباطات، والزوايا بالمغرب حيث يقيم المرابط بالمدرسة احتسابا للعلم يستنسخ المصاحف وكتب الفقه والعقيدة، ويجاور الطلاب بالزاوية المنشأة عادة حول ضريح ولي مشهور تحبس عليها الأوقاف، وتنظم بها الدروس فيستقر بها الطالب يأكل، ويشرب، وتصرف له العطايا لينهي دراسته فيجد بها المكتبة، ومرافق السكن، والأكل، والشرب، والتعليم[1]، لكن الكثير يؤثر الرحلة إلى الأزهر ليجاور بأروقته.كما كان للتكايا في العهد العثماني بمصر دور مهم في تأمين الإقامة للغرباء بشكل مؤقت خاصة إن كان الضيف صوفيا، فالتكية مركز اجتماع الصوفية لإقامة الأذكار والصلوات ومقر توزيع الطعام على الفقراء.[2] ولكن الصوفية في المحيط الإباضي مرفوضة وخاصة المقترنة بالمنكر، فلم يسكن الجربيون التكايا. وبما أن السكن مطلب هام في حياة المغترب فإن اطمأن في غرفته تحقق له السكن النفسي وأثمرت جهوده، وإلا تأثر إنتاجه لعدم استقراره.فقد أضحت قضية الحصول على مسكن لائق في عصرنا مشكلة تواجه المقتدر فضلا عن طالب العلم الفقير.ومع ارتفاع أسعار الإقامة بالفنادق العادية، والمخاطر التي تواجه الشاب المستقيم وتهدده في عفته وخلقه، يغدو إحياء الوكالة وتخصيص جزء منها لإقامة الطلاب، ومراعاة وضعهم المادي والاجتماعي مسألة نافعة، تحل أزمة السكن، وتحفظ على الشباب أخلاقهم، وذلك تحت إشراف مسؤولين حريصين على تحقيق هدف الواقف أن ينتفع بريع الوقف طالب العلم الحامل لكتاب الله المتمسك بأحكامه. وقد كانت الأروقة، ومساكن البعوث العلمية مزودة بمكتبات زاخرة بالكتب،فيمكن لوقف وكالة الجاموس أن يجمع في هذا المشروع المقترح بين المكتبة والسكن الطلابي في مبنى واحد يقرب الطالب من الكتاب ويحببه في المطالعة وملازمة خير الجلساء، ويدفعه لاستغلال وقته الثمين، فالعمر أقصر من أن ينفد في غير المنافع، وينفق في الهزل.

لما قامت وكالة الجاموس بإيواء الجربيين والضيوف المغاربة من تجار وحجاج، وجدوا بها الاستقرار، واطمأنوا على أنفسهم، وأموالهم، فما أحوج الغريب في عصرنا أن يجد المأوى النظيف، والآمن الذي يرتاح فيه من وعثاء السفر، وينجو من تلاعب السماسرة، ومن مجاورة أهل الفسق من مرتادي الفنادق، التي تتوافر فيها الخمور وتنتشر فيها الدعارة، ولا يأمن فيها الغريب على نفس، أو مال، أو خلق، وليس الأمر خاصا بالمبتعثين للدراسة في أوروبا أو أمريكا أو شرق آسيا، بل حتى إلى الدول العربية والإسلامية. صحيح أن الفتن أقل؛ إذ لا يضطر الطالب أن يعيش في وسط موبوء، وأسرة متحللة، لكن الخطر قائم والاحتياط في تحصين الطالب وضمان ما يساعده على التعفف واجب.

(١) عمر رضا كحالة: دراسات اجتماعية في العصور الإسلامية، دمشق، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، ص١٤٣.
(٢) حسان حلاق وعباس صباغ: المعجم الجامع في المصطلحات، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٩م، ص ٦٣.

فما أحوج طلابنا إلى ما يحفظ عليهم الدين، واللغة، والخلق. قال الشيخ إبراهيم بيوض وهو زعيم إباضية ميزاب في القرن العشرين ورئيس مجلس عمي سعيد أعلى هيئة لنظام العزابة، وإمام القرارة حتى وفاته عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م (كنا نبعث بالطلبة إلى تونس، وظلت البعثات متواصلة حتى اشترينا دارا بها سنة ١٩٥٢م للطلبة بعدما كانوا يكترون الشقق..)[١]

لقد بذل الواقف عناية كبيرة لتوفير بيوت لسكنى الطلبة تضمن الراحة والرفاهية ومواصلة الدراسة براحة نفسية، واطمئنان إلى إيواء مناسب، وألحق بالسكن خزانة كتب تحوي أمهات المراجع في مختلف الفنون وقفا من محبي الخير لطلبة العلم الشرعي الشريف وتيسيرا للحصول عليها. إن ضمان السكن لطالب العلم بإنشاء عمارة وقفية مزودة بكل المرافق، سند كبير له من الناحية الاقتصادية، وعامل مساعد على الأمن الاجتماعي، وحافز هائل على التفوق العلمي، والازدهار الحضاري. والفضل للوقف، ذلك البناء المتين والجسر الممتد، والمستمر، في تقديم أفضل الخدمات لمستحقيها، وتحقيق الخير للمحتاجين، ويبقى الوقف مستمر العطاء، ولئن تناسى المؤرخون جهود المخلصين من الواقفين للخان والمكتبات والمدارس القرآنية، فإن الله لن ينسى حسن صنيعهم ولن ينقطع الأجر عنهم بعد وفاتهم.

إن إنشاء المدارس والإنفاق على طلبة العلم من أفضل وجوه البر وهو يعدل الجهاد في سبيل الله، (يروى عن عبد الله بن المبارك أنه كان يخصّ أهل العلم بمعروفه فقيل له:لو عممت، فقال:إني لا أعرف بعد مقام النبوة أفضل من مقام العلماء، وإذا اشتغل قلب أحدهم بحاجة لم يتفرغ للعلم ولم يقبل على التعلم، فتخصيص المعروف بأهل العلم أفضل)، لذلك حرص الواقفون الجربيون على توفير البيئة المناسبة للانقطاع إلى التحصيل، والدراسة ورفدوا الحركة العلمية بوكالة الجاموس لتؤدي رسالتها التربوية الرائدة، والمؤثرة، والمثمرة في مختلف طبقات الأمة.

لقد توافدت الأجيال على مدرسة وكالة الجاموس من أجل تحصيل القدوة الحسنة قبل تحصيل المعلومات لأن العلم متوافر في كل مكان لكن نماذج الاقتداء نادرة وعزيزة المنال.

فما إن فاز أكثرنا علوما ولكن فاز أسلمنا ضميرا[٢]

(١) حمو فخار: الشيخ صالح بابكر على درب الأنبياء، المطبعة العربية غرداية، ط١، ٢٠٠٢م، ص٢٢٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٢٢ .

الخاتمـة

– إن مؤسسة الوقف ذات أثر بعيد، وفعال في تحسين أوضاع المستفيدين في مكان الوقف، وخارجه، فواردات الجربيين خصصت لخير وصلاح المصريين والوافدين على الوكالة من المغاربة، مهما اختلفت الأعراق، وتعددت المذاهب وتباعدت المسافات، فنظام الوقف شامل ينظر إلى العالم الإسلامي على أنه وحدة لا تتجزأ وهو كالغيث حيثما حل نفع.

– إن سجلات المحكمة الشرعية بطولون الزاخرة بالوثائق، حفظت معاملة الواقف أحمد الجملي، وأعانت على اكتشاف الصفة الرسمية لوقف الوكالة فالوثيقة مستند لا يمكن الطعن فيه، ويستطيع الراغب في إحياء الوقف أن يعول عليه كدليل يثبت أحقية الجربيين في وقف أسلافهم.

– أثناء البحث عن وثيقة الوكالة بتتبع السجلات أمكن التعرف إلى العديد من أملاك الجربيين التي تضاءلت وضاعت؛ لكنها دلت على مدى تغلغل الجالية الجربية في الاقتصاد القاهري وخاصة بسوق طولون.

– بنشر وثيقة الوكالة حميت من الاندثار، وتحقق التعريف بالتجربة الوقفية، وكشف اللثام عن معالم التراث الإباضي الضخم بالقاهرة، وتيسرت معلومات ضافية وافية عن التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للجالية الجربية بمصر، وثبت وجود المستحقين للوقف هناك، وقامت الشواهد على حقوقهم، وبرز الجانب الإنساني في رعاية فئة الطلاب والمغتربين.

– إن المصادر الأدبية والتاريخية اعتبرت الوقف من وجوه البر ومناقب الحاكم، وأغفلت الحديث عن دوره الفاعل في حياة المجتمع. أما المصادر الفقهية فتكلمت عن الوقف من حيث جوازه وشروطه وما يتصل بمشاكله ولا تتعرض إلا نادرا للحديث عنه من ناحية عملية كممارسة تطبيقية [(١)]، لكن الوثيقة الوقفية مصدر خصب لدراسة تراجم: الواقف وشيوخ الوكالة وطلابها ومؤلفيها ونساخها ونظارها، وتعطي معلومات وافية عن المتعاملين مع الوقف، ومستحقيه، ومتوليه، وتصف مظاهر التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لوكالة الجاموس. ومن أهمّ النتائج التي توصلت إليها الدراسة في شتّى المجالات:

(١) محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (٦٤٨-٩٢٣هـ)/ دراسة تاريخية وثائقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م، ص٦.

- الوثائق من سجلات المحاكم الشرعية مصدر أولي جدير بالدراسة والبحث، ويجب على من يتصدى للكتابة عن الأوقاف أن يستعمله رغم ما في السجلات من نواقص كعدم التسلسل، والتكرار، واختلاف الأسلوب تبعا لمستوى الكاتب، ورداءة الخط.

- وقف الوكالة أمانة وضعها أحمد الجملي بيد الناظر من بعده وشرط عليه العناية بها وحسن استثمارها، وعدالة التصرف في ريعها بصدق وأمانة ودون محاباة أو تغيير لشروطه الصحيحة.

- شجع الوقف الخيري، وريعه المغدق، والممنوح للمستحقين على هجرة الجربيين إلى مصر بهدف طلب العلم، والارتزاق، وأداء الحج، وعاش العلماء والطلاب أعزة لا يخضعون إلا للشريعة، وبإحياء الوقف يصحح الخلل بين مؤسسة أهلية مستقلة (كمدرسة قرآنية أو مكتبة) وبين سلطة حكومية مهيمنة كأي مدرسة رسمية أو مكتبة عامة إذا انحرفت السلطة تعطل النفع، وتوقف الخير عن المستحق بينما تستمر المؤسسة الوقفية في عطائها رغم انحراف الدولة؛ لأنها خارج هيمنتها فلا تتأثـر.

- إن العدوان على الأوقـاف يؤدي إلى خراب مؤسساته، ومهما حاولت الدولة عمارتها بعيدا عن مشاركة الأمة باستقلالية مالية فلن تفلح.

لقد اتسع مجال الوقف فشمل مجالات عدة:

* التعليم (مدارس): فرعاية وكالة الجاموس لطلبة العلم ملموسة في الماضي على مدى أربعة قرون، ولئن توقفت في الحاضر فيمكن أن تستمر مستقبلا.

* التثقيف (مكتبات وصحافة): فقد أنشأ شيوخ الوكالة وأعيان التجار مكتبة ثرية بالمصادر الهامة، وأسس بعض خريجي الوكالة صحفا نشرت الوعي لدى جمهورها ورسخت الحس الوطني. الصحف الصادرة بمصر من رجال الوكالة:الأسد الإسلامي لسليمان الباروني، جريدة النيل للشماخي، نبراس المشارقة والمغاربة لقاسم الشماخي ومصطفى إسماعيل، المرصاد للفساطوي، المنهاج لأبي إسحاق أطفيش .

* التربية الروحية (مساجد): وقد عمر طلاب الوكالة مسجد أحمد بن طولون القريب من سكناهم، ولم يجعلوا من مبيتهم مقبرة بل أقاموا فيه مصلى يؤدي فيه المسافر الجاد صلاته، ويقيم به المستقرون الليل ويتهجدون فيه ويختمون به القرآن ويتناصحون، فالنصيحة

جزء من أداء واجب البيان المأخوذ من الله على العلماء، ولا يصح فيه تنازل ولا إبراء بل لا يسقط إلا بالأداء[1].

* التجارة (أسواق ووكالات): نشط الجربيون في سوق طولون، وامتلكوا أغلب دكاكينه، وتنوعت تخصصاتهم، وممارستهم للتجارة (تجزئة وجملة، أقمشة، بن، زيت، غلال، توريد وتصدير).

* الزراعة (التزام أراض) شارك بعض الموسرين بنظام الالتزام، ووقفوا ريع الأراضي على الطلبة بعد تجهيزها بالآبار وغرسها بالنخيل وجمع محصولها.

* المواصلات (عربات وسفن): يستعمل التجار العربات لنقل بضائعهم بين الأسواق المحلية، وكان لأسرة الباروني حافلة نقل تربط بين القاهرة والفيوم[2]، كما تشير بعض المصادر إلى امتلاك أعيان التجار عَبَّارات في نهر النيل وسفنا بين الإسكندرية وجزيرة جربة[3].

لقد طالت رحلة الاستقراء - في غير إسراف - لدور الوكالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، ولا غرابة أن تمتد في تلك التجربة، لتكشف مواطن القوة والضعف. فقد وفّى رواد وكالة الجاموس عبر القرون بما عليهم من دين لمجتمعهم الجربي وأمتهم، ولمذهبهم الإباضي ودينهم، وأعطوا كل ما يملكون لعقيدتهم.

ومكّن البحث من دراسة حالة تطبيقية للوقف وتحليلها من واقع الممارسة الجربية بالقاهرة في حي طولون من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجريين، ونقل المطلع من مجال التنظير إلى مختبر عملي يبحث في مسيرة الوكالة. ومن أبرز أهداف الدراسة:

١- رفع الغبن عن التجربة الوقفية للجربيين بمصر.

٢- اكتشاف وثيقة وقف وكالة الجاموس وتحليلها، والتعرف على الوقف المذهبي العرقي (الجربي).

٣- التعرف إلى الواقفين والمنتسبين للوكالة من تجار، وعلماء، وطلاب، ونساخ، دراسة لأعمالهم وتكريما لجهودهم.

---

(١) محمد سليم العوا: أزمة المؤسسة الدينية، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ص٤٢.
(٢) مقابلة مع محمد أطفيش بالقاهرة في ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٢م.
(٣) وثيقة الرايس، انظر الملحق.

٤- الاطلاع على الدور الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي للوكالة.

٥- الوقوف على موضع الوكالة وحدودها.

٦- الوقوف على المكتبة والكتب الموقوفة، والمنسوخة بها واقتراح إنقاذ تراث الوكالة.

٧- مناقشة فتوى الاستبدال، ومناقشة البدائل المقترحة.

٨- التشجيع على إحياء التراث، وحفظه لأن حياة الأمة مرهونة بديمومة كنوزها الموقوفة.



الملاحق

ملحق رقم ١

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله

حمدا وصلاة وسلاما

هذا نص جواب من بعض أفاضل مصر[١]

من عبد الله سعيد بن قاسم الشماخي العامري الحنيفي دينا ومذهبا الإباضي تميزا بمصر القاهرة بالعباسية شارع كمال عدد ٨ إلى السيد الفهامة العامل الأجل شيخنا الفقيه الشيخ إبراهيم بن بكير أسلمه الله تعالى... إن شاء الله سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ونعماؤه وفيوضاته. أما بعد شكر ذي الجلال والإكرام على ما أنعم وتكرم من نعمة الإيمان والعافية واليقين. فإني أتعرف إليكم من العصبتين الدينية المذهبية والجنسية الغربية وأستعيد صلة التواصل التي كان عليه السلف الصالح عليهم رحمة الله ورضوانه وقد كنا معشر الإباضية إلى عهد قريب مَثَلٌ من أمثلة العصبة أولي القوة في جدة رابطتنا وركيز اتحادنا وتضامننا وإنا لكذلك إن شاء الله تعالى نؤيد دينه ونعالي كلمته مستمدين منه سبحانه المعونة والتوفيق...

وقد من الله علينا بوجود أهل العلم الأجلاء الذين تدحض حججهم مفتريات الأفاكين وتقطع على المتخرصين نياط قلوبهم فما بالنا لا نعمل على نشر دين الحق وتثبيت قواعد العلم الصحيح في قلوب الضعفاء. لم لا نطبع كتبنا المخزونة فيستفيد الناس من معارفنا وعلومنا ونستفيد نحن بالتوسع في الاطلاع على آراء أيمتنا وعلمائنا واكتساب ثواب الله بهذا العمل النافع مع أن هناك كسب دنيوي وأخروي أما وقد عزمت بمشيئت الله وتوفيقه ومؤازرة السادات الإباضية على إقامة (دار الطباعة) الإباضية بمصر القاهرة يخصص ريعها للإنفاق على طلبة العلم الإباضيين بنسبة الربع الذي تنتجه دار الطباعة وكلما آنسنا من فريق من الطلبة كفاءة ترشحه للعمل والانتفاع به أرجعناه إلى بلاده واستبدلناه بغيره عدا ذلك لتسهيل أمر الحج لإخواننا المشارقة والمغاربة فيفدون إلى مصر قبل أيام الموسم يمكثون بها ما شاء الله لهم فيروا حركة العمران من متاجر ومصانع وينتقلونها لبلادهم عند عودتهم وفي هدا التزاور من جليل الفوائد ما لا يخفى عليكم. وأما العلوم التي يتعلمها الطلبة فهي عدا العلوم الدينية علوم اللغة العربية وفروعها من صرف ونحو وبلاغة وبيان وبديع والعلوم

(١) هكذا وردت الرسالة من الأصل، وتحتوي على العديد من الأخطاء اللغوية.

الصناعية والهندسة المعمارية والزراعية وعلم التجارة وما يخصه من حركة الأسواق الخ. وقد استخرت الله تعالى على القيام برحلة أزور فيها أقاليم الإباضية وقد كتبت أستنهض هممكم لتنفيذ هده الرحلة والمبادرة لتحقيق هده الأمنية التي أرجو الله تعالى أن يكون فيها الخير لنا.وإني أقترح عليكم تشكيل لجنة لدى هدا المشروع وإفادتي عن آرايكم مع العلم أن نشاطي لهدا المشروع النافع إنما هو جعل مصر القاهرة مركز التفاهم للإخوان في الله الإباضيين في ساير الأقطار ولأنها مركز صلات العالم ببعضه وأهم بقعة من بقع الإسلام من حيث مركزها الجغرافي وبخلاف هدا فإن القوم قايمون بحركة عانة دينية الغاية منها حصر الدين في الأربعة مذاهب مع أن لنا من أنصارنا من علماء القوم بمصر مال يساعدنا على نشر دين الحق لولا تعذر وجود المادة ودار الطباعة هدا هو مشروعي أعرضه عليكم مصداقا لقوله تعالى ﴿وشاورهم في الأمر﴾ الآية وثقتي إن شاء الله أن تعاونوني على تنفيذ المشروع الذي ستعم فايدته إن شاء الله وإني في انتظار إلى مكاتبتكم والخير أردت. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب وسلامنا وتحياتنا والطلبة لجميعكم سيما الشيخ الحاج عمر والشيخ حمو والشيخ صالح بن علي بن داود وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين سعيد. توقيع.

نقل في أواخر دي القعدة عام ١٣٤٨هـ/ يوافق يوم ١٥ أوت سنة ١٩٢٧.

ملحق رقم ٢

رسالة محمد بن ناصر العلوي (زنجبار) إلى المغاربة (سعيد قاسم الشماخي) مع الحجاج يعلمهم بوقفه مصاحف وكتب على طلبة العلم بميزاب ونفوسة وجربة(١)

الحمد لله الذي حير ألباب أرباب العقول بالذهول عن الوصول إلى تحقيق تدقيق معرفته وأغرق سفن الأفهام في تيار بحار الاستفهام عن دوام سرمديته وقص أجنحة أطيار الأفكار عن المطار إلى أوكار معرفة صمديته وهدم أساس مقياس الحواس بفأس الإياس فلا سبيل إلى قياس تحديد صفاته وقدرته، وأوقع أطيار الأذهان في شباك معرفة ذاته فعجزت الأفلاك والأملاك عن إدراك أحديته، وحجبت العقول عن الوصول إلى حصول سر فرديته، فهو الأول الذي لا أول لأوليته، الآخر الذي لا آخر لآخريته، الظاهر بالدليل لأهل وده ومحبته، الباطن الذي لا يكيف الخاطر بفكرته، السميع الذي يسمع أتيت الجنين تحت غشاء الحشاء وأغطيته، البصير الذي يبصر أثر دبيب النمل على الصخر إدا أخفاه الليل بسواده وظلمته، العليم بما يخفيه العبد في سريرته، الجبار الذي خضع كل متجبر لعظم هيبته، القهار الذي قهر كل متكبر بسلطان سطوته، تقدسه الكائنات وتمجده جميع المخلوقات ويسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته، ثم ينتهي كتابي هدا إلى أود الودود والكهف المقصود والمورد المورود صاحب الكرم والجود الأخ في الله المعبود: باب بن يونس بلحاج أحمد الحجاجي الغرداوي المصعبي النفوسي مع كافة أشياخنا العلام أهل مصعب سلمكم الله تعالى من ريب الزمان وطوارق الحدثان وبعد أيها المحب باب كتابك الشريف إلينا وصل بعد الانتظار إلى جوابك في مدة من السنين ولما وصل أعجبني بما صنعت في الصدقة الجارية في حفر الأبيار لورود المسلمين ودالك مناي ومثل دالك المطلوب وعرفني إن كانت الدراهم نجزن تلك بما صنعته حتى أرسل لك غيرهن إن كان شيء تراه في مكاناتكم يحتاج إلى خدمتي مثل الأبيار أو أي شيء من صدقة جارية عرفني بها وكم تحتاج من الدراهم كم ريال عرفني لأرسل لك، وواصلكم أشياخنا عشرة مصاحف و٣ ثلاثة كتب كتاب الأولى الكشف والبيان وهن لقطعتين في مجلد واحد وكتاب جامع أبي محمد والثالث كتاب مختصر الخصال وفيه الرد من أحد من علماءنا لاكن ما واحينا أن يكتب فيه الرد في بعض المسائل وديوان الإمام الحضرمي إبراهيم بن قيس الحضرمي الإباضي كان بحضرموت وهو من كندة وهو مألف المختصر والديوان وكتاب الكلوية تأليف القلهاتي الذي مألف الكشف والبيان وهن ثلاث

(١) هكذا وردت الرسالة من الأصل، وبها بعض الأخطاء اللغوية. وكذلك باقي الملاحق.

كتب في مجلد واحد وكما قال في الكشف والبيان شعرا:

إدا ما كـنت مـختارا كتـابا — فلا تختر سوى كشف البيان

لأن جميع ما في الكتب فيه — فلا تطلب سواه مدى الزمان

واعلموا أيتها الأشياخ أني وقفتهن لكم المصاحف العشرة وثلاثة الكتب بأهل مصعب للعلما والمتعلمين إلى يوم الدين وكذلك المصاحف لقراءة الفقراء المسلمين ولكافة المسلمين على نظركم لمن أردتم فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الدين يبدلونه وهو السميع العليم. وكذلك أرسلت لنفوسا مثلكم عشرة مصاحف و٣ ثلاثة كتب مثلكم وكذلك أرسلت لجزيرة جربا من عشرة مصاحف وثلاثة كتب مثل كتبكم وأرسلت للشيخ سعيد بن قاسم بن سليمان الشماخي الجربي الدي في مصر قايم كتابين شريفات حاويات علوم كثيرة كتاب الدقاق أعناق أهل النفاق تأليف الشيخ جاعد بن خميس الخروصي في أموال الجبابرة وغيرهم وحاوي علوم كثيرة وجامع أبي الحسن وهو كتاب عجيب وأرسلتهن في صندوقين صندوق به المصاحف وصندوق فيه الكتب التسعة بيد المحبين محمد بن سليمان بن سعيد المنذري وسعيد بن علي السقري ليقبضوهن لحجاج منكم كل حاج يصل مكة ليقبضوه لأصحابهم من أهل نفوسا وجربة ومصعب وبعد أعرفكم أشياخنا مرادي أن أرسل لكم أهل مصعب وأهلا نفوسا وأهل جزيرة جربة لأهل دين الاستقامة دين الإباضي أن أرسل لكم بما يسره الله من قليل أو كثير من الدراهم لتفعلوا بها الصدقة الجارية وإن لم تروا سبيل في ذلك وإلا لتفرقوهن لفقراءكم المستحقين ولفقراء من المسلمين والأيتام من الفقرا ما دمت حيا وإلا وصي لمن أوصي بعد موتي ليرسل لكم كذلك دايما من غلة مالي الذي وقفته في حياتي إن شاء الله وجاوبوني أيتها المشايخ والعلام حتى أرسلها مع الحجاج من جزيرة زنجبار ليقبضوها حجاجكم ليقبضوكم إياها وعرفوني بوصول المصاحف والكتب وعرفوني في ذلك وأنا كنت هده السنة متولم ومنول ورابط كافة قشاري لسفر الحج وأنا مأدي الفرض وحجيت مرتين وإذا أراد الله لي بالسفر في هده السنة والمسير الله والأقلام عليها أحكام وهدا والسلام سلموا لنا على كافة الأصحاب وأشياخنا خاصة أشياخنا محمد ومحمد عيسى وأردت أكتب لهم خطا لاكن ما واحيت من كضة سفر الموسم وأعطوهم هذا الحط ليقروه ويعرفوا مضمونه ومعانيه والمرجو منهم ومنكم أن تجاوبوني مع الحجاج ليصلني إلى زنجبار وعسى في الموسم القابل لأصل عمان إلى بلدنا يتقل من ناحية الظاهرة في عمان ولأرجع في الموسم الثاني إن طول الله في العمر ووفق ذلك وسلموا لنا على الحاج

سليمان والمحب محمد بن داود بن يحيا بن قاسم وكافة لمن شيتم له منا السلام بلا إلزام تحية المحب لكم صغيركم محمد بن ناصر بن خلف بن عبد الله العلوي بيده تاريخ ٧ شعبان ١٢٧٣هـ وإن بدت لكم حاجة إشارة منكم وهدا الخط كتبته على عجلة والسيد سعيد بن سلطان توفا في البحر ودفن في جزيرة زنجبار ادعوا لنا بحسن الخاتمة وغفران الذنوب ولكم الأجر من الله فالله خير حافظا وهو أرحم الراحمين وقبضت المحبين محمد بن سليمان بن سعيد المنذري دراهم ليعطى الذي يقبض المصاحف والكتب لحجاج منكم كافة تلك ثلاث المكانات أهل مصعب ونفوسا وجزيرة جربة عن كرا ونول وغير ذلك عن الكتب والمصاحف حتى تصلكم صافية من غير غرامة كرا بر وبحر لتعلموا بذلك والسلام.

ملحق رقم ٣

تراجم علماء أسرتَي ابن أبي إسحاق والتالبي وإقامتهم بمصر

يقول الشيخ سالم بن يعقوب: لم أجد التاريخ الكامل لعلماء ابن أبي إسحاق إلا شيئا قليلا مع البحث ولعلي أجد أكثر من هذا في المستقبل والمشهور أن عائلة أبي إسحاق الوالغي يرجع نسبها إلى عائلة تغزويسن القديمة. فمن علمائها المشائخ الآتي ذكرهم:

١-الشيخ عمر بن سليمان بن محمد بن أبي إسحاق كان موجودا عام ١٢١٤هـ.

٢-الشيخ يحيى أخو الشيخ عمر بن أبي إسحاق كان موجودا عام ١٢١٠هـ.

٣- الشيخ يونس بن الشيخ أحمد بن أبي إسحاق وكان مقيما بمصر وكان وكيلا على أوقاف الطلبة الدين يقرأون بمصر في وكالة البحار بجهة طولون من القاهرة.

أسرة التالبي:

١-الشيخ إبراهيم بن سعيد بن عبد الله ببن جمعة بن الحاج محمد التالبي كان عالما مشهورا له سمعة كبيرة بالجامع الأزهر.توكل على الشيخ أحمد بن الشيخ رمضان الغول القلالي المقيم بجربة في تركة ولده الشيخ يحيى بن أحمد المتوفى بمصر حال قراءته ليحفظ مخلفه ويصون ابنه رمضان اليتيم ابن المتوفى ودلك عام ١٢٣٠هـ. وفي سنة ١٢٣٢هـ أوصى الشيخ إبراهيم التالبي المذكور قبل موته وصية لأمر آخرته ذكر فيها ما يأتي:

٢- أنه مطلوب في دين لأخيه الشيخ يحيى ومقداره عشرون (٢٠) ألف فضة سكة دلك الوقت بمصر.

٣- مطلوب في دين عليه مقداره عشرون فضة وثماني مائة فضة أي (٢٠٨٠٠) فضة تعطى لورثة الشيخ إبراهيم المصعبي الجربي وهي بقية من تركته تخلفت عنده حيث كان وكيلا على وصية المصعبي.

٤- ثلاثون (٣٠) قرشا بقيت عنده من وصية الشيخ يحيى بن الشيخ أحمد الغول المذكور.

٥-خمسة وأربعون قرشا (٤٥) دينا عليه للشيخ يونس بن أحمد بن أبي إسحاق.

٦-ثلاثة قروش لورثة الشيخ علي المزراني المتوفى بمصر.

٧-خمسون (٥٠) قرشا تنصلا لما عسى أن يكون عليه من أموال الناس.

٨-ريال واحد للشيخ يوسف الباروني.

٩-مثله لعبد الرحمن بن عثمان.

١٠- سبعون وثلاثمائة (٣٧٠) وأربعة عشر (١٤) محبوب دين عليه للشيخ محمد بن عمر المصعبي.

١١- تدفع جميع التنصلات والكفارات لطلبة مدرسة وكالة البحار بطولون.

وكيل تنفيذ وصيته بمصر الشيخ يونس بن أحمد بن أبي إسحاق وبجربة الشيخ سعيد بن الحاج يحيى وسنة ١٢٣٤هـ / حج من مصر الشيخ يحيى بن سعيد التالبي أخو الشيخ إبراهيم.

ملحق رقم ٤

أسماء الناظرين على وقف الطلبة بطولون وأعمالهم وتاريخهم

كان العلماء الدين يتولون تدريس العلوم وتعليم الطلبة بالوكالة وتربيتهم وتمرينهم على الحياتين العلمية والتجارية أو الحيوية قائمين أيضا بالنظر في مصالحهم المعاشية ورعاية الأعيان الموقوفة عليهم بإصلاحها وتنمية ريعها والإنفاق منه عليهم في ما يلزمهم من أكل ومن يقوم به من خدمة وكسوة وكتب. يتولى دلك منهم أفراد مختارون بالانتخاب ممن تكمل فيه الصفات التي تؤهله للقيام بدلك من الأمانة والورع وحسن الإدارة والحرص على حفظ حقوق الغير والإقدام في غير تهور وطيش. أول ناظر وجدت تاريخه:

فمن الذين تولوا النظر على وقف الطلبة الشيخ مسعود بن الشيخ سليمان بن حديد الجربي الآجيمي المتوفى سنة ١١٥٧هـ، والشيخ سعيد بن محمد الصدغياني شيخ المغاربة بطولون تولى النظر في عشرة الأربعين (العقد الرابع) من القرن الثاني عشر الهجري أو سنة ١١٤٠هـ، وفي ٨ ربيع الثاني سنة١١٥٢هـ اشتريا للطلبة ثمانية (٨) قراريط من زراعة نخيل بناحية رزقة أبي طبق بالجيزة ودفعا الثمن من مال الطلبة المدخر.

وفي١٢ رجب ١١٥٣هـ اشترى الشيخ مسعود للطلبة النصف من زراعة نخل بناحية منية الأمير بالجيزة. وفي غرة رمضان سنة ١١٥٣هـ/ اشترى الشيخ مسعود والشيخ سعيد قيراطا نخيلا مجاورة لوقف الطلبة بناحية رزقة القاضي بالجيزة.

أ – نظارة الشيخ سليمان بن الشيخ إبراهيم المصعبي:

لم أجد بين سنتي ١١٥٣هـ و١١٨٠هـ ذكرا لناظر هذه الفترة ويكون إسناد النظارة للشيخ سليمان بن إبراهيم المصعبي حوالي ١١٧٥هـ أو في عشرة السبعين من القرن الثاني عشر، وفي محرم سنة ١١٨٩هـ اقتسم الناظر الشيخ سليمان بن إبراهيم المصعبي زراعة نخيل مع العرب شركاء مجاورين لوقف الطلبة بمنية الأمير بالجيزة. وفي ١٠ شعبان سنة ١١٩٠هـ استبدل الشيخ سليمان نخيلا مع شيخ العرب بنفس الناحية المذكورة.

ب – الشيخ محمد بن أبي القاسم الصدغياني:

في ٥ صفر سنة ١٢٠٥هـ اشترى الشيخ محمد بن أبي القاسم الصدغياني الناظر صفا واحدا من نخيل لجهة وقف الطلبة بناحية منية الأمير بالجيزة مجاورا لوقف الطلبة، وفي ٨

صفر سنة ١٢٠٨هـ اشترى الشيخ محمد لجهة وقف الطلبة بمالهم سبعة (٧) قراريط في زراعة نخل بحوض رزقة أبي طبق بالجيزة تحد شمالا للوقف. وفي ١٤ رجب سنة ١٢٠٨هـ اقتسم الشيخ محمد مع الشركاء العرب ثلاث برك نخيلا بناحية حوض الفدان بجوار أبي سعدة بالجيزة فكان لجهة الوقف منها الثلثان.

ج – الشيخ يونس بن أحمد بن أبي إسحاق:

وجدت وصولات كثيرة باسمه في ضبط جمع أموال المحلات الموقوفة من الساكنين فيها والتصليحات اللازمة يظهر من تلك الكشوفات أن الشيخ يونس بن أحمد بن أبي إسحاق الجربي تولى النظارة بعد الشيخ محمد الصدغياني وعلى التقريب تكون وفاة الشيخ محمد بين سنة ١٢٢٠هـ وسنة ١٢٣٠هـ، واستمر الشيخ يونس ناظرا على الوقف إلى وفاته بين سنة ١٢٧٣هـ وسنة ١٢٧٨هـ

فكان الناظر بعد الشيخ يونس بن أحمد بن أبي إسحاق الشيخ العلامة سعيد بك بن الشيخ قاسم الشماخي وقد كان وكيلا للدولة التونسية يومئذ بمصر. واستمرت الوكالة والنظارة إلى وفاته في آخر دي الحجة سسنة١٣٠٠هـ .

د – وكلاء الشيخ سعيد الشماخي الناظر:

جعل الشيخ سعيد بك وكلاء عنه في نظارته لتحصيل الإيجارات والتصليحات وغير ذلك، ولما كان الشيخ سليمان بن أبي بكر الباروني وكيلا في آخر نظارة الشيخ يونس بن أبي إسحاق بقي وكيلا أيضا في أول نظارة الشيخ سعيد التي أولها ت قريبا سنة ١٢٧٩هـ، وفي المحرم من سنة ١٢٨١هـ جعل وكيلا آخر مكان الأول هو الشيخ سليمان بن عياد الباروني واستمر وكيلا إلى سنة ١٢٨٨هـ ، وفي المحرم من سنة١٢٨٩هـ جعل الناظر الشيخ قاسم بن صالح الكباوي وكيلا عنه بدلا من الشيخ سليمان بن عياد الباروني. واستمر الشيخ قاسم الكباوي إلى أن توفي في ١٦ شوال سنة ١٢٩١هـ وكان نزيها رحمه الله لم يتبعه شيء بخلاف الوكلاء الأولين فكان يتأخر عندهم بذمتهم فكان الشيخ سليمان بن أبي بكر الباروني خرج من التوكيل وفي ذمته للوقف ١٢٦٠ قرشا، وبعد وفاة الشيخ قاسم الكباوي تولى الشيخ سليمان بن عياد الباروني التوكيل ثانية واستمر وكيلا إلى ما بعد وفاة الناظر الشيخ سعيد الشماخي آخر سنة ١٣٠٠هـ ، وبقي الشيخ سليمان هو الوكيل إلى سنة ١٣١١هـ، وأراد الشيخ سليمان أن يحج إلى بيت الله فاستخلف محمد بن يوسف الباروني نائبا عنه على

الوقف مدة غيابه ولما رجع من الحجاز امتنع الشيخ محمد أن يسلم له شيئا من أعيان الوقف فطال بينهما النزاع، فأصلح بينهما السادة الحاج سليمان بن شعبان وأخوه الحاج يونس والسيد أحمد بن دحمان بأن يسلم الشيخ سليمان بن عياد للشيخ محمد، وخرج الشيخ سليمان من مصر إلى الإسكندرية ثم إلى وطنه نفوسة بطرابلس، واستقل الشيخ محمد بن يوسف الباروني بنظارة الوقف إلى وفاته سنة ١٣٣٢هـ ، فتولى بعده ناظرا الشيخ عمر بن عيسى التندميرتي الموجود الآن وتوفي حوالي سنة ١٣٧٤هـ، سنة ١٩٤٨م. وبعده تولى نظارة هده الأوقاف العلامة الكبير والعالم الجليل الشيخ إبراهيم بن أطفيش حفظه الله.

ملحق رقم ٥

من أصول تاريخ أهل جربة بمصر القاهرة (بما له علاقة بالوقف)

ويتضمن عددا من نظار وكالة الجاموس

- ١٠٥٩هـ ربيع الأول:

استأجر العلامة الشيخ يوسف بن عمر النفوسي الشهير بالعزابي القاطن يومئذ بحارة جامع طولون جميع الفرن وما يتبعه من المجال التابع للأوقاف على مدة ثلاثين عاما بأجرة مقدارها ٢٠ نصف فضة في كل شهر على أن يصلح ما خرب فيه الكائن بحارة الجمالة بطولون

- ١٠٧٥هـ جمادى الأولى:

استأجر التاجر الكبير الحاج أحمد بن يحي الشروني عدة أماكن من وقف جامع طولون وكـالة ودكاكين وأصلح ما خرب فيها وكم له من أياد بيضاء تجعل الخراب عمرانا.

- ١٠٩٠هـ ذو القعدة:

اشترى الفاضل الماجد الحاج سليمان بن صالح بن طالب الجربي شيخ التجار بسوق طولون من الأمير سليمان باش جاويش دارا عن يمين الداخل من باب جامع طولون المعروف بباب التجار - وهو الباب القبلي - المحدودة قبلة وشرقا لمقام أبي زيد بن عباس الجربي والدار ذات طبقات وأصلها حكر من وقف المرحوم الحاج قاسم جدي الجربي وقد اشترى الأمير البائع الآن هذا الحكر من السيدة المصونة عائشة بنت عبد الله الرومية معتوقة الشيخ محمد بن سعيد الويراني الجربي وزوجة أخيه الحاج أحمد بن سعيد وقد آل هذا الحكر إلى عائشة من زوجها الحاج أحمد المذكور بحجة مسطرة من الباب العالي مؤرخة في ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٠٨٩هـ. ومبلغ الثمن ٢٠ ألف نصف فضة دفع الحاج سليمان منها للبائع ٥ آلاف بعد ٣ أشهر ويدفع الحاج سليمان المشتري قيمة الحكر لجهة الوقف المذكور وهو ١٠ أنصاف فضة في كل شهر.

-١٠٩١هـ جمادى الأولى:

الحاج سليمان بن صالح بن طالب المتقدم شيخ التجار بطولون والناظر الشرعي على وقف قاسم جدي باع المكان المتقدم من الوقف المذكور أي باع حكره الذي كان هو اشتراه منه سنة ٩٠هـ أو بعبارة أصح أجره لإسماعيل بن مصطفى المصري من تجار البن والدخان بطولون لمدة ثلاثين سنة وأجرة كل شهر ستة أنصاف فضة تدفع لجهة الوقف المذكور حكرا وقد مات المشتري إسماعيل المذكور سنة ١١٠١هـ فآل ذلك إلى ورثته زوجه وأخته فقط، المحدود هذا المكان الكبير من جهة القبلة بمكان تابع لوقف قاسم جدي المذكور المؤجر أسفله للتاجر الحاج سعيد بن يدر الجربي والحد الشرقي ينتهي لمكان الحاج سعيد أيضا والبحري الجامع الطولوني والغربي باب الجامع والزقاق الموصل إليه بحضور الأفاضل كل من الشيخ سليمان بن عثمان الشهير بخيّور والحاج محمد بن يوسف وولد البايع الشمسي محمد.

- ١٠٩٣هـ جمادى الأولى:

تصادق الكرام الحاج يحي بن محمد الخروبي وأخوه سليمان والحاج قاسم بن عمر السمائلي والحاج أبو بكر بن منصور بن عباس وكلهم من آجيم واتفق الجميع على أن الشركة التي بينهم هم فيها سواء لا يستحق واحد منهم شيئا دون الآخر مطلقا برا وبحرا قليلا وكثيرا.

- ١٠٩٧هـ ربيع الثاني:

تبرعت وتصدقت المحسنة المصونة عائشة البكر البالغ ابنة المرحوم الحاج شعبان بن علي عقيلة الجربي على أخيها لأمها المرحومة خديجة بنت سعيد عقيلة هو الشاب سعيد القاصر بن العمدة العلامة الشيخ إبراهيم بن يونس الشهير بأبي أمته الجربي فقبل منها له والده المذكور جميع الحصة التي قدرها ١٤ قيراطا من أصل أربعة وعشرين في جميع المكان الكائن بخط طولون بحارة المركز على يسرة السالك و١٤ قيراطا وثلثا قيراط أيضا من مكان آخر مجاور للمكان الأول ولمكان الحاج عمر بن تميم يحدان من جهة البحري بمكان محمد بن عمر، ومن الشرق بمكان الحاجة فاطمة أخت عائشة المذكورة. آل لعائشة هذان المكانان بالإرث من قبل والدها الحاج شعبان ٨ قراريط ومن أختها المرحومة الحاجة فاطمة ٤ قراريط ومن والدتها قيراط وثلثا قيراط، يشهد لذلك حجتان الأولى مؤرخة في آخر ذي القعدة سنة ١٠٨٣هـ والثانية في ٢٠ صفر سنة ١٠٨٧هـ وتصدقت على أخيها المذكور أيضا لها من

المال المدخر وقدره ألف قرش تحت يد وكيلها عمها الحاج أحمد بن الحاج سعيد عقيلة القاطن يومئذ بمكة المشرفة وقد أرسل الحاج أحمد بن الحاج المذكور من مكة دفترا معدا للحساب وحجة من مكة أيضا مؤرخة في ١٧ ذي الحجة سنة ١٠٩٠هـ منحة خيرية وصدقة أرادت بها وجه الله تعالى وقد تسلم منها كل ذلك والده الشيخ إبراهيم بن يونس المذكور بحضور الجماعة السادة وهم:الشيخ محمد سيفاو والحاج سعيد بن تميم والحاج ناصر بن عبد الله والحاج سليمان بن ميمون والحاج أبو الفضل.

- **١١١٢هـ ١٦ محرم**: أجر الحاج حرز الله بن مسعود شيخ التجار بسوق طولون والناظر الشرعي بأملاك المرحوم قاسم جدي الجربي - لأحمد بن الحاج خليل السيوفي المصري جميع المكان الكائن عند باب جامع طولون المعروف بباب التجار الملاصق له على مدة عشر سنين بقيمة ٧٢ نصف فضة في كل سنة وستة عن كل شهر.

- **١١١٤ هـ١٠ صفر**: استأجر الحاج سليمان بن الحاج أحمد بن الحاج يحي الشاروني الجربي الأجيمي من سليمان بن آغا المصري النظر على وقف الجمالي يونس نقيب الجيش المصري استأجر منه لنفسه جميع الحانوت الكائنة بخط طولون بسوق الأحرمة المعروفة بسكن التاجر الحاج سليمان المذكور المجاورة بحانوت أحمد بن محمد بن تميم الجربي وبحانوت شعبان الجربي الجارين في الوقف المذكور لمدة تسع سنوات ومقدار الأجرة الشهرية ٢٤ نصفا فضة بحضور الحاج احمد بن شعبان

- **١١١٦ هـ١٠ ذو الحجة**: اشترى التاجر الشهير الحاج يحيى بن الحاج قاسم بن ميلاد الجيمي من الحاج أحمد الخليل السيوفي المصري جميع المكان علوا وسفلا الكائن بباب الجامع الطولوني المعروف بباب التجار الجاري أصل المكان في وقف المرحوم قاسم جدي الجربي المبيوع حكرا فاشترى الحاج يحي هذا الحكر على مدة مقدارها ٣٦ سنة كاملة ويدفع الحاج يحي قيمة الحكر الذي على المكان بجهة الوقف المذكور وهو ٦ أنصاف فضة في كل شهر(للناظر عليه الحاج حرز الله بن مسعود شيخ التجار).

أوقاف الطلبة القاطنين بالوكالة

هاك الكلام عليه مختصرا إذ له محل آخر بسطت فيه الكلام

-١١٥٢ هـ٨ ربيع الثاني:

اشترى الشيخ مسعود بن حديد والشيخ سعيد من مال الوقف المدخر نخيلا ٨ قراريط برزقة أبو طبق بالجيزة والثمن ٧ ريالات ونصف.

-١١٥٣هـ غرة ربيع الأول:

وقفت السيدة آسيه بنت الحاج محمد بن الحاج أحمد الشروني منزلين كاملين بعطفة النجار رقم ١٠ الوكالة على الطلبة القاطنين في ١٥٤ بوكالة الجاموس واشهدت نفسها بذكر شيوخ الطلبة.

- ١١٥٣هـ ١٢ رجب:

اشترى الشيخ مسعود بن الشيخ سليمان بن حديد شيخ الطلبة ١٢ قيراطا من كامل زراعة النخل بدينار ذهبا بالجيزة أيضا.

-١١٥٣هـ غرة رمضان:

اشترى الشيخ مسعود بن سليمان بن حديد والشيخ سعيد بن محمد الصدغياني شيخ المغاربة بطولولن قيراطا واحدا يحد البيعة الأولى الثمن ١٨٠ نصفا فضة

-١١٥٧هـ غرة رمضان:

اشترى الحاج سعيد بن الحاج محمد الجملي بالمال الذي أوصى به الحاج أحمد بن سعيد الحملي المتوفى للطلبة العزابية نصف دكان بسوق الأحرمة بطولون بثمن ٧٣ دينارا وذلك بحضور علماء الوكالة ومنهم الشيخ عمر التلاتي وأعيان التجار منهم الحاج عمر بن رمضان شيخ التجار.

-١١٨٣هـ ١٢ إحدى الجمادين:

وقع تعويض واستبدال بين علي بن رمضان بن ميلاد الناظر على وقف الحاج يحيى بن عمر الشماخي وبين قائم الطلبة في نخيل بالجيزة.

-١١٨٧هـ ١٢ ربيع الثاني:

وقف الحاج سليمان بن أحمد محفوظ الجربي التاجر في الأحرمة ٤ قراريط من دكان بسوق طولون على الطلبة بالوكالة.

- ١١٨٩هـ محرم:

قسم الشيخ الحاج سليمان بن إبراهيم المصعبي شيخ الطلبة مع العرب في نخيل بالجيزة.

-١١٩١هـ ١٠ شعبان:

وقع تعويض بين الشيخ سليمان المصعبي وبين العرب في نخيل بالجيزة عن الطلاب.

-١٢٠٥هـ ٥ صفر:

اشترى الشيخ محمد بن أبي القاسم الصدغياني صفا من نخيل بالجيزة للطلبة.

-١٢٠٧هـ ١٠ شوال:

وقف الحاج أحمد بن الحاج عمر الجملي ٥ قراريط وربعا في دكانين بسوق طولون على توزيع بين الطلاب.

١٢٠٨هـ ٨ صفر:

اشترى الشيخ محمد بن أبي القاسم الصدغياني ٧ قراريط نخيل في الجيزة للطلبة.

-١٢٠٨هـ ١٤ رجب:

قسم الشيخ محمد الصدغياني مع العرب في نخيل بالجيزة نيابة عن الطلبة.

- ١٢٤٢هـ ١٥ شوال:

منزلان كبيران بحارة الضائعة وقفهما مجهول الاسم اشتراهما أحدهم للطلبة.

-١١٤٨هـ ١٠ رجب:

أنه بحضرة المحترم الحاج مهني بن محمد استأجر الحاج أحمد بن الحاج سليمان بن

عبد العزيز المزراني من الأمير عبد الله جاويش المصري الناظر على وقف جامع طولون جميع الحانوتين المتلاصقتين بالقرب من باب جامع طولون باب التجار وهما خربتان قد وقع سقفهما أسفل مكان الحاج علي بن محمد المزراني محدودتين شمالا بدكان الحاج علي المذكور وشرقا لدكان نابعة للوقف أسفل مكان المكرم قاسم السمائلي والإجارة لمدة ٩٠ عاما بأجرة حالة ومؤجلة فالحالة عشرون دينارا في التسعين عاما مقبوضة حالا بيد المؤجر والمؤجلة في كل شهر ١٤ نصفا فضة.

-١١٨٨هـ شعبان:

أنه بحضرة كل من الشيخ الإمام العلامة الهمام أوحد الأفاضل الشيخ زين الدين عمر بن رمضان التلاتي وفخر التجار الحاج يحيى بن رمضان القلاع والحاج رمضان بن يحيى الدواي والحاج وسليمان بن سامي شيح التجار بطولون والمكرم صالح بن سليمان عشي (وقف سليمى الشروني)

اشترت المصونة فاطمة بنت عبد الله البيضاء معتوقة الحاج مهني ميلاد من مبدلها المكرم محمد بن سليمان المذكور وهي المرحومة سليمى بنت الحاج أحمد الشروني بموجب حجة الإيقاف المؤرخة بـ١٨ من جمادى الأولى ١١٤٣هـ فأبدل لها ٤ قراريط في كامل المكان والكائن بخط طولون بحارة البحار يحدهما لا بمكان الحاج عبد الرحمان مغار الجربي وشرقا بوكالة الجاموس والجاري أصل ذلك في أوقاف الحرمين الشريفين المحتكر للمرحومة سليمى المذكورة وفي وقفها الثمن ١٢ ريالا ونصف ريال.

-١١٨٧هـ ١٩ ذو الحجة:

بحضرة كل من المكرمين الحاج قاسم بن محمد الليني والحاج يحيى بن عمر ميلاد ومحمد بن عبد الله معتوق المرحوم سليمان مغار استبدل الحاج عمر بن المرحوم الحاج أحمد الليني التاجر في الأقمشة الهندية بسوق السلاح بمصر من مبدله علي بن عبد الله معتوق سليمان مغار المذكور عن المصونة نفيسة بنت الحاج إبراهيم بن عمر بن الحاج عبد الرحمان وهي الناظرة يومئذ على وقف جدها الحاج عبد الرحمان المذكور بموجب حجة الوقف المؤرخة في غرة ذي الحجة ١٠٩٩هـ المكتتبة في محكمة قناطر السباع، أبدل أبي بلع بيع الحكر عشرة قراريط ونصف من كامل أربعة أماكن من الوقف المذكور ثلاث منها بسوق طولون سوق المغاربة الأولى حانوت كائنة بين حانوت أحمد بن يسعد وحانوت أحمد بن حرز الله والثانية

قريبة من الأولى تحد بحانوت محمد الجزار والثالثة مكان مشتمل على مساكن علوية وسفلية بجد قبلة بمكان الفقيه سليمان بن أبي بكر الفاضل بين ذلك زبين حوانيت سوق الأحرمة وشمالا بمكان أحمد بن قرين والمكان الرابع بيت بقلعة الكبش بحري زاوية المامولي والثمن لكل هذه الأماكن ٣٤٠ ريالا.

ثم في ١٦ ذي القعدة ١١٩٣هـ بعد وفاة الحاج عمر المشتري المذكور باعت زوجه من الحانوتين قيراطين ثم في ١٨/ ذي القعدة/ ١٢٠٢هـ باع المكان الثالث محمد بن الحاج أحمد الليني أخو الحاج عمر بوكالته عن زوجته حنينة معتوقة الحاج عمر أخيه وبوصايته أيضا عن ولد أخيه عمه صالح القاصر بن الحاج عمر وذلك أن الحاج توفي عن زوجته زينب وولديه صالح وصفية ووالدته أم العز ثم توفيت صفية قبل هذا التاريخ.

-١١٨٩هـ ٢ شوال:

بمعرفة كل من المعظمين التجار الحاج سعيد أبو ستة والحاج عمر بن عباس وفخر التجار الحاج قاسم بن محمد الخزري.

وبحضرة كل من المكرمين السادة الحاج سليمان بن سامي شيخ طائفة التجار بسوق كولون والمكرم أبو بكر بن عمر،اشترى فخر التجار عمر الصغير الليني من الحاج قاسم بن محمد الخزري المذكور بوكالته عن زوجته المصونة فاطمة المسماه فطومة بنت الحاج أحمد بن يسعد ومن أبي بكر بن عمر الوكيل عن والدته تللعز بموجب وكالة مؤرخة في ١٧ / جمادى الأولى ١١٨٨هـ ومن الحاج سليمان بن الحاج أحمد الجملي عن نفسه الحاج محمد بن يحيى الجملي الوكيل على كل من خديجة وسليمى ومحمد والحرمة أم العز وسعيد وتللعز القاطنين بجربة باعوا للحاج عمر المذكور ٧ قراريط ونصفا من كامل الوكالة الكائنة بدرب الرز هذا بطولون بثمن قدره ٤٥ ريالا.

-١١٩٥هـ ٢٥ ذو الحجة:

اشترى الحاج قاسم الليني وقف جدي.

-١١٩٩هـ ١٠ صفر:

بحضرة كل من الجماعة الكرام السيد الشريف سليمان المدعو فرج بن الحاج سليمان بن طالب شيخ المغاربة بسوق طولون اكان أبي الحاج سليمان اوأبي الحاج محمد بن سعيد

القنوشي والحاج محمد بن الحاج رمضان البحار والحاج محمد بن إبراهيم المغربي من التجار بسوق طولون كل منهم أشهدهم على نفسه الحاج أحمد بن الحاج عمر ماليو أنه باع الحكر الذي كان له في حانوت تابعة لوقف جامع طولون كائنة قرب بابه القبلي المعروف بباب التجار...

وقد اشترى الحاج أحمد بن عمر ماليو هذا الحكر من وقف جامع طولون وناظره في ١٠/ رجب / ١١٤٨هـ على مدة ٩٠ سنة بأجرة متأخرة في كل شهر ١٤ نصف فضة. وثمن البيع ٣٦ ريالا قبضها الحاج أحمد ماليو من المشتري منه وهو مصري ويشهد للحاج أحمد ماليو بحوزه للحانوت وتصرفه فيها قبل البيع حجة صادرة من جزيرة جربة الجامعة لذلك وغيره من أملاكه بمصر مؤرخة بربيع الثاني ١١٩٠هـ ثم إن هذه الحانوت اشترى حكرها محمد بن إبراهيم المصعبي في ١٦/ جمادى الأولى سنة ١٢٢٢هـ

- ١٢١٨هـ ١٠ رمضان:

أشهد على نفسه السيد التاجر في الأحرمة رمضان بن الحاج سعيد الليني أنه باع النصف ١٢ قيراطا من وكالته التي بناها جديدة بداخل دار البشر وخوخة الجوار عل يسرة الداخل من الدرب وقد كان أصلها مكانين خربين وجعلهما مكانا واحدة وصفها:يدخل من بابها لدهليز به حوش الوكالة وفيه فسحة ومصلى ثم بالوكالة ٩ حواصل سفلية عليها عشر طبقات والمشتري اسمه اسماعيل السيوفي المصري آل ذلك إلى رمضان البايع المذكور بالإرث من عمه شقيق والده وهو الحاج محمد بن الحاج أحمد الليني وقد انحصر ميراثه في كل من ولدي أخيه رمضان المذكور وأخيه المقيم بجربة يومئذ من غير شريك يشهد لعمه المذكور بالملكية مجتازا تاريخ أحدهما ١٥/ ربيع الأول ١١٩٠هـ وتاريخ ثانيتهما في ١٦/ ذي القعدة/ ١١٩٣هـ وكلتاهما بمحكمة طولون وثمن نصف الوكالة المباع ١٠٠ ريال قيمة كل ريال ٩ نصف فضة. وبقي نصفها الثاني لأخيه أحمد الغائب بجربة.

- ١٢١٩هـ غرة محرم:

اشترى المحترم رمضان بن الحاج سعيد بن الحاج أحمد الليني المذكور ما باع أولا وهو نصف الوكالة المتقدمة من بايعه اسماعيل المذكور والذي اشترى منه أولا ثم تابع رمضان المذكور في هذا التاريخ لأخيه الحاج أحمد بن الحاج سعيد المذكور.

-١٢٢٠هـ ١٥ ذو الحجة:

الحاج سعيد بن موسى الفوراتي اشترى حكرا وقف رضوان المغربي الكائن عن يسار الداخل لجامع طولون من الباب القبلي.

-١٢٢٥هـ ١٦ رجب:

اشترى حكر الحاج سعيد بن موسى الفوراتي المنزل القبلي الوقف من وقف جدي عن يمين الداخل لجامع طولون.

-١٢٣٠هـ ١٩ رجب:

بحضرة كل من الجماعة الكرام الحاج صالح بن شعبان التاجر بسوق الفحامين والشيخ سعيد بن يحيى الحداد شيخ طافة التجار بسوق طولون أنه بع أن توفي الحاج سعيد بن موسى الفوراتي وانحصر ميراثه في كل من زوجته سليمى بنت الحاج قاسم بن أبي ستة وبنته منها حبيبة وأخيه وشقيقه الحاج أحمد بن موسى الفوراتي ثم توفيت ثم توفيت حبيبة البنت المذكورة عن كل من والدتها سليمى وعمها الحاج أحمد ثم توفي الحاج أحمد...آلخ عن كل من زوجته عائشة بنت علي أبو زيد وولديه منها محمد وأخته المذكورتين فكان الوكيل عن الزوجة سليمى الشيخ محمد بن إبراهيم المصعبي والوكيل عن الزوجة عائشة وابنتها منتهى الشيخ عيسى الشماخي.

وكان ما تركه الحاج سعيد المتوفى المذكور من الأملاك بمصر كامل البيت المشتمل على مساكن علوية وسفلية الكائنة بباب جامع طولون المعروف بباب التجار وجميع المكان الكائن بنفس المكان المذكور عن يمين الداخل للجامع بسوق الثلاثاء مشتمل أيضا على مساكن علوية وسفلية.

لاحد القباتي ينتهي للشارع الأعظم والبحري ينتهي لمكان ورثة الحاج سعيد بن بدر من الأسفل ومن الأعلى مكان الأولاد أبي زيد الملاصق لجامع طولون والشرقي ينتهي لمكان ملك الحاج محمد الليني الشارع المذكور والغربي لمكان أولاد شعت جاري المال ثانيا المدلوراتي ملك الحاج سعيد الفوراني أصله في وقف المرحوم رضوان المغربي،يوقف الحاج قاسم جدي الثابت ذلك في ملك الحاج المتوفى سعيد المذكور بحجتين تاريخ الأولى في المكان الأول في ١٥/ ذي الحجة ١٢١٠هـ والثانية في المكان الثاني في ١٦/ رجب/ ١٢٢٥هـ

وقد قومت حكومة المصريين يومئذ الرجل الضريبة المكانين المذكورين بـ١٦٥ ريالا عبر كل ريال ٩٠ نصفا فضة فالتزمت الزوجة سليمى المذكورة دفع هذا المبلغ في الدين الذي كان على المتوفى الحاج وسلمت فيما نابها السيدة وابنتها منتهى بواسطة الشيخ عيسى الشماخي لأن ما نابها من الدين لم يترك لها شيئا من الإرث وعلى سليمى المذكورة القيام بدفع ما على ذلك من الحكم لجهة الوقفين المذكورين.

- ١٢٣٥هـ ١٦ رجب:

باعت المصونة سليمى المذكورة المكان المذكور ثانيا الذي أصله في وقف الحاج قاسم جدي لصفية بنت الحاج قناص.

- ١٢٤٠هـ ١٢ ذو القعدة:

باع ورثة سليمى بعد وفاتها جميع المكان أولا وورثها أخوهامحمد بن الحاج قاسم بن أبي ستة المذكور بواسطة وكيلة الحاج أبي سلامة بن الحاج عمر الجوادي بمصر.

- ١١٨٠هـ أول شوال:

أشهد على نفس الحاج صالخ بن أبي بكر شرير الحلاق الجربي التاجر بسوق طولون ومن طائفة العرب من قلعة مصر أنه أسقط وتنازل عن حقه للحاج أحمد بن الحاج يحيى الشروني من الجربي من طائفة مستحفظان قلعة مصر ومن التجار بسوق طولون. مماله من حكر بجميع الحانوتيين المتلاصقين بسوق طولون بجوار حانوت سيدي علي بن يسعد يشهد البائع الحاج صالح المذكور بملك ما باع حجة مؤرخة في أول شعبن ١٠٧٢هـ وأسقط له أيضا ثلاث قراريط من ثلاثة أمكنة بطولون بخوخة الأطروش آل ذلك للحاج صالخ البايع المذكور بالشراء من قاسم بن أيوب بن يوسف النفوسي فيما تبرع به الحاج أحمد المشتري من الثمن قدره ٢٠ قرشا ريالا ثم بحضور الشيخ العلامة عمر بن أحمد المثني الجربي.

ملحق رقم ٦

أ – جدول بأسماء الواقفين والكتب الموقوفة

أسماء الواقفين	الكتب الموقوفة
أبو سلامة بن عمر الجوادي	قناطر الخيرات للجيطالي والإيضاح للشماخي
أحمد بن دحمان و الأخوان: يونس بن شعبان وسليمان بن شعبان	النيل للثميني، ومحتصر العدل والإنصاف للشماخي، وشرح تحريض الطلبة للمصعبي، و سيرة أبي الحسن السيوي و معالم الدين للثميني والمدونة لأبي غانم الخراساني والمضنون به على غير أهله للصائغي، وحاشية على الوضع للمحشي، والمصرح لقاسم الويراني الآجيمي والجامع لابن جعفر العماني
أحمد الفراتي	كتاب الوضع للجناوني
الشيخ سالم بن يعقوب	أصول الأرضين لأحمد بن بكر الفرسطائي
سعيد بن قاسم الشماخي	حاشية على الوضع، و قواعد الإسلام للجيطالي، والإيضاح للشماخي وحاشية المصعبي على المصرح، وحاشية على مختصر العدل والإنصاف، والحل والإصابة لابن وصاف العماني
سعيد بن علي بن تعاريت	الوضع للجناوني
سليمان بن بعزيز البربوشي	الإيضاح للشماخي
الحاج سليمان بن عبد الرحمن بن يحيى الخنوسي	حاشية على النكاح للمحشي وأنوار التنزيل للبيضاوي ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني والإيضاح للشماخي وحواشي الشنواني على الأزهرية وحاشية الجزء الثالث من الإيضاح وكتاب النكاح للجناوني وشرح (رائية ابي نصر) لابن زياد العماني
سليمان بن معاد الجربي	السيرة الحلبية للقسطلاني
الحاج محمد البحار	كتاب (النكاح للجناوني) وحاشية المحشي عليه ومعالم التنزيل للبغوي وتاريخ الخميس للديار بكري والإيضاح لعامر الشماخي
محمد بن ناصر العلوي	مختصر الخصال للحضرمي وأجوبة الشيخ أبي نبهان الخروصي والكشف والبيان للقلهاتي

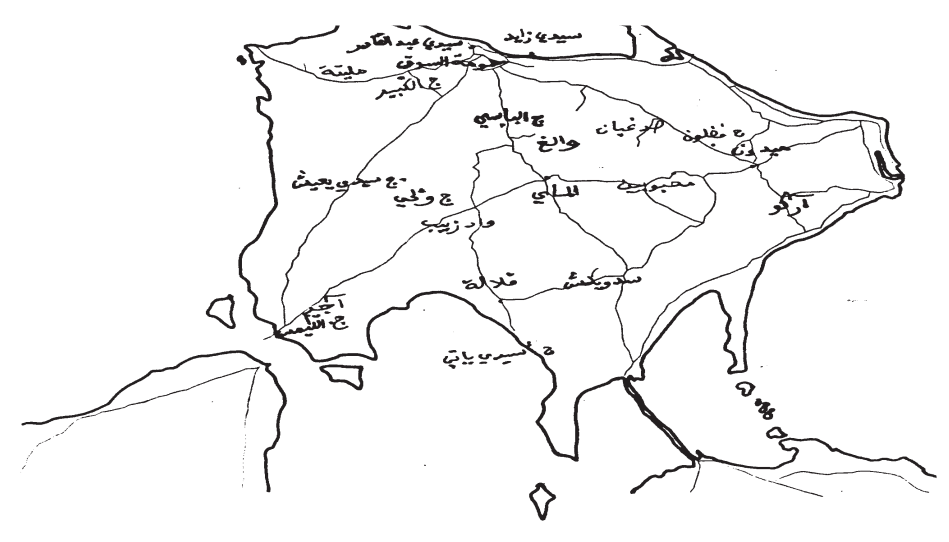
ب - جدول بأسماء النساخ والكتب المنسوخة

الناسخ	الكتاب المنسوخ
إبراهيم بن أحمد التندميرتي	حاشية المصعبي على المصرح
إبراهيم بن محمد بن يوسف الباروني	النيل للثميني
أحمد بن أبي القاسم التندميرتي	أصول الأرضين لأحمد بن بكر الفرسطائي
داود بن عبدالله المصعبي	متن السلم
سالم بن صالح السدويكشي	الإيضاح للشماخي
سعيد بن صالح اليزدي	المدونة لأبي غانم الخراساني
سعيد بن محمد المصعبي	الإيضاح للشماخي
سليمان بن أيوب الباروني	معالم الدين للثميني
سليمان بن بعزيز البربوشي	النكاح للجناوني
سليمان بن سعيد اليفرني	شرح السؤالات للسوفي
سليمان بن عبد الرحمن الخنوسي	حاشية على كتاب النكاح وكتاب النكاح للجناوني
شعبان الغنوشي	أجوبة يوسف المصعبي
صالح بن سعيد التندميرتي	الإيضاح للشماخي
صالح بن عثمان بن حريز	الإيضاح للشماخي
قاسم بن صالح بن عمر التغزويسني	حاشية على النكاح والإيضاح للشماخي والنكاح للجناوني
قاسم بن صالح بن عمر الكباوي النفوسي	الوضع للجناوني وعقيدة التوحيد
قاسم بن عبد الرحمن التندميرتي	الإيضاح للشماخي
عبد الله بن أحمد الشماخي	اللقط لموسى بن عامر الشماخي
عبد الرحمن بن مشيشي السدويكشي	حاشية على الوضع
علي بن سليمان بن حديد الأجيمي	مختصر العدل والإنصاف للشماخي
عمر بن سليمان بن أبي إسحاق	الإيضاح للشماخي
عمر بن الحاج يحيى الجزيري	اللآلي الميمونية للتلاتي
عمرو بن يوسف الشماخي	الوضع للجناوني
عيسى بن أحمد الشماخي	الإيضاح للشماخي
محمد بن أبي نوح بن الحاج إبراهيم بن بهون	مختصر المناسك للجيطالي والأزهار الرياضية على المنظومة الرائية للتلاتي.

قائمة الجدولين مستخرجة من فهرس مخطوطات وكالة الجاموس الموجودة حاليا بمكتبة سماحة مفتي عام سلطنة عمان الشيخ أحمد بن حمد الخليلي حفظه الله.

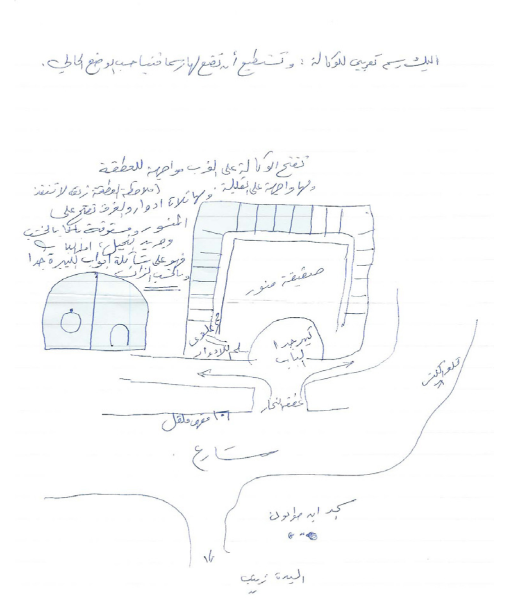


ملحق الوثائق

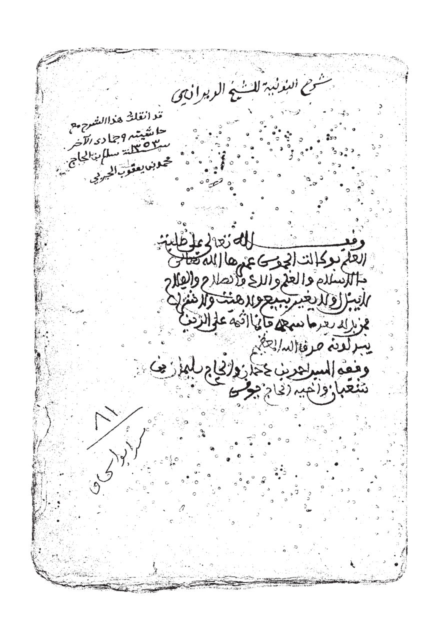


خريطة جزيرة جربة وتتضمن أهم المساجد

من كتاب نظام العزابة ،فرحات الجعبيري



رسم تقريبي للوكالة من طرف د. حنبولة



شرح النونية للشيخ الويراني

قد انتقل هذا الشرح مع
حاشيته في جمادى الآخر
سنة ١٣٥٣ لسلطان بن الحاج
محمد بن يعقوب الجربي

وقف الله تعالى على طلبة
العلم بوكالة الجومني عمرها الله تعالى
بالإسلام والعلم والدين والصلاح والفلاح
لا يباع ولا يغير ولا يرهن ولا يشترى
فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين
يبدلونه صدق الله العظيم
وقفه السيد احمد بن دحمان والحاج سليمان بن
شعبان واخيه الحاج يوسف

الصفحة الأولى من شرح النونية للويراني،
وعليها وقف بن دحمان والأخوين بن شعبان



قائمة المراجع والمصادر

أولا: المخطوطات: (لدى الباحث صورة منها)

١ – إبراهيم بن بيحمان: الرحلة الحجازية (صورة من المخطوط بحوزتي).

٢- إبراهيم بن عيسى أبو اليقظان: ملحق السير (مخطوط صورة منه بحوزتي) .

٣- أبو عمار عبد الكافي: رسالة العزابة (مخطوط صورة منه بحوزتي).

٤ – محمد بن يوسف أطفيش: رسالة إن لم تعرف الإباضية يا عقبي يا جزائري (مخطوط صورة منه بحوزتي) .

٥- تبغورين الملشوطي: أصول الدين، تحقيق عمرو النامي (مرقون بمكتبتي) .

٦- سالم بن يعقوب: من أصول تاريخ أهل جربة (مخطوط صورة منه بحوزتي).

٧- سالم بن يعقوب: أسر جربية بمصر (مخطوط صورة منه بحوزتي).

٨- سالم بن يعقوب: مجموعة آثار إباضية (مخطوط نسخة مصورة في مكتبته بغيزن جربة) .

٩- عبد اللّه السدويكشي: رسالة في عدم وجوب الجمعة (مخطوط صورة منه بحوزتي).

١٠ – عبد الله السالمي: قصيدة (كشف الحقيقة في الرد على من جهل الطريقة) (مخطوط صورة منه بحوزتي).

١١ – علي بن بيان: ترجمة المحشي (مخطوط صورة منه بحوزتي).

١٢ – عمرو التلاتي: نزهة الأديب وريحانة اللبيب (مخطوط صورة منه بحوزتي).

١٣ – محمد بن باحمد الشريف: التحفة البهية في الرحلة الحجازية (مخطوط صورة منه بحوزتي) .

١٤ – يوسف بن إبراهيم الوارجلاني (أبو يعقوب): القصيدة الحجازية (مخطوط صورة منه بحوزتي).

١٥- يوسف بن محمد المصعبي: حاشية على المصرح للويراني شرح نونية أبي نصر (مخطوط صورة منه بحوزتي).

١٦- يوسف بن محمد المصعبي: الرد على أهل طرابلس (مخطوط صورة منه بحوزتي).

ثانيا: المصادر:

١- أحمد بن سعيد الدرجيني: طبقات المشائخ بالمغرب تحقيق إبراهيم طلابي، مطبعة البعث، قسنطينة ،الجزائر، ط١، ١٩٧٤م.

٢- أحمد بن سعيد الشماخي: كتاب السير، وزارة التراث القومي والثقافة، عمان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٣- أحمد بن سعيد الشماخي: مقدمة التوحيد وشروحها، بتعليق أبي إسحاق أطفيش، مسقط سلطنة عمان، د. ت.

٤- أحمد شلبي بن عبد الغني: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات (الملقب بالتاريخ العيني) تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتاب الجامعي، ط٢، القاهرة ١٩٩٥م.

٥- أحمد المقري: نفح الطيب، إحسان عباس، بيروت، ط١، ١٩٦٨م .

٦- أحمد المقريزي: الخطط المقريزية، (المواعظ والاعتبار)، دار صادر، بيروت، ط١، د. ت.

٧- محمد بن يوسف أطفيش، شرح النيل وشفاء العليل، مكتبة الإرشاد، جدة، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

٨- بشر بن غانم الخراساني: المدونة الكبرى، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٩- حياة ناصر الحجي: السلطان محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده، مكتبة الفلاح، الكويت ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٠- رفعت موسى، الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية ،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١١- سالم بن يعقوب: تاريخ جزيرة جربة، دار الجويني، تونس، ط١، ١٩٨٦م.

١٢- السعيد بوركبة: دور الوقف في الحياة الثقافية في المغرب في عهد الدولة العلوية، مطبعة فضالة العرب، ط١، ١٩٩٦م.

١٣- سليمان الحيلاتي: علماء جربة (رسائل الحيلاتي تحقيق محمد قوجة)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١٤- سليمان المداني: شرح متن إيساغوجي، المطبعة الأهلية، نهج الكتبية، عدد٢٠، تونس، ط١، ١٣٣١هـ.

١٥- عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، الدار التونسية للنشر، تونس، ط١، ١٩٨٤م.

١٦- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار وتراجم الأخبار ،دار الجيل، بيروت .

١٧- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧- ١٧٩٨م)، منشورات المجلة التاريخية المغاربية، وديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر - تونس، ١٩٨٢م.

١٨- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.

١٩- عبد الستار الهيتي: دور الوقف في التنمية، وزارة الأوقاف، الدوحة، قطر، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢٠- عبد الله محمد التجاني: رحلة التجاني، نشر كتابة الدولة للمعارف، تونس ط١، د.ت .

٢١- علي المسعودى (أبو الحسن): مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الكتب العلمية،بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٢- علي يحيى معمر: الإباضية في الجزائر، مكتبة وهبة، مصر، ط١،

١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢٣- علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ، (الإباضية في تونس)، دار الفتح، بيروت، ط١، ١٩٦٦م

٢٤- فرحات الجعبيري: البعد الحضاري للعقيدة الإباضية، جامعة السلطان قابوس، عمان، ط١، ١٩٨٩م.

٢٥- فرحات الجعبيري: نظام العزابة عند الإباضية الوهبية في جربة، المطبعة العصرية، تونس، ط١، ١٩٧٥م.

٢٦- قاسم بالحاج عيسى: صفحات من تاريخ جربة، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، ط١، ١٩٨٢م .

٢٧- لواب بن سلام الإباضي: الإسلام وتاريخه من وجهة نظر إباضية، تحقيق شفارتز وسالم بن يعقوب، دار اقرأ للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٢٨- مجموعة باحثين: جمعية التراث بالقرارة، معجم أعلام الإباضية، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط ١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٩- محمد أبو راس (الجربي): مؤنس الأحبة في أخبار جربة، تحقيق محمد المرزوقي، المطبعة الرسمية، تونس، ط١، ١٩٦٠م.

٣٠- محمد أبو زهرة: محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، د. ت.

٣١- محمد بن أبي ستة: حاشية الترتيب، تحقيق إبراهيم طلاي، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ط٢، ١٩٩٤.

٣٢- محمد الإدريسي: أبو عبد اللّه ،نزهة المشتاق في اختراق الآفاق قسم المغرب العربي تحقيق محمد حاج صادوق، منشورات الجنوب باريس، ط١، ١٩٨٣م.

٣٣- محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ)/ دراسة تاريخية وثائقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م .

٣٤- محمد ابن جبير: رحلة ابن جبير (التذكرة بالأخبار في اتفاقات الأسفار)، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٦٤م.

٣٥- محمد العبدري (الأندلسي): رحلة العبدري، الرباط، ط١، ١٩٦٨م .

٣٦- محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دون طبع، ١٩٩١م.

٣٧- محمد (الأمين) المحبي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، القاهرة، ط١، ١٢٨٤هـ .

٣٨- محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٩- محمد المرزوقي: قابس جنة الدنيا، مكتبة الخانجي بمصر، القاهرة، ومكتبة المثنى، بغداد، ط١، د. ت.

٤٠- محمد (بخيت) المطيعي (مفتي مصر): المرهفات اليمانية في عنق من قال ببطلان الوقف على الذرية، المطبعة السلفية بمصر،القاهرة،ط١، ١٣٤٤هـ/ ١٩٦٤ م.

٤١- محمد (مكي) الناصري: الأحباس الإسلامية في المغرب، وزارة الأوقاف المغربية، الرباط، ط٢، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م .

٤٢- محمود (عباس) حمودة: الوثائق العثمانية في تركيا ومصر ودول شمال إفريقيا، دار غريب، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م .

٤٣- منذر قحف: الوقف الإسلامي (تطوره، إدارته، تنميته)، دار الفكر، دمشق، ط١، محرم ١٤٢١هـ/ أبريل ٢٠٠٠م.

٤٤- نللي حنا: تجار القاهرة في العصر العثماني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .

٤٥- ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

ثالثا :المراجع

٤٦- إبراهيم أطفيش: الدعاية إلى سبيل المؤمنين، المطبعة السلفية، القاهرة، ط١، ١٩٢٣م.

٤٧- إبراهيم بحاز: الدولة الرستمية، نشر جمعية التراث، القرارة، المطبعة العربية، غرداية ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٤٨- إبراهيم بن عيسى أبو اليقظان: ديوان أبي اليقظان، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، طبعة ٣، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٤٩- إبراهيم بيوض: فتاوى الإمام الشيخ بيوض، ترتيب بكير محمد الشيخ بلحاج، مكتبة أبي الشعثاء، السيب، سلطنة عمان، ط٢، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٥٠- إبراهيم البيومي غانم: الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٥١- إبراهيم طلاي: حاشية الترتيب، مقدمة التحقيق، المطبعة العربية، غرداية، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٥٢- إبراهيم علي طرخان: مصر في عهد المماليك الجراكسة، الناشر مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٠م.

٥٣- (ابن دقماق) إبراهيم بن محمد الغلائي: الانتصار لواسطة عقد الأمصار ،مطبعة بولاق، مصر، ط١، ١٣٠٩هـ.

٥٤- ابن الصغير المالكي: رسالة في أخبار الرستميين، تحقيق محمد ناصر وإبراهيم بحاز، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٥٥- ابن النديم محمد بن إسحاق: الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٧٨ م.

٥٦- أبو عبيد عبد الله البكري: المغرب في ذكر إفريقيا والمغرب، مكتبة المثنى، بغداد، ط١، د.ت.

٥٧- أبو القاسم الباروني: حياة سليمان باشا الباروني زعيم المجاهدين الطرابلسيين،

القاهرة، ط٢، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.

٥٨- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٩م.

٥٩- أحمد بن حمد الخليلي: إعادة صياغة الأمة، مكتبة الجيل الواعد، مسقط، ط١، ٢٠٠٢م.

٦٠- أحمد بن حمد الخليلي: الفتاوى، مكتبة الأجيال، سلطنة عمان، ط١، ذو القعدة ١٤٢٤هـ/ ١٩٩٤م.

٦١- أحمد بن ميلاد: تاريخ الطب العربي التونسي، مطبعة اتحاد الشغل، تونس، ط١، ١٩٨٠م.

٦٢- أحمد شوقي: ديوان شوقي، تحقيق أحمد الحوفي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة القاهرة، ط١، د. ت.

٦٣- أحمد الطويلي: في الحضارة العربية التونسية، دار المعارف، سوسة تونس، ط١، ١٩٨٨م.

٦٤- أحمد عبد السلام: المؤرخون التونسيون في ق ١٧و ١٨و ١٩، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، ط١، ١٩٩٣م.

٦٥- أحمد العماري: نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار: المغرب نموذجا، المعهد العالي للفكر الإسلامي، أمريكا، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٦٦- أحمد مختار العبادي: في تاريخ الأيوبيين والمماليك، دار النهضة، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٦٧- أحمد معيطة: الإسلام الخوارجي، دار الحوار، اللاذقية سوريا، ط١، ٢٠٠٠م.

٦٨- إسماعيل الجيطالي: قواعد الإسلام، المطابع العالمية، سلطنة عمان، ط٢، ١٩٨٨م.

٦٩- بيوض إبراهيم دبوز: الشيخ محمد علي دبوز، نشر مكتبة الصفا، بريان الجزائر، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٨م.

٧٠- جمعة شيخة: قرقنة وجربة من خلال كتب الرحلات، المطبعة المغاربية للطباعة والنشر، تونس، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٣م.

٧١- الحبيب الجنحاني: دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٦م.

٧٢- حسان حلاق: أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني ،الدار الجامعية، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م .

٧٣- حسان حلاق - عباس صباغ: المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٩م.

٧٤- حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٤، ١٩٨١م.

٧٥- حسن إبراهيم حسن: تاريخ التاريخ الإسلام السياسي الديني الثقافي الاجتماعي ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ط١٥، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١م.

٧٦- الحسن الوازن الفاسي (ليون الإفريقي): وصف إفريقيا، بيروت، ١٩٨٣م.

٧٧- حسين خضيري أحمد: علاقات الفاطميين في مصر بدولة المغرب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.

٧٨- حسين مؤنس: فتح العرب للمغرب، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.

٧٩- حمزة بدر وآخرون: دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، دار الآفاق، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م .

٨٠- حمو فخار: كان حديثا حسنا، جمعية التراث القرارة، غرداية، الجزائر، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م .

٨١- حمو فخار: الشيخ صالح بابكر على درب الأنبياء، المطبعة العربية، غرداية، ط١، ٢٠٠٢م.

٨٢- الخرشي محمد بن عبد الله: حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل، دار الفكر، بيروت، د.ت، و لا رقم طبعة .

٨٣- خليل مردم بك: من أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع، لجنة التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٧١م.

٨٤- رجب محمد عبد الحليم: الإباضية في مصر والمغرب وعلاقتهم بإباضية عمان والبصرة، مكتبة الضامري، سلطنة عمان، ط١، ١٩٩٠م.

٨٥- زعيمة الباروني: صفحات خالدة من الجهاد، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة، ط١، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م .

٨٦- زيغريد هونكه: شمس العرب تسطع على الغرب،منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٨٧- سعيد الغيثي: إيضاح التوحيد بنور التوحيد، تحقيق بابا عمي وشريفي، معهد القضاء، عمان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٨٨- سعيد المغيري: جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، تحقيق محمد علي الصليبي، المطابع العالمية، سلطنة عمان، ط٣، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م .

٨٩- سليمان الباروني أبو الربيع: مختصر تاريخ الإباضية ،مكتبة الضامري، عمان، ط٤، د.ت.

٩٠- السيد الشريف الرضي: نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب، شرح الشيخ محمد عبده، مكتبة الأندلس، بيروت، ط١، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م.

٩١- السيد عبد العزيز سالم: بحوث إسلامية في التاريخ والحضارة والآثار، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م .

٩٢- صائب عبد الحميد: تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي، مطبعة الغدير، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م،

٩٣- عبد الجواد صابر إسماعيل: دور الأزهر السياسي في مصر إبان الحكم العثماني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٩٤- عبد الرحمن حجازي: التربية الإسلامية في القيروان، المكتبة العصرية، صيدا، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٩٥- عبد الرحمن حجازي: تطور الفكر التربوي في الشمال الإفريقي، المكتبة العصرية، صيدا، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٩٦- عبد الستار الشيخ: عثمان بن عفان الخليفة الشاكر الصابر، دار القلم، دمشق .

٩٧- عبد العزيز الثعالبي: تاريخ شمال إفريقيا من الفتح الإسلامي إلى نهاية الدولة الأغلبية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ .

٩٨- عبد العليم خضر: المسلمون وكتابة التاريخ، المعهد العالي للفكر الإسلامي أمريكا، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٩٩- عبد اللّه الباروني: رسالة سلم العامة والمبتدئين إلى معرفة أئمة الدين، بدون طبعة ولا مكان، د. ت.

١٠٠- عبد الله بن بركة: الجامع، دار الفتح بيروت، تحقيق عيسى يحيى الباروني، وزارة التراث والثقافة، عمان، ط٢،.

١٠١- عبد الله بن حميد السالمي: جوابات الإمام السالمي، مطابع النهضة، مسقط، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٠٢- عبد الله بن حميد السالمي: جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام، مطابع العقيدة، عمان، ط١٠، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

١٠٣- عبد الله بن حميد السالمي: العقد الثمين، نماذج من فتاوى نور الدين دار الشعب، القاهرة، ط١، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م .

١٠٤- عبد اللّه الصباغ: فن الترتيل، مطبعة الألوان الحديثة، مطرح.

١٠٥- علي طنطاوي: في سبيل الإصلاح، مكتبة المنارة مكة المكرمة، و دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م .

١٠٦- عمر رضا كحالة: دراسات اجتماعية في العصور الإسلامية، دمشق، بدون طبعة

ولا رقم، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .

١٠٧- عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

١٠٨- عمرو بن جميع: مقدمة التوحيد، شرح أحمد الشماخي وداود التلاتي، تعليق أبي إسحاق أطفيش، القاهرة، ط١، ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٣م .

١٠٩- فتح بن نوح الملوشائي: الديوان، قصيدة تحريض الطلبة (الحائية)، المطبعة العربية،غرداية، ط٢، ١٩٩١م.

١١٠- فرحات الجعبيري: نفحات من السير، (محمد بن محبوب) مطابع النهضة، مسقط، عمان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

١١١- قاسم بن سعيد الشماخي: سرد الحجة على أهل الغفلة، المطبعة الإبراهيمية، الإسكندرية، ط١، ١٣٠٩هـ .

١١٢- مايكل دمبر: سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين (١٩٤٨-١٩٨٨م)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

١١٣- مبارك الراشدي: الإمام أبو عبيدة وفقهه، مطابع الوفاء، المنصورة، ط١ ،١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

١١٤- محمد بن بركة: الجامع، تحقيق عيسى يحيى الباروني، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط٢، د.ت .

١١٥- محمد رجب البيومي: النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١١٦- محمد بن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .

١١٧- محمد علي دبوز: نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ٣ أجزاء، المطبعة التعاونية، الجزائر، ط١، ١٩٦٥م.

١١٨- محمد علي دبوز: أعلام الإصلاح بالجزائر، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، ط١، ١٣٩٨هـ/ ١٩٨٧م .

١١٩- محمد الشافعي: ديوان الشافعي، تحقيق عبد المنعم خفاجي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .

١٢٠- محمد سليم العوا: أزمتنا المؤسسة الدينية، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

١٢١- محمد الكندي: بيان الشرع، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

١٢٢- محمد (زاهر) الكوثري: مقالات الكوثري، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٢٣- محمد ناصر: الشيخ القرادي، نشر جمعية النهضة العطف، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ط١، ١٩٩٠م.

١٢٤- محمد ناصر: دبوز والمنهج الإسلامي لكتابة التاريخ، دار البعث، قسنطينة الجزائر، ط١، ١٩٩٤م.

١٢٥- محمد ناصر: أبو إسحاق وجهاده الإسلامي، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٢٦- محمد ناصر: منهج الدعوة عند الاباضية، نشر مكتبة الاستقامة، مطابع النهضة، مسقط عمان، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٢٧- محمود قمبر: دراسات تراثية في التربية الإسلامية، دار الثقافة، الدوحة، قطر، ط١، ١٩٨٩م.

١٢٨- محمود مقديش: نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٨ م.

١٢٩- مصطفى بركات: الألقاب والوظائف العثمانية ،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م .

١٣٠- مصطفى الزرقاء: أحكام الأوقاف، دار عمار، عمّان- الأردن، ط٢، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

١٣١- معروف الرصافي: ديوان الرصافي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، دون طبع، د.ت .

١٣٢- هود (بن محكم) الهواري: تفسير الكتاب العزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م .

١٣٣- وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٣٤- يحيى (بن أبي بكر) أبو زكرياء: كتاب السيرة وأخبار الأئمة، تحقيق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط٣، ١٩٨٤م.

١٣٥- يوسف بن خلفون (أبو يعقوب): أجوبة ابن خلفون، تحقيق عمرو النامي ،دار الفتح، بيروت، ط١، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

رابعاً: رسائل جامعية:

١- إبراهيم عبد العزيز بدوي، المدرسة الإباضية وأثرها في الفقه الإسلامي،رسالة دكتوراه بالأزهر أسيوط.

٢- أبو عمار عبد الكافي، شرح الجهالات، رسالة ماجستير، تحقيق ونبس عامر، الزيتونة، تونس، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣- حمامة غيث، التأثيرات العمانية في زنجبار، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، غير منشورة.

٤- رياض المرابط، مدونة مساجد جربة، رسالة دكتوراه، نشر المعهد الوطني للتراث، تونس، ٢٠٠٢م .

٥- محمد حسان كسبة (الإباضية وعقيدتهم)، رسالة دكتوراه، كلية أصول الدين الأزهر، غير منشورة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

خامساً: مقالات في دوريات:

١- أبو القاسم سعد الله، مؤرخ جزائري معاصر للجبرتي: أبو راس الناصري، مجلة تاريخ وحضارة، المغرب،عدد ١٢ ،ديسمبر ١٩٧٤م.

٢- مقال: سليمان الباروني، أضواء وملاحظات، مجلة الثقافة، الجزائر، السنة العشرون، عدد ١١٠، ١٩٩٥م .

٣- أحمد الشتيوي، مقال مواقف ابن جبير السياسية من خلال رحلته، حوليات الجامعة التونسية، عدد ٤٤، سنة ٢٠٠٠م.

٤- أندريه ريمون، (مقال) فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، مجلة روز اليوسف، يوليو١٩٧٤م، ترجمة زهير الشايب.

٥- الأحياء السكنية للتجار بالقاهرة في القرنين ١٧ و١٨ م، بحث ضمن (المؤتمر الخامس للدراسات العثمانية)، المنعقد بالقاهرة .

٦- سالم لبيض،(مقال) التحولات في أنماط الخطاب الديني مثال تونس، المجلة التاريخية المغاربية.

٧- سعيد الباروني، (مقال) مؤسس المكتبة البارونية، جريدة الجزيرة، عدد ٤٣، ١٩٩٨م.

٨- عبد الجليل التميمي، بحث: البناء المؤسسي للوقف في بلدان المغرب العربي، ضمن ندوة نظام الوقف في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، والأمانة العامة للأوقاف بالكويت.

٩- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، وثائق محكمة الإسكندرية الشرعية المتعلقة بالمغاربة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر م.في سجلات محفوظة بدار المحفوظات العمومية بالقاهرة، (مقال) المجلة التاريخية المغاربية.

١٠- (مقال) العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني، من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية،منشورات مركز البحوث، تونس ١٩٨٤م.

١١- عبد الوهاب بكر، ملاحظات على الحياة الاقتصادية في ولاية مصر خلال القرنين ١٨و ١٩ م.

١٢- عبد الهادي التازي، بحث: توظيف الوقف لخدمة السياسة الخارجية في المغرب، ضمن (الوقف العالمي الإسلامي أداة سلطة اجتماعية وسياسية) تقديم راندي ديغيليم، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٩٥م .

١٣- كارل سوتر KARL SUTTER ،الحبس في ميزاب مقال: في مجلة دراسات آسيوية، مترجم من الألمانية .

١٤- مارتن كوستر MARTIN CUSTERS بحث، حركة المطبوعات الإباضية بالقاهرة من ١٨٨٠م إلى ١٩٦٠ م، غير منشور (بحوزتي) .

١٥- محب الدين الخطيب، مجلة الزهراء، جمادى الأولى ١٣٤٦هـ، القاهرة .

١٦- محمد أبو الأجفان، مقال: مناصرة المذهب وأثره العلمي، مجلة جامع الزيتونة، عدد١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م .

١٧- محمد محمد أمين، بحث: الأوقاف والتعليم في مصر زمن الأيوبيين ،ضمن ندوة التربية العربية الإسلامية: المؤسسات والممارسات، مؤسسة آل البيت، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الأردن .

١٨- محمد المريمي، مجموعة الجربيين الشتات، (مداخلة) في الملتقى الرابع لصيانة جزيرة جربة ،ديسمبر ١٩٩٤م.

١٩- محمد علي شماخ، (مقال) المكتبات الوقفية الإسلامية ومتغيرات عصر المعلوماتية، مجلة البيان، عدد ١٨٣، عام٢٠٠٣ م .

٢٠- محمد مسعود جبران، (مقال): الشيخ عبد الله الباروني، دراسة في أخباره وآثاره، المجلة التاريخية المغاربية.

٢١- محمود شاكر، مقال: الناسخون الماسخون، مجلة الزهراء، جمادى الثانية ١٣٤٦هـ.

٢٢- مصطفى عمر التير، تعقيب على عبد الجليل التميمي، ضمن (البناء المؤسسي للوقف في بلدان المغرب العربي) في ندوة نظام الوقف .

٢٣- منير سعد الدّين، (مقال) الزوايا والخوانق والمكتبات في التراث، مجلة التراث العربي، عدد ٤١، السنة ١١، ربيع الثاني ١٤١١هـ/ أكتوبر ١٩٩٠م.

سادساً: مقابلات شخصية ومراسلات:

١- إبراهيم بحاز دكتور ميزابي من غرداية (مدرس بكلية الرستاق عمان)، مقابلة في بيته تاريخ ١٨/ ١١/ ٢٠٠٤م.

٢- أحمد بن حمد الخليلي (سماحة مفتي عام سلطنة عمان)، مقابلة في مكتب سماحته بتاريخ ١١ / ٩ / ٢٠٠٤م.

٣- حميدة بن قايد (تاجر جربي بالقاهرة-الغورية)، مقابلة بدكانه في (الغورية) ٢٦ / ٧ / ٢٠٠٢م.

٤- خالد بن داود (تاجر جربي في مصر)، مقابلة في بيته بالقاهرة في ٢٧/ ٧ / ٢٠٠٢م.

٥- سعيد الباروني (أمين المكتبة البارونية -جربة)، مراسلة تاريخ ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٢م

٦- سليمان الشيباني (ليبي بعمان)، مقابلة في بيتي بمسقط في ١٤ / ٥ / ٢٠٠٣م.

٧- عبد اللّه الفرسطائي (ليبي من طرابلس ، من آخر سكان الوكالة)، مراسلة في ١٩ / ٨/ ٢٠٠٣م

٨- محمد بن إبراهيم أطفيش (ميزابي بمصر)، مقابلة في بيته في القاهرة في ٢٥/ ٧ / ٢٠٠٢م.

٩- محمد الحاج سعيد (ميزابي بالجزائر)، مقابلة بمقر جمعبة أبي إسحاق للتراث ،غرداية، في ١٥ /٦/ ٢٠٠٢م.

١٠- محمد إمناسن (ميزابي بالجزائر)، مقابلة بمقر جمعية أبي إسحاق أطفيش للتراث، غرداية، ١٧ / ٦ / ٢٠٠٢م.

١١- محمد علي حنبولة (ليبي، سكن الوكالة وتخرج من دار العلوم)، مراسلة بتاريخ ١٩ / ٨ / ٢٠٠٣م .

١٢- محمد الحاج ناصر (ميزابي بالمغرب)، مراسلة بتاريخ ١٦ / ٤ / ٢٠٠٣م .

١٣- محمد صالح آجون (ميزابي بالمغرب- أستاذ زائر بجامعة قابوس)، مقابلة بعمان، ومراسلة ٢٠ / ٣/ ٢٠٠٣م .

١٤- محمد صالح ناصر (دكتورميزابي من القرارة مدرس بمسقط)، مقابلة في بيتي بتاريخ ١٧ / ١ / ٢٠٠٤م .

قائمة الكتب والدراسات الصادرة عن الأمانة العامة للأوقاف في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي

أولا: سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف:

١- إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، د. فؤاد عبدالله العمر، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م (الطبعة الثانية ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م).

٢- الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، د. أحمد محمد السعد ومحمد علي العمري، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠م.

٣- الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي المعاصر (حالة الأردن)، د. ياسر عبدالكريم الحوراني، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٤- أحكام الوقف وحركة التقنين في دول العالم الإسلامي المعاصر (حالة جمهورية مصر العربية)، عطية فتحي الويشي، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٥- حركة تقنين أحكام الوقف في تاريخ مصر المعاصر، علي عبدالفتاح علي جبريل، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٦- الوقف ودوره في دعم التعليم والثقافة في المملكة العربية السعودية خلال مائة عام، خالد بن سليمان بن علي الخويطر، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م (الطبعة الثانية- مزيدة ومنقحة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م).

٧- دور الوقف في مجال التعليم والثقافة في المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة (دولة ماليزيا المسلمة نموذجا)، د. سامي محمد الصلاحات، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٨- التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية (حالة مصر)، مليحة محمد رزق، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٩- التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية المعاصرة (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)، محمد أحمد العكش، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٠- الإعلام الوقفي (دور وسائل الاتصال الجماهيري في دعم وتطوير أداء المؤسسات الوقفية)، د. سامي محمد الصلاحات، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١١- تطوير المؤسسة الوقفية الإسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية (دراسة حالة)، د.أسامة عمر الأشقر، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م (الطبعة الثانية- مزيدة ومنقحة ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٢- استثمار الأموال الموقوف (الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية)، د. فؤاد عبدالله العمر، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٣- اقتصاديات نظام الوقف في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي بالبلدان العربية والإسلامية (دراسة حالة الجزائر) ميلود زنكري وسميرة سعيداني، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

١٤- دور الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة في المملكة العربية السعودية، د. نوبي محمد حسين عبدالرحيم، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

١٥- دور الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة، د. عبدالقادر بن عزوز، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

١٦- أثر سياسات الإصلاحات الاقتصادي على نظام الوقف (السودان حالة دراسية)، الرشيد علي صنقور، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

ثانيا: سلسلة الرسائل الجامعية:

١- دور الوقف الإسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية، (ماجستير)، م. عبداللطيف محمد الصريخ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م (الطبعة الثانية ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م).

٢- النظارة على الوقف (دكتوراه)، د. خالد عبدالله الشعيب، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٣- دور الوقف في تنمية المجتمع المدني/ الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت نموذجا، (دكتوراه)، د. إبراهيم محمود عبدالباقي، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٤- تقييم كفاءة استثمارات أموال الأوقاف بدولة الكويت، (ماجستير)، أ. عبدالله سعد الهاجري، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٥- الوقف الإسلامي في لبنان (١٩٤٣-٢٠٠٠م) إدارته وطرق استثماره/ محافظة البقاع نموذجا، (دكتوراه)، د. محمد قاسم الشوم، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٦- دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت: مدخل شرعي ورصد تاريخي، (دكتوراه)، د. خالد يوسف الشطي، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م (الطبعة الثانية ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م).

٧- فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام (دراسة تطبيقية عن الوقف في الجزائر)، (دكتوراه)، د. عبدالقادر بن عزوز، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٨- دور الوقف في التعليم بمصر (١٢٥٠-١٧٩٨م)، (ماجستير)، عصام جمال سليم غانم، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٩- دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية/ دراسة حالة مؤسسة فورد (١٩٥٠-٢٠٠٤)، (ماجستير)، ريهام أحمد خفاجي، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

١٠- نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة (النظام الوقفي المغربي نموذجاً)، (دكتوراه)، د. محمد المهدي، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١١- إسهام الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية بالمغرب خلال القرن العشرين (دراسة تحليلية)، (ماجستير)، عبدالكريم العيوني، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٢- تمويل واستثمار الأوقاف بين النظرية والتطبيق (مع الإشارة إلى حالة الأوقاف في الجزائر وعدد من الدول الغربية والإسلامية)، (دكتوراه)، د. فارس مسدور، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

١٣- الصندوق الوقفي للتأمين، (ماجستير)، هيفاء أحمد الحجي الكردي، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

١٤- التنظيم القانوني لإدارة الأوقاف في العراق، (ماجستير)، د. زياد خالد المفرجي، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

١٥- الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف (دراسة حالة الجزائر)، (دكتوراه)، د. كمال منصوري، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

١٦- الوقف الجربي في مصر ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من

القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر الهجريين (وكالة الجاموس نموذجاً)، (ماجستير)، أحمد بن مهني بن سعيد مصلح ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

ثالثا: سلسلة الكتب:

١- الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف، د. عبدالستار أبو غدة ود. حسين حسين شحاته، ١٩٩٨م.

٢- نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات)، تحرير: محمود أحمد مهدي، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة.

٣- استطلاع آراء المواطنين حول الإنفاق الخيري في دولة الكويت، إعداد الأمانة العامة للأوقاف، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٤- LE WAQF EN ALGERIE A L EPOQUE OTTOMANE XVII e XIX e- ، د. ناصر الدين سعيدوني، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م (الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٥- التعديات الصهيونية على الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين (١٩٤٨-٢٠١١م)، إبراهيم عبدالكريم، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

رابعا: سلسلة الندوات:

١- ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، وعقدت في بيروت بين ٨-١١ أكتوبر ٢٠٠١م، شارك فيها لفيف من الباحثين والأكاديميين.

٢- Les fondations pieuses (waqf) en mediterrahee:enjeux de societe، enjeux de pouvoir، مجموعة من المفكرين، ٢٠٠٤م.

٣- أعمال ندوة «الوقف والعولمة» (بحوث ومناقشات الندوة الدولية الأولى لمجلة أوقاف التي نظمتها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت بالتعاون مع البنك الإسلامي

للتنمية بجدة وجامعة زايد بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أبريل ٢٠٠٨م تحت شعار «الوقف والعولمة.. استشراف مستقبل الأوقاف في القرن الحادي والعشرين»، ٢٠١٠م.

خامسا: سلسلة الكتيبات:

١- موجز أحكام الوقف، د. عيسى زكي، الطبعة الأولى جمادى الآخرة ١٤١٥هـ/ نوفمبر ١٩٩٤م، والطبعة الثانية جمادى الآخرة ١٤١٦هـ/ نوفمبر ١٩٩٥م.

٢- الوقف الإسلامي: مجالاته وأبعاده، د. أحمد الريسوني، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو» بالرباط بالمملكة المغربية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٣- نظام الوقف الإسلامي: تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة، د. أحمد أبو زيد، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو» بالرباط بالمملكة المغربية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

سادسا: مجلة أوقاف (مجلة نصف سنوية تعنى بشؤون الوقف والعمل الخيري):

صدر منها ٢١ عددا حتى نوفمبر ٢٠١١م.

سابعا: سلسلة ترجمات في العمل الخيري والتطوعي:

١- من قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي، جمع وإعداد وترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٢- وقفيات المجتمع: قوة جديدة في العمل الخيري البريطاني، تأليف: كالبانا جوشي، ترجمة: بدر ناصر المطيري، صفر ١٤١٧هـ/ يونيو ١٩٩٦م.

٣- المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، تأليف: اليزابيث بوريس، ترجمة المكتب الفني بالأمانة العامة للأوقاف، جمادي الآخرة ١٤١٧هـ، نوفمبر ١٩٩٦م.

٤- جمع الأموال للمنظمات غير الربحية/ دليل تقييم عملية جمع الأموال، تأليف: آن ل. نيو وبمساعدة وللسون سي ليفيس، ترجمة مطبع الحلاق، ٧/ ١٩٩٧م.

٤- الجمعيات الخيرية للمعونات الخارجية (التجربة البريطانية)، تأليف: مارك روبنسون، تقديم وترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٦- المحاسبة في المؤسسات الخيرية، مفوضية العمل الخيري لإنجلترا وويلز، يوليو ١٩٩٨م.

٧- العمل الخيري التطوعي والتنمية: استراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية (مدخل إلى التنمية المرتكزة على الإنسان)، تأليف: ديفيد كورتن، ترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٨- فريق التميز: الإستراتيجية العامة للعمل التطوعي في المملكة المتحدة، مشروع وقف الوقت، ترجمة إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية بالأمانة العامة للأوقاف، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٩- (Islamic Waqf Endowment): نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب «الوقف الإسلامي: مجالاته وأبعاده»، ٢٠٠١م.

١٠- (Kuwait Awqaf Public Foundation: An overview): نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب «نبذة تعريفية عن الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت»، ٢٠٠٤م.

١١- (A Summary Of Waqf Regulations): نسخة مترجمة لكتيب «موجز أحكام الوقف»، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م (الطبعة الثانية ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م).

١٢- A Guidebook to the Publications of Waqf Projects) Coordinating State in the Islamic World): نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب «دليل إصدارات مشاريع الدولة المنسقة للوقف في العالم الإسلامي»، ٢٠٠٧م.

١٣- A Guidebook to the Publications of Waqf Projects) Coordinating State in the Islamic World): نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب «دليل مشاريع الدولة المنسقة في العالم الإسلامي»، ٢٠٠٧م.

١٤- Wonen And Waqf، Iman Mohammad Al Humaidan ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

ثامنا: إصدارات منتدى قضايا الوقف الفقهية:

١- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من ١٥-١٧ شعبان ١٤٢٤هـ الموافق ١١-١٣ أكتوبر ٢٠٠٣م)، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٢- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من ٢٩ ربيع الأول- ٢ ربيع الثاني ١٤٢٦هـ الموافق ٨-١ مايو ٢٠٠٥)، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٣- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثالث (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من ١١-١٣ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ الموافق ٢٨-٣٠ أبريل ٢٠٠٧م)، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٤- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الرابع (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية والبنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية المنعقد بالعاصمة المغربية الرباط في الفترة من ٣-٥ ربيع الثاني ١٤٣٠هـ الموافق ٣٠/ ٣- ١/ ٤/ ٢٠٠٩م)، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٥- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس (بحوث بحوث ومناقشات المنتدي الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع رئاسة الشؤون الدينية والمديرية العامة للأوقاف بالجمهورية التركية والبنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بإسطنبول في الفترة من ١٠-١٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ الموافق ١٣-١٥ مايو ٢٠١١م). ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

تاسعا: كشافات أدبيات الأوقاف:

١- كشاف أدبيات الأوقاف في دولة الكويت، ١٩٩٩م.

٢- كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية إيران الإسلامية، ١٩٩٩م.

٣- كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين، ١٩٩٩م.

٤- كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠م.

٥- كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٠م.

٦- كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة المغربية، ٢٠٠١م.

٧- كشاف أدبيات الأوقاف في الجمهورية التركية، ٢٠٠٢م.

٨- كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية الهند، ٢٠٠٣م.

٩- الكشاف الجامع لأدبيات الأوقاف، ٢٠٠٨م.

عاشرا: مطبوعات إعلامية:

١- دليل إصدارات مشاريع الدولة المنسقة للوقف في العالم الإسلامي، ٢٠٠٧م.

٢- دليل مشاريع الدولة المنسقة للوقف في العالم الإسلامي، ٢٠٠٧م.

مشروع مدار الوقف

انطلاقًا من تكليف دولة الكويت كدولة منسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف من قبل المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية الذي انعقد بالعاصمة الإندونيسية "جاكرتا " في أكتوبر من سنة ١٩٩٧م، فقد أولت الأمانة العامة للأوقاف اهتمامًا بالغًا بإثراء المكتبة الوقفية بأحدث العناوين في مجال الوقف، متبنية إحياء حركة البحث العلمي في كل ما يتعلق بالوقف، إلى أن تطور العمل في مشروع نشر وترجمة وتوزيع الكتب الوقفية ليصبح "مشروع مدار الوقف"، ويضم المشروع عددًا من السلاسل هي:

أولاً : سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف.
ثانيًا : سلسلة الرسائل الجامعية.
ثالثًا : سلسلة الكتب.
رابعًا : سلسلة الندوات.
خامسًا : سلسلة الكتيبات.
سادسًا : سلسلة الترجمات.



الأمانة العامة للأوقاف – دولة الكويت
www.awqaf.org.kw

رسالة الأمانة العامة للأوقاف هي نشر الثقافة الوقفية
لذا فكل إصداراتها غير مخصصة للبيع